

دراسات في علم اللغة التقابلي

عَجَلُ الظَّهْرِ النَّحْوِيَّةِ

في كتاب سيبويه

محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه اللغوي الوظيفي

تأليف

دكتور سعيد حسن مجبري

كلية الآلسن - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

الناشر

مكتبة الأنجلوا المصرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

لا شك أن الأفكار القيمة التي أفرزتها جهود علماء اللغة المحدثين على اختلاف اتجاهاتهم في التحليل النحوي قد أحدثت رد فعل قوى لدى الباحثين العرب . وقد انعكس ذلك بوضوح في كثرة محاولاتهم لتفسير قضايا شائكة في اللغة بوجه عام ، ومنها مشكلات التحليل النحوي استنادا إلى أسس تنتمي إلى اتجاهات عدة في التحليل النحوي .

واشتمرت هذه المحاولات عدة بحوث جادة استهدفت إزالة كثير من أشكال الغموض الذي يكتنف نصوص الكتاب بوصفه واحدا من أهم المصادر النحوية التي عالجت قضايا النحو العربي ومسائله . وقد انتهج الباحثون سبلا متباينة؛ فحرص بعضهم على إعادة عرض الأفكار التي تتوزع في الكتاب، وحرص فريق آخر على إثبات أوجه الشبه بينها وبين أفكار وتصورات نحوية متوارثة بغية ما أطلق عليه لديهم التاصيل . ورأى فريق ثالث أن المقابلة بينها وبين أفكار نحوية حديثة وردت في اتجاهات نحوية حديثة هدفا معقولا ما لم يحدث ذلك بطريقة متعسفة . ورأى فريق رابع أن المقابلة على النحو السابق تؤدي إلى نتائج مغلوطة ، حيث عد إسقاط الآراء المحدثنة أو بعضها على بعض أصول النحو ومسائله عقلا غير علمي . وأدى به الأمر إلى الانتهاء بأنه لا ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث ، فبناء نحو اللغة القديمة في تصوره لا يحتاج إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم ، بل يمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة .

وهكذا فالمتوظف غير ضروري . ونتج عن التراث في بناء نحو يصف اللغة العربية ، والاعتقاد بأن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم .

وهكذا فإن المقابلة بين التحاليل النحوية القديمة بمعطياتها وأصولها ، والتحاليل الحديثة بدعوى التشابه والتقارب يؤدي الى خطأ جسيم من الناحيتين النظرية والتجريبية . ورغم أن الاسقاط يؤدي الى أخطاء عدة ، وقد يظهر النحو العربى فى مظهر اضطراب وتناقض الا أنه لا يمكن أن نسلم بتصوير الفسريق الأخير حيث أرى أن المقابلة قادرة على إبراز مجموعة من التصورات والأفكار المشتركة المشكلة لأسس التحليل النحوى .

وينام على ذلك فإن محور البحث هو اذن استجلاء مجموعة من العناصر الرئيسية أو ما يمكن أن يطلق عليها « مكونات نظرية نحوية » ، يمكن أن يشكل الربط بينها تصورا متكاملا ، يصبغ عليه ما يصلح عليه فى العصر الحديث « عناصر نظرية نحوية » .

فليست المحاولة الا اعادة صياغة أو تشكيل لهذه العناصر القائمة بالفعل فى نصوص الكتاب ، والتي يمكن استنباطها من دراسة تحليلية وظيفية لها مستعينا فى ذلك بتصورات وأفكار تحليلية فى الاتجاهات النحوية الحديثة وبخاصة الاتجاه الوظيفي .

وهكذا فإن اعادة التشكيل تفرضها النصوص ذاتها من الداخل ، وليست مفروضة عليها من الخارج من خلال الاسقاط أو غيره اعتمادا على نظرية أو اتجاه أو منهج ما يسخر النصوص لإثبات تضمنها إشارات كاملة أو موجزة وردت به . وتحقق بذلك المفهوم المعادلة الصعبة والتوازن المنشود فى الدراسات التقابلية .

وينقسم البحث الى فصول ثلاثة ، الأول (من قضايا نموذج قرة الكلمة) . ويضم ثلاثة مباحث ، الأول (فى المصطلح) تفسر فيه مدلولات المصطلحات فى هذا النموذج ، والثانى (الفعل المحور التركيبى للجملة) يعالج فيه وظيفة الفعل والعلاقة بينه وبين عناصر الجملة الأخرى ، الإيجابية والاختيارية فى اطار هذا النموذج ، والثالث (العناصر الإيجابية والعناصر الاختيارية) تحلل فيه معايير الفصل بينها من وجهات نظر مختلفة .

أما الفصل الثانى (تحليل ثنائيات النموذج المتطور عند أنجل) فيضم

أحد عشر مبحثاً ، وقد رأيت أن مناقشة مجموعة الأفكار الأساسية فى التحليل النحوى التى طورها ١٠ انجل فى نموذجها المتطور من خلال الثنائيات يخدم الأفكار الفرعية فى البحث الى جانب الفكرة المركزية ٠ ويعالج المبحث الأول (العلاقة الأساسية والموقع) ، والثانى (المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة) والثالث (التركيبية والتلازم) ، والرابع (الأبنية الصرفية والتركيب النحوية) ، والخامس (المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى) ، والسادس (المركبات والعناصر) ، والسابع (العمل وقوة الكلمة) ، والثامن (المكملات والعناصر غير الأساسية) ، والتاسع (تركيب فعلى بسيط وتركيب فعلى معقد) ، والعاشر (جملة أساسية وجملة تابعة) ، والحادى عشر (نماذج الجملة وأنماط بناء الجملة) ٠

أما الفصل الثالث (عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه) فيضم ثمانية مباحث ، يعالج المبحث الأول (ملاحظات أولية) الملامح الرئيسية فى المنهج ٠

وكما أشرت من قبل عند بحث ثنائيات نظرية قوة الكلمة ، فإن البحث فى إطار النحو الوظيفى يركز على محاور ثلاثة هى : المحور التركيبى والمحور الدلالى والمحور التداولى ، وتشكل جميعها بنية الوصف ٠ ومن ثم فقد روعيت هذه المحاور الثلاثة عند بحث عناصر النظرية النحوية فى الكتاب ، ويعالج المبحث الثانى (العلاقة بين العمل والقوة) والثالث (العلاقة بين المصطلح النحوى والمصطلح الدلالى) ، والرابع (ملحقات الفعل فى القوة) ، والخامس (العلاقة بين التركيب والعمل والقوة) ، والسادس (العلاقة بين الحمل وقوة البناء وقوة الجوار) ، والسابع (العلاقة بين القوة والاضمار) ، والثامن (العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفى) ٠

لا شك أنى بذلك النهج أشارك الباحثين فى اعتقادهم بأن العودة الواعية الى النحو العربى القديم تكون دائماً ضرورية ، وتكون محاولة النظر اليه من زوايا مختلفة مطلوبة تجلية وكشفاً وإعادة تصنيف اذا كان ذلك مطلباً ضرورياً وغاية ملحّة ٠

وقد حرصت على اثبات المصطلحات التى وردت فى البحث فى آخر

(و)

العمل مع ملاحظة أنى لم أفصل المصطلحات الألمانية عن الانجليزية ، لأنى لم
أو ضرورة منهجية تستوجب الفصل .

وأخيرا يسعدنى أيما سعادة ، ويشرفنى أيما شرف أن أهدى هذا العمل
المتواضع الى أساتذتى الأعزاء :

العلامة الجليل : د . د . فولف ديتريش فيشر
العالم الفاضل : د . د . محمد عونى عبد الرؤوف
العالم الكريم : د . د . محمود فهمى حجازى
العالم الثبت : د . د . رمضان عبد التواب

اللهم اشرح لى صدرى ، ويسر لى أمرى ، واحلل عقدة من لسانى .
اللهم منك وحدك توفيقى . . . عليك وحدك توكلى . . . واليك وحدك قصدى .

القاهرة ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

المؤلف
سعيد بحيرى

الفصل الأول

من قضايا نموذج قوة الكلمة

- ١ - في المصطلح .
- ٢ - الفعل المحور التركيبي للجملة .
- ٣ - العناصر الاجبارية والعناصر الاختيارية .

فى المصطلح

انطلق من اطار نظرية التبعية (Dependenz theorie) امتداد طبيعى يتمثل فيما اطلق عليه نموذج قوة الكلمة (Valenz modell) او نظرية قوة الكلمة (Valenz theorie) ورغم الاختلافات الشديدة بين هذه الاتجاهات المتفرعة عن هذا الاطار العام الا ان هدفنا - فى المقام الأول - التركيز على الأفكار والتصورات المنهجية التى قامت عليها هذه النظرية الفرعية مع تخصيص مساحة كافية لابرار أهم اتجاهاتها .

ويعد نموذج قوة الكلمة أو نموذج القيمة - فى حقيقة الأمر - أكثر الأجزاء عمقا وتفصيلا فى نحو التبعية ، وقد فهم - كما يقول هرينجر - على انه نظرية حول أوجه التبعية والعلاقات بين أجزاء الكلام فى مرحلة أولى (١) .

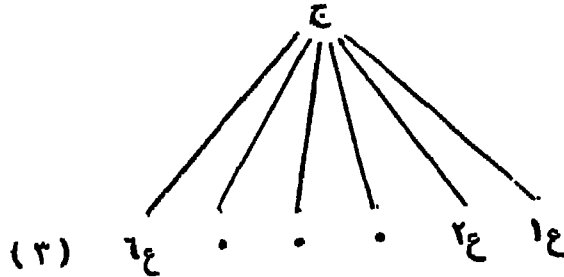
وقبل أن ننتقل الى أسسه نميل الى ترجمة مصطلح (Valenz): بقوة الكلمة ، وليس بالتكافؤ كما هى الحال فى الكيمياء العضوية التى انتقل منها الى النحو ، وذلك لأنى وجدت النحاة - كما سيتضح فيما بعد - يحرصون على اثبات قوة محددة للكلمات وبخاصة الفعل وما يجسرى مجراه . الا أنه أحيانا يكون استخدام مصطلح « قوة العامل » أرجح كما هى الحال لدى سيبويه .

ويقابل هذه الصعوبة فى تحديد ترجمة دقيقة للمصطلح أن مفهوم (Valence) ذاته قد عرف تعريفات شديدة التباين . وما يهم هنا هو ان الكلمات تختلف فيما بينها فى القيمة التى تحملها ، فالأفعال تختلف عن الصفات ، والصفات تختلف عن الأسماء وهكذا ، بل ان الأفعال فى حد ذاتها تختلف فيما بينها فى القيمة التى تحملها كل مجموعة مشتركة الى حد وجب معه تقسيمها الى أقسام تحتية عدة .

فالفعل اذن قد حظى بمكانة محورية فى نموذج التبعية وبالتالى فى نموذج قوة الكلمة ؛ فنموذج التبعية يرتكز على على الفرضية القائلة بأن الفعل الذى جعل المركز التركيبى للجملة يتطلب عددا محددا ، وأنماطا محددة أيضا من عناصر الجملة ومواقعها . وقد استند فى هذه الخاصية المنسوبة للفعل الى تنبير الذى خصص للحديث عنها مساحة كبيرة (٢) .

فيلاحظ هنا أن هذا التحليل يستغنى عن مبدأ الثنائية (Binaritätsprinzip) الذى يعود أساسا الى نموذج النحو التقليدى حيث تقسم الجملة فيه فى مرحلة أولى الى مسند اليه (موضوع) ومسند (محمول) . ويستعيز عنه بتقسيم الى مسيطر (Regens) وتابع (Dependens) أو أكثر . وبهذا نحصل على عدة أجزاء . أو عناصر للجملة (Satzglieder) فى مرحلة التقسيم الاولى من جهة . ويؤدى التخلي عن مبدأ الثنائية الى تأسيس مستوى نحوى ثابت بين الجملة والكلمة (الوحدة الصرفية) من جهة أخرى .

ويلاحظ هنا أن عناصر الجملة المختلفة تتخذ مستوى واحدا فى مرحلة التجزئة الاولى فى سلمية التحليل ، بحيث يمكن تصور مفهوم الجملة على أنها تتألف من عناصر ومواقع لهذه العناصر وعلاقات قائمة بينها تتمثل فى مركز وخطوط تبعية العناصر لهذا المركز ، (انظر الرسم التالى) .



الفعل فى هذا النموذج هو المحور التركيبى للجملة ، وهو يفتح حوله عدة مواقع شاغرة يمكن أن تشغلها مشاركات له يطلق عليها المكملات

(٢) د. سعيد بحيرى - نظرية التبعية ، المبحث السابع : قوة الكلمة من

الاجبارية أو الاختيارية . وتقع بينه وبين عناصر الجملة المختلفة (المكملات والعناصر غير الأساسية) ، وبالتالي أنماط عناصر الجملة علاقات تبعية محددة . وهكذا يمكننا أن نحدد قوة كلمة ما أو قيمتها من خلال عدد مكملاتها . ويعنى هذا أن المكملات وحدها هى التى قذنت فى نمط مواقع الفعل ، وبالتالي كونت أنماط بناء الجملة أو نماذج الجمل من خلالها ، ولم ينص فى خطة المواقع على ما يطلق عليه العناصر غير الأساسية الحرة .

ويتبين لنا من ذلك أن الهدف الرئيسى فى نموذج قوة الكلمة هو تحديد مواقع عناصر الجملة التى تتبع الفعل ، ويسيطر عليها . وبناء على هذا الأساس توضع أنماط بناء الجملة فى اللغة ، وتنجز كل الجمل وفق هذا النموذج (أو المعيار) (٤) .

تتشعب الموضوعات التى طرحها نموذج قوة الكلمة بوصفه جزءا من نحو التبعية ، وتقتصر فى بحثنا هذا على موضوعين اثنين هما محور هذا النموذج : الأول : الفعل المحور التركيبى للجملة ، وعلاقات التبعية المحددة التى تقوم بينه وبين عناصر الجملة أو أنماط الجملة المختلفة، والثانى : المكملات والعناصر الحرة ومعايير أو مقاييس حدود الفصل بينهما وطرق التمييز بين كل نوع من جهة ، وأنواع قسم بعينه من جهة أخرى ، باعتبار أن قوة الكلمة لا تتطلب كل عناصر الجملة الواردة فيها (وبالتالى مواقع هذه العناصر) . وفى خطة مواقع الفعل - كما أشرنا - لا ينص الا على أنماط محددة من عناصر الجملة يطلق عليها المكملات وهى فى حقيقة الأمر موضع نقاش وجدل بين الباحثين حتى الآن رغم جهود كبيرة بذلت وما تزال تبذل لإيضاح جدول الفصل بينها وبين ما يسمى بالعناصر غير الأساسية الحرة (٥) .

Duden-Grammatik 1973, 1165.

(٤)

(٥) ننوه هنا الى خطورة الوقوع فى المزالق التى نتجت عن تصور بعض الباحثين امكان مقابلة مصطلح (المكمل) بمصطلح (العمدة) ومصطلح (العنصر الحر) بمصطلح (الفضلة) فى العربية . فان كان الشبه السطحى بينهما يجرى بذلك، فانه عند التحليل والمقابلة بين المفاهيم والحدود والامثلة تؤدى الى نتيجة عكسية غير مرضية : ومن هنا لا أرى لزاما أن ننقل مصطلحا عربيا قديما له مفهوم محدد للدلالة على مصطلح نحوى حديث له مفهوم مخالف فى جوهره .

وقد اختلف الباحثون فى معايير الفصل بينها الى حد استوجب معه مناقشة اهم الأفكار التى طرحت ، واستخلاص ما يمكن الاستعانة به من مبادئ ومقاييس عند التحليل النحوى . ونضع فى الاعتبار أيضا أن الفعل فى النحو العربى وما يجرى مجراه من المصادر والمشتقات والصفات وغيرها قد شكل الخطوط الرئيسية فى بناء نظرية نحوية متكاملة عند سيبويه أولا ثم من جاء بعده وان كنا سنركز فى هذا البحث على العناصر النحوية المشكلة للنظرية عند سيبويه أساسا .

كما أن الفكرة الثانية قد وجدت مكانها فى ثنايا التحليل النحوى التقابلى فى الكتاب بحيث يمكن بلورة مفاهيم عامة لحدود الفصل بصورة استنتاجية من هذا التحليل كما سنرى فيما بعد .

الفعل المحور التركيبى للجملة

قلنا ان نموذج قوة الكلمة ينطلق أساسا من فرضية جوهرية وهى ان الفعل هو المحور التركيبى للجملة . ويعنى هذا أنه أكثر الأجزاء تأثيرا فى المرحلة الأولى لتجزئة الى وحدات سنتجيمية (Segmentierung) بينه وبين عناصر الجملة الأخرى علاقات تبعية محددة . وتطرح هنا عدة تساؤلات نرى ضرورة الاجابة عنها خلال عرض هذه الفكرة ، منها كيف نشأ هذا الافتراض ؟ ما علاقته بمفهوم التبعية ؟ ما العلاقة بين الوظائف والمواقع ، بين الفعل المسيطر ، والعناصر الأخرى الدائرة فى فلكه ؟

يعود هذا النهج الى وضع تنيير (L. Tesnière) الفعل بصورة واضحة فى مقدمة تدرج الجملة . وبهذا التمرکز للجملة فى الفعل ترسخ لديه رفض حاد للتقسيم الثنائى التقليدى للجملة مسند اليه ومسند (أو موضوع ومحمول) ، والموقع المتميز له والآثار الناتجة عن هذا التصور (٦) .

ويتبع الفعل ، بوصفه المحور الرئيسى أو العقدة المركزية فى الجملة أو محور المحاور (le noeud central / le noeud des noeuds) وفق تصور تنيير - فى درجة أدنى من جهة التدرج ، العناصر الأساسية (actants) والعناصر غير الأساسية (Circumstants) بوصفها التوابع المباشرة (*) . وتجدر الإشارة هنا الى أن الفعل يحدد عدد العناصر الأساسية باستمرار دون العناصر غير الأساسية ؛ لأن الأولى اجبارية فى الأغلب - كما سنرى - واختيارية فى الأقل ، أما الثانية فاختيارية حرة لها تأثير تركيبى ودلالى محدود على الجملة .

Tesnière, 1959, 15.

(٦) انظر :

انظر أيضا نظرية التبعية فى التحليل النحوى ، للمؤلف ، ص ١١٩ وما بعدها .

(*) ما يزال المصطلحان يحتاجان الى ترجمة دقيقة حيث لا تقابل الترجمة المقترحة

الأصل اللاتينى .

وقد قارن تنيير بين هذه القدرة للفعل (أعنى طلب عدد محدد من العناصر الأساسية (المكملات) وبين تكافؤ الذرة . وانتهى الى استخدام مصطلح محدد هو (Valence) للإشارة الى هذه القدرة المتميزة لهذا العنصر دون غيره (٧) . وقد استكمل بعده الباحثون فى هذا الاتجاه جوانب عدة فى مفهوم المصطلح بحيث اتسع معه التصور ليشمل عناصر اخرى كالاسماء والصفات .

ويرى برينكر ان تنيير لم يقدم - حقيقة - تعليلا موضحا لنسبته للفعل الوظيفية الرئيسية فى الجملة حيث يعد معه العنصر الوحيد غير التابع ، بل المسيطر الأعلى لكل العناصر الأخرى فى الجملة . وهو اتجاه أكثر وضوحا فى البحث النحوى لدى الألمان وبخاصة لدى ه . جلنتس ، و ج . أربن ، وب . جريه ، و ه . برينكمان و ج . هليج وف . شنكل . و ه . هرينجر . و ا . انجل وآخرين . مع اختلاف شديد فيما بينهم فى المفاهيم والتعليلات والمصطلحات (٨) .

ونضيف هنا ان تنيير لم يتحدث الا عن قوة الفعل (Valenz des Verbs) . ولكنه مع ذلك يضع أسس نموذج قوة الكلمة فى صورته الأولى التى اثرت دون خلاف فى البحوث النحوية التالية التى اتخذت المسار ذاته تأثيرا كبيرا ، ولكنها طورت هذا النموذج تطورا جذريا وبخاصة لدى نموذج هليج وشنكل ، وهرينجر وانجل .

ويلاحظ أن اللغة فى هذا النموذج كغيره من النماذج التى تندرج تحت ما يطلق عليه النحو التركيبى - الوظيفى - ، هى نظام من العلاقات ، بذاء داخلى متداخل متدرج ، بحيث لا يفهم جزء دون علاقة بالأجزاء الأخرى ، فالنظام يجمع بين الوظيفة وهى كيفية هذه العناصر وطريقة الربط بينها وعملها والبناء أو التركيب : وهو تنظيم لهذه العناصر من خلال

Tesnière, 1959, 103.

(٧)

انظر أيضا نظرية التبعية ص ١٨٣ .

Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. S. 104.

(٨)

بحث علاقة كل عنصر بغيره من جهة وبالمجموع الكلى للعناصر الأخرى من جهة أخرى (٩) .

ولا يعنى ذلك غياب الجانب الدلالى فى هذا الاتجاه كما يتصور لأول وهلة ، لأن المبادئ تخترق عند التطبيق ، ويلحظ الدارس أن ثمة تصورات دلالية متغلغلة داخل التحليل ، ومؤثرة على الجانب الشكلى المزعوم ظاهريا . فادمونى (W. Admoni) مثلا يجمع عند تحليله الجمل بين تشكيل متفرع للوحدة السنتجيمية وتسلسل معقد للعلاقات ، فثمة أقسام دلالية وأخرى نحوية وثالثة دلالية الى جانب علاقات بسيطة كالاسناد ، تتعقد عند تفرعها وكذلك علاقات تبعية وعلاقات نحوية سياقية .

وتتشكل من هذه الأقسام والعلاقات صور الجملة التى يطلق عليها أنماط بناء الجملة (Satzbaupläne) . وتنقسم الى أنماط أساسية مستقلة وأنماط تابعة غير مستقلة (١٠) .

فالفعل عنده قد تراجع دوره ، وبرزت اجراءات أخرى فى التحليل تقلل من فاعلية معايير التبعية لديه . ومن ثم فلا نرى - خلافا لأصحاب هذا الاتجاه - أدلة مقنعة لادراج نحوه فى هذا النموذج الا اذا عددنا مجموعة المفاهيم المتناثرة فى تحليله تدعم رأيهم .

وينطبق الرأى ذاته على تحليل جلنتس (H. Glinz) ، فقد انطلق فى تحليل متقدم من وجهة نظر طوبولوجية لا تستند اطلاقا الى المعايير الخاصة بالنموذج التبعية ، حيث وجد فى مجموعة من الاجراءات نوعا من التمرکز فى الفعل ، أى أنه بناء على ما أطلق عليه أشكال الاطراد والقيود وحدها وجد فى صيغة الفعل (وفى الأقسام الفعلية كذلك) المركز التركيبى للجملة .

وتتحدد هذه الاجراءات فى صور خمسة هى امكانية التنعيم

Helbig, G. Geschichte der neueren Sprach- (٩)
wissenschaft, S. 47 ff.

Admoni, W. Der deutsche Sprachbau, S. 3 ff. (١٠)

وامكانية التحويل (أو التغير) وامكانية الاستبدال وامكانية الاختصار
(أو الحذف) وامكانية اعادة الترتيب . وهى امكانات وجدت فى النحو
التحويلي التوليدي مجالا ارحب الا اننا نعتى هنا بتأثيرها فى أصحاب
الاتجاه ذاته (١١) .

ولكنه كما يرى برينكر فى تحليل متأخر يعطى الفعل دورا محوريا
متميزا داخل تصنيف لعناصر عدة تتقدمها الجملة فالفعل فالصيغة
فالزمن وان كنا لا نوافقه على هذا ايضا حيث انه يرى فى العناصر الأربعة
وحدة متكاملة لا يمكن تجاهل عنصرا ما فيها ، والفعل كغيره جزء واحد .
غير انه يؤكد ان النتائج النمطية لدى جلنتس تؤدي - ابتداء - الى تحديد
عناصر التركيب المباشرة للجملة وتصنيفها فى أجزاء فعلية (فعل محدود .
ومصدر ٠٠٠) من جهة ، ووحدات غير فعلية (عناصر الجملة بمفهوم
ضيق) من جهة أخرى (١٢) .

ويقف تحليل ي . ارين (J. Erben) على طرف نقيض تماما لتحليل
كل من آدمونى وجلنتس ان انه ينطلق من مفهوم محدد لوظيفة الفعل بناء
على وجهة نظر تواصلية - دلالية ، حين يحد الفعل بأنه نواة الحمل
(Prädikation) . فهو العنصر الحامل لهذه الوظيفة . ويقرن بين هذه
الميزة وقيمتها النحوية وقدرته التشكيلية . ويوقعنا هذا المفهوم فى اضطراب
شديد ان ما المقصور حقيقة بهذا المصطلح - المضلل فى رأى برينكر - هل
يعنى ان الفعل هو نواة الحمل فى كل سياق تواصل ؟ وبديهي أنه لا يعنى
ذلك ان هذا المفهوم يهوى فى أول اختبار للتحقق من صحته ، فاذا
قيس :

الصدق أقول ؟ فان (الصدق) هنا هو المحور الاتصالي ، وليس

Glinz, H. (1952) : Die innere Form des Deutschen. (١١)

Eine neue deutsche Grammatik, Bern 1952.

Bünting, K. Eine Einführung S. 157.

Brinker, Modelle und Methoden der SS. s. 104.

(١٢)

Glinz, H. (1975) Deutsche Grammatik I.

والأصل

Satz-Verb-Modus-Tempus. Frankfurt 1970

Kap. 3, 5, 6.

الفعل حيث انه قد اكتسب قيمته المتخفية للعناصر الأخرى فى هذا السياق الذى يدفع شكاً لا اثبات التقرير . ويمكن أن يحمل عنصراً آخر غير العنصر الاسمى السابق نفس القيمة فى سياق آخر .

فاذا قيل : متى تعود ؟ ويكون الرد : أعود غداً أو غداً أعود . فان (غدا) هو المحور الاتصالي فى هذا السياق وليس الفعل .

وبناء على اختبار الاستبدال يمكننا أن تستمر فى اثبات ضعف هذه المقولة ، ولكنه يمكن الاكتفاء بما تقدم فى هذا المقام ، ونعود الى جانب آخر من القضية فننتساءل : هل يجب فصل الجانب التركيبى النحوى عن الوظيفة التواصلية فى حال الفعل ، بحيث لا تستخدم أية إشارة تواصلية خاصة بالفعل والاقتصار على تخصيص دور السيادة فى الجملة للفعل من وجهة نظر نحوية - تركيبية ؟

يرى برينكر ضرورة الفصل بين الجانبين ، وعدم أسناد وظيفة تواصلية للفعل حتى لا يبنى عليها الدور المتميز المؤدى الى هذه الاشكالية . فالجانبان ينفصل بعضهما عن بعض انفصالاً شديداً من الناحية النظرية والمنهجية (١٣) .

ولا أدري كيف يمكن الفصل بينهما عند برينكر ، فاذا كان قد أدرك طبيعة المنهج الذى استخدمه اربن ، وهو الذى وجد قبولاً لدى اتجاه مستقل الآن يعنى بقضايا التواصل ووسائله وعلاقاته بقضايا اللغة الأخرى ، فهل أراد عناية بالجانب الشكلى مبتورة عن الأبعاد الأخرى حين يعالج الفعل وعلاقته بالعناصر الأخرى ، وما الصورة التى يمكن أن تطرح بديلة لما عرضه اربن ؟ كما أنى لا أرى أية غضاضة فى نشوء اشكالية عند عرض العلاقة بين التركيب النحوى والوظيفة التواصلية ، لأن هذا الجانب يضيف بعداً جديداً أغفلته اتجاهات نحوية كثيرة ، كما أن القضايا الدلالية - الاتصالية والدلالية - التركيبية لدى اربن تتداخل تداخلاً شديداً (كما يعترف برينكر نفسه بذلك (١٤) . بحيث يستحيل معه الفصل بين

Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. s. 105. (١٣)

Erben, J. (1972) : Deutsche Grammatik Ein Abriss (١٤)

München (1972).

الجانبين ، وأن رأى بعض الدارسين ضرورة الفصل بينهما ، فهذا يعنى تداعى المنهج بفقده ركنا جوهريا من ركنيه .

وكما أن تحليل المركز المتميز للفعل لا يمكن أن يتضح من خلال تداخل تركيبى توافى فانه لا يمكن أن يتحقق ذلك أيضا من خلال مفهوم التبعية، حيث يرى برنكر أن بين الفعل وعناصر الجملة الأخرى علاقة تبعية متبادلة وفق استخدام عملية الحذف . ويعنى هذا أن الفعل وعناصر محددة فى الجملة يتوقف ورود كل منها على الآخر على نحو متبادل ؛ فلا يمكن أن يشكل جملة صحيحة نحويا الا معا (١٦) . ويرد هذا الرأى - دون شك - المبالغة فى اعطاء الفعل دورا أكبر من الدور الطبيعى الذى يضطلع به ؛ فالفعل عنصر علوى مسيطر الا أنه لا يصلح وحده لتشكيل جملة صحيحة نحوية . وينبغى أن تدرك تلك العلاقة الداخلية التى تصل بينه وبين عناصر الجملة الأخرى من جهة ، وتشده هو ذاته نحو العناصر الأخرى من جهة أخرى .

ففى جملة : ضرب زيد خالدا .

نجد أن العنصرين (زيد) و (خالدا) يتصلان بالفعل اتصالا وثيقا اذ انه يعود اليه وحده امكان الجمع بينهما ، فاذا سقطت علاقته بهما فقدما وجودهما التركيبى والدلالى فما معنى : (زيد خالدا) ، الا انه فى الوقت ذاته ماذا يفيد قولنا (ضرب) دون العناصر الأخرى . ويفهم فى هذا الاطار دون خلط فى المصطلحات قوة العامل (ضرب) فى تأثيره فى عنصرين الأول بالرفع والثانى بالنصب من جهة الاعراب ، والعلاقة القائمة بينه والعنصر الأول وهى ، علاقة الاسناد ، وبينه وبين الثانى وهى علاقة التعدى .

ويستنتج من هذا تداخل بين التأثير الاعرابى والعلاقات بين أجزاء الجملة وان كان للعامل قيمة متميزة لا يمكن تجاهلها (١٧) .

بيد أن هرينجر قد عنى فى نحوه بإبراز معالم الاتجاه السابق

(١٦) Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. s. 105.

(١٧) نعود الى هذه المسألة مرة أخرى بالتفصيل عند تحليل نصوص سيبويه .

بوضوح حين يعد الفعل (بصيغة المختلفه وأمكاناته المتعددة) العقدة المركزية فى الجملة . وعلة ذلك أن التأثير الأعظم يعزى الى محمول الجملة فيما يتعلق بالأجزاء ذات التبعية الداخلية المتبادلة ، لكونه يحدد الأجزاء التى يجب أو يمكن أن تضمها الجملة (١٨) .

فهو يرى أحقية الفعل فى احتلال مكانة متميزة فى نموذج التبعية حيث انه وحده يمكنه أن يقيم علاقات تبعية ذات جانب واحد أو متبادلة بينه وبين عناصر عدة داخل الجملة . ويمكن أن نوضح فكرته على النحو التالى : فهو يرى أن أجزاء الجملة : هانز ، يعرف ، أصدقاء ، فى جملة : - يعرف هانز أصدقاءه . (فى الأصل : هانز يعرف أصدقاءه) . تقع فى علاقة تبعية متبادلة مع بعضها البعض . بينما لا يشير عنصرا الجملة : (هانز ، أصدقاءه) الا الى علاقة تبعية داخلية واحدة (للفعل على وجه التحديد) . فالفعل إذن له علاقات تبعية لكلا العنصرين (هانز ، أصدقاءه) (١٨) .

الحق أن هذا المنهج ما يزال مثار جدل كبير ، فالالتباس فى استخدام مصطلح التبعية ، وإثباته للفعل تارة وللعناصر الأخرى تارة أخرى يحول دون الوصول الى نتيجة حاسمة حول وظيفة الفعل فى هذا النموذج . ولذا فما تزال مقولة : وجوب اعتباره المدخل لوصف تركيب التبعية فى الجملة (وبالتالى اعتباره قطب تشكيل الجملة) تفتقر الى علل باطنية عميقة مقنعة ، وإن كنا نسلم بأن العنصر الوحيد فى المرحلة الأولى للمتجزئة الى وحدات سنتجيمية الذى يمكنه أن يقيم علاقات تبعية (أحادية أو متبادلة) مع عناصر عدة داخل الجملة هو الفعل . وهذا مسوغ كاف لأن ينسب للفعل أعلى مكانة فى نظام التبعية .

وجدير بالملاحظة هنا أيضا أن ثمة خلافا حول القوة المسندة لهذا العنصر ؛ فهل تنسحب على صيغة الفعل فقط أم على الأجزاء الفعلية جميعا

Heringer, H.J. (1970) : Einige Ergebnisse und Probleme (١٨)
der Dependenz grammatik. In : Der Deutschunterricht 22,
1979, S. 77.

Theorie der deutschen Syntax S. 287 ff. : (١٩) أكد فى كتابه :
الموضع المنفرد للمحمول عن طريق « مؤشر قيمة Bewertungindex ».

(متعددة فى اللغات الأوربية) أم على المحمول (فى مفهوم هرينجر) ؟
وعلى أية حال فإن ما يعنينا من هذا الخلاف هو الاتفاق على الأجزاء
الفعلية جميعها (وتضم المصادر والمشتقات وغيرها) . أما الخلاف حول
الصفة الخبر فانه لا يمكن تمثله فى العربية . ولم يتضح بعد بشكل كاف ،
دورها داخل تدرج القوة .

ويهمنا هنا اتجاه هـ:ج وشنكل باسناد قوة نحوية للصفة ، أى القدرة
على اختيار عناصر جملة محددة (٢٠) ، لأن الأساس الذى وضعه حين
أرسى فكرة المركبات الفعلية والاسمية والوصفية والظرفية لم يراع الا نوعا
واحدا وهو الفعل بوصفه العقدة المركزية فى الجملة ، وبالتالي عد المركب
الفعلى مركبا جوهريا لا تخلق أية جملة منه . فى حين يمكن أن تنشأ
دون مركب وصفى أو ظرفى . فلم يعن كما سنرى فيما بعد الا بقوة
الفعل . ولم ترد اشارات كافية حول الأقسام الأخرى وقوتها أو قيمتها ،
وهو الأمر الذى عنى به أصحاب الاتجاه النحوى ذاته فى دراساتهم ،
فاستكمل البحث بتوزيعات قوة الاسم بالاضافة الى الفعل ثم توزيعات قوة
الصفة فى فترة لاحقة .

ويتصل بهذه الفكرة الرئيسية الاولى فكرة مكتملة لها ووثيقة الاتصال
بها وهى ثنائية شغلت الباحثين فى الاتجاهات النحوية المختلفة فى عصور
متتالية وماتزال اشكالياتها مطروحة الى الآن حيث لم تقدم أغلب هذه
الاتجاهات ومنها الاتجاه الذى يشغلنا هنا أدلة مقنعة ومعايير ثابتة حاسمة
يمكن معها الفصل بين ما يطلق عليه المكملات والعناصر غير الأساسية أو
العناصر الاجبارية (فى الأغلب) ، والعناصر الاختيارية .

ونلاحظ فيما يلى اختلاف المعايير التى اعتمدت عليها كل نظرية نحوية
اختلفا بينا من معايير نحوية شكلية عند بعضهم ، ومعايير تركيبية دلالية
عند فريق آخر ومعايير دلالية تواصلية عند فريق ثالث الى آخره .

(٢٠) انظر تفصيل الخلاف لدى هـ:ج وشنكل فى : 1973, 55 ff.

وهرينجر فى : 1973, 163 ff.

Sommerfeldt und Andere : Wörterbuch zur Valenz und
Distribution der deutschen Adjektiven 1974.

العناصر الاجبارية والعناصر الاختيارية

ان العلاقة القائمة بين الفعل والعناصر الأخرى الموجودة داخل الجملة هي أساس اشكال التمييز بين هذه العناصر الأخرى فيما بينها بحيث تتقدم عناصر ما على الأخرى لأسباب تركيبية أو دلالية أو تواصلية أو تجمع بين نوعين أو جميعها .

ولكن هل يمكننا أن نعتمد على اختبار بعينه في اثبات صحة التمييز بينهما ، ووضع معايير الفصل بناء عليه أم نعرض محاولات الباحثين لاختيار عدة معايير تشكل في مجموعها وحدة مقنعة إلى حد ما رغم اقتناعنا الشديد بأن البحث في هذه المشكلة كغيرها من المشكلات النحوية لا يسفر عن آراء نهائية حاسمة ؟

والحق أنه لا مناص من ذكر هذه المحاولات القيمة لاستقاء معايير أولية ترسم الحدود الواضحة بين العناصر الاجبارية من جهة والعناصر الاختيارية من جهة أخرى ، مع ملاحظة أن هذا الشكل الثنائي لعناصر الجملة من خلال وجهة نظر متباينة قد شكل اشكالية كبيرة في معظم الانحاء ، بما فيها نحو التبعية . وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنه يعالج في نظرية قوة الكلمة على أنه محور من محاورها البارزة كما سنرى فيما بعد .

ويرى اصحاب هذا الاتجاه أنه أي المحور السابق ذكره خطوة تالية تعقب الخطوة المتمثلة في محور (الفعل العقدة المركزية في الجملة) ، ويجب أن يحدد فيها العلاقات التركيبية بين الفعل بوصفه المسيطر ، وعناصر الجملة الأخرى .

ويلاحظ أن تنيير قد عنى بطرح تقسيم بديل للعناصر عن التقسيم التقليدي أكثر من عنايته بإيضاح وسائل الفصل بين العناصر في حد ذاتها ، فقد عد التوابع المباشر للفعل مجموعتين من عناصر أساسية وأخرى غير أساسية ، والأساسية في أشخاص أو أشياء تشترك في الحدث . . . وتضم الفاعل والمفاعيل ، وغير الأساسية هي الظروف والتراكيب الظرفية

(كما يحددهما النحو التقليدي) ، والأولى اجبارية والثانية اختيارية . ويرى أن معايير الفصل بينهما تنقسم الى نوعين : معيار شكلي ، ومعيار دلالي . ومن خلال وجهة النظر الشكلية فإن العنصر الاساسي اسم اساسا تابع للفعل ، بينما العنصر غير الاساسي ظرف تابع للفعل ايضا ، ولكنها تبعية ذات واسطة اى اقل ارتباطا . ومن وجهة النظر الدلالية يشكل العنصر الاساسي مع الفعل وحدة . وهى وحدة مستمرة ؛ فمعنى الفعل غير مكتمل بدون معنى العنصر اذلاساسى (١) .

ويلاحظ هنا ان المعيار الدلالي قد لقي عناية كبيرة من تنيير الى حد سوغ لنقاده أن يروا أن هذا التفريق قائم على اسس دلالية لغوية لا تركيبية نحوية ، وهو يلحق بالتصورات الأخرى فى نظرية التبعية عند تنيير ، اذ يغلب على نحوه اعتداده بالمعنى وان صرح مرارا بأن الوظيفة هى المحك الأول فيه .

ويؤكد ذلك عبارته حول معيار الفصل بين العناصر الاساسية وغير الاساسية ، فالأولى ضرورية (اجبارية) لاكمال معنى الفعل *completer le sens du verbe* ، والثانية اختيارية أساسا من الجهة ذاتها *(le circonstant est essentiellement facultatif)*

ويذهب هوينجر بعيدا حيث يعد هذه التحديدات غير لغوية وغير مفيدة ، لأنها تنطلق من اختلافات مقولية لموضوعات يشار اليها من خلال سنتجيمات (وحدات نحوية) ، من خلال عالم مضاد مقسم تقسيما بديهيا ، وليس من خلال معايير تركيبية لغوية ، وهكذا فهى لا تقدم ايضا حدا يمكن اختباره موضوعيا لكلا النوعين المفترضين من عناصر الجملة (٢٢) .

ورغم غموض النقد الذى وجهه هرينجر لحدود تنيير ومعاييره الا

(٢١) نظرية التبعية فى التحليل النحو ص ١٢٢ .

Tesnière, 1959, 102. Grundzüge 112 ff.

Heringer, 1970, 79.

(٢٢)

انه هو نفسه لم يقدم فى اختبارہ الذى وجده موضوعيا وجهة نظر واضحة
يمكن أن تحظى بقبول عدد من الأفراد مما يرقى بها الى شكل من اشكال
الموضوعية •

ويمكن أن يتضح ذلك من خلال عرض هذه الاشكالية فى المثال التالى؛
ففى جملة : يسكن زيد فى المدينة • لا يوجد أى تعليل من وجهة نظر تركيبية
- نحوية - لأن يعد الموقع الذى يمثل المركب الحرفى (فى المدينة) ، وهو
عنصر غير أساسى عند تنيير ، وشبه جملة فى النحو التقليدى ، اقل اتصالا
بالمفعول من المفعول فى جملة : يحترم زيد أصدقاءه • حيث ان اختبار الحذف
(Eliminierungstest) فى كلتا الحالتين يؤدى الى تركيب غير نحوى :
★ يسكن زيد • و ★ يحترم زيد (٢٣) •

ورغم أن اختبار الحذف من المعايير المقبولة الى حد كبير ، والقادرة
على التمييز بين النوعين ، الا انه غير كاف ، ولا يمكن أن ينسحب على كل
الجدول : مثال ذلك الجملة التى عدها غير صحيحة نحويا وهى (★ يسكن
زيد) • الحكم فيها - فى رأى - مضطرب ، فكيف عدها كذلك ، ولماذا ؟
فلو ادخلنا فى الاعتبار معيارا تواصليا لأمكننا الانتهاء الى نتيجة مقبولة ،
وذلك أننا لو قلنا انها اجابة عن السؤال : أين يسكن زيد ؟ فالنتيجة انها
جملة غير مكتملة ، لأن الاجابة لم تفسر ما ورد فى الاستفهام • ويقابل
ذلك أننا لو نظرنا فى أمثلة تناظر القسم الثانى الذى يشترط ورود المفعول
للحكم بالصحة النحوية ، مثل ذ

اكل خالد ، وشرب عمرو ، وقرأ زيد ، لوجدنا أنها بلا مفعول ،
ولا أدرى هل يحكم عليها جميعا بأنها غير صحيحة نحويا أم أنها صحيحة
نحوية غير مكتملة ، لأنها لم تفسر ما ورد فى الاستفهام : ماذا اكل خالد ،
وماذا شرب عمرو ، وماذا قرأ زيد ؟

(٢٣) تفسير مصطلح intersubjectiv - فى رأى - متفق عليه من قبل

عدد كبير من الافراد = شكل من اشكال الموضوعية •
رأيت أن أعرب الامثلة مع الانلزاد بمكونات الجدول حتى لا يذهب الغرض
المنشود من ايرادها •

المعيار التركيبى من حيث وسيلة وحيدة للوصول الى حكم لا يقوى وحده على الفصل بينهما ، وان كانت النتيجة المرضية فى هذا المقام على الأقل أنه توجد بين العنصر الفعلى وعناصر الجملة الأخرى تبعية متبادلة (تبعية توزيعية) ، أى أن كل العناصر ضرورية بنفس القدر للتكوين النحوى (وللصحة النحوية أحيانا) للجملة . ولكن نتساءل هل تتحقق الصحة النحوية من خلال التركيب فقط أم من خلال التركيب والمعنى معا ، وبعبارة أخرى هل تتحقق من خلال الاستقلال فقط أم من خلال الاستقلال والافادة (أو الاستغناء والتعام) وغيرها من المصطلحات التى وردت لدى النحاة العرب ؟

نشير ابتداء الى أن أصحاب النموذج المطروح هنا لم يتفقوا فى الشروط التى يجب توفرها فى التراكيب التى يطلق عليها صحيحة نحويا أو غير صحيحة نحويا . وإذا كان تنبير كما يرى أغلب نقاده قد فصل النحو (التركيب) عن الدلالة رغم أن معظم المفاهيم والتصورات التى أوردها فى نظريته - كما أشرنا من قبل - تعود أساسا الى إبراز العلاقة بين التركيب والوظيفة والتركيب والدلالة داخل اطار الجملة ، فما يدفع الحاحهم على شكلية نحوه وإسرافهم فى الحكم عليه بأن مقولاته غير ناضجة وغير محددة (٢٤) ، فإن معاييرهم فى الفصل بين العناصر - حقيقة - ليست كافية إذ لا يمكن أن يعقد الفصل وفقا لأقسام الكلام (٢٥) .

ونتوقف هنا مع التحليلات التى وضعها كل من هلبج وشنكل لفصل ما استقر على تسميته بالمكملات - من الناحية الاصطلاحية - وهى العناصر التابعة للفعل (وبالتالي التى يسيطر عليها) والعناصر غير الأساسية ؛ وهى العناصر غير التابعة للفعل (وبالتالي غير المرتبطة بقوة الفعل) (٢٦) .

ويلاحظ هنا أن اختبارا آخر يضاف الى اختبار الحذف السابق وهو اختبار الاستبدال ، وبخاصة اذا ما أردنا أن نتبين هل يمكن أن يكون لمكمل

(٢٤) نظرية التبعية فى التحليل النحوى ٤٠١ : ٤٠٦ .

Andresen, 1973, 50.

(٢٥) قارن :

(Angabe), (Ergänzung)

(٢٦) أى بين مصطلحي

ما نفس الموقع النحوى (وبالتالي نفس الوظيفة النحوية) الذى يشغله
العنصر غير الأساسى ، ثم هل هناك علاقة ما بين قوة الكلمة (Valenz
والعمل (Rektion) - وهما غير متطابقين رغم التصاقهما أحيانا
التصاقا شديدا - فان وجدت فهل تسمح بأن يحدد كل منهما تحديدا
واضحا ؟

ويلاحظ أن اختبار الحذف هنا يهدف الى اثبات المقبولة من قبل أصحاب
اللغة للجمل التى يقع فيها . وبالتالي يمكن أن يحكم على الجمل والعناصر
معا . فالجملـة نحوية ، اذا كان العنصر المحذوف منها عنصرا غير
اجبارى تركيبيا ، وغير نحوية اذا كان ذلك العنصر اجباريا من جهة تكوين
الجملـة . ويصطلح على تسمية العنصر الاول ممكن الحذف (weglassbar)
وعلى العنصر الثانى (unweglassbar) (٢٨) .

أما اختبار الاستبدال (Ersetzungstest / substitutionstest)
فقد حظى بمكانة كبيرة من قبل هليج وشنكل حيث أمكن تسخيريه للتفريق
بين المكملات والعناصر غير الأساسية ، وربط ذلك بالأثر الذى يحدثه
الاستبدال من تغير فى المعنى أم لا . من جهة ، والتمييز بين قوة الكلمة
والعمل ، حيث يتروم فى أغلب المواضع ترادفهما ، من جهة ثانية .
مثال ذلك :

١ - سكن فى هامبورج . ٢ - مات فى هامبورج .

يرى كل منهما أن المكون الظرفى (شبه الجملة فى العربية) فى المثال

(٢٧) ينسحب العمل - فى رأى أغلب أصحاب هذا الاتجاه - على المفاعيل فقط .
وليس على العناصر الأخرى بينما تنسحب قوة الكلمة على كل العناصر دون استثناء .
ومن ثم فإنهما لا يتطابقان وأن اتفقا فى مواضع إلا أن المصطلح الثانى أشمل . وسأعود
الى تفصيل ذلك عند تحليل مفاهيم سيبويه .
(٢٨) يلاحظ هنا أننا لا نستخدم المصطلحين (obligatorisch), (fakultativ)
لأن حديثنا عن العنصر بوجه عام ، وليس عن تفريق بين المكملات التى يمكن أن توصف
بهما والعناصر غير الأساسية التى لا توصف إلا بالمصطلح الاول فقط .

الأول مرتبط بقوة الكلمة (الفعل) ، ومن ثم فهو منصوص عليه فى خطة المواقع ، لأنه مكمل (Ergänzung) ، أما المكون الظرفى فى المثال الثانى فهو حر غير مرتبط بقوة الكلمة (الفعل) ، ومن ثم فهو غير منصوص عليه فى خطة المواقع لأنه عنصر غير أساسى (Angabe) . أما المثالان الآخران فهما :

- ١ - وقف على الأمر . ٣ - وقف فى الشارع .

فالحرف (على) فى المثال الأول غير متبادل (أى لا يحل محله حرف آخر) لأن الفعل (وقف على) قد حده ، أما الحرف (فى) فى المثال الثانى فهو متبادل (substituierbar) حر ، منفصل (أى يمكن أن يحل محله حرف آخر) ، لأنه لا يرتبط بدلالة معينة أحدثها وجود هذا الحرف كما هى الحال فى المثال الأول ، تتغير بتغيره .

وليتضح الفرق بين الاختبارين فإننا نشير الى أن المكون الحرفى (فى هامبورج) الاجبارى - من خلال اختبار الحذف - يمكن أن تحصل محله مكونات ظرفية أخرى من خلال اختبار الاستبدال حيث يمكن أن يقال :

— سكن قرب المدينة ، عند أخى ، أمام المسجد . . . الخ (٢٩) .

ويمكن أن نوضح الدور الذى يلعبه اختبار الحذف بصورة أخرى أكثر تفصيلا ، حتى نحدد بدقة المدى الذى نصل اليه معه للفصل بين عناصر الجملة .

ويقدم المثال الذى اقترحناه : - هانز زارنى أمس فى هامبورج (٣٠) .

(٢٩) وجب هنا أن نستخدم أمثلة أخرى لأن ترجمة أمثلتهما الى الامثلة العربية المقابلة لا يتضح من خلالها اهدافهما ، وننبه هنا أيضا أن الحرف فى العربية يشكل مع الفعل وحدة دلالية محددة لا تتغير الا بتغير الحرف ذاته ، وليس الاسم المجرور الذى يلى الحرف كما هى الحال فى الالمانية مثلا ، وسنعالج ذلك بالتفصيل فيما يلى .

عدد الوحدات أو العناصر الضرورية (الاجبارية) لتكوين جملة صحيحة نحويا من خلال عدد من الامكانات ، وهى :

- | | |
|------------------------------|---------------------------------|
| (١) زارنى هانز أمس . | (ب) زارنى هانز . |
| (ج) ★ زار هانز . | (د) ★ زار هانز أمس . |
| (هـ) ★ زار هانز فى هامبورج | (و) ★ زار هانز أمس فى هامبورج |
| (ز) ★ زار | (ح) ★ زار أمس |
| (ط) ★ زار أمس فى هامبورج | (ى) ★ زارنى ... الخ . |

يلاحظ هنا أن (١) و (ب) فقط - بغض النظر عن الجملة المدخل - وحدهما جملتان صحيحتان نحويا . أما الجمل (ج : ى) فهى جمل غير صحيحة نحويا . ومن ثم فانه يعد العنصران (هانز) و (نى) الى جانب الفعل (زار) ، ضروريين (اجباريين) لتكوين جملة صحيحة نحويا . ويستنتج من ذلك أنها وقفا على الجزء المتبقى من الجملة بعد حذف عنصر ما منها ، ثم تساءل هل مازال صحيحة نحويا أم لا ثم هل عنصر الجملة المحذوف اجبارى أم لا من الناحية التركيبية ؟

وأفضى ذلك الى اعتبار العنصرين الاجباريين تركيبيا هما (هانز و نى) ، ومن ثم فهما من المكملات أما العنصران (أمس) و (فى هامبورج) فاختياريان تركيبيا ، ومن ثم فهما من العناصر غير الاساسية الحرة (٣١) .

ولكن الربط بين هذه العملية وما يطلق عليه الحسد الأدنى النحوى للجملة (كما فى النحو التقليدى) يؤدى الى اشكالية فيما يتعلق بقيمة العناصر الواردة فى الجملة ، والى اكتشاف سطحية هذا الحل وأخيرا عدم كفاية هذا المعيار وحده للحكم على عناصر الجملة . ويرى برينكر كذلك أن عملية الحذف واختبار الصحة النحوية المرتبط بها لا يحل مشكلة الفصل

(٣٠) التزمتم بتقديم الفاعل فى المثال كما فى الاصل . وان كان تأخير هذا لا يخل بشيء اطلاقا ، ونعنى الاشارة (★) أن الجملة غير صحيحة نحويا .
 Helbig / Schenkel, W. (1973), Wörterbuch zur Valenz (٣١)
 S. 33.

بين المكملات والعناصر غير الأساسية الا حالا سطحيا . ويتبين على وجه التحديد انه مع الاستخدام المستمر لهذه العملية مع شرط الصحة النحوية لباقي الجملة فقط ، كثيرا ما تبقى عناصر اقل مما يمكن أن يعد بشكل حدسي من قوة الكلمة (٣٢) .

ويتضح من ذلك توارى الجانب الدلالي حيث ينصب الاهتمام على التركيب وحده ، ولم تثر مسألة أن الجملة المكتملة البناء تركيبيا يمكن أن تكون بلا معنى ، رغم أن هرينجر يعد كل جملة مكتملة البناء تركيبيا ذات معنى على نحو ضمني . ومن ثم يرى ضرورة أن يكون وصف التركيب نحويا جزءا من الوصف الدلالي وليس مستقلا عنه . ولم تطرح هنا أيضا مسألة أن التمييز بين المكمل والعنصر غير الأساسى يمكن (أولا يمكن) أن يرد مستقلا عن السياق فى التركيب العميق .

وقد تفرع عن البحث عن الحد الأدنى النحوى للجملة (الجملة النواة المكونة من الفعل والفاعل) وجوب تقسيم المكملات اذ ان العلاقة بينها وبين الفعل تحتاج الى تحديد أكثر لطبيعة هذه المكملات واظهار تنوعاتها ودرجاتها .

ويرى هلبج / شنكل انه لحل هذه المشكلة تقسم المكملات الى مكملات اجبارية ومكملات اختيارية وتعد المكملات الاختيارية - خلافا للمكملات الاجبارية - ممكنة الحذف . ومن ثم فهي ليست ضرورية للبناء النحوى للجملة الا انها (مثل المكملات الاجبارية) ينص عليها فى خطة مواقع الفعل أيضا . ولذلك يحذف الفعل عددها ونوعها . وتفترق من خلال ذلك اساسا عن العناصر غير الأساسية الحرة التى لا ترتبط بقوة الفعل . ومن ثم يمكن أن تحذف او تضاف بحرية فى كل جملة تقريبا (٣٣) .

فالملاحظ هنا اتفاق المكملات الاختيارية والعناصر غير الأساسية الحرة

Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. s. 111 (٣٢)

Helbig / Schenkel, Wörterbuch zur Valenz. 1973 (٣٣)

S. 33 ff.

فى وصف (امكان الحذف) ، ولكنهما يختلفان من خلال اثبات الاولى فى خطة مواقع الفعل دون الأخرى . وتبرز الصحة النحوية هنا أيضا لتفرق بين ما هو اجبارى وما هو اختيارى بصورة واهية غير مقنعة ، ويبين ذلك من خلال الأمثلة التى أوردها ليدلل بها على صحة ما ذهب اليه ، فهو يرى فى المثال الأول التالى :

— هانز يعرف أصدقاءه . (يعرف هانز أصدقاءه) .

أن عنصر الجملة (أصدقاءه) مفعول مباشر ، غير ممكن الحذف ، ومن ثم فهو يعد مكملًا اجباريًا . وخلافًا لذلك يرى فى المثال التالى :

— هانز يحب أصدقاءه . (يحب هانز أصدقاءه) .

أن عنصر الجملة (أصدقاءه) مفعول مباشر ، ممكن الحذف حيث أن جملة (يحب هانز) جملة نحوية ، غير أنه ينص عليه فى خطة مواقع الفعل . ومن ثم يعد مكملًا اختاريًا (وليس عنصرًا غير أساسى حرا) .

ولا يمكننا أن نقبل مثل هذا التحليل دون أن نمرره من خلال منظور دلالى منطقى فنتساءل ما الذى جعله يعد (أصدقاءه) فى الجملة الأولى (ممكن الحذف) وفى الجملة الثانية (غير ممكن الحذف) ، فما الفرق بين (يحب هانز ، ويعرف هانز) ؟ هل غياب المفعول فى احدهما ، رغم خلوهما من علة الحذف وجوبا أو جوازا للانقطاع عن السياق ، يقضى الى هذا الفصل ؟ ولا شك أن الأمثلة والاستنتاجات تثير تساؤلات لا حد لها مما لا يتسع المقام لسردها ، ونعود الى مناقشة أمثله واضعين فى الاعتبار أنه على مستوى البحث لا توجد معايير لا خلاف عليها ونتائج نهائية .

ويكفى أن ننعم النظر فى الأمثلة التى أوردها أصحاب النتائج أم الى نتائج عكسية ؟

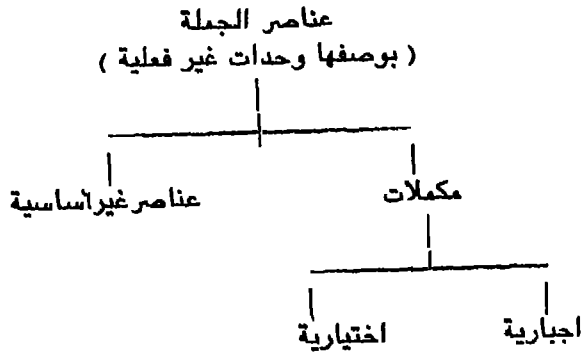
فالأمثلة التالية تضم عناصر اختيارية ، حيث يعد (لحما ، وصديقه ، السيارة) مكملات اختيارية الا أنه ينص عليها فى خطة المواقع المتعلقة بالفعل ، فى :

- يأكل الأب لحما • - ينتظر صديقه • - يركب السيارة •

ويمكن أن يقبل ذلك إذا عطينا بالتركيب السطحي فقط وأهمالنا الجانب الدلالي فى التحليل ، وضربنا بالسياق عرض الحائط ، فالاستغناء عن المفعول مقنن • ولذا فان وقوعه يكون اما لغرض لفظى أو معنوى • وإذا أدى عدم ذكره الى اخلال بالمعنى المقصود فان ذكره واجب • وربما يفهم من جعلهما الجمل :

- يأكل الأب • - ينتظر • - يركب • جملا صحيحة نحوية لوضوح ما وقع عليه الفعل الا أن عدم ذكره يؤدى الى كم غير محدود من الاحتمالات • ويظل مفهوم الاختيارية لدى هلبج وشنكل غير واضح (٣٤) •

ويقدم الشكل التالى الصورة النهائية التى انتهيا اليها لتقسم عناصر الجملة بناء على قوة الفعل •



وإذا كان هلبج وشنكل قد عدا القوة الاختيارية ظاهرة كلامية ، أى تنشأ على أساس خصائص سياقية و وبالتالي مقامية (محددة) مثل تقدم الذكر ، التناقض ، التأكيد ، الاجتزاء ... الخ) • فان امكانية الحذف

المشروطة سياقيا (وبالتالي مقاميا) - كما يرى هرينجر - لا ترد مع المكملات الاختيارية فحسب ، بل هي أساسا مع عناصر الجملة الأخرى أيضا . ولذا لا تختص وجهة النظر هذه بالفعل بين المكملات والعناصر غير الأساسية (٢٥) .

وهكذا فإن جانب السياق لا يقل عن الجوانب الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار داخل هذا التحليل ، ودوره في إمكان التمييز بين المكملات والعناصر غير الأساسية يبرز بشكل حاد حين تخفق المعايير الأخرى أو تحديدا حين تعجز عن تقديم ما يزيل الغموض في حالة تعقد التراكميات دلاليا وإحاليا وتركيبيا .

ويمكن أن نتبع الكشف عن قيمة عناصر الجملة وأوجه تدرجها من خلال وجهة نظر أخرى ، من خلال مجموعة من التحويلات المرتكزة على اختيار الاختصار أو الإيجاز (Reduktionstest) ، فيمكن أن تتحول الأمثلة التالية من خلال قاعدتين تحويليتين هما : حد الجملة الأساسية والجملة التابعة الزمانية ، أو حد الجملة الحملية والجملة التابعة ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - أكل خبزته في المدرسة . ٢ - يلعب التلاميذ خلف المنزل .
٢ - زارنا بعد الظهر . ٤ - انتظر في المحطة .

تتحول هذه الجمل من خلال القاعدتين السابقتين إلى :

- ١ - أكل خبزته حين كان في المدرسة .
٢ - زارنا حين كان بعد الظهر .
٢ - يلعب التلاميذ . اللعب حدث خلف المنزل .
٤ - انتظر . الانتظار حدث في المحطة (٢٦) .

فالعناصر غير الأساسية (الجمل الظرفية غالباً فى التركيب العميق) تختصر الجمل ، ولا يؤدى حذفها الى خلل تركيبى . ومن ثم لفهم دورها من خلال اضافة دلالية . ولا استطيع أن اتقبل الحكم عليها بأنها غير ضرورية او ممكنة الحذف الا من خلال الاطار التركيبى . أما المعنى فيختلف بغير شك عند ابرادها ، وعند حذفها ومن ثم يفسر التحليل الدلالى الذى توظفه هنا الفرق بين :

- ١ - غسّلت
- ٢ - غسّلت الناقذة
- ٣ - غسّلت لابنها الفاكهة

فالجملّة الأولى مقبولة لأن معنى التركيب لم يحدد ما وقع عليه الحدث، ومن ثم يمكن تقديره بعنصر عام . أما فى الجملّة الثانية فما وقع عليه الحدث موجود مخصص . ومن ثم فهى صحيحة نحويًا كالأولى بالاضافة الى انها مكتملة المعنى . وحقق شبه الجملّة فى الجملّة الثالثة معنى لم يرد فى الجملتين السابقتين .

وهكذا فان المفاعيل ما تزال تشكل قضية خلاف لم يحسم بعد ، ولم يتحدد بعد فى اطار هذه النظرية أى المفاعيل يمكن أن يعد اختياريًا وأى منها يعد اجباريًا بناء على علاقته بالفعل أساساً ؟

وبناء على ما تقدم فان التقسيم الذى أعده شوماخـر (Schumacher) (٣٧) للعناصر الأساسية المحددة من قبل الفعل والمميزة له ، وتشمل ، مكمل الفعل ، ومشارك له وعناصر أساسية : فاعل ، مفعول مباشر ، ومفعول غير مباشر ، هذا التقسيم موضع نظر .

ويضاف الى ذلك رفضنا لبحث علاقات قوة الكلمة على المستوى الصرفى التركيبى فقط لأنه لا يؤدى الى حل كاف ولا يصلح الا فى حالات ضئيلة وان قدم كذلك تفسيرات سطحية مبتورة .

وهكذا أيضا نجد فى النقد الذى وجه للتحليل السابق ما يوجب علينا متابعة أوجه النظر الأخرى ، فبعد اخفاق الاختبار السابق فى أن يقدم لنا حدا مقبولا لعنصر الجملة الاجبارى الذى يتطلبه الفعل دون العناصر الاختيارية نجد ان هذا ادعى الى ايجاد عملية تصمح بأن يفرق المكمل الاجبارى والمكمل الاختيارى من جهة ، وبينهما وبين العنصر غير الأساسى الحر من جهة أخرى ، ويمكن اختبارها اختبارا موضوعيا للتأكد من عدم وجود أمثلة ما تخترقها وتضعف استمراريتها .

ولما المعيار الذى أورده هليج وشنكل الذى يرجعنا من خلاله العناصر غير الأساسية الحرة الى جمل (جمل ظرفية غالبا) يمكن فهمها رغم اجتزائها (٣٨) ، ، فانه يثير سؤالاً جوهرياً وهو هل تعود كل عناصر الجملة التى صنفنا بشكل حدسى على أنها عناصر أساسية حرة الى ما تسمى بالجمال الظرفية ؟

بل ان روزنجرن (Rosengren) يرى أن امكانية استخدام مثل هذا المعيار لم يعد بعد كافيا للحكم ، لأن شروط تعميم تحويلات الجملة التابعة لم توضح بصورة كافية كما اننا لم نحصل هنا على شيء كثير من هذه التحويلات (٣٩) .

فقد تنجح هذه التحويلات فى تقديم فرق تنظيمى (systematisch) بين ما يمكن أن يسمى بعناصر الجملة (Sakglieder) والجمال التابعة (Gliedsätze) . ولكنها تؤكد فى الوقت ذاته ما سبق أن ذكر بأن الفرق بين المكمل والعنصر غير الأساسى لا يمكن أن يقام بصورة كافية على أساس تركيبى فقط (Ausdruckssyntaktisch). (٤٠) .

ويضاف الى ذلك أن الاختصار على التبعية الأحادية أو التبعية من

Helbig / Schenkel 1973, 37.

(٢٨) انظر :

Rosengren, I. Zur Valenz des deutschen

(٣٩) انظر نقد :

Verbs. In : Modern Sprack LXIV, 1970 48 ff.

Heringer, 1970, 80.

(٤٠) انظر نقد :

جانب واحد ، بمعنى أن كل عناصر الجملة تعود الى الفعل وأنها عناصر مسيطر عليها من قبله دون أن يكون لهذه العناصر نفسها أثر انعكاسى مقابل لأثر الفعل يؤدي الى انحسار الجانب الدلالي لها ، وتبعية شكلية توزيعية مجردة لا يمكن أن تستوعب التبعية المتبادلة بين عناصر الجملة الا استيعابا مخلا .

فالوصف الملائم - أى المطابق لحدسنا اللغوى من وجهة نظر بريנקر لتركيب التبعية فى الجمل ليس ممكنا الا من خلال نموذج لقوة الكلمة محدد تحديدا دلاليا ، ومن خلال مفهوم لها معلل تعليلها دلاليا يتجنب باستمرار الصعوبات التى تواجه الحد ، كما أشرنا فيما سبق .

وقد وضع بريנקر تصورا جديدا يحقق ما تقدم بصورة واضحة ، نحدده بإيجاز فى عدة نقاط (٤١) . ورغم أن هذا التصور يعنى بالتفسير الدلالي عناية فائقة الا انه يعود بالقضية الى البداية حيث ينتهى فى مواضع كثيرة الى المساواة الدلالية بين العناصر أحيانا ، وإلى تمتع عناصر غير أساسية بأهمية لا نظير لها لاكتسابها قيمة سياقية محددة . ولا يحول ذلك دون أن نعرض أهم ملامحه .

أول هذه الملامح أن مفهوم « الوحدة الدلالية الفعلية (Verbales Semantem) » يلعب دورا مميزا فى هذا التصور ، حيث انه يفهم من خلاله القيمة الدلالية الثابتة (الجذرية) التى يحددها فعل مع عناصر جملة محددة أو مواقع عناصر جملة محددة . ويرى أن هذه الوحدة الدلالية (Inhaltseinheit) لا يمكن أن تتكون بصورة اجمالية من متفرقات الوحدات التركيبية ، كما انها لا تمكن أن تجزأ بعد ذلك الى أجزاء دلالية (Inhaltsportionen) منفصلة مطابقة للتقسيم التركيبى الى وحدات سنتجيمية .

اذن المكون الدلالي غير مقابل للمكون التركيبى ، ولا يخضع لمعاييره ،

وهو أساس التحليل والوصف فى الجملة • ويتطلب ذلك ضرورة وضع مداخل شاملة فى علم الدلالة التركيبى (أو علم دلالة الجملة) (٤٢) • والغالب أن يكون المعنى المقصود هنا هو المعنى النحوى وليست الدلالة المحضة ، والدليل على ذلك استمرار ربطه بين المعنى والتركيب • ويطلق على عناصر الجملة أو مواقع عناصر الجملة التى تشكل مع الفعل « وحدة دلالية » مصطلح مؤسسة للمكون الدلالى أو الوحدة الدلالية (semantemkonstitutiv) وعلى العكس من ذلك يطلق على مواقع عناصر الجملة الأخرى الواردة فى الجملة أيضا « غير مؤسسة لمكون الدلالى (nicht semantemkonstitutiv)

ويجرى التفريق بين الوحدات المؤسسة للمكون الدلالى والوحدات غير المؤسسة للمكون الدلالى ، وفى الوقت ذاته الفصل بين وحدات الدلالة من خلال عملية حذف (Eliminierungsoperation) مفسرة دلاليا بصفة خاصة •

وتعنى « مفسرة دلاليا » أنه لم يعد يدور الاستفسار عن استخدام العملية حول ماهية العناصر الضرورية لتكوين جملة مقبولة نحويا ، إذ اننا نجرب - علاوة على ذلك - إذا ما كانت القيمة الدلالية للتركيب الكلى للجملة تتغير أم لا ؟ وإلى أى مدى ؟ ونوضح هذا الشرط من خلال الأمثلة التالية

١ - رأى هانز فى فيرنر صديقه •

٢ - رأى هانز صديقه •

كلتا الجملتين - حقيقة - نحوية ، غير أن حذف عنصر الجملة (فى فيرنر) يؤدى الى تغير واضح فى المعنى ، ويمكن أن يقال أيضا أن تركيب المعنى الذى تمثله الجملة الأولى ، يختفى كلية بعد تعميم اختبار الحذف • ولا يمكن إعادة بنائه فى الجملة الثانية • وذلك أمر لا جدال فيه ، لأن تغير

(٤٢) رغم تعدد المصطلحات التى تشير اليه (مثل : Satzsemantik, syntaktische Semantik, Transformations semantik, ...) والمقصود

العنى، الوارد فى المقام الاول •

المعنى لا يمكن أن ينحصر فى عنصر الجملة (فى فيرنر) وحده . بمعنى
أن حذف العنصر وحده فى حد ذاته لا قيمة له ، بل تكمن القيمة الحقيقية فى
دور الحذف فى التأثير على العناصر الأخرى وبالتالى على المعنى الكلى
للتركيب (٤٣) .

يقابل الحذف إذن تغير القيمة الدلالية للتراكيب الكلى للجملة ، ويتضح
ذلك بالتراكيب الموازنة لما سبقت الإشارة إليها ، والتي تؤكد وجود وحدتين
دلالتين مختلفتين .

(١ - ١) - يعد هانز فيرنر صديقه . (أى يقدره بوصفه صديقاً له) .

(٢ - ١) - رأى هانز صديقه ، لمح ، لاحظ ٠٠٠ الخ .

فإذا أدى حذف عنصر ما فى الجملة الى تغير القيمة الدلالية للتراكيب
الكلى للجملة ، أى حين لا يرجع تغير المعنى المرتبط بالحذف الى العنصر
المحذوف وحده ، فأننا نطلق على هذا العنصر « مؤسس وحدة دلالية » .

ونوضح الوحدة الدلالية الأخرى المقابلة من خلال المثال التالى :

٣ - رأى هانز صديقه فى هامبورج .

فالعنصر (فى هامبورج) فى الجملة السابقة ممكن الحذف ، دون أن
يغير القيمة الدلالية للتراكيب الكلى للجملة ، أى أن المعنى الكلى للجملة
ينقص ، وبخاصة المعنى الذى يشير إليه العنصر السابق . ومن ثم فقيمه
الدلالية (وهى التحديد الظرفى) يمكن عزلها ، ويمكن أن تتحقق فى سياقات
أخرى بنفس الطريقة فإذا أدى حذف عنصر ما فى الجملة الى نقص فى المعنى
الكلى ، حيث يؤدى معنى مستقلاً يمكن أن تحل محله وحدة مماثلة دون

(٤٢) يفسر تغيير المعنى الناتج عن الحذف على النحو التالى (انظر ص ١١٥):

Eliminierung —> Bedeutungsänderung

=

—> Aenderung des semantischen Wert der
Gesamt-struktur des Satzes.

تغير فى القيمة الدلالية للتركيب الكلى ، فاننا نطلق على هذا العنصر « غير مؤسس وحدة دلالية » .

وهو خلافا للعنصر الحتمى فى الجملة الاولى (فى فيرنر) ، وليس ضروريا لتشكيل تركيب المعنى فى الجملة الثالثة (٤٤) .

ونوجز ما تقدم فى تخطيط مبسط يجمع كل عناصر التحليل ، على النحو التالى :

حذف عنصر ما ———> تغير القيمة الدلالية للتركيب الكلى ———>
عنصر مؤسس لوحدة دلالية .

حذف عنصر ما ———> نقص القيمة الدلالية لتركيب الكلى . ———>
عنصر غير مؤسس لوحدة دلالية .

فالفارق يكمن فى الأثر ، هل هو تغير أم نقص ؟

وعلى ذلك فان الوحدة الدلالية فى حد ذاتها تشكل أساس الجملتين (١ ، ٣) .

ويستخلص من التحليل السابق للجملتين الأوصاف العامة للتركيب وهى :

١ - رأى (١ع ، ٢ع ، ٣ع) 1 — Sehen (G₁, G₂, G₃)

حيث ان : wobei

١ع = ع مر G₁ = Gnom

٢ع = ع من G₂ = Gakk

(٤٤) حاولت الالتزام بالجميل التى اوردتها الباحثة قدر المستطاع لكى تتضح الفكرة التى عرضتها بعد ادخاله المعنى الى التحليل بل والانطلاق منه للفصل فيما عجز التركيب وحده عن تحقيقه انظر : Brinker, Modelle S. 115 ff.

$G_3 = G_{\text{präp in (in = feste Präp.)}}$ ع مج = ٣ع

(لا يمكن حذفه)

3 -- Sehen (G_1, G_2) + V_3 ٣ح + (٢ع ، ١ع) رأى

wobei حيث أن :

$G_1 = Guom$ ١ع = ع مر

$G_2 = Gakk$ ٢ع = ع من

$P_3 = Präp.$ ٣ح = ح مج (ممكن حذفه)

وهكذا فإن المكون (ع مج) فى الجملة الأولى مكون وحدة دلالية ، ويشير الى معنى لا يمكن حذفه ، أى أنه عنصر اجبارى ، خلافا للمكون (ح مج) فى الجملة الثالثة ليس مكون وحدة دلالية ، ويشير الى معنى ممكن حذفه ، أى أنه عنصر اختياري .

كما أنه لا يمكن أن يحصل محل المواقع (١ع ، ٢ع ، ٣ع ، ٣ح) الا أسماء (او ضمائر أو مركبات اسمية) .

ولا يمكن تصور جدوى هذا التحليل الا من خلال اسقاط على مثال من اللغة العربية لينضح الى أى مدى تتعقد فيها التراكيب الى حد يلزم معه اعادة النظر فى المداخل المعجمية للأفعال بخاصة من خلال هذا الاتجاه أو غيره ، وأقدم فيما يلى مثال الفعل (ضرب) حيث تتيح لنا مادته الغنية ابراز هذه الفكرة (٤٦) .

(٤٥) ع = عنصر ، مر = مرفوع ، من = منصوب ، مج = مجرور ،

ح = حرف الكتاب السابق ص ١١٦ .

(٤٦) يلاحظ هنا أنى اكتفيت بمثال واحد لكل صورة ، إذ أن المقام لا يتسع

لسرد المادة بأكملها (انظر : الزمخشري / أساس البلاغة ، مادة : ضرب ٢٧٢ ، ٢٧٤

المعجم الوسيط / مادة ضرب -- ٥٢٦/١ وما بعدها) تفسير الرموز : ف = فعل .

مر = مرفوع من = منصوب ، مج = مجرور ، كما أنى ركزت على بنية واحدة

من أبنية الفعل (ضرب) .

ضرب : ١ - ف١ + ع١ (مر)
ضرب القلب • (نبض)

٢ - ف٢ + ع١ (مر) + ع٢ (مج)

(١) ف٢ + ع١ + ع٢ (مر) + ع٢ (مج) (فى)
- ضرب فلان فى الأرض • (ذهب وأبعد)

(ب) ف٣ + ع١ (مر) + ع٢ (مج) (عن)
- ضرب فلان عن الأمر • (كف وأعرض)

(ح) ف٤ + ع١ (مر) + ع٢ (مج) (الى)
- ضرب فلان الى فلان • (سار اليه)

(د) ف٥ + ع١ (مر) + ع٢ (مج) (على)
- ضرب النوم على أذنه • (غلبه)

(هـ) ف٦ + ع١ (مر) + ع٢ (مج) (الباء)
- ضرب الليل بظلامه •

فى هذا النمط تختلف المعانى باختلاف الجرور •

٣ - ف٧ + ع١ (مر) + ع٢ (من)

- ضرب الرجل أخاه • (أصابه)

- ضرب الرجل الخاتم • (صاغه)

- ضرب الرجل الخيمة • (نصبها)

فى هذا النمط تختلف المعانى باختلاف المفعول •

٤ - ف + ع١ (مر) + ع٢ (مج) + ع٣ (من)

(١) ف٨ + ع١ (مر) + ع٢ (مج) (الباء) + ع٣ (من) •

- ضرب به الأرض • (أهمله)

(ب) ف٩ + ع١ (مر) + ع٢ (مج) (اللام) + ع٣ (من)

- ضرب له أجلا • (حدده وعينه)

(ج) - ف. ١٠ + ع. ١ (مر) + ع. ٢ (معج) على (+ ع. ٣ (من)
- ضرب عليه الحصار . (حاطه به)
- ضرب عليه خراجا . (فرضه)

٥ - ف. ١٠ + ع. ١ (مر) + ع. ٢ (من) + ع. ٣ (معج)
(١) ف. ١١ + ع. ١ (مر) + ع. ٢ (من) + ع. ٣ (معج) الباء (
- ضرب الشيء بالشيء . (خلطه ومزجه)

(ب) ف. ١٢ + ع. ١ (مر) + ع. ٢ (من) + ع. ٣ (معج) فى (
- ضرب الرجل عددا فى آخر . (كرر بقدر أحاد الآخر)
تختلف المعانى باختلاف المجرور والمفعول .

واكتفى بهذه الأنماط والصور مع ضرورة مراعاة الملاحظات التالية :

- ١ - مبدأ التقسيم الفرعى للفعل فى هذا الاتجاه مبدأ جوهري .
- ٢ - موقع المجرور إجبارى أحيانا واختيارى أحيانا أخرى .
- ٣ - يجب ترتيب الحروف وفق تصور محدد .
- ٤ - روعى فيما سبق المجرورات الإجبارية لا الحرة .
- ٥ - يجب مراعاة العنصر المؤدى الى اختلاف المعانى .

وهكذا فان إعادة ترتيب المداخل المعجمية للأفعال مسألة حيوية للغاية لكونها ركنا أساسيا فى التحليل النحوى الدلالى ، يزيل كثير من الالتباس والاضطراب ويعيد الدقة والوضوح وبخاصة حين تختلط الأمثلة وتتشابه معانيها الى حد يجب معه ضرورة اللجوء الى تحليل اخذ الى جانب التحليل التركيبى .

ومن أجل تحديد دلالى للبدائل الممكنة فى المواقع (الوحدات المعجمية)
ينطلق من داخل علم الدلالة التركيبى وعلم النحو التوليدي التحويلي تحليل

المكونات الدلالية المتطور لوصف أو لمحاولة وصف دلالات الكلمة بوصفها مركبات معقدة (Komplexe) لمكونات المعنى أو علامات دلالية .
ويعنى بالعلامات الدلالية تلك العلامات التى تميز أقسام الكلام فى مرحلة أولى ثم تفرق بين مجموعات كل قسم على حده فى مرحلة ثانية ، وهكذا .

فالاسم مثلاً له علامات دلالية محددة هى :

< + عام >	< - عام >
< + حصى >	< - حصى >
< + حيوان >	< - حيوان >
< + انسان >	< - انسان >
< + مفرد >	< - مفرد >
< + معرف >	< - معرف > (٤٨)

وتلك العلامات جوهرية فى تحليلات علم دلالة الجملة ، كما انها استخدمت فى المعجمات القائمة على تصنيف أوجه أقسام الكلام وبيان قيمة كل قسم ، كما هى الحال لدى هليج وشنكل فى قاموسهما :

معجم قوة الكلمة وتوزيع الأفعال الألمانية (١٩٧٢ - ط٠ ثانية) (٤٩) .
وتجدر الإشارة هنا الى أن تحليل وحدة الدلالة تحليلًا واضحًا عند برينكر وغيره الذى يعد أساسًا لوصف دلالة الجملة ما يزال يثير كثيرًا من التساؤلات بل أنه يحتاج الى تطوير كبير حتى يمكن أن يشكل فى النهاية اتساع نظرية شاملة فى علم دلالة الجملة . ولعل الاقتراحات التى تنجم عن تطبيق فرضيات هذا معينة على سد الثغرات فى الحدود النظرية .

(٤٨) اصطلاح على استخدام الإشارة (+) بمعنى موجود أو متحقق و (-) بمعنى غير موجود أو غير متحقق ، مع عدم تغيير الوصف ذاته ، فى التحليلات النحوية الدلالية .

Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben (1973). (٤٩)

ويمكن أن نحدد فيما يلى الأطر الرئيسية فى هذا الاتجاه النحوى فى مجموعة من الملاحظات المقتضية :

— يضع نموذج التبعية — خلافا لنموذج المكونات — علاقات التبعية بين عناصر الجملة فى بؤرة الوصف اللغوى • ولا نعنى بالتبعية هنا التبعية الاحادية أى من جانب واحد (تبعية كل عناصر الجملة لعنصر واحد) ، بل التبعية المتبادلة بين عناصر الجملة (تبعية كل عناصر الجملة لعنصر واحد ، وذلك الأخير للعناصر السابقة ، وتبعية بين عنصر وآخر ، كل ذلك فى آن واحد) • كما أن وجهة النظر هذه تشترط أو تستوجب تجزئة الوحدات النحوية أو تقطعها الى سنتجيمات (٥٠) ، ثم تصنيفها (الوحدات الصرفية ، أقسام الوحدات الصرفية ٠٠٠ الخ) •

— افترض نموذج التبعية ، وبؤرته نظرية قوة الكلمة تحليلا خاصا به . لا يسلك مبدأ الثنائية ، وإنما يرى تقسيما متعددًا عند تجزئة الجملة (كما هى الحال لدى تنيير أساسا ثم لدى جلنتس ، بخلاف تحليل انجل كما سنبين فى موضعه) ، هنا فى المرحلة الأولى للتحليل • فهو يعنى فى المقام الأول بوصف صور التبعية بين أجزاء الجملة فى مراحل متدرجة يوضع على رأس أولها الفعل ثم تليه العناصر الأخرى ، ويبحث من خلالها علاقات العناصر بعضها مع بعض فى مستويات التسلسل سواء المتجهة من أسفل الى أعلى أو من أعلى الى أسفل (٥١) •

— قسمت عناصر الجملة من خلال هذا المنهج الى عنصر مركزى وعناصر أخرى تابعة للمركز ، أما العنصر المركزى فهو الفعل أو العناصر الفعلية المحور التركيبى للجملة ، وأما العناصر الأخرى فتتقسم الى قسمين:

(٥٠) يلاحظ هنا أن ترجمة مصطلح (segmentation / segmentierung)

ماتزال كثيره قلقة ، ويترجمه د. الفاس الفهرى مثلا الى (اجراءات التقطيع) ويلاحظ كذلك أن كل وحدة نحوية هى (segment) باستثناء الجملة •

(٥١) انظر تفصيل ذلك الفصل الأول وبخاصة مباحثه الأربعة فى كتابى (نظرية

التبعية فى التحليل النحوى) من ص ١٥ : ٦٢ •

عناصر جملة تابعة للفعل (وهى مرتبطة أساسا بقوة الكلمة ، ويطلق عليها المكملات) ، زعنصر لا ينص عليها فى خطة مواقع الفعل (غير مرتبطة بقوة الكلمة ويطلق عليها العناصر غير الأساسية الحرة) ، وكما يوضح برينكر فان المكملات تشكل الأساسى لتكوين « انماط بناء الجملة » (لدى انجل مثلا) ، ونموذج أو نسق الجملة (كما هى الحال لدى هرينجر مثلا) ، أو نماذج الأساس للجميل (لدى اربن) (٥٢) .

— مائزال معايير الفصل بين المكملات والعناصر الحرة غير كافية وليست جادة حيث مائزال أوجه النظر الشكلية والمعنوية المتداخلة فى أكثر التحليلات تطورا تعجز عن تقديم معايير موضوعية يمكن التأكد من أسباب ثباتها واستمراريتها وقد رأينا أن اختبارات الحذف أو الاستبدال أو الاختصار المؤسسة على شرط الصحة النحوية للجزء المتبقى من الجملة لم تؤد الى بحث مقبول ، وبالتالي نتائج لحسم الحدود بين عناصر الجملة المرتبطة بقوة الفعل (المكملات والعناصر الأخرى الحرة) ، كما انه لم تكتسب الأنماط الواردة بالنماذج بصورة حدسية . حيث انه يجب أن توصف علاقات التبعية بين الفعل والعناصر الأخرى وصفا كافيا مفسرا من جهة المعنى النحوى . ويرى برينكر كذلك أن تصورا كهذا بوصفه مدخلا لفهوم وحدة الدلالة (السيمانيتم) نعدده أساسا لوصف تركيب التبعية فى الجمل ، وبالتالي لتحليل دلالات الجملة (٥٣) .

— يراعى فى هذا النموذج كما سنرى صور استخدام الفعل من جهة (Varianten) واختلاف القوى بينها ، وطرق اختصار تلك القوة (Valenzreduktion) من جهة أخرى .

كما انه قد الحق بالبحث عن قوة الفعل البحث عن قوة الأقسام الأخرى كالمشتقات والصفات ، وشروط ذلك وعلاقاتها بالفعل .

الفصل الثانی

تحليل ثنائيات النموذج المتطور

عند ١٠ أنجل

- ١ - العلاقة الأساسية والموقع .
- ٢ - المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة .
- ٣ - التركيبية والتلازم .
- ٤ - التراكيب النحوية والابنية الصرفية .
- ٥ - المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى .
- ٦ - المركبات والعناصر .
- ٧ - العمل وقوة الفعل .
- ٨ - المكملات والعناصر غير الأساسية .
- ٩ - التركيب الفعلى البسيط والتركيب الفعلى المعقد .
- ١٠ - الجملة المركزية (الأساسية) والجملة التابعة (الفرعية) .
- ١١ - نماذج الجملة وأنماط بناء الجملة .

العلاقة الأساسية والموقع

تعد المحاولة التي قام بها أ. انجل (U. Engel) لتطوير نموذج قوة الكلمة من أبرز المحاولات في هذا الاتجاه حيث طور طائفة من الأفكار الموروثة عن نموذج التبعية بوجه عام مستعينا على ذلك بأسس تحويلية متطورة وأوجه نظر دلالية وسياقية من نماذج أخرى (٥٤) . وشكلت هذه الأفكار الرئيسية (ونطلق عليها هنا ثنائيات) اتجاه فريدا في التحليل النحوي استوجب تتبعها دقيقا لأهم ملامحه التي يمكن تسخيرها عند المقابلة بين الجداول والوسائل في النحويين العربى والألماني .

وتجدر الإشارة هنا الى أن انجل لم يستخدم وسيلة الثنائيات عند تحليله أو على الأقل لم يحرص على الالتزام بمفهومين متقابلين باستمرار غير أننا وجدنا مناقشة أفكاره من خلال هذه الوسيلة يخدم البحث ، حيث تعد المقابلة بين مفهومين متضادين أو أكثر منهجا من مناهج التفسير والتأويل .

وأول هذه الثنائيات ، ثنائية العلاقة الأساسية والموقع (Konnexion/Position) . وثمة افتراض أولى حول علاقة الكلمة بما يجاورها وهو (يفترض أن كل كلمة تفرض أو تحتم على محيطها أو ما يجاورها قيودا ما ان لا يمكن الملائمة بين هذه الكلمة وهذا المحيط ملائمة تامة بلا قيد ، حيث انها تتطلب عناصر محددة ، وتجاوز أخرى على الأقل ، وتستبعد ثالثا) (٥٥) .

اذن نحن أمام كلمة داخل سياق ، أعنى ما يطلق عليه مصطلح الوحدة

--- (٥٤) من أهم بحوثه : Die deutschen Satzbaupläne. 1970

--- 1972 : Bemerkungen zur Dependenzgrammatik.

--- 1977 : Syntax der deutschen Gegenwartssprache.

Syntax der D.G. S. 19.

النحوية (Segment) ، وليس أمام كلمة منعزلة (Lexem) أى وحدة معجمية ، ودخول الأخيرة فى جملة يعنى ضرورة وجود ملائمة دلالية وتركيبية تامة بينها وبين الكلمات الأخرى الواردة بها ، وهى تفسر من خلال المقبولية من جهة والصحة النحوية من جهة أخرى . أما إذا كانت الملائمة جزئية فإنه لا يتحقق الا شرط المقبولية وإذا انعدمت الملائمة فإن الجملة تفقد شرط الصحة النحوية .

وعلى ذلك فإن هناك أوصافا ثلاثة تطلق على الجمل نفسرها فيما يلى على نحو أعمق ، وهى جملة يتحقق فيها قيدان المقبولة والصحة النحوية ، وجملة يتحقق فيها واحد وهو المقبولية وجملة لا يتحقق فيها القيدان المقبولية والصحة النحوية .

وقد حدد تنوير علاقة الربط الأساسية هذه بأنها العلاقة التركيبية بين مسند اليه (موضوع) ومسند (محمول) ، أى أنها ربط علاقى باطنى غير منظور بين الكلمات المتجاورة . فهى علاقات ليس لها وجود مادى خارجى ظاهر ، أى أنها ليست علامات ظاهرة ، بل خفية ، يجب أن تدرج ، وهى التى تربط بين عناصر الجملة ولا تتشكل جملة ما بدونها (٥٦) . ويمكن أن تدرك تلك العلاقات من خلال تقسيم متدرج ، قمته الفعل أو المسيطر على عدة توابع له (٥٧) .

ويرى انجل أنها ورود منظم لأقسام الكلام ، وبالتالي لعناصر متفرقة أيضا . غير أن علاقة الربط الأساسية لا تشتمل على ترتيب للعناصر مواز لتتابع الكلام أو تتابع الكتابة . وهكذا يمكن أن تقع علاقة ربط أساسية بين الكلب والنباح بوصفهما يردان معا وفق شرط محدد (٥٨) .

ونرى أنه يتفق مع أصحاب نموذج الكلمة بوجه عام فى هذا التحديد ،

(٥٦) نظرية التبعية ص ١٧ ، ١٨ .

(٥٧) انظر تفصيل ذلك فى نظرية التبعية من ص ١٩ : ٢١ .

Engel U. Syntax der D.G., S. 20.

(٥٨)

اختلف اللغويون فى تحديد طبيعة هذا الربط ، فهو عند بورتسج (Porzig)

علاقات المعنى الجوهرية وعند كوزريو (Coseriu) الثوابت المعجمية .

وان لم يصرح بذلك ، فهذه العلاقة - كما يستنتج مما سبق - باطنية لها دور جوهري فى ترتيب عناصر الجملة وان كان لها استقلالية ، فهي ليست انعكاسا لما هو منطوق أو مكتوب . وانما هى مجموعة من الثوابت المجردة فى الجملة تعقد صلة وثيقة بين عناصرها وان لم تكن لها علامات بارزة .

غير انه يرى ضرورة وجود عملية الية اضافية - نظام مطرد - يثبت من خلاله ترتيب العناصر فى السلسلة الكلامية ، ويمكن أن نوجزها فى مفهوم الموقع . وعلى ذلك فان لكل علاقة ربط أساسية محددة موقعا محددا ، ويمكن للمرء ان يستنتج علاقات أساسية محددة من مواقع محدد .

ولكن ما العملية التى تحدد طبيعة الصلة بين المستويين ؟

يحصّر انجل التحديد فى عملية انتاج اللغة التى تنطلق من أسفل الى أعلى ، من عمق المعنى الى سطح الكلام المحسوس فيزيائيا ، فهي التى تسوغ لأن ينسب للعلاقة الأساسية مستوى أعمق من المواقع (٥٩) .

وهكذا فان التحليل يتطلب إعادة تحديدهما وعدم الاقتصار على مستوى بعينه دون الآخر ، وهذا ما يفسر الانجاز الذى حققه نحو تركيب المكونات ، حيث يربط بين العلاقة الأساسية والموقع فى مصطلح واحد هو التركيبية (Konstituenz) ، وتخطى به نحو التبعية المنحصر فى علاقة بعينها هى علاقة التبعية (Dependenz) .

ومن هنا ندرك ان اتجاه انجل - كما أصر على ايضاحه من البداية - يخرج عن التبعية من أوجه عدة كما سنبين ، أو يضيف اليه مجموعة من الاجراءات والمفاهيم والتصنيفات التى أثرت نظريته ، وحققت له الريادة .

وكما اضاف الموقع الى منهجه - الى جانب علاقة التبعية المتأصلة فى الارث النظرى للنموذج التبعية - يضيف هنا التحويلات . ففي قسم العلاقة

الأساسية تشتق تراكييب لغوية منفردة ، مثل نماذج المركبات وأنماط بناء الجملة وتراكيب النص ، التى ترد فى قسم المواقع فى تتابع أفقى •

ويمكن ان تصير أشكال الموافقات التركيبية مثمرة للنحو بشكل تنظيمى حين تنتقل (تحول) تراكييب متقاربة تركيبيا فيما بينها ، أى بعضها داخل بعضها الآخر ، بمساعدة التحويلات (Transformationen) (٦٠) •

التحويلات هنا قد انتقلت من النحو التوليدى فى نموذج المتطور الذى عنى بالدلالة الى جانب التركيب المحض - الى النموذج التبعى فى نموذج متطور أيضا ، ولكننا نتساءل ما العلاقة بين التحويلات وأشكال الموافقات والصلة التركيبية ؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، نعرض بعض ملاحظاته الجديدة بالذكر • وتتلخص الملاحظة الأولى فى نقد ما حرصت أعمال النحو الشكلى على الالتزام به وهو ما يسمى بتراكيب الأساس (أو جمل النواة) وما أشبه •

ويرى أنه لا توجد أية خصائص طبيعية لها ، وانما هى تقارير للنواة •

أما الملاحظة الثانية فتتعلق أساسا بوجود معايير عشوائية - لدى النواة جميعا - لما يجب أن يكون عليه تركيب ما ، أى أنه لا يوجد فيه ما يلزم بأن يكون محول ، بكسر الواو المشددة (جملة أساسية) أو محول ، بفتح الواو المشددة (جملة تابعة) ، حيث أنه محول (بالفتح) تحويل ما يمكن أن يقوم - عموما - بدور محول (بالكسر) لتحويل آخر (٦٢) •

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالجانب الدلالى فى تحليله، فهو يرى أن التصنيفات

(٦٠) الكتاب السابق ص ٢٦ •

(٦١) السابق ص ٢٢ •

(٦٢) لاحظ الربط بين المصطلحات التالية :

Nebensatz = transformat, Hauptsatz = transformand

ويلاحظ أنه ساختصر جملة وصف المصطلح (محول) بالفتح أو بالكسر تجنباً

للتكرار •

الفرعية دلالية (semantische Subkategorisierung) هنا أيضا ، كما
فى المرحلة الثانية للنحو التوليدي ، بوصفها قواعد الاختيار ، تلعب دورا
مهما (٦٢) .

ويلاحظ هنا أن انجل لم يقدم مبررات رفضه للجمل النواة ، كما أنه
قد اعتمد أساسا على أفكار تنبير فى الفصل بين المحول (بالفتح) والمحول
(بالكسر) والتحويلات بينهما وأن عنى بصورة واضحة بإضافة تحويلات
تشومسكى فى نموذج المتطور ، حيث تقوم الدلالة بتفسير أعمق للتشابه
التركيبى وتقديم تأويلات مبررة حين يقع الغموض أو الالتباس كما سنرى
فيما يلى .

المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة

يفرق انجل فى نظريته - محتذيا حذو نظريات عدة نأخذ منها التقسيمات الثنائية المتأصلة فى الارث النحوى موضعا بارزا - بين تحويلات تؤدى الى مركبات مختلفة ، وأخرى تؤدى الى مركبات مؤتلفة ، معتمدا فى ذلك - فى رأى - على التقسيم التقليدى بين ما يتبع القسم الكلامى ذاته وما لا يتبع القسم الكلامى ، أى بين (endozentrisch) أى تركيب يتبع القسم الكلامى ذاته ، بمعنى أن التركيب يقوم بالوظيفة التى تقوم بها مكوناته ، مثل تركيب مكون من اسم وصفة أو اسم وبديل أو اسم ومعطوف ! ٠٠٠ الخ ، يمكن أن يستخدم الاسم المفرد ٠ وبين (exozentrich) أى تركيب لا يتبع القسم الكلامى ذاته ، بمعنى أن التركيب يقوم بوظيفة لا تستطيع مكوناته أن تقوم بها ، مثل تركيب مكون من حرف وضمير ، حيث لا يستطيع الحرف ولا الضمير أن يقوم بوظيفة التركيب الحرفى (٦٤) ٠

ويطلق على تحويلاته الأولى مصطلح (interphrastische Trans.) وهى عمليات تحول مركبات قسم كلامى ما الى مركبات قسم كلامى آخر أى من وظيفة الى وظيفة أخرى ، وهى تقابل بوجه ما المصطلح الثانى السابق الذكر ، ومن أمثلة التحويلات بين أقسام المركبات ٠

- تحويلات الى اسم ٠ — تحويلات الى فعل ٠
- تحويلات الى صفة ٠ — تحويلات الى ضمير ٠

ويطلق على تحويلاته الثانية مصطلح (anaphorisierungstrans.)

وهى عمليات تتحول فيها كلمة أو مركب الى كلمة أو مركب يتبع القسم النحوى ذاته وتحل مركبات تضم كلمات لها معنى فى ذاتها محل كلمات (أو

(٦٤) عنى بلومفيلد عناية كبيرة بهذه الفكرة فى تحليله لأقسام التراكيب ٠

مركبات (ذات وظائف احالة (٦٥) . وتتجمع التصنيفات الفرعية الدلالية بين المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة فى مفهوم « الاستبدال (Ersetzung / Substitution) ويوضع فى الاعتبار - اضافة الى ما تقدم - مفهوم « اعادة الترتيب » (Umstellung / Permutation) بوجه خاص ، ويعنى عنده تغيرات محددة فى مواقع العناصر (٦٦) .

ومعالجته للتحويل هنا امتداد لخط النموذج التبعى ، وان استخدمت بعض افكار التحويل عند تشومسكى الا ان هذا لا يعنى - كما سيتبين بوضوح فيما بعد - تبعية تحليل انجل لمنهج تشومسكى ابدا . ويلاحظ ذلك بمقارنته بتحليل تنبير الذى عد التحويل ظاهرة كيفية فى المقام الاول - خلافا للربط - ورأى ان العناصر الثلاثة فى عملية التحويل داخل الرسم الشجرى يمكن ان تظهر فى علاقات تتجه الى اعلى ، واخرى الى اسفل ، وتتعدد هذه العلاقات بتعدد صور التابع . فالمركب المحورى (النوى) الذى وقع عليه التحويل يظهر كمحول (Transferend) فى العلاقات المشيرة الى اسفل، ويظهر كمحول (Translat) فى العلاقات المشيرة الى اعلى (٦٧) .

فالتحويل لدى تنبير يكمن فى امكانية تحويل (نقل) قسم معجمى لكلمة ما من حال الى حال اخرى ، من خلال مجموعة من الأدوات اطلق عليها أدوات التحويل (Translativ) فهى تعمل اذن فى الكلمة مباشرة . ومن ثم تفحص فى عمق التراكيب المحورية (النووية) المكونة للكلمات . ولذا اطلق عليها داخل النواة او نووية (intranuklear)

وينبغى ان ندرك كذلك ان التحويل لديه ظاهرة تسوية بين اختلافات فى قسم ما من اقسام الكلام ويمكن انتاج جعل ما من خلال تحويل اقسام ما من اقسام الكلام الى اقسام اخرى . وتحدد اقسام الكلام الاساسية الاربعة

(٦٥) الكتاب السابق ص ٢٣ .

(٦٦) الكتاب السابق ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٦٧) نظرية التبعية ص ٢٠٤ يلاحظ هنا ان تنبير قد استخدم مصطلحا خاصا

للتحويل وهو (Translation) .

التي حددها الزوايا الأربعة الرئيسية التي يتركز عليها النحو التركيبى كله .
ولذا فالامكانات الأربعة هى : التحويل الاسمى ، والتحويل الوصفى والتحويل
الظرفى والتحويل الفعلى (٦٨) .

ويفرق كذلك بين مجموعة كبيرة من التحويلات ، بين تحويلات حية
وأخرى جامدة . وبين تحويلات متعاقبة وأخرى معكوسة . وتحويلات من
الدرجة الأولى ، وأخرى من الدرجة الثانية ، وتحويلات بسيطة وأخرى
مزدوجة . وثالثة متعددة ، وتحويلات شكلية ، وأخرى مخففة ، وتحويلات
وظيفية وأخرى دلالية (٦٩) .

ويهمنا هنا الإشارة الى التحويلات داخل قسم كلامى فرعى واحد ،
وهو ما أطلق عليه (subkategoriale Translationen) ، يكون فيه
قسم الكلام المدخل هو قسم الكلام المخرج ، أى يظل التحويل داخل القسم
الكلامى ذاته . فوجه الشبه بينها وبين تحويلات انجل الثانية بين . غير أن
انجل توسع توسعا شديدا فى استخدام الاحالة على نحو لم يسبق اليه ،
كما سنرى فيما يلى . ويهمنا هنا كذلك الإشارة ما أطلق عليه التحويلات
البسيطة وهى تنقسم أربعة أقسام أيضا (كما هى الحال لدى انجل) ؛
تحويلات نتيجتها اسم . وأخرى نتيجتها صفة . وثالثة نتيجتها ظرف ، ورابعة
نتيجتها فعل (٧٠) . ووجه الشبه بينها وبين تحويلات انجل الأولى ظاهر
كذلك . ولا شك أن هذه المقارنة هدفها إيضاح الصلة الوثيقة بين الأفكار التى
تطرح داخل النموذج التبعية ، فما بينها أعمق وأقوى مما توهم به نظرة
سطحية غير متأنية .

(٦٨) نظرية التبعية ص ٣٠٢

(٦٩) انظر تفصيل ذلك فى كتابى نظرية التبعية من ص ٢٠٩ : ٢٢٧ .

(٧٠) انظر تفصيل ذلك فى الكتاب ذاته ص ٢٢٢ وما بعدها .

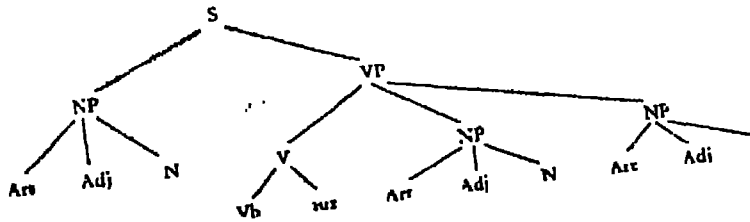
(٣)

التركيبية والتلازم

يقوم نموذج المكونات أساسا على مبدأ التركيبية (konstituenz) الذى يختص فى تأليف الجملة بعلاقة الجزء بالكل ، بمعنى أن توصف جمل لغة ما وفق مكوناتها أو اجزائها . وهذا تفسير للعلاقات المحددة التى تنظم العناصر أو اجزاء الجمل فى التركيب النحوى . وهو يقع على طرف مقابل لنموذج التبعية الذى يقوم على علاقة التبعية (Abhängigkeitsrelation) فى التكوين النحوى تسمى العلاقة الأساسية . فثمة عناصر مركزية فى الجملة تتبعها عناصر أخرى . والعناصر الأولى عناصر عليا من جهة التدرج والعناصر الأخرى عناصر دنيا .

وقد رأى انجل فى كل تحليل منهما خصائص وعيوبا يلزم ابرازها الا انه عنى بالمقابلة أساسا بين التركيبية والتلازم ، وتلاها تحديد لموقع التلازم من التبعية . وكما اشرنا آنفا تقدم التركيبية علاقات أساسية بمساعدة علاقة الجزء بالكل ، فمنذ أرسطو ينظر الى الجملة على أنها تتكون من موضوع ومحمول كما هى الحال فى النحو التقليدى . أما النحو التحويلى التوليدي فقد عد الجملة تتكون من مركب اسمى ومركب فعلى . وفى أنحاء أخرى يتكون الموضوع من الفعل والمفاعيل ، والمركب الاسمى من أداة وصفة واسم .

وهكذا فان مبدأ التركيبية يتكون من إعادة كتابة محددة متتابعة للتركييب ذاتها حيث تظهر المكونات أو اجزاء التركيب فى مستويات مختلفة عند الوصف، على النحو التالى :

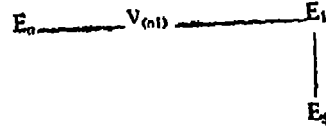


(٧١) يطلق على النموذج برجه عام مصطلح (Dependenz) .

Engel, Syntax der D.G. S. 26.

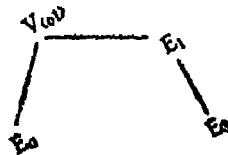
(٧٢) انظر :

أما التلازم (konkomitanz) (٧٣) فهو يصف العلاقات الأساسية بطريقة مختلفة تماما حيث لا يمثل كل عنصر في الرسم الشجري التلازمي . وعليه فإنه لا يضم إلا عناصر فرد معا ، على النحو التالي :



(تفسير الرموز : E0 = مكمل اسمي ، V = فعل قوة ، <0> عنصر اسمي ، قوة اضافية <1> مكمل مفعول ، E2 = مكمل مجرور .)

ويستخرج من ذلك أن للتلازم - في مقابل التركيبية - ميزة التلاصق والوضوح ، كما أن له عيبا وهو أن المقولات النحوية البينية لا تعرض . وكما تبين من الرسم الشجري له لا يتضمن دائما إلا مقولات نحوية قبل نهائية . وإذا ما أردنا التعرف على كيفية ترتيب المكونات في إطار هذا النهج ، فإنه يلاحظ أنه قد طورت طريقة للرسم الشجري للتلازم حيث ينظم (أو يقعد) ترتيب ما بشكل مترابط في نظام رأسي ، بحيث توضع مقولات عليا بوصفها مقولات مسيطرة ، تليها مقولات دنيا بوصفها مقولات تابعة (٧٤) . وإذا ما اندمج البدآن التلازم والتبعية فإنه ينشأ عنهما نظام يجمع بين خواص كل نظام على حده ، وتحول الرسم التحليلي من الصورة السابقة إلى صورة أخرى أكثر إبرازا لعلاقات التلازم والتبعية في آن واحد . ويمكن أن يوضحها الرسم التالي :



(٧٣) يعني المصطلح أساسا وجود عناصر أقسام مختلفة معا، علاقة قيد، فعلى سبيل المثال : يرد ١ دائما مع ب (وهو في الانجليزية (concomitancy / concomitance) .

Engel, Syntax der D.G. S. 29,

(٧٤)

يتكون التركيب من حاكم / مسيطر (فعل (V)) ، وعدة توابع
له هي (اسم مرفوع (Eo) + اسم منصوب (Ei) + اسم مجرور
(Eg) (٧٥) .

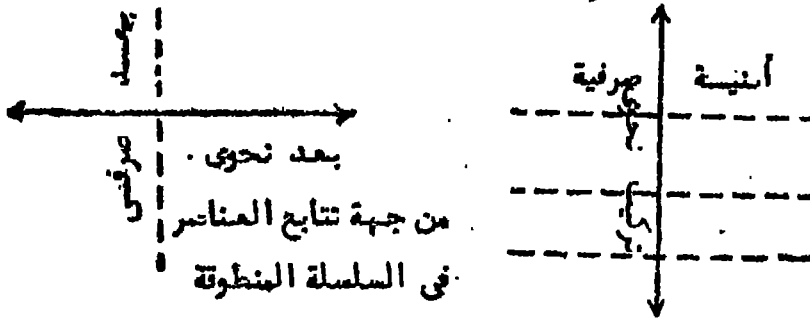
وبناء عليه فإن انجل يرد ما أسىء فهمه حين ظن الباحثون أن نحو
التبعية - وهو غالبا ما يشار اليه بالجمل - هو الجملة أو نحو الفعل ،
فالتبعية تقع حين ندخل التلازم في الاتجاه الصحيح . فالبحث في نمودجه
ليس عن المكونات في حد ذاتها بل عن العلاقات التي تجمع هذه المكونات
بعضها الى بعض بصورة حتمية أو غير حتمية في نظام متماسك متسلسل .
وتحتل فيه العلاقات الدلالية والاحالية مكانة بارزة .

وكما أشرنا من قبل أن الفعل في هذا النموذج بوجه عام هو مركز
الجملة ، وأن التحليل ينطلق منه أساسا وليس من خلال صورة كلية مجردة
تتمثل في عنصر شمولي يرمز اليه بـ (S) كما هي الحال في النماذج
الأخرى . ولا يعنى هذا اهمال عناصر الجملة الأخرى ، ولكن الأصل متابعة
الحركة المتبادلة بين الفعل وعناصر الجملة الأخرى سواء أكانت حركة داخلية
أو خارجية . واطهار أشكال العلاقات التركيبية والدلالية والاحالية القائمة
بينه وبينها ، ويتفق هذا النهج مع مفهومه للجملة على أنها مركب فعلى أو
مركب نواته الفعل المتصرف أو غير المتصرف كما سنبين فيما بعد . وعلى ذلك
فانه ينتهى الى اطلاق مصطلح أفضل على هذا النحو ، وهو في رأى،
نحو العلاقات .

(٧٥) نذبه هنا أيضا أن التوابع هنا - مع ضرورة على عدم الربط بين هذا المصطلح
والمصطلح النحوى العربى - هي ما يطلق عليه انجل المكملات لان الرمز (E)
اختصار للمصطلح (Ergänzung) .

التراكيب النحوية والأبنية الصرفية

يتركز اظهار الفرق بين البعدين النحوى والصرفى عند انجل على انهما - من الناحية النظرية - بعدان متمايزان لكل منهما خصائص واضحة، ولكنهما من الناحية العملية بعدان متداخلان ، للاول اتجاه افقى والثانى اتجاه رأسى، يتعلق الأول بالتتابع والعلاقات الناشئة عنه ، والثانى بالاحلال والتغيرات المترتبة عليه ، بحيث يمكننا أن نصور هذه الصلة الوثيقة بينهما على النحو التالى :



ويرى انجل - بناء على تصوره الخاص للبعدين أن النحو يمكن أن يفهم على أنه وصف الامكانية الموائمة بين عناصر لغة ما ، ذات أشكال

وأحجام مختلفة . ويطلق على التراكيب المتتابعة زمنياً تراكيب نحوية (Syntagma) (٧٦) . وتوجد التركيبية النحوية فى مستويات مختلفة ، مثل : المركب الحرفى (على ساق) ، والجملة الفعلية البسيطة (حضر هانز) صباحا ، والجملة المعقدة (هانز الذى لم يكن غرا يعرف ما يجب أن يعرفه) (٧٧) .

(٧٦) تجعل معاجم المصطلحات مصطلح (syntagm) مرادفاً للمصطلح (construction) . وهذا الترافف يؤدى الى لبس شديد إذ لكل منهما مفهوم محدد واستخدام معين لدى الاتجاهات النحوية المختلفة .
Engel, Syntax der D.G. S. 31. (٧٧)

ولا شك أن التتابع الزمني خاصية أفقية تتصل بحقيقة أن الكلام يستغرق في الزمن ، وهذا التتابع يأخذ أشكالا عدة تتدرج في التعقد ، فهو تتابع الأصوات ثم الوحدات الصوتية ثم الوحدات الصرفية وهكذا الى أن تتشكل التركيبية النهائية واطلاقنا على البعد النحوي لفظ (أفقى) لا يفهم من خلال اعتبار تتابع السلسلة المنطوقة . ويجب ألا يخلط هذا التفريق بالمقابلة التي عقدها تنيير بين النظام التركيبى والنظام الأفقى لأن الحديث ينصب على المميز بين ديناميكية النحو واستتكية النحو (٧٨) .

ويرى أنجل أن وصف هذه التراكيب النحوية بأنها متواليات مجردة ، وصف غير كاف ، وليس صحيحا . فما تزال العلاقة بين البعدين لنموذجه قيمة خاصة والبعد الثانى يظهر فى الجملة التالية ، وامكانات الاحلال الكامنة فى عناصرها . فجملة (حضر هانز صباحا) . على سبيل المثال تجيز الامكانات التالية :

— حضر ، × ،	× الرئيس ، × ،	× مقربيا ،
<hr style="width: 50%; margin: 0 auto;"/>	<hr style="width: 50%; margin: 0 auto;"/>	<hr style="width: 50%; margin: 0 auto;"/>
١	٢	٣

تلك امثلة يمكن أن تستبدل بغيرها ، وهكذا الى ما لا نهاية .

ومن ثم أطلق على تلك القوائم من العناصر الممكن تبادلها (Substituierbar) فى المحيط ذاته تراكيب أو أبنية صرفية (Paradigma) وتتكون الأبنية الصرفية (فى النحو المدرسى) من قائمة من عناصر (نهايات التصرف وغيرها) يمكن تبادلها فى محيط مماثل (جذر الكلمة) (٧٩) .

ويهما من هذا كله أن نحدد العلاقة بينهما ، بعد أن تحدد مفهوم كل منهما . يرى أنجل أنه يتحتم أن يوضع فى الاعتبار كلا البعدين فى أشكال

(٧٨) انظر تفصيل هذه الفكرة فى نظرية التبعية من ص ٣٩ - ٤٥ .

(٧٩) لذا جاز أن نقبل ترجمة المصطلح بعبارة (تصريفات جذر ما) فى بعض

المواضع .

الوصف اللغوى معا دائما ، البعد التركيبى والبعد الصرفى ؛ فكل عنصر لغوى يرد فى نص ما له علاقة مزدوجة ، ياتلف فى العلاقة التركيبية ، ويفترق فى العلاقة الصرفية (٨٠) .

واذا ما عدنا الى الرسم السابق للبعدين أمكننا ان نفهم ذلك الائتلاف فى البعد النحوى المتمثل فى الخط المتصل ، والافتراق فى البعد الصرفى المتمثل فى الخط المتقطع ، والائتلاف ناتج فى رأى عن التتابع (Sequenz) والافتراق ناتج عن الاحلال (Substitution) .

ويضيف بعد ذلك صفة لازمة لهذه البنية الصرفية وهى عدم التحجر أو الجمود من ناحية الشكل أو المضمون أو المحيط ، ويعنى بذلك إمكان حدوث تغيرات فى هذا الشكل ، والدلالات المتعددة ، والمحيطات التى يقع فيها . وتنتظم الأبنية الصرفية فى أقسام كلامية معينة يمكن أن تحدد تحديدا توسيعيا (من خلال الاحصاء فى قوائم كل بنية) وتحديدا مفهوميا (بناء على الخصائص المشتركة) (٨١) . ويمكن أن يفهم من ذلك أن تنظيم هذه العناصر يقوم على ادراج مجموعة من الأبنية الدالة على معنى محدد فى قائمة مستقلة . وتحتاج هذه العملية لوضع حدود اجبارية حاسمة وقوائم مكتملة الى جهد كبير لتحقيقها .

وتتشكل الجملة فى اللغات الأوربية على النحو التالى :

محيط سابق + فعل + محيط لاحق

(اسم (مسند اليه / موضوع)) () (منصوب أو مجرور ...)
(محمول))

وبما أن البنية الصرفية ترتكز على مبدأ امكانية الاستبدال (أو الاحلال

كما أشرت أنفا) فانه توجد دائما بنية صرفية حين تكون هناك صيغتان على الأقل يمكن تبادلها فى سياق واحد غير متغير (٨٢) .

وقد عبر تنيير عن العلاقة المتوازنة بين التركيب والدلالة بدقة من خلال مقابلة بين البناء التركيبى والبناء الدلالى وبين الشكل الخارجى للجملة .
بعبارة أدق يرى أنهما على النقيض من الشكل الخارجى ، وهما يشكلان بناء الداخلى المتميز أو بنيتها العميقة . ويقابل كذلك بين نشاط العقل الذى يتم على المستوى التركيبى والنشاط العقلى الذى يتم على المستوى الدلالى ، فكلاهما متناقضان من جهة سمات كل منهما على حدة ، فالنشاط العقلى الذى تم على المستوى التركيبى ذاتى ولا ارادى . أما النشاط العقلى الذى يتم على المستوى الدلالى فهو موضوعى و ارادى .

فلم يكن التركيب أذن مفصولا عن الدلالة أبدا ، وثمة تواز بين العلاقة الدالية والعلاقة التركيبية . وهذا التوازى الذى اتبعه تنيير أو ما أوضحته بالمركزية التركيبية والتحديد الدلالى فقد سائر فيه تقليدا ممتدا يعد تشكيل معنى الجملة مشاركة أو تقييدا فى المعانى الجزئية (٨٣) .

كان هدف تنيير الوصول الى عمق البنية خلف التركيب السطحي والدلالة الغامضة . ورغم أن تحليلاته لم تسعفه لتحقيق هذا الهدف الا أنه قدم عدة مفاهيم واستنبط أشكالا من التحليل ذى المستويات المتعددة مهدت لتطور واسع على يد أتباعه مع الأخذ فى الاعتبار أن المنهج فى حد ذاته قد تشعب عن الأصل المنطلق منه الى حد أدى بالمباحثين الى استشعار شبه استقلال هذه التشعبات لاختلافها الشديد فى المفاهيم واجراءات التحليل والنتائج كما سيتضح لنا فيما يلى عند انجل بصفة خاصة .

ونورد هنا عدة أفكار جديرة بالعرض وبخاصة مشكلة المستويات (Ebenen) : فكل وصف للغة يخضع لنظام محدد يسير فى مراحل ،

ومستويات مختلفة ويتبع قودا عدة • ويرى أنجل أن منهج أو إجراء الوصف هذا يمكن أن ينظم فى ضربين أساسا :

- وفق نوع القيود (القواعد) •
- وفق نوع التراكيب المنتجة •

غير أنه يرى أيضا ضرورة وجود الضربين معا •

ويقع النوع الأول فى البداية بوصفه باعثا لعملية انتاج اللغة مضمون الكلام ، الذى يجب أن يضم أكثر من المعنى اللغوى العميق الذى يمتد الى كل المحيطات •

ويدخل فى هذا أفكار تداولية (براجماتية) (٨٤) • مثل القيود الخارجية للحديث ، وعدد المتحدثين ، وعلاقاتهم ، والمعرفة السابقة ، والموقف (أو المقام) ، والجماعة •

ويعنى هنا بسؤال أساسى وهو كيف يتحول التركيب اللغوى العام الى تركيب لغوى منفرد ؟ (ويمكن أن يطلق على هذا عملية التحويل التى يمكن وصفها) (٨٥) •

ومن الأفضل - فى رأى أنجل - أن يفرق من يؤسس وصفه على هذا الضرب من القواعد بين قواعد العلاقة الأساسية (علاقة الربط) ، وقواعد التحويل ، والقواعد الصوتية ... الخ • وهى كلها تنتظم فى هذا النوع انتظاما تاما • ويلاحظ هنا أيضا أن قواعد الموقع (وبخاصة قواعد إعادة الترتيب) تعد من بين قواعد التحويل • وفى هذا الجزء الأول تنتج نماذج المركبات ، ونماذج الجمل (أنماط بناء الجملة) ... الخ •

(٨٤) Pragmatik ، وإراها ترجمة مقبولة ارتضاها

أساسا علماء اللغة المغاربة •

Engel, Syntax der D.G. S. 37.

(٨٥)

تدور القضية هنا حول ائتلاف مجرد للعناصر (Kombinatorik) (٨٦) محايد للمواقع . وفى الواقع تدور فى بادئ الأمر حول النماذج الأساسية التى يمكن أن تنظم تنظيما تلازميا (تبعيا) ومكونيا .

وفى الجزء الثانى من هذا الضرب تتحول النماذج الأساسية ، ويكون هذا التحويل من خلال طرق محددة الى مقولات (أجناس) نحوية فرعية (وتشمل تحويلات فى الزمن وفى جنس المركب ... الخ) .

وفى الجزء الثالث منه ترتب التراكيب المحايدة الموقع وفق قواعد ترتيب الكلمة ، وفيه تقدم الأمثلة الواضحة ضروريات أو حتميات ذات ترتيب صحيح ، وبعبارة أخرى تطرح الامكانات المختلفة من خلال اعادة ترتيب السلسلة الأفقية للكلام . وفى الجزء الرابع تلحق بالكلمات القواعد الصوتية (قواعد النطق) وبالجمل أيضا كالتطريز الصوتى المتمثل فى نغم الجملة ، ونبر الجملة ، إيقاع الحديث ... الخ .

ويمكن أن نوجز هذه المستويات على النحو التالى :

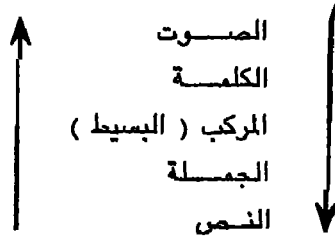
المستوى الأول	نماذج المركبات (الجمل)
المستوى الثانى	تحويلات الى أجناس نحوية فرعية
المستوى الثالث	ترتيب الكلم وفق قواعد محددة
المستوى الرابع	قواعد الكلمات والجمل الصوتية

ويمكن أن ترتب هذه العمليات من أسفل الى أعلى ، أى أنه ثمة امكانيتان ؛ إمكانية الانتقال من السطح الى عمق المعنى أو من عمق المعنى الى السطح .

هذا بالنسبة للمستويات من خلال الضرب الأول ، أما من يقيم وصفه

(٨٦) الحق أن يقال قواعد الائتلاف ، ويعنى به هنا حتمية تتابع عناصر محددة فى الجملة على نحو ما (ومنها قواعد الربط ، التوالى ، التقسيم ، والتأخير ، والتغير ... الخ) .

على نوع التراكيب المنتجة ، فإنه يخطو ببساطة من البسيط الى المعقد ؛
من الصوت الى الكلمة ، ومن الكلمة الى المركب ، ومن المركب البسيط الى
الجملة ومن الجملة الى النص . وهكذا تتحقق المستويات فى هذا الضرب
على النحو التالى :



ويلاحظ هنا الربط الواضح بين عملية انتاج اللغة وتحليل مكوناتها
أو أجزاء القواعد النحوية أو بصورة أخرى بين عملية عقلية وأخرى
ادائية (٨٧) .

وتجدر الاشارة هنا الى أن انجل يلج على تلازم الضربين فى الوجود
بحيث يساند كل منهما الآخر ، ويرجع الفصل الى علة اجرائية هى الوصف
أساسا . ومن هنا ننقل الى الفكرة الثانية المتعلقة بصياغات التحليل أو ما
أطلق عليه تشكيل النحو (Formalisierung) . فاللغات الطبيعية
تقوم بوظيفة مزدوجة : الأولى بوصفها لغة مدروسة (Objektsprache)
والثانية بوصفها لغة وصف أو لغة واصفة (Metasprache) .

ويتعلق الأمر هنا باللغة الواصفة التى يلزم أن يتحقق فيها عدة شروط محددة .
فالتشكيل لا يمتلك أية قيمة معرفية خاصة . فهو مجرد وسيلة لنقل المعلومات
(المقولات) النحوية الى صورة موجزة ، فعلى سبيل المثال الشكل :

جملة ← مركب اسمى + مركب فعلى
ج ← م س + م ف

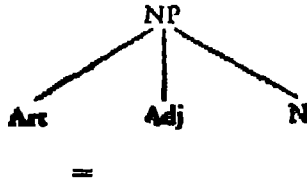
Engel, Syntax der D.G. S. 37.

(٨٧)

لا شك أن انجل قد تأثر هنا - وفى مواضع أخرى سنشير إليها - بأفكار تشومسكى
حول انتاج اللغة (Spracherzeugung) والكفاءة اللغوية (Competenz)
والاداء اللغوى (Performanz) .

فى نحو تركيب المكونات (وفى النحو التحويلى التوليدي وأنحاء أخرى أيضا) ، هو صورة موجزة للمقولة النحوية : الجملة تتكون من مسند اليه (موضوع) ومسند (محمول) ، فالتشكيل اذن طريقة للكتابة أو الوصف الشكلى هو بصفة خاصة طريقة ممكنة للكتابة أو جهد لا حد له لأفضل طريقة كتابة (كافية ، واقتصادية ؛ وصحيحة أيضا) (٨٨) .

ويتصل بالتشكيل فكرة أخرى لصيقة به وهو الرسم التخطيطية فى الوصف اللغوى بوصفها قواعد شكلية . وفى الحقيقة بعد الرسم التخطيطى (Diagramm) وسيلة وصف شكلية أيضا . وقد أشرت من قبل الى أن هذه الوسيلة ترتبط ارتباطا وثيقا بأسس التحليل فى النماذج النحوية، فهى طريقة للقراءة والتفسير تختلف باختلاف النموذج النحوى ، فعلى سبيل المثال هو فى نحو المكونات على النحو التالى :

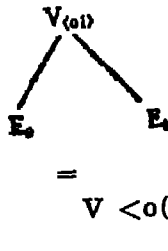


صورة رأسية

صورة أفقية $NP \rightarrow \text{Art} + \text{Adj} + \text{N}$

أى يتكون المركب الاسمى من أداة وصفية واسم .

وفى نحو التبعية الشكلى يختلف الرسم التخطيطى على النحو التالى :



صورة رأسية

صورة أفقية

$V < o(1) \rightarrow \begin{array}{c} \text{E}_o \\ \text{E}_i \end{array}$

أى تسيطر قوة الفعل $\langle 0(1) \rangle$ على مكمل مرفوع (الفاعل /
السند إليه) بصورة اجبارية ، وعلى مكمل منصوب بصورة اختيارية .

فالرسوم التخطيطية تعد اذن قواعد جدولة . هذه الجدولة تتمثل فى
بعد رأى وأغصان وفروع ، هدفها تقديم صورة واضحة لمكونات التراكيب
والعلاقات بينها يسهل استيعابها ، فهى تقدم امكانات عرض أكثر من غيرها .

ويلاحظ هنا أنه استخدم رسوم تنيير الشجرية (Stemma)
مع بعض تغيرات . فالرسم الشجرى عند تنيير يبين أن تدرج العناصر أو
الركبات يطابق تدرج العلاقات الأساسية . وقد حدد هرينجر خصائص ستة
نجعلها هنا بأنه منظم ، وغير متعدد الخطوط ومتفرع ، وله مركز واحد
ومتربط ، وله تفرعات من جهة اليمين وجهة اليسار (٨٩) .

اعتمد أنجل على الرسم الشجرى الذى ابتدعه تنيير واستخدمه بصورة
أساسية فى نحوه ، وهو يعين الفعل على قمة الرسم فى مستوى أولى تليه
المكملات والعناصر غير الأساسية على مستويات متعددة تختلف بحسب درجة
علاقة العنصر بالفعل أساسا بوصفه المسيطر على كل التوابع بوجه عام وعلاقة
العنصر ذاته بوصفه مركزا تتبعه عناصر أخرى . ولكنه اضاف عددا من
العلاقات تتمثل فى الرموز التالية نوجزها على النحو التالى :

1. x يوجد بين المركبين x (س) و y (ص) علاقة
تبعية سواء تعلق y (ص) بـ x (س) علاقة اجبارية
أو اختيارية .
 y
2. \downarrow يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية اجبارية .
 y

(٨٩) نظرية التبعية من ص ٢٥ : ٢٥ .

وانظر ايضا : Heringer, Syntax S. 128 : 130.

3. $\begin{matrix} x \\ L \\ y \end{matrix}$ يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية اختيارية .
4. $\begin{matrix} x \\ x L \\ y \end{matrix}$ يشير الى مجال المسيطر صورة لصيقة .
5. $\begin{matrix} x \\ \uparrow \\ y \end{matrix}$ يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية ، من نوع أن (y) لا يرد الا حين يرد (x) .
6. $\begin{matrix} x \\ \uparrow \downarrow \\ y \end{matrix}$ يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية داخلية (متبادلة) .
7. $\begin{matrix} x/y \end{matrix}$ من المركبين x و y يرد مركب واحد على الاكثر .
8. $\begin{matrix} x \\ | \\ y' \end{matrix}$ تبعية (x) ليست لـ (y) فقط .
9. $x \rightarrow y$ تحول المركب (x) الى المركب (y) (قاعدة اعادة الترتيب) (٩٠) .

واضاف كذلك مجموعة من الرموز العامة لتوابع (الملحقات) الفعل ،
 مثل : (E) = مكمل ، و (I) = عنصر غير أساسى ، و (Ej) = مكمل
 محدد ، و (Ij) = عنصر غير أساسى محدد . ومجموعة من الرموز الخاصة ،
 مثل : (V) = فعل ، (N) = اسم ، و (Aa) = صفة ، و (Ad) = اشارة .

ويفرق بين نوعين من الرسوم التخطيطية : الأول رسم تخطيطى عام ،
 والثانى رسم تخطيطى مفسر ، مثل :

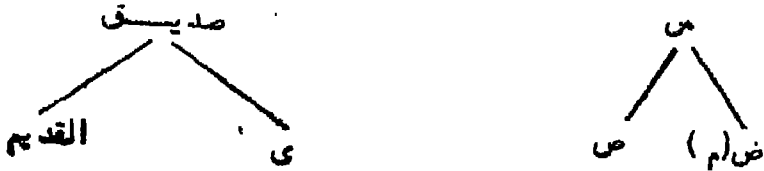


وهذا يختلف اختلافا تاما عن الرسم الشجرى البسيط والرسم الشجرى (٩١) المتطور اللذين وصفهما تغيير وركب عليهما عدة امكانات تجريبية (٩٢) .

المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى

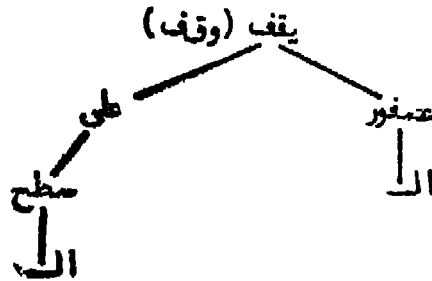
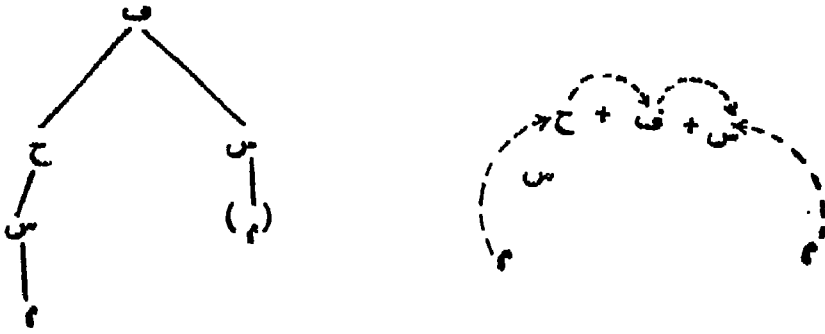
يرتكز التحليل فى النموذج التبعى بوجه عام على قاعدة أساسية وهى أن العلاقة فى التراكيب المتدرجة تتمثل فى نظام رأسى يوضع على قمته عنصر يطلق عليه المسيطر الذى يتحكم فى عناصر أخرى تعود عليه ، وهو عند تنيير (régissant / Regens) وهو يحتل باستمرار قمة التدرج ، ويطلق على العناصر التى يحكمها أو التى تتبعه وتدور فى فلكه ولا يمكن أن تنفصل عنه ، التوابع ويشار اليه عموما بالمصطلح (Satellit) ، وهو عند تنيير (Subordonné / Dependens) ، وهى عناصر تالية للأولى فى التدرج . ويراعى هنا أيضا أنه كلما زادت عناصر الجملة زادت العلاقات وتعدد التدرج .

بيد أن انجل يعقد مقابلة بين عدة مصطلحات ومفاهيم اتخذت تحديدات خاصة لديه ، فقد اقر بوجه عام بالمقولة الأولى وهى أن المسيطر والتابع مصطلحات دالة على علاقة التبعية بشكل أسامى . وتتضح من خلال الرسم التخطيطى التالى للتبعية . فالركب الاسم : صديقى القديم . يعرض على النحو التالى (٩٣) :



والتركيب الفعلى : العصفور يقف على السطح . يعرض على النحو التالى :

(٩٣) تفسير الرموز : من = اسم ، من = ضمير ، م = مشير ، ف = فعل
ح = حرف .
يلاحظ هنا أننا استخدمنا أمثلة تختلف عن الأمثلة التى استخدمها انجل ، وذلك
تجنباً لما ينتج عن الترجمة من عدم وضوح أفكار المؤلف للفروق التركيبية الواضحة
بين اللغتين .



فالاسم فى الرسم الأول المسيطر على عنصرين تابعين له هما الضمير والصفة أما فى الرسم الثانى وهو أكثر تعقيدا ، فالفعل هو المسيطر الذى يحكم التركيب بأكمله تتبعه العناصر الأخرى كالمركب الاسمى والمركب الحرفى ، ويطلق - بناء على ذلك - مصطلح (Regens) على هذا العنصر ، ومن ثم يمكن أن نعدده العنصر المسيطر الخارجى .

غير أن هذه العناصر الأخرى تتحكم فى عناصر تالية لها تتبعها ، فإداة التعريف (المسيطر) تابعة للاسم ، العنصر العلوى هنا بالنسبة لها ، والحرف بوصفه عنصرا علويا أيضا من جهة التبعية يتحكم فى الاسم ، والأداة معا ، والاسم داخل تركيب تال يتحكم فى الأداة . وهكذا تتبين عملية التبعية من هذا التدرج ، ويلاحظ أن العناصر الأخرى (غير الفعل) تابعة (من جهة الفعل) ، ومسيطرة (من جهة العناصر التالية لها) ، ومن ثم يطلق عليه مصطلح (Nukleus و Kern) ويفهم على أنه العنصر المسيطر الداخلى (٩٤) .

فهو إذن لم يكتف بمصطلح واحد للدلالة على العنصر فى الحالين ،

وانما قابل بين الحال الأولى بوصفه العنصر الخارجى والثانية بوصفه العنصر الداخلى ، وينبغى هنا أن نشير الى أنه يختلف فى هذا اختلافا واضحا عن تحليل تنيير الذى استخدم مصطلح (nocud / Нехия) الذى يعنى عنده المركب المكون من مسيطر وتابع له أو عدة تابع . وهو معادل تنظيرى للجملة وهذا المكون (العقدة) الذى عزا اليه قيمة تركيبية محددة ، غير قادر على تحمل قيمة جديدة نشأت بادراج الجانب الدلالى . ومن ثم كان عليه أن يبحث عن مصطلح جديد أكثر تركبا أو تعقدا . قادرا على تحمل القيمة الجديدة المتحققة بعد جمع الجانبين التركيبى والدلالى معا . وهذا يدفع ما وجه اليه من تهمة اهمال الجانب الدلالى فى نحوه أو اعتبار نحوه من الانحاء الشكلية الى غير ذلك من الآراء التى فصلناها فى مواضع أخرى (٩٥) .

فقد انتهى حقيقة الى نتيجة واضحة مفادها استحالة الفصل بين العلاقة الدالية والعلاقة التركيبية . وقد جعله ذلك يرى التوازى بينهما أحيانا ، والتشابه فى أحيان أخرى . بيد أنه لا يرى مطلقا أى تناقض فى المقابلة بين ما هو تركيبى وما هو دلالى بالنسبة للعلاقات . وللمواضع التى تربط بين العلاقات أيضا ؛ فكما توجد علاقات دلالية تختلف عن العلاقات التركيبية. فإنه يوجد فى مواضع ما - حيث يحدث التقاء بينهما - مواضع دلالية تختلف عن المواضع التركيبية (٩٦) .

وقد وجد تنيير ضالته المنشودة فى التركيب المحورى (nucléus) . فهو وحدة معقدة - خلافا للمحور الذى لا يكون الا عنصرا واحدا دائما ، فيمكن أن يتكون من عنصر واحد أو من عدة عناصر . فكلاهما مترادفان من جهة الاشتراك فى الوظيفة التركيبية وغير مترادفين من جهة أن الثانى ، يمل وظيفة دلالية لا تتوفر فى الاول .

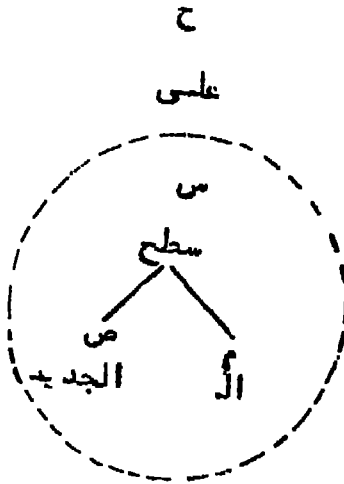
ولذلك عد تنيير هذا التركيب الوحدة التركيبية الجوهرية ، أو المادة

(٩٥) انظر تفصيل ذلك فى نظرية التبعية ص ٢٥ ، وما بعدها و ص ٦٥ وما بعدها .

(٩٦) السابق ص ٦٧ .

الأساسية للبناء التركيبى للجملة أو بعبارة أكثر تحديدا هو الخلية التى تجعل الجملة عضوا حيا ٠٠٠ (٩٧) .

وهكذا فان تنبير قد شكل من خلال ادراجه مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الخاصة نظرية ارست أسس النموذج التبعى ، غير أن أتباعه قد خرجوا على تلك المفاهيم والمصطلحات خروجاً بيّنا يلزماً ضرورة عدم الخلط بين المفاهيم رغم الاتفاق الجزئى فى المصطلحات . ومن هنا يمكن أن نستخلص من تحليل انجل السابق عدة نتائج ، بعد أن نفرق بين مفهوم (Depends) (Satellit) ، فهما عنده غير مترادفين ، ويتضح ذلك من خلال المركب الحرفى التالى :



— على السطح الجديد .
فهذا المركب يتكون من مسيطر
(الحرف) وتابع له هو الاسم
(Depends) وتوابع للاسم
تلحق به هى الأداة والصفة
(Satellit) .

وهكذا فان اللواحق الأخيرة ليس لها الا مسيطر داخلى واحد هو الاسم ، بخلاف الفعل ويكتمل هذا التصور من خلال الرسم التخطيطى التالى:

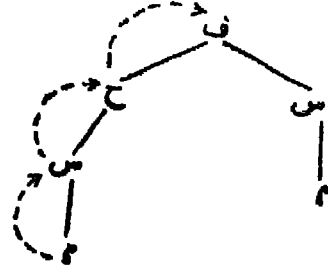
(٩٧) انظر تفصيل ذلك فى : نظرية التبعية ص ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .
ويلاحظ هنا رفضه أساسا لمصطلح (كلمة) ، فهو فى نظره مصطلح قاصر ،
فهو يوصفها جزءا بسيطا فى السلسلة المنطوقة ليست الا الوحدة الأفقية للجملة
وعلى النقيض من ذلك يشكل التركيب المحورى (النوى) وحدتها التركيبية . ص ٧١ .

(ف) الفعل هنا المسيطر الخارجى
(Regens) .

↓ (ح) الحرف مسيطر داخلى (على الاسم)
(Nekleus)

↓ (س) الاسم مسيطر داخلى (على الأداة)
+ تابع لحرف (Depedens)

↓ (م) الأداة تابعة للاسم (Satellit)



وعلى هذا فإنه لا يوجد فى التركيب الا مسيطر خارجى واحد
(Regens) ، ويتبع كل مسيطر خارجى مسيطر داخلى واحد أو أكثر

(Nekleus) ، ويتبع كل مسيطر داخلى واحد أو أكثر

(Depedens) ، ويتبع كل تابع ملحق واحد أو أكثر (Satellit)

وهذا الأخير يحتل المرتبة الأخيرة فى سلم التدرج الذى يبدأ من أسفل الى
أعلى لبيان علاقات التبعية (انظر الاسهم فى الشكل السابق) ، أو من أعلى
الى أسفل لبيان العناصر المسيطرة (٩٨) .

المركبات والعناصر

يفرق انجل بين المركبات أو الضمائم (Phrasen) والعناصر (Glieder) معتمدا على تصورات وحدود وردت فى النحو التقليدى وفى النحو التحويلى التوليدى فهو يرى أن النحو التقليدى يعد (أمام البيت) فى جملة مثل :

— تقف ليلى أمام البيت •

عنصرا (Glieder) أو عنصر جملة (Satzglied) ، وهو لا يستوعب بذلك حقيقة هذا المكون الذى يتجاوز هذا المفهوم المحدد للعنصر فى النحو التقليدى بوصفه وحدة مستقلة ذات وظيفة محددة فى الجملة • ومن ثم فإن طبيعة عناصر الجملة وعددها مثار خلاف كبير بين اللغات المختلفة بسبب العلاقات النحوية المختلفة فى الجملة ، وقد حددت هذه العناصر فى النحو التقليدى بخمسة عناصر يفصل كل منها عن الآخر ، وهى : المسند (المحمول) والمسند اليه (الموضوع) ، والمفعول والظرف ، والتابع (٩٩) •

فهذه العناصر الخمسة عاجزة عن استيعاب الكم الهائل من الامكانيات فى اللغات المختلفة بالإضافة الى ما أشرنا اليه من أن مصطلح (عنصر) سطحي قاصر عن الوصول الى عمق المكون • ومن ثم رأى أن يعدل عنه ويستخدم مصطلحا له مفهوم أدق قادر على تمثيل حقيقة المكون من جهة ، وله صفة الشمولية بحيث يصطلح للتطبيق فى لغات مختلفة ، ورأى أن افضل مصطلح لتحقيق ذلك هو (Phrase) مركب أو ضميمية المستخدم فى النحو التحويلى التوليدى (١٠٠) ، ويحدد مسيطره نوعه ، فاذا كان المسيطر فعلا فهو مركب فعلى واذا كان اسما فهو مركب اسمى ٠٠٠ الخ •

(٩٩) هذه العناصر هى :

Prädikat, Subjekt, Objekt, adverbial Bestimmung und Attribut.

(١٠٠) يعنى النحو التحويلى التوليدى بمفهوم المركب فى تقسيم الاول للجملة

الى مركب اسمى ومركب فعلى فقط حيث تظهر بعد ذلك عناصر الجملة المختلفة التى تختلف فى اقسامها ومفهومها عما ورد فى النحو التقليدى •

ويمكن أن ينقسم قسمين ، قسم يستقل عن محيطه ويطلق عليه (Kontextfrei) وقسم لا يستقل عن محيطه ويطلق عليه (kontextabhängig) .
مقامى .

وبناء على المسيطر الداخلى السابق تتحقق أقسام أى أقسام المركبات ويتضمن كل مركب كلمة على الأقل . وهذه الأقسام عند انجل تسعة هى :
مركب فعلى (VP) ومركب اسمى (NP) ومركب ضميرى (PP)
ومركب ربط (SP) ومركب ذو رابط (KP) ومركب حرفى (TP)
ومركب ذو عاطف (UP) ومركبات أخرى (RP) . وسنفصل الحديث عن كل مركب على حدة فى موضع تال . والفعل هو وحده الذى يحدد توابعه فى هذا النموذج . ويعنى بها - تحديدا - عدد المكملات تبعا لخاصية الفعل ذاته . ومن ذلك الاختلاف تتشكل الأقسام الفرعية للفعل : فلا يتقيد بمركب ما لتكوين القاعدة ، وهذه المركبات تشكل صور التبعية . وبناء عليه فإنها تسيطر على عدد محدد من العناصر تختلف باختلاف أنواع المركب (هل هو فعلى أم اسمى أو وصفى ... الخ) . فالعناصر من خلال هذا التصور ليست الا مكونات يختارها المسيطر المباشر عليها .

وأظن أن التوضيح السابق يفسر الفرق الذى عقده انجل بين المركبات والعناصر من جهة ثم المفهوم الخاص الذى استخدمه حين استعار مصطلح المركبات من النحو التحويلي بحيث اتخذ صورة فارقة هنا عما شاع استخدامه هناك وكذلك المفهوم الخاص الذى استخدمه حين نقل مصطلح العناصر من النحو التقليدى الا أنه مفهوم مخالف فى هذا البناء النحوى لنموذج انجل من حيث علاقتها (بوصفها مكونات مباشرة) بالمسيطر فى المركب الذى تسيطر فى فلكه ، من جهة ثانية .

وقد أضاف انجل بادراجه فصلا بين المركبات اللامقامية والمركبات

المقامية بعدا تداوليا فى النحو ، ويلاحظ هنا التبعية القائمة بين العناصر والمقام من ناحية والركب والمقام من ناحية أخرى كما سنبين بالتفصيل فيما يلى ، فاذا قدم المقام شيئا ما لتصنيف مركب ما ، فان هذا المركب يوصف بأنه (مقامى) ، واذا لم يحدث ذلك فهو (لا مقامى) .

وينبى انجل أخيرا الى عدة أخطاء تقع عند التطبيق . أولها ان يستخدم مفهوم المركب حين يلزم أن يؤتى بمفهوم العنصر ، وثانيها أن يطلق على مركب ما عنصرا حين لا يكون المسيطر الخارجى معروفا وانما المسيطر الداخلى ، حيث ان وجود المسيطر بوجه عام يلزم اطلاق مصطلح (مركب) على التركيب الذى يضمه . وثالثها أن يرتكز على استخدام مفهوم العنصر بدلا من مفهوم المركب (كما هى الحال فى كتب النحو المدرسى والنحو التقليدى) (١٠٢) ، فينجم عن ذلك اضطراب فى المفاهيم . وتداخل فى التحليل ، وقصور المصطلحات عن تقديم تحديد دقيق لما تعبر عنه .

ويعد من بين المركبات أو الضمائم التسعة السابقة أربعة مركبات أساسية هى المركب الفعلى (VP) والمركب الاسمى (NP) ، والمركب الوصفى (AP) والمركب الحرفى (TP) . والمركب الفعلى (Verbalphrase) تركيب مسيطره الداخلى فعل وتعد تلك التراكيب فى الحقيقة - جملا ، وهو يتكون من : فعل + مكمل / فعل + مكمل + عنصر غير أساسى ، مثل : يأتى المسكين غدا .

أما المركب الفعلى المحدود أو المختصر فهو المكون من : فعل + مكمل فعلى / فعل + تركيب مساعدى معقد (Auxiliarkomplex) ويطلق عليه بوجه عام تركيب فعلى معقد (Verbalkomplex) . مثل : اظن أن هذه حقيقة / كانت الليلة مقمرة .

والمركب التابعى (Adnominalphrase) ينقسم الى قسمين : المركب الوصفى (Adjektivphrase) والمركب الاشارى (Determinativphrase) أما المركب الوصفى فهو مكون من صفة + مكمل + عنصر غير اسمى ، مثل :

قادر على العمل ، أثم قلبه . أما المركب الاشارى فيعنى به محددات الاسم
مثل أسماء الاشارة وكل وبعض ٠٠٠ الخ ، مثل : كل هؤلاء الناس .

والمركب الاسمى (Nominalphrase) مكون من : اسم + مكمل +
عنصر غير أساسى . مثل : دين قويم ، بلاء فى الحرب ، شجرة سجدت .

أما المركب الضميرى (Pronominalphrase) فيكون الضمير فيه
هو المسيطر الداخلى ، ويمكن يتفق من الناحية التركيبية مع المركب الاسمى ،
مثل : أنت يا غافل .

ويلاحظ أن المركبات السابقة تنفرع الى عدة فروع تحتية لا يتسع المقام
لتفصيلها .

أما المركب الربطى (Subjunkturphrase) فيعنى جملة فعلية
متضمنة ذات رابط ، وهو ما درج أن يطلق عليه الجملة التابعة أو الفرعية ،
مثل : لأن القناعة زادى .

أما المركب ذو الرابط (kopulapartikelphrase) فيشبه المركب
الوصفى الا أن له امكانات بناء ضئيلة ، مثل : مساو تماما .

أما المركب الحرفى (Präpositionalphrase) فيتكون من : حروف
+ عمل اعرابى + مركب متضمن (اسمى أو وصفى أو ضميرى) ، مثل :
فى يوم آخر .

أما المركب ذو العاطف (Konjunkturphrase) فيتكون من :
عاطف + عناصر من نمط واحد ، اذ ان العاطف يعد هنا مسيطرا عليها ،
مثل : على وخالد .

أما المركبات الأخرى (Restphrasen) فتتضمن فى مركبات
مغايرة لما سبقت وربما فى مركبات مطابقة ممكن بناؤها أو محتملة . وينبغى
أن يلاحظ هنا أيضا أن المركبات لا تتحدد الا من خلال مسيطرها الداخلى ،
وليس من خلال العناصر التابعة .

العمل وقوة الكلمة

حرص انجل على ايضاح الفرق بين العمل (Rektion) وقوة الكلمة (Valenz) وهى مسألة أساسية أيضا فى النحو التبعية اذ ان أصحابه رفضوا المقولة التى تدعى أنهما مترادفان ولا فرق بينهما على الإطلاق . رفضا شديدا . غير أنهم اختلفوا فيما بينهم فى عرض مبررات هذا الفصل والأمثلة الدالة عليه ، وان جمع بينهم جميعا اتفاق على لزوم الفصل بينهما .

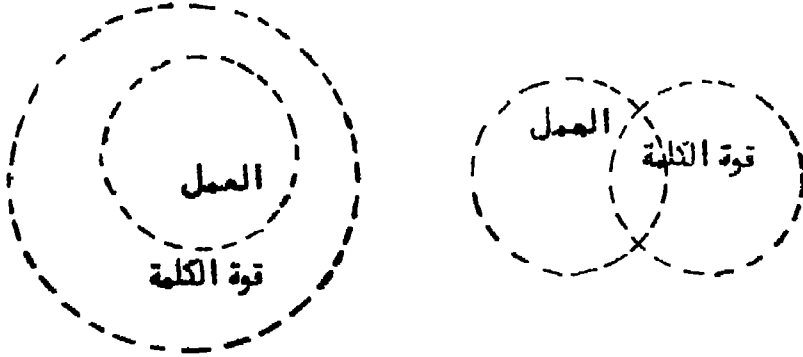
وبهنا هنا رأى انجل فى هذه المسألة فهو يرى أنه يمكن لكلمة ما (فعل / اسم / صفة ٠٠٠) أن تتحكم فى عناصر أخرى أو تسيطر عليها (regieren) ، وهذه العناصر التابعة (Dependentien) بوصفها مجرد عناصر تتحدد من خلال علاقتها بمسيطرها (Regens) ويتكون من المسيطر والعناصر المحكومة وحدة يطلق على المركب أو الضميمة (Phrase) (١٠٣) وهذه الخاصية يطلق عليها قوة الكلمة (أو قوة العمل أحيانا) . فى مقابل اصطلاح النحو التقليدى على استخدام مصطلح العمل بوجه عام للدلالة على هذا المفهوم .

ويلاحظ هنا ضرورة التفريق بين الاستخدام فى النحو التقليدى . وفى هذا النحو لأن العمل ينحصر فى الأول والثانى على تأثير عنصر ما فى عناصر الجملة الأخرى من جهة الاعراب (ومن هنا تكونت الحالات الاعرابية المختلفة) . ولا خلاف بينهما فى هذا . وانما يكمن الخلاف فى أن مصطلح قوة الكلمة أشمل من مصطلح العمل، فهو لا يقتصر على التأثير الاعرابى فقط . بل يتجاوزه الى وسائل أخرى للتأثير تبين آخر الأمر تبعية عناصر ما فى

(١٠٣) الكتاب السابق ص ٩١ .

ومن هنا يتبين تخوفنا من اطلاق مصطلح قوة العامل على (Valenz) حتى لا يزول من خلال هذه الترجمة الفرق الذى يميزه عن العمل (Rektion) وهو ما أكد أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التمييز بين المفهومين . ومن ثم فأننا ما نزال نرى قلما فى هذا المصطلح المترجم .

الجملة لعنصر محدد تبعية ولأيقة • ويمكن أن يوضح الرسمان التاليان العلاقة بين المفهومين، فى الاتجاهات المختلفة داخل هذا النموذج :



ولا شك أن انجل قد تبع تنيير فى هذه المسألة ، غير أنه لم يتناول الا الفعل ، وقد قارن تنيير - لتوضيح مفهوم المصطلح الذى أدرجه فى نحوه - بين هذه القدرة للفعل (أى طلب عدد محدد من العناصر الأساسية) وتكافؤ الذرة ، غير أننا ينبغي أن نفرق هنا بين قدرة الكلمة (Fähigkeit des Wortes) عند تنيير وانجل ، وقيمة الكلمة (Wertigkeit des Wortes) عند غيرهما •

فقوة الفعل عنده تعنى اذن عدد العناصر التى يسيطر عليها الفعل ، ويمكن أن نقول مع قليل من التجاوز أحيانا التى يعمل فيها (١٠٤) •

ورغم أن تنيير لم ينص صراحة على نسبة الوظيفة الأساسية فى الجملة الى الفعل ، فإنه عده العنصر الوحيد فيها غير التابع، فهو لا يكون الا مسيطر، وهو مركز الجملة • وينعكس ذلك بوضوح فى تحليل انجل للجملة كما انه يتجلى بصورة لا خلاف حولها فى مفهومها •

واستمر فى تتبع الفكرة محدد اقسام الأفعال بناء على عدد العناصر

(١٠٤) نظرية التبعية ص ١٨٤ •

وانظر هامش ٢٣٠ بخاصة حول الفرق بين مصطلحي (Rektion), (Valence)

الأساسية (actants) التي يحكمها كل قسم أو كل مجموعة على حدة ،
وهي عنده اقسام أربعة هي : (avalente V.) أفعال بلا قوة
و (divalente V.) أفعال لها قوة واحدة (لازمة) ، و (monovalente V.)
أفعال لها قوتان (متعدية) ، و (trivalente V.) أفعال لها قو ثلاثة
(متعدية الى مفعولين) ، وأخيرا (tetravalente V.) أفعال ذات قوى أربعة
(متعدية الى ثلاثة مفاعيل) ، ثم أعقب ذلك ببحث العلاقة بين هذه
العناصر من خلال اطار حالات الفعل ، ثم بحث القوة الاضافية المتحققة من
خلال التحويل (١٠٥) .

ويلاحظ هنا أن تنبير قد وضع الخطوط الرئيسية العامة لهذه الفكرة ،
غير أنه لم يستقص الامكانات التي يختص بها كل فعل بحيث يشكل البناء
الاسامي والتفريعات الخارجة عنه مكانا محددا في خطة مواقع الأفعال .
وما يلي ذلك من تحديد ورصد معجمي لأفعال اللغة - كما أنه لم يعن بعمل
اقسام الكلام الفرعية ، وقوة العناصر الفعلية الأخرى مثل المصادر والمشتقات
والصفات . ويلاحظ هنا أن قسما كلاميا له عمل محدد بشكل عام ، ولكن
التفريعات الخارجة عن القسم الكلامي ذاته لا يكون لها العمل ذاته (١٠٦) .

ويمكن أن ينتج عن تصنيف قسم كلامي ما كالفعل ، والأقسام التالية :
أفعال مفعول (متعدية) ، أفعال مجرور ، أفعال اضافة ، أفعال اتجاه ، أفعال
لازمة ... الخ (١٠٧) .

(١٠٥) انظر تفصيل ذلك في نظرية التبعية من ص ١٨٩ : ٢١٥ .

(١٠٦) انظر على سبيل المثال تحليل امكانات الفعل (ض ر ب) .

(١٠٧) عنى النحاة في العربية بتقسيم الافعال وفق عملها الى اقسام رئيسية مثل:

لازمة متعدية ... ووفق مدلولها الى اقسام فرعية . غير أننا نرى أنه يمكن اعادة
تصنيفها بناء على معايير جديدة في اطار تصور مغاير .

المكملات والعناصر غير الأساسية

عرفنا فيما سبق أن هذا النموذج قد عنى بمسألة التفريق بين المكملات والعناصر غير الأساسية ، ولا شك أن الحديث عن قوة الكلمة يدفعنا في خطوة تالية الى وضع المعايير التي وضعها انجل للفصل بينهما موضع اختبار .
وقد أسس تنيير في تقسيمه البديل لعناصر الجملة الى عناصر أساسية (actants) وعناصر غير أساسية (circonstants) على معيارين شكلي ودلالي ، فأشار الى أن العنصر الأساسي من وجهة النظر الشكلية هو اسم أساسا تابع للفعل - ومن ثم يطابق في النحو التقليدي الفاعل والمفاعيل بوصفها عناصر محددة لذلك القسم الكلامي - بينما العنصر غير الأساسي ظرف . تابع للفعل أيضا ولكنها تبعية ذات واسطة أى أقل ارتباطا . أو من وجهة النظر الدلالية يشكل العنصر الأساسي مع الفعل وحدة . وهى وحدة مستمرة ؛ فمعنى الفعل غير مكمل بدون معنى العنصر الأساسي .

ولكن انجل اعتمد على اختبارات الحذف والاستبدال والاحلال وغيرها ليميز بينهما . وانتهى الى أن المكملات عناصر ضرورية (notwendig) وهى اجبارية أيضا (obligatorisch) ، ومكونية أو مؤسسة (Konstitutiv) الى غير ذلك من الصفات المميزة لها . وعلى العكس من ذلك فان العناصر غير الأساسية جائزة الحذف (weglassbar) وهى اختيارية (fakultativ) أيضا ، وحررة (frei) الى غير ذلك من الصفات المميزة لها (١٠٩) .

غير أنه يستدرك على ذلك فيرى أنه توجد مكملات ممكنة الحذف أحيانا - خلافا لما تقدم - مما ينتج عنه تعديل وصف المكملات الى اجبارية واختيارية .
أما العناصر غير الأساسية فهى - بشكل واضح - ممكنة الحذف دائما .

(١٠٨) نظرية التبعية ص ١٣٢ .

(١٠٩) انظر تفصيلا لآراء الباحثين المختلفة حول هذه المسألة في الفصل الاول/

المبحث الثالث .

ويدهى أن المكملات ما تزال تشكل مشكلة لديه ، لم يستطع أن يحسم حلها ، فلا يمكن أن نقبل هذا التمييز الناقص قبولاً نهائياً . ولكنه يضيف توضيحاً آخر من خلال التحليل التالى للمركب الاسمى :

الحاجة الى الأمان فى عصرنا .

فى هذا المركب مسيطر داخلى منحصر فى القسم الكلامى الفرعى وهو هنا قائم على الحرف (الى) + الاسم التالى . ومن ثم فهذا الحرف غير ممكن تبادله بحرف آخر (nicht austauschbar) ، أما المركب الحرفى الآخر (بوصفه محددًا ظرفيًا) فإنه يمكن أن يرد فى مسيطرات داخلية أخرى . ومن ثم فهو عنصر حر .

وهكذا فإنه يوجد فرق مهم بين العناصر التى يمكن أن تتبع عناصر قسم كلامى ما . والعناصر التى يمكن أن تتبع قسماً فرعياً من أقسام الكلام . والعناصر الأولى هى العناصر غير الأساسية والثانية هى المكملات العناصر المميزة لقسم كلامى فرعى .

أئن تنحصر خصائص المكملات فى المصطلحات الآتية :

- ضرورى ، حيث يمكن أن يكون أى عنصر غير محدد فى نص ما .
- اجبارى ، وهى العناصر الحتمية وفق قواعد نحوية .
- اختيارى ، وهى العناصر التى لا يؤدي حذفها الى جمل غير صحيحة نحويًا (١١٠) .

فالمفعول (كفيلاً) فى جملة : (يحتاج كفيلاً) مكمل اجبارى .
أما المفعول (خبزاً) فى جملة : (يأكل خبزاً) فمكمل اختيارى .

ورغم التحديدات السابقة فمازلت لا أرى فرقاً بين المفعولين ، وما يزال الفصل بينهما غير حاسم رغم ربطه بين (الاجبارى) و (الصحة النحوية)

و (الاختياري) و (المقبولية) وهى أدنى من الأولى الا انها ما تزال جيدة ولا يمكن عدها من الجمل غير الصحيحة نحويا (١١١) .

وتحدد مكملات الجملة سواء أكانت اجبارية او اختيارية بأنها ملحقات اقسام فرعية للفعل التام . ويحدد انجل بشكل عام اقسام مكملات الجملة فى (١٠) أنواع ويشار الى هذه الاقسام بالرمز (Ei) وهى على النحو التالى :

— مكمل مرفوع (Eo) ، وهو يطابق فى النحو التقليدى (المسند اليه / الفاعل / الموضوع ، والمحيل الدال عليه ضمير فى حالة رفع ، مثل : يقرأ زيد درسه ، أختى دعتنى ، ان تعود ثانية تفعل خيرا ، رؤياك تسعد . وعلى فانه يوصف بأنه مركب اسمى (3, 2, 1) و كل ما يمكن تبادله مع مركب اسمى (5, 4) (١١٢) .

— مكمل منصوب (E¹) ، وهو يطابق فى النحو التقليدى (المفعول المباشر المنصوب) ، والمحيل الدال عليه ضمير فى حالة نصب ، مثل : يقرأ زيد درسه ، أختى دعتنى ، هذا الخبر أدمى قلبي .

ويمكن أن يتحقق فى شكل جملة تابعة فرعية مثل : أمل رؤيتك ثانية قريباً (فى العربية مفرد) ، أمل أن تحفظ بوظيفتك . ظننته زيد قائم .

أما المكمل (ثلاث) فى جملة : — استمر الامتحان ثلاث ساعات . فلا يمكن تبادله بمحيل منصوب .

— مكمل اضافة (E²) ، وهو يطابق فى النحو التقليدى الاضافة (Genitiv) وهو يرد مع أفعال قليلة مثل : bedürfen (افترق الى) ، وليس له مقابل فى العربية .

(١١١) انظر المناقشة التفصيلية لهذا الرأى فى الفصل الاول ، المبحث الثالث .
(١١٢) وهكذا فان (Es) ضمير الشأن / القصة / الحكاية ، غير ممكن تبادله ، فهو ليس عنصر جملة ، وليس مكمل جملة .

— مكمل جر (E³) ، وهو يطابق فى النحو التقليدى المفعول غير المباشر (Dativ) والمحيل الدال عليه ضمير فى حالة جر ، وهو يرد مع أفعال محددة مثل helfen (أن يساعد) (Er half oft seinem Vater) (ساعد أباه غالبا) ، وليس لها مقابل فى العربية أيضا (١١٢) .

— مكمل حرفى (E_h) ، وهو يطابق الى حد بعيد المفعول الحرفى فى النحو التقليدى والمحيل : حرف خاص + ضمير فى حالة اعرابية خاصة (مع الأشخاص) / أداة (مع الاشياء) ويرد مع الأفعال ذات الحروف (Päpositional verb) ، مثل : فكر فى ، اعتمد على ، رغب عن ... الخ .

— مكمل موقفى (E_h) ، ويظهر فى النحو التقليدى بوصفه مكملا طرفيا أو مفعولا ظرفيا ، والمحيل هنا : ثم . ويمكن أن تتبادل المركبات الظرفية مع مركبات أخرى ، مثل : يسكن عند البحر . (فى القاهرة ، على السطح ، هناك ... الخ .

وهو يعود هنا الى اعتبار هذه المحددات الظرفية مكملات ، لأن أدوات الموقف (Situativa) — فى رايه — اجبارية ، أما العناصر غير الأساسية فغالبا ما تكون اختيارية . وهذا يؤكد أن كل المحاولات التى بذلت للتفريق بين المكملات والعناصر غير الأساسية لم تثمر حتى الآن ولم تفض الى نتائج مقبولة مقنعة .

— مكمل اتجاهى (E_h) ، ويظهر فى النحو التقليدى بوصفه

(١١٢) يلاحظ هنا أن المجرور فى الالمانية مثلا ينقسم الى مجرور اتجاهى (Dativus sympathicus) ، ومجرور مضمونى (Dativus incommodi) ومجرور تأثيرى (Dativus ethicus) ، ومجرور نسبة (Pertineuzdativ) . (Ep₃, Ee₃, Ei₃, Es₃) .
انظر تفصيل ذلك فى كتاب انجل من ص ١٦٥ : ١٧٠ .

مفعول اتجاه ، والمحيل : من هنا / هناك ، الى هناك . ويرد مع الأفعال الدالة على اتجاه (حركة من مكان الى آخر ، مثل : ذهب ، سافر ، رحل الخ .

— مكمل مجمل (جامع) (E_٦) ، ويظهر فى النحو التقليدى مسندا اسميا (محمولا) وربما لا تكون هناك مكملات ولا أفعال حقيقية ، بل روابط محضة (kopula) والحق انه تقسيم كم فى كم آخر ، ويرد مع أفعال مثل : يكون ، بصير ، يبقى ، يدعى ، يسمى الخ) .

— مكمل كيفى (E_٦) : ويظهر فى النحو التقليدى بوصفه مسندا وصفيا (محمولا) وعند جلنثس عنصرا غير أساسى دال على النوع ، وفى معجم (دودن) مكمل نوعيا ، ويرد مع أفعال مثل : يكون ، يعد ، يبدو ، مثل :

- | | |
|--------------------------|----------------------|
| — Sie ist durstig | — هى (تكون) عطشى * |
| — Es gilt als lasbar. | — يعد مقروءا * |
| — Es scheint geniessbar. | — يبدو انه ممتع * |

— مكمل فعلى (E_٦) ، ويظهر بوصفه مكمل خاصا ، ، ونعنى هنا الجمل المصدرية التابعة للفعل ، أو جمل تابعة أخرى يمكن تبادلها مع مكملات بسيطة أخرى ، مثل : ترك الأطفال يغنون . ظن انى لم انقبه .

والمحيل هنا : وقع ، حدث ، كان . ويلاحظ انه يرد مع أفعال الصيغة (Modalverben) ، وأفعال الظن والتفكير ، والصيغة .

— أما المكمل الحادى عشر فهو مكمل يعبر عن اختلاف كمى ، مثل (ثلاثة فى جملة : نقصت ثلاثة أرتال . و (درجتين) فى جملة : ارتفع مؤشرا الحرارة درجتين* .

وهكذا يمكن ان نوجز المكملات العشرة (من E_{١٠} الى E_{١٩}) — مكملات جملة ذات تبعية للفعل التام واقسامه الفرعية — على النحو التالى:

E_0 مكمل مرفوع -- (E_1) مكمل منصوب — (E_2) مكمل اضافة
 (E_3) مكمل جر (E_4) مكمل حرفي - - (E_5) مكمل موقفي — (E_6) مكمل
اتجاهي --- (E_7) مكمل مجمل ، (E_8) مكمل كيفي (E_9) مكمل فعلي .

ويلاحظ أخيرا أنه عندما يمكن أن تحقق مكملات معينة من خلال جمل
تابعة (عامة غير محددة (اختيارية)) فإنه لا بد من تحقق شرطين :

— ان تضم الجملة العليا (الرئيسية) رابطا اختياريا أساسيا ،
كافيا — في الغالب في الجملة التابعة (رابط بين الجملتين) .

— ان تضم الجملة التابعة (الفرعية) عنصرا مشابها لهذا الرابط
من الناحية النحوية السطحية (١١٤) .

أما القسم الثاني وهو ما أطلق عليه غير أساسية (Angaben)
أو عناصر الجملة غير الأساسية (Satzangaben) فإنها تشكل جزءا مهما
من الجملة .

ويرى انجل انهما يمكن تنظيمهما وفق اعتبارين : وفق الشكل
(Ausdrucksform) ووفق المضمون (Inhaltsform) .

أولا — تنظيم عناصر الجملة غير الأساسية وفق الشكل :

- ١ — مركبات حرفية (TP) ، مثل : رأيته في المحطة .
- ٢ — مركبات أداتية أخرى (RP) ، مثل : رأيته هناك .
- ٣ — مركب وصفي (A&I') ، مثل : قرأت خطابها بمتعة .

(١١٤) لم نعن الا بالتصنيف الرئيسي للمكملات . أما التفصيلات الواردة داخل
كل مكمل لم أر ضرورة ولا جدوى حقيقية من تتبعها لان المقام لا يتسع لذلك ، ويخرج
ذلك عن هدف البحث . ومن ير فيها أهمية فليرجع الى كتاب انجل :
Engel, Syntax der D.G. SS. 158 : 179.

— اما المجموعة الثانية فتتضمن عناصر تقييمية او زمانية غير محددة .
مثل : (نادرا ، تقريبا ، قريبا ، اخيرا ، دائما ، احيانا ٠٠٠) .

— اما المجموعة الثالثة فتعكس وجهة النظر الشخصية او موقف المتحدث من حدث ما وتقسم الى خمسة اقسام فرعية ايضا .

— اما المجموعة الرابعة فهي مركبات وصفية او مركبات حرفية يمكن ان تحل محلها وهي تشدد على الحدث بأكمله أو تؤكد . مثل : عمل باجتهاد ، وبحماس كبير .

— اما المجموعة الخامسة فتتضمن أدوات نفى او مركبات مطابقة ،
مثل : ليس . لا ، نهائيا . أبدا ، اطلاقا ٠٠٠ الخ .

— اما المجموعة السادسة فهي لا ترد مستقلة فحسب ، بل غالبا ما تلحق بعناصر اخرى على نحو خاص ، مثل : حقا ، أيضا ، ومن ثم ،
هكذا ٠٠٠ الخ .

وتنقسم الى ثمانية اقسام فرعية ، ليس لها — فى حقيقة الامر — ما يقابلها فى العربية .

ويلاحظ هنا ان القيود الدلالية هنا هى المحك . وأن كل عنصر غير أساسى محدد يمكن أن يشكل مع فعله تكوينا خاصا ، وأنه يمكن أن يلحق بكل فعل عنصر غير أساسى واحدا أو أكثر .

— اما المجموعة الثانية فتتضمن عناصر تقييمية أو زمانية غير محددة.
مثل : (نادرا ، تقريبا ، قريبا ، أخيرا ، دائما ، أحيانا ٠٠٠) .

— اما المجموعة الثالثة فتعكس وجهة النظر الشخصية أو موقف المتحدث من حدث ما وتنقسم الى خمسة أقسام فرعية أيضا .

— اما المجموعة الرابعة فهي مركبات وصفية أو مركبات حرفية يمكن أن تحل محلها وهي تشدد على الحدث بأكمله أو تؤكد . مثل : عمل باجتهاد ، وبحماس كبير .

— اما المجموعة الخامسة فتتضمن أدوات نفى أو مركبات مطابقة ،
مثل : ليس . لا ، نهائيا . أبدا ، إطلاقا ٠٠٠ الخ .

— اما المجموعة السادسة فهي لا ترد مستقلة فحسب ، بل غالبا ما تلحق بعناصر أخرى على نحو خاص ، مثل : حقا ، أيضا ، ومن ثم ،
هكذا ٠٠٠ الخ .

وتنقسم الى ثمانية أقسام فرعية ، ليس لها — فى حقيقة الأمر — ما يقابلها فى العربية .

ويلاحظ هنا أن القيود الدلالية هنا هى المحك . وأن كل عنصر غير أساسى محدد يمكن أن يشكل مع فعله تكوينا خاصا ، وأنه يمكن أن يلحق بكل فعل عنصر غير أساسى واحدا أو أكثر .

تركيب فعلى بسيط وتركيب فعلى معقد

لما كان الفعل فى هذا النموذج بوجه عام هو المركز التركيبى للجملة ، فإنه قد احتل موضعا متميزا فى التحليل البنائى للجملة . فقد وضع على قمة شجرة التحليل بمعنى أنه مركز التحليل وتتبعه كل المركبات والعناصر الأخرى الموجودة فى الجملة مهما تعددت وتنوعت - خلافا لأشكال التحليل الأخرى فى المدارس النحوية المختلفة ، ففي المدرسة التقليدية ينطلق من الجملة أساسا ثم يلى ذلك تقسم ثنائى الى موضوع (مسند اليه) ومحمول (مسند) ، ويعزرو ذلك التقسيم ذاك الموضع المتميز المشار اليه سابقا الى الموضوع (المسند اليه) ، وهو تحليل وجد صدق فى أنحاء أخرى وان اختلفت المفهومات والمصطلحات فى كل منهما . ففي النحوالتحويلي التوليدي ينطلق من المفهوم المجرد (S) أى الجملة ثم يلى ذلك تقسيم ثنائى أيضا الى مركب اسمى (NP) ومركب فعلى ثم تحليل هذه المركبات الى عناصرها (١١٨) .

فهذا النموذج - اذن - يرفض هذا التحليل الموروث من أساسه رفضا حادا . وقد تبين ذلك بوضوح لدى مؤسس التحليل التبعي لوسيان تنيير (١١٩) . فالتحليل ينطلق من الفعل فى المستوى الأول ثم يليه تحليل المكونات هذا المركب الفعلى فى الثانى ، ثم تحليل المركبات الأخرى (الاسمية ، والوصفية ، والحرفية والظرفية ... الخ) المرتبطة بعلاقة متميزة مع الفعل - تحدد هنا بعلاقة تبعية بوجه عام ثم يختص كل مركب بنوع العلاقة التى تميزه - ثم تحليل مكونات أو عناصر هذه المركبات وهكذا تتتابع عملية التحليل فى مستويات متتالية (التدرج) تجمع بين الجانب التركيبى من خلال تحديد أنواع المركبات وتحليل عناصرها والجانب الدلالى النحوى من خلال تحديد أنواع العلاقات النحوية والاحالية بين المركبات من جهة وبين عناصرها من جهة ثانية

(١١٨) ترسخت فكرة الثنائية فى التحليل النحوى بشكل قوى فى العصر الحديث على يد بلومفيلد واتباعه .

(١١٩) انظر : نظرية التبعية : ص ١٨٤ وما بعدها .

فى اطار عام يعنى ايضا بجوانب تداولية كالوقوف والسياق والمتحدث والمستمع .

والحق أن هذا التحليل قد عنى بتحديد عدة مداخل لمعالجة المركب الفعلى أولها يتعلق بتحديد نوعه هل هو بسيط أم معقد . ونتج عن ذلك تقسيم ثنائى هو تركيب فعلى بسيط (Verbalsimplex) ، و تركيب فعلى معقد (Verbalkomplex) . ثم تبع ذلك تقسيم العناصر الفعلية ثم تحديد صيغها الصرفية ثم تحديد ترتيبها التبعى (Dependenzielle Anordnung) ثم بحث ترتيبها الافقى (Lineare Anordnuing) أيضا ، ثم تحديد عدد من التراكيب الخاصة ، وأخيرا دراسة دلالة التركيب .

ويبدى أن لكل من العربية والألمانية خصائص تركيبية تميز كل واحدة منها عن الأخرى . فالألمانية تختص بتقسيمات فعلية وصيغ صرفية وترتيب للعناصر الفعلية لا نجد ما يقابلها فى العربية . ومن ثم فأننا لن نقف طويلا عند التفريعات لأن ما يهمنا هو تكوين صورة شاملة على امكانات التحليل فى هذا النموذج وما يطرحه من افكار تدفع الى اعادة النظر فى منهج التحليل النحوى ، وتعين على استخراج عناصر متأصلة فى التحليل النحوى فى العربية يمكن أن تشكل فى مجموعها اطار نظرية نحوية عربية (١٢٠) .

ويلاحظ ابتداء أن التركيب الفعلى المعقد هو أيضا مركب فعلى بمفهوم ضيق ، وهو لا يتكون من عناصر فعلية (الافعال المجردة أو الافعال المزيده المكونة من جذر + سوابق أو لواصق أو حشو) ، ومكمل فعلى أحيانا (Eg) فانه يمكن أن يكون جزءا من هذا التركيب . وتقسم العناصر الفعلية تقسيما ثنائيا أيضا ، فهى تامة (Vv) أو تابعة (Nv) ، أى افعال مستقلة بذاتها أو افعال تسيطر عليها افعال أخرى مركزية ، وتقسم المجموعة الثانية

(١٢٠) وهذه الفكرة - كما أشرت فى المقدمة - هى الفكرة المحورية فى هذا البحث نقدت عملية الاسقاط فى النحو الى مخاطر كبيرة ، فالنحو العربى عند بعض الباحثين وصفى . وعند آخرين تركيبى . وعند جماعة ثالثة تحويلى توليدى ... الى آخر اشكال الاسقاط .

— بدورها — الى خمسة اقسام ، اولها الأفعال المساعدة (Va) وهى (يكون ، يصير ...) حين تربط باسم مفعول من فعل آخر ، وثانيها أفعال الصيغة (Vm) وهى الأفعال الكلاسيكية الستة (يمكن ، ينبغي ، يجب ...) وتربط بمصدر من فعل آخر مع (أن) أو بدونها . وثالثها أفعال المشروطية (Vn) ، مثل (يبدو ، يشرع ، يبقى ...) وهى تسيطر على فعل آخر فى حالة المصدر مع (أن) غالبا ، ويجب أن يتطابق معها المسند اليه لكلا الفعلين (١٢١) ، ورابعها أفعال اشتقاقية (Vt) ، يجب أن تربط باسم مفعول من فعل آخر ، وخامسها أفعال ذات سوابق يمكن أن تنفصل عنها (Vz) . وهذه السوابق جزء من الأفعال التامة ترد مع وتحمل نير الكلمة وتشكل معا مركبا معقدا (Komposita) .

أما الصيغ الصرفية للعناصر الفعلية . فهى ثلاث صيغ ، وهى :

- صيغة الفعل المحدود — فى الحال والماضى والشرط الاحتمالى أو الامتناعى والأمر (f) .
- اسم المفعول (المشتقات) (V (p)) .
- المصدر (V (i)) .

ويمكن أن يتفرع عن الأقسام الاساسية الثلاثة السابقة اقسام فرعية ، كما أن صيغ الفعل تتغير حين تتحول من حال الى أخرى (على سبيل المثال التحول من البناء للمعلوم الى البناء للمجهول) .

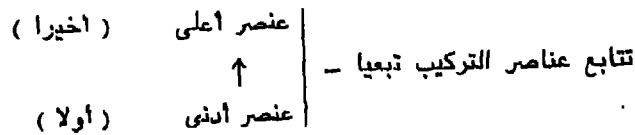
أما الترتيب التبعى للعناصر الفعلية فاننا نلاحظ أنه قد يوجد عنصران فعليان أو أكثر فى التركيب الفعلى المعقد ، ووفقى وجهة النظر السابقة لتحديد ترتيبها الاتصالى (التبعى) ، فان الاساس هو أن كل عنصر فعلى مسيطر خارجى لتلك العناصر الفعلية يتحدد على أساسه البناء الصرفى (١٢٢) .

-
- (١٢١) مثالها فى الألمانية = *Er scheint zu schlafen* .. يبدو أنه سينام .
 - (١٢٢) مثال ذلك فى الألمانية : الفعل المساعد (hab) مسيطر خارجى للتركيب الصرفى (gelegt) (اسم المفعول / التصريف الثانى) فى مركب مثل : *Er hat etwas gelegt* . . . (hab) مسيطر (leg) الخارجى .

ولا يسأل هنا عن أى عنصر من العنصرين يحدد الآخر ، ويقيسده ، ويخصصه ٠٠٠ فالعنصر الأول ليس الا ذلك المسيطر الخارجى ، الشرط الكافى للتركيب الصرفى للتابع : العنصر الثانى . ويمكن كذلك الا تسيطر الأفعال التامة داخل التركيب الفعلى المعقد على عناصر فعلية أخرى فى أغلب الحالات . وفى حالات قليلة فقط يسيطر فعل تام على فعل تام آخر غير مباشر ، الفعل الأدنى تبعيا فى هذا تركيب المعقد يكون فعلا تاما (١٢٢) . وأخيرا لا يوجد فى التركيب المعقد تفريعات . بل فروع تبعية فى خط واحد . وهذا تعقيد للتبعية .

أما داخل الترتيب الأفقى للعناصر الفعلية فإنه يتحدد أمران . وهما موقع هذه العناصر فى التركيب الفعلى المعقد . وترتيب العناصر فى سلسلة متصلة . ويلاحظ فيما يتعلق بالأمر الأول أنه عند وصف علاقات الموقع فى هذا التركيب يجب أن يفرق بين تتابع أساسى . وتتابعات متبادلة . ويعنى بالتتابع الأساسى ذلك التتابع المنتج الواصف فى النحو . الذى تشق من التتابعات الأخرى . وهو يعد بالنسبة للمجمل التابعة (الفرعية) تتابعا مباشرا . لعلاقات التبعية .

وقد أشرنا انفا أن ترتيب العناصر ترتيبا تبعيا يجعلها توضع على النحو التالى :



ويمكن أن يتضح ذلك من خلال تتابع هذه العناصر فى جملة تابعة وأخرى أساسية فى الحالتين ينتج لنا الترتيب المقابل لهما :

(١٢٢) مثال ذلك فى الألمانية = Er hofft es zu verstehen الفعل الأول الأعلى من جهة التبعية هو المسيطر الخارجى . والفعل الثانى وهو فعل تام الفعل الأدنى التابع له

انظر تفصيل هذه الآراء فى : Engel, Syntax der D.G. S. 115.

(NS) lachen müssen hat —————>	hat	Va (f)
(HS) hat lachen müssen —————>	müssen	Vm (p)
	lachen	Vv (i)

قاعدة التتابع الأساسي (للتركيب الفعل المعقد) اذن ترتب عناصر المركب
الفعلى مطابقا لعلاقتها التبعية . ويقع كل تابع على يسار مسيطره الخارجى .
وهذا كله يدور حول تباديل اجبارية . أما التباديل الاختيارية فهي ممكنة فى
أحوال كثيرة مختلفة . ويفترض هنا ان الكفاءة اللغوية لمحدثى اللغة قادرة
على اكتشاف تباين المواقع المختلفة وتحديد صحة ترتيبها أو عدم
صحتها (١٢٤) .

أما التراكيب الخاصة فى التركيب الفعلى المعقد فانها تتحقق من خلال:
تغير فى الأزمنة : من أزمنة بسيطة الى أزمنة مركبة .

تحول فى البنية والدلالة : من مبنى للمعلوم الى مبنى للمجهول .

وينتج عن ذلك أنماط من المركب الفعلية التى يجب أن توصف ببناء على
خصائص تركيبية صرفية (تضمينات دلالية) . ويلاحظ هنا أساسا الفرق
الصريح بين الصيغ البسيطة والصيغ المعقدة ، وبين الفعل المبنى للمعلوم
والفعل المبنى للمجهول . وبين الصيغ الفعلية الزمنية المحضة والصيغ الدالة
على الجهة الحاملة لخصائص دلالية .

ويرى انجل أن المقابلة بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول ترجع الى
المقولة النحوية : جنس فعلى ، وأن صيغ الجنس الفعلى هذا يمكن التمييز

(١٢٤) انظر تفصيل ذلك فى الكتاب السابق ص ١١٦ .

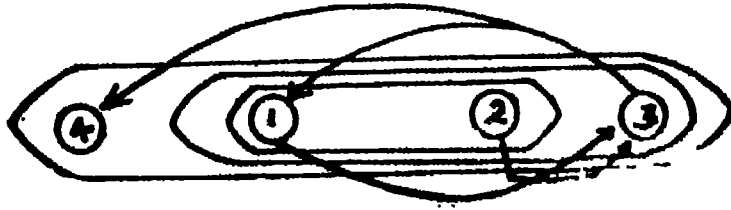
(١٢٥) يحتاج الحديث عن الأزمنة المركبة فى العربية الى بحث مستقل يتناول
اشارات القدماء وجهود المحدثين وصولا الى وضع نظام لها . وجداول وأمثلة دالة
على امكانيات كل نمط .

بينها مورفولوجيا (صرفيا) (١٢٦) .

وينبغي هنا كذلك أن تراعى الفروق التركيبية والدلالية بين نمطى الجنس
الفعلى ٠ أما دلالة التركيب الفعلى المعقد فتقوم على عدد التوابع التى تخصص
المسيطر الخارجى ففى تركيب مثل : (يمكن أن يكون قد حسم könnte —
entschieden worden sein) يحدد الرسم التخطيطى للتعبئة تتابع
المحمولات التى يخصص ما هو واقع فى الجهة اليمنى ما هو واقع فى الجهة
اليسرى :

könnte	(Vm (f))	فعل مساعد	→
		↑	↑
sein	(Vq (i))	فعل مساعد	↑
		↑	↑
worden	(Va (p))	فعل مساعد	↑
		↑	↑
entschieden		فعل تام	↑

ويحدد الشكل الأفقى اتجاه العلاقات بين الفعل الأساسى المسيطر
وتوابعه :



فحركة الفعل التام (Vv) تتخصص من خلال فعل مساعد (Va)
بوصفه تابعا للحركة ومغيرا للفاعل . ويتحقق التمام فى التركيب المعقد من
خلال (Va) والامكان من خلال (Vm) والشك من خلال (Konj. II) .

(١٢٦) يرتكز بناء المجهول فى الألمانية على تغير فى صيغة الفعل وفعل مساعد
متصرف (أى بوسيلتين هما Partizip II + werden / Partizip II + sein)
أما فى العربية فالتغير واقع أساسا على صيغة الفعل الى جانب اختلافات تركيبية
ودلالة أخرى كثيرة لا يتسع المقام لسردها .

وهكذا فالوصف الدلالي - وهو كما اتضح مما سبق يعنى المعنى النحوى -
يبنى فى التركيب الفعلى المعقد على تركيب العلاقة الأساسية (١٢٧) .

وهكذا يتبين لنا بوضوح أن تحليل انجل لهذا النمط من التركيب قد
عنى بالجوانب الثلاثة الصرفية والنحوية والدلالية من خلال تحديد للصيغ
الصرفية فى مرحلة أولى ثم ادراك ترتيب العناصر الفعلية فى مستويين ؛
رأسى تبعى ، وأفقى لتحديد علاقة العناصر التابعة بالعنصر المسيطر ثم الدلالة
الخاصة التى يضيفها كل عنصر ليشكل من مجموعها الدلالة الكلية لهذا
التركيب .

(١٢٧) لم نتناول مسألة الفعل ذى السابقة المنفصلة لأنها خاصة بالألمانية وليس
لها مقابل فى العربية انظر :
Engel, Syntax der D.G. S. 122.

الجملة المركزية (الأساسية) والجملة التابعة (الفرعية)

عالج النحو التقليدي التركيب أو التعقد في الجملة من خلال مبحثين رئيسيين هما : الربط (Koordination) والتبعية (Subordination) وتعكس السابقة في كلا المصطلحين طبيعة التركيب ، فالمسابقة الأولى (Ko) تعنى (معا) والثانية (Sub) تعنى (تحت) ، ويقابل ذلك مقابلة تامة المصطلحان (Parataxe) حيث تتفق السابقة (para) مع (Ko) . و (Hypotaxe) حيث تتفق السابقة (Hypo) مع (Sub) . وتفرع عن المبحث الأول بحث الربط مع أداة (syndetische Parataxe) ويقابله الربط بلاأداة (asyndetische Parataxe) ، وعن المبحث الثانى بحث التبعية مع أداة (syndetische Hypotaxe) ، وتقابله التبعية بلا أداة أيضا (asyndetische Hypotaxe) (١٢٨)

وقد حدد تنبير الربط بأنه وسيلة تصل بين مركبين محوريين من نفس النوع : أى تتبع الجملة من خلالها لاضافة عناصر جديدة اليها ، وينقلها هذا الامتداد من حال الى أخرى ، حيث تتعقد الجملة وتعدد العلاقات منها وتتشابك ، فهو اذن ظاهرة كمية ، ويقابلله الحويل حيث تتغير (أو تتحول) من خلاله العناصر المكونة للجملة بعناصر أخرى ، وتكتسب بذلك تنوعا داخليا فهو اذن ظاهرة كيفية .

بيد أن انجل قد اتخذ منهاجا مخالفا حيث رأى أن بحث التعقد التركيبى فى الجملة وما ينتج عنه من اختلاف فى درجات الجملة وانماطها وانواعها ،

(١٢٨) لم يخرج تنبير ذاته عن بحث التعقد التركيبى من خلال هذين المبحثين فى فصله الثالث عن الجملة المعقدة فعالج أولا الربط وليس العطف ، لأن الاول اشمل وابق ، ثم التحويل ثانيا ، ويهمنى هنا أن ننبه الى اصراره على ضرورة التفريق بين ربط بين متواليين وربط بين متراكبين من جهة وبين الربط الاحالى والربط العلائقى من جهة ثانية ، فهى من أبرز سمات نموذج انظر : نظرية التبعية ، ص ٣٧٥ وما بعدها . (١٢٩) نظرية التبعية ، ص ٢٤١ .

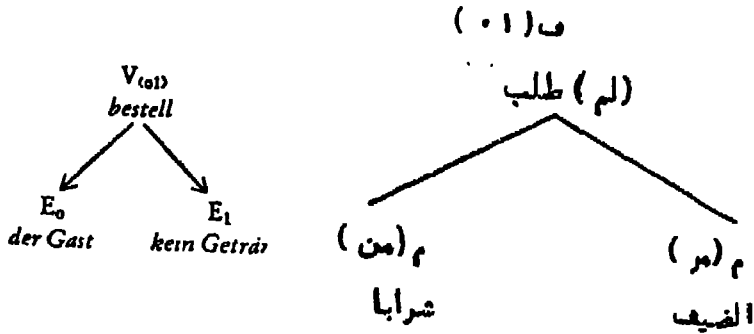
لا بد أن يسبقه تحديد دقيق لمصطلح « الجملة » - كما سبق أن حدد فيما سبق عناصرها ، حيث تعد الجملة وحدة لغوية متعددة الاستخدام . ويظهر لنا مدى تأثيره باراء تشومسكى فى مقولاته العامة . مثل مقولته المدخل لتعريف الجملة حيث يقرر أنه يجب أن يتمكن نحو لغة ما من أن ينتج كل الجمل الممكنة فى هذه اللغة .

وما يهمنا هنا هو تحديد الجملة فى اطار هذا النموذج فهو يحددها بأنها مركب فعلى بمفهوم خاص ، وبأنها فى أقصى قمته مركب نواته الفعل المحدود أو فعل فى صورة مصدر ، مثل :

Der Gast bestellte kein Getränk.

لم يطلب الضيف شراباً (حرفياً : طلب الضيف لا شراباً) .

ويتم تحليلها من خلال الرسم التخطيطى التالى :



ويلاحظ هنا أنه مع المركبات الفعلية المعقدة المتعددة العناصر لا تتعلق المكملات والعناصر غير الأساسية (الملحقات) بالمسيطر الداخلى للمركب الكلى بل بالفعل التام (الاسامى) بوصفه أدنى عنصر فى المركب الفعلى المعقد من الناحية التبعية . وتفهم عبارة (أدنى عنصر ٠٠٠) من خلال الرسم التصاعدي السابق ، وليس من خلال هذا التخطيط الراسى .

(١٣٠) لاحظ الفروق التركيبية بين المثالين وبخاصة طريقة النفى . وتفسير الرموز

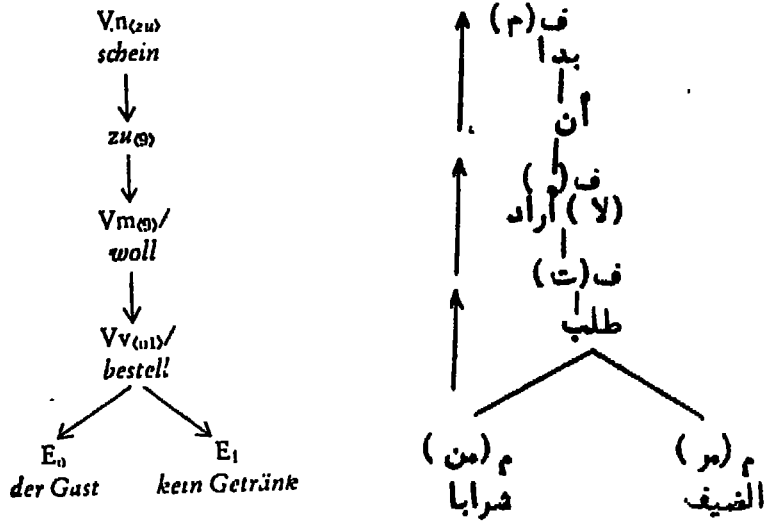
كما سبق على النحو التالى :

ف(٠١) = فعل (صورة أولى) ، م (مر) = مكمل (مؤفوع) ، م (من) =

مكمل منصوب .

ويتضح ذلك بصورة جلية من خلال الجملة التالية :
Des Gast scheint kein Getränk bestellen zu wollen.

يبدو أن الضيف لا يريد أن يطلب شراباً .



وكما قلنا آنفا تخصص العناصر الفعلية الأخرى التابعة للفعل الأساسي
المسيطر (طلب) .

لا ينتهى الأمر عند المفهوم الخاص للجملة وتحليلها بناء عليه ، بل
يتجاوز بحثه هذه المسألة الى فروعها . وتتمثل فى بحث مراتب الجملة أو
درجاتها (Satzränge) وأنماط الجملة (Satztypen) وأنواع الجملة
(Satzarten) .

وتتحدد مراتب الجملة من خلال المثال الالى :
Wenn du kommst, mache ich alle Lichter an.

(١٢١) تفسير الرموز : (Vv) فعل تام ، (Vm) فعل صيغة (Vn)
فعل مساعد ، (VR) تركيب فعلى معقد ، و (Vs) جملة فعلية ، و (Gs)
جملة كلية ، و (Ks) جملة قصيرة .
انظر : Engel, Syntax der D.G. S. 152.

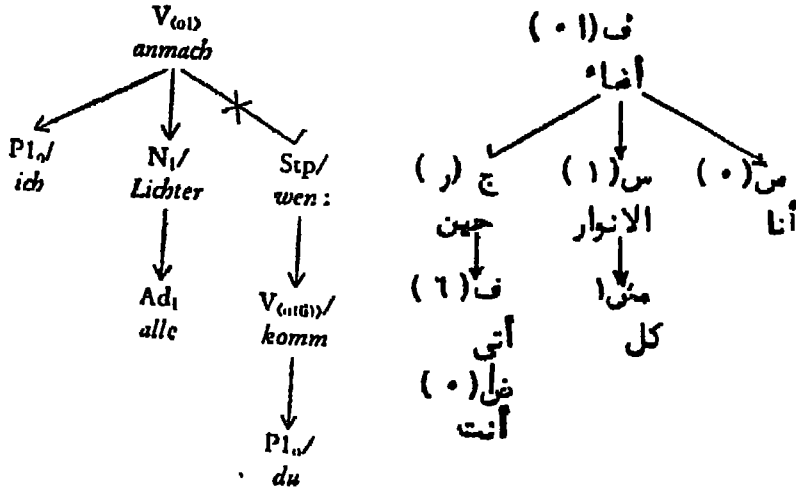
حين تأتي ، أضىء كل الأنوار (اشعل كل الأضواء) .
 فهو يضم جملتين : جملة عليا (Obersatz) وهي الجملة
 الأساسية وهي جملة : (أضىء كل الأنوار) ، وجملة دنيا (Untersatz)
 وهي الجملة التابعة وهي جملة : (حين تأتي) وهي جزء من الجملة الأساسية
 متضمنة فيها (١٣٢) .

ويلاحظ أن الجملة التابعة تتشكل من تحديد زمانى ، وفى كلتا الجملتين
 فعل (أضىء (فى الأولى) + أتى (فى الثانية) يعد المسيطر الداخلى فيهما .
 وهكذا تتابع مراتب الجمل على النحو التالى :

مرتب الجملة
 جملة عليا (أساسية)
 جملة تابعة (فرعية)
 (جمل)

ويمكن أن يكون للجملة الأساسية جمل تابعة ذات درجات متباينة ،
 وعلى العكس من ذلك لا تلحق الجملة التابعة بوجه عام الا جملة أساسية
 (مباشرة) .

وتحلل الجملة السابقة من خلال الرسم التخطيطى التالى :



(١٣٢) يقابل هذا التقسيم التقسيم الشائع (Hauptsatz), (Nebensatz) .

(١٣٣) تفسير الرموز : ض = ضمير ، من = اسم ، مض : مشير ، ج (ر)

= جملة ذات رابط .

وفى نحو المكونات تكون الجملة العليا الاساسية جملة حاضنة
(Matrixsatz) والجملة الدنيا التابعة جملة مكونات أى جملة محتضنة
أو محضونة (Konstituentensatz) .

وكما أوضحنا التعقد التركيبى للجملة من خلال تركيبها من جملة عليا
وأخرى دنيا ، يلاحظ هنا استمرار ذلك التعقد عند تفرع الجملة التابعة الى
فروع تابعة لها على النحو التالى :

maché ich alle Lichter an. (OSR)

wenn mein Freund Kommt, (US I)

(١٢٤) der letzte Woche krank war, (US II)

ويمكن ذلك التدرج فى المثال المقابل فى العربية مع ملاحظة موقع الفعل
فى الجملة الثانية :

أشعل كل الأضواء

↑ 2 حين أتى صديقى

↑ 3 الذى كان مريضاً فى الأسبوع الماضى

فالجملة الكلية (Gesamtsatz) هى الجملة التى تضم كل الجمل
التابعة . فهى جملة حاضنة تستوعب داخلها كل الجمل المحضونة . وتحدد
كل جملة رئيسية بأنها مركب جملة مؤسس (Konstitutiv) أى يمكن
أن يستقل بنفسه دائماً فعلايتها أذن إمكان الاستقلال . بخلاف الجملة التابعة
- رغم اشتغالها على مسيطر داخلى ، أى إمكان التوازى مع الجملة الأولى
المتضمنة فعلاً دائماً - قد تضم عنصر ربط (فيتكون بذلك مركب ربطى) يعمل
عمل عناصر تركيب آخر ، إلا أنها مركب غير مؤسس ، أى لا يمكن أن يستقل
بنفسه ، فعلايتها أذن عدم إمكان الاستقلال (٧٣٥) .

(١٢٤) تفسير الرموز : OSR (بقية الجملة الاساسية العليا) . و US I

(جملة دنيا تابعة فى درجة أولى) ، و US II (جملة دنيا تابعة فى درجة ثانية) .

(١٣٥) يشير انجل الى هذه الخاصية بمصطلح (potentielle Autonomie)

أى الاستقلال الذاتى انظر : Engel, Syntax der D.G. S. 154, 155.

ويرى انجل أن التصنيف الفرعى للجملة الى أساسية (عليا) وتابعة (دنيا) يؤدى الى تصنيف الأنواع المختلفة للجملة ، ويقوم التصنيف الاخير على معايير صرفية نحوية ، ويمكن أن تصنف الجملة الاساسية الى جملة مثبتة وجملة استفهامية وجملة أمر ، والجملة التابعة الى جملة زمانية ، وسببية، واعتراضية ومكانية ٠٠٠ الخ

ويجب هنا أن يخصص قسم كبير فى مسألة العلاقة الاساسية لتحديد شروط خصائص الموقع بصورة عامة ٠ ويلاحظ هنا أنه لم يختلف فى تصنيفه هذا عن تصنيف النحو التقليدى الموروث ، كما هى الحال لدى تنيير أيضا ، الذى عنى أساسا بإمكانات الربط واشكال علاقاته فى باب الربط ، وإمكانات التحويل وأدواته فى باب التحويل ٠ أما انجل فقد تابع التصنيف التقليدى دون أدنى مخالفة لأنه قد عنى بتصنيف المركبات وإمكانات تحليلها والعلاقات التركيبية والدلالية بينها فى المقام الأول كما أوضحنا ذلك فيما سبق فى مبحثى المركبات والعناصر والمكملات والعناصر غير الأساسية (١٣٦) ٠

ويلاحظ هنا أيضا أنه يتناول عناصر الجملة بوصفها لواحق مباشرة للفعل ، سواء أكانت مكملات جملة أو عناصر جملة غير أساسية ، تشكل جدولا صرفيا (Paradigma) ولا يمكن أن ترد مكملات الجملة إلا مع الأقسام الفرعية للأفعال التامة ، أى أنها تختلف باختلاف أقسامه كما بينا مع الفعل (ضرب) ٠ ويمكن أن يتضح ذلك بمثال آخر ، مثل الفعل (رأى) على النحو التالى :

صورته الأولى : رأى + مكمل مرفوع + مكمل منصوب ٠

(١٣٦) الكتاب السابق ص ١٥٨ وما بعدها ٠

وبين هنا أن الجملة العنصر (Gliedsatz) هى ذاتها عنصر جملة (Satzglied) تتبادل مع عناصر جملة بسيطة . ويشير الى أن كل أنواع الجملة التابعة التى يمكن أن ترد عنصر جملة باستثناء الجمل التى يطلق عليها (Attributsätze) لم أجد الى الآن مصطلحا عربيا مطابقا له ، لانه يضم متفرقات لا تدخل فى باب واحد . فى العربية وعلى اية حال ، فانه يعنى الجمل التابعة الصفة أو الظرف الى حد ما) ٠ المهم انه يعدها توابع للاسماء والصفات ، ومن ثم تتبادل مع التوابع البسيطة .

صورته الثانية : رأى + مكمل مرفوع + مكمل منصوب_١ + مكمل منصوب_٢ .

صورته الثالثة : أرى + مكمل مرفوع + مكمل منصوب_١ + مكمل منصوب_٢ + مكمل منصوب_٣ .

ويمكن أن تتفرع عن كل صورة مما سبق أقسام أخرى على نحو ما بينا مع (ضرب) .

أما عناصر الجملة غير الأساسية فيمكن أن ترد مع كل الأفعال دون تخصيص . ويعنى بها تحديدات الزمان والمكان والنفي والاحتمال ... الخ .

ويعد المسند اليه (الفاعل / الموضوع) من المكملات المميزة من عدة وجوه : فهو عنصر أساسى ينتظم الى جوار عناصر أساسية أخرى (كالمفاعيل مثلا) . وهو فى النحو التحويلي التولييدى مقابل أو قسيم للجزء الآخر الأساسى فى الجملة . ويتفق مع الفعل فى الشخص والعدد وهما ما يعبر عنهما فى الجملة مرتين . وتقر له هذه الخصوصية التصريفية غير المنازع عليها موقعا مميزا له فى مقابل المكملات الأخرى (١٣٧) .

(١٣٧) اشكالية فى النحو تحتاج الى بحث مستقل حيث تتحقق الاولى فى الاسم أو الضمير . والثانية فى الفعل . ويذهب فى معالجة الصفة أو الاسم الواقعين موقع المسند (المحمول) مذهباً خاصاً . حيث لا يعد كل منهما فى : وأخى كان حاضراً . مكمل . بل جزءاً من المسند (المحمول) أو حتى جزءاً من الفعل . ويرى أنه اذا لم نسلم للرابط (كان) بآية قيمة متميزة ، فإنه مع ذلك يشكل مع المسند (المحمول) فعلاً تاماً . الكتاب السابق ص ١٥٩ .

نماذج الجملة وأنماط الجملة

يبدى أن يفضى البحث فى المركبات والعناصر ثم المكملات والعناصر غير الأساسية ثم أشكال التركيب الفعلى ثم أنماط الجمل الى وضع نظام تتحدد فيه نماذج الجملة الأساسية والمعانى الناتجة عنها . ويعنى هذا اكمال البحث عن قواعد تتابع اجزائها وأسس المواقع ، وبدائل القتابع الأساسى .

ويلاحظ هنا أن انجل قد عنى بالمعنى عناية كبيرة اذا انه كان مثار الاستفهام دائما عند أى تغير فى التركيب . ولم يفصل بينهما ، بل كان التحليل النحوى يتداخل معه باستمرار تحليل دلالى (ونعنى به المعنى النحوى لا المعنى المجرى) ، خلافا للاتجاهات الأخرى التى تجمع بينهما بصورة متوازية او متعاقبة أو يقتصر فى بعضها على الأول دون الثانى (١٢٨) .

وقد اختلفت النماذج النحوية المختلفة فى معاييرها ، وتبع ذلك اختلافها فى مفهوم الجملة وعناصرها وتصنيف أنماطها ، وتحليل مكونات كل نمط والعلاقات بينها بحيث يؤدى ذلك كله الى نظام محدد خاص بكل نموذج يعكس فيما يطلق عليه أنماط بناء الجملة (Satzbaupläne) . ومادام النموذج التبعى يقدم الفعل على غيره من عناصر الجملة ، ويجعله مركزها ، فان الأفعال ومكملاتها تشكل نماذج الجملة (Satzmuster) . ولكن كيف يتشكل هذا النموذج ؟

تصنف الأفعال - فى النحو التبعى بخاصة - وفق قوتها (وهى ما حددت من قبل بأنها قدرة فعل ما على أن يسيطر (يعمل فى) أحيانا) على عدد

(١٢٨) لا يتسع المقام لعدد اتجاهات التحليل النحوى وخصائص كل اتجاه لذلك يحتاج الى عمل ضخم مستقل . ولا شك أن انجل قد تأثر على نحو ما بنماذج عدد : مثل النموذج التجريبي عند جلنتس ، والوظيفى عند انغوى . ونموذج تركيب المكملات (والنماذج) . والنموذج التحليلى التوليدي .

محدد من المكملات) الى اقسام نحوية فرعية (Subkategorien) . وهكذا
ينشأ عند من الأقسام الفرعية المميزة مع مكملاتها مثل افعال احادية وثنائية
وثلاثية ورباعية . بل هناك افعال بلا مكملات يطلق عليها افعال صفرية القيمة .

اذن تحدد قوة فعل - فى واقع الأمر - تركيب الجملة تحديدا حاسما ،
ولا يمكن أن نخفل هنا أن نوع المكملات - مثل عددها - يلعب أيضا دورا
كبيرا . ويرى أنجل أنه نادرا ما ترصد امكانات التكوين الثابتة للمكملات
وعدها ونوعها رسدا نسقيا (systematisch) ، وتحدد تحديدا
كافيا (١٢٩) .

هذا الرصد النسقى أو التنظيمى للافعال ومكملاتها فى لغة ما يشكل عددا
من النماذج الأساسية للجملة . وفى الواقع تجتمع المكملات المؤسسة أو الممكن
أن يضعها تشكيل الجملة ، غير أنه لا يميز بين المكملات الاجبارية والمكملات
الاختيارية ولكن توضع الأخيرة بين قوسين ، ويرجع هذا الفصل المهم الى قوة
الفعل فهو الذى يحددها كما يحدد عددها ونوعها . ونضرب مثلا آخر بفعل
(رأى) :

١ - رأى (ف ١ + م ١) .

(أ) اشتكى ريقه . (ب) نظر فى المراة . (د) كثرت رؤاه .
(د) صار ذا عقل .

٢ - رأى (ف ٣ + م ١ + م ٢) .

يتفرع الى : ١ - رأى - رؤية : (١) أصاب ريقه (ب) أبصر
(د) اعتقد (د) دبى (هـ) ركز
٢ - رأى : - حلم .

٢ - رأى (ف ٣ + م ١ + م ٢ + م ٢)

- رأى فلانا عادلا : ظن / علم .

- ٤ - رأى (فء + م١ + م٢ + م٣ + م٤) .
(١) المראה : عرضها عليه (ب) الشيء : ناو له (ح) ...
وجه الصوت : جعله يراه .

وتنشأ من نماذج الجمل أنماط بناء الجملة حين يكتب نمط بناء الجملة بوصفه مشير الفعل فى أقواس فى المقدمة . ويلاحظ هنا أن كل قسم من أقسام الأفعال يتفرع الى أقسام تحتية تالية من نفس النمط ، وأن لكل فعل سجلا معجميا ترصد بياناته . ويجب أن يضم إشارة الى قدرة امتداد كل مكمل (حيث تنقسم جملة المكمل الى جمل موسعة وجمل تابعة عامة غير محددة) (١٤٠) .

ويرى أنجل أن يعزا لكل نمط بناء جملة ، مثلما يريد فابسسجرير (Weissgerber) بوضوح - فى نموذج الدلالة - معنى مميز . إلا أن أنماط بناء الجمل - ابتداء - هى تراكيب نحوية صرفية ، لها معانيها باعتبار أن المكمل المتكون العلاقات بين المكمل والفعل لها معان خاصة . ويلاحظ هنا أن معانى الجملة تتبع المعانى المتصلة للوحدة المعجمية الى حد بعيد ، وبخاصة الأفعال وقوتها الدلالية الخاصة بها . أكثر من أنماط بناء الجملة (١٤١) .

وبخلاصة الأمر أن أنماط بناء الجملة هى تراكيب مجردة وغير افقية ، هى نماذج للجمل تثبت بوجه خاص الفعل (بوصفه عنصر قسم فعلى فرعى) ومكملاته . وبذلك يبقى مكان لبدائل متعددة ، ولا يتحقق توسيع النمط إلا من خلال العناصر عند الأساسية .

وينقلنا تحديد عناصر الجملة داخل النمط الى تحديد مماثل لما يطلق عليه عند أنجل تركيب المعنى (Bedeutungsstruktur) ، فقد أشرنا الى

(١٤٠) انظر الفروق بينهما فى الكتاب السابق ص ١٧٧ ، ويلاحظ أننا نحدد امكانية إعادة طريقة بناء سجل تركيبى دلالى لفعل ما دون أن نفصل التنايعات المتوالية الممكنة التى تميزه عن غيره .

(١٤١) الكتاب السابق ص ١٨٢ .

أن كل جملة تتكون من عدد العناصر ؛ لكل منها مركبات معانيها الخاصة .
ولكن ما القواعد التى تتلاقى وفقها التراكيب الدلالية لهذه المركبات مع
التركيب الدلالى للجملة ؟

الحق أن الفعل بوصفه مسيطر الجملة لا يوجه عدد مكملات الجملة
ونوعها فحسب - وهو ما سبق تحديده فيما عرضنا من قبل - بل العلاقة
الدلالية بين المكمل والفعل أيضا ؛ فكل فعل يضم ما يطلق عليه مشير علاقة
دلالي أو معلق دلالي (semantischer Relator) .

وتتضح هذه العلاقة الدلالية الوثيقة التى يعقدها المسيطر مع المكملات
من خلال القاعدة التالية : $R(V, Ek)$ (١٤٢) .

حيث يرمز الى المعلق الدلالي بالرمز (R) ، والفعل (V) و (EK)
تشير الى التركيب المعقد للمكملات بأكمله طبقا لخطة بناء الجملة . ويحدد
ذلك التكوين العناصر غير الاساسية . ونبين ذلك من خلال الجملة التالية :
اطعمت ليلى للحيوانات أمس .

فالفعل (الحدث) تؤديه (ليلى) بوصفها فاعلا (Agens)
والحيوانات بوصفها مفعولا (Objekt) . ويتكفل مشير العلاقة الدلالي
الكامن فى الفعل بتشكيل هذا التركيب المعقد المتماصك دلاليا . كما أن العنصر
غير الأساسى (أمس) يحدد زمنيا العلاقة : فعل - فاعل - مفعول (١٤٣) .

ولما كان للعناصر الاساسية مواقع ثابتة فى الجملة وللعناصر غير

(١٤٥) يقسم أيضا التركيب المعقد لعناصر الجملة الى نوعين : تركيب معقد
للمكملات (Ergänzungskomplex) (Ek) ، و تركيب معقد العناصر غير الاساسية
(Angabenkomplex) (IK) .

(١٤٣) الحق أن مصطلح (Agens) يعنى القائم بالفعل ، و (Objekt)
الوافع عليه الفعل . ولا يخفى ما يكمن فى التسمية من مغزى دلالي يستند اليه انجل
ذاته فى تحليله .

الاساسية مواقع محددة أيضا ، ويؤدي الالتزام بها الى ما يطلق عليه ظاهرة التماسك (Konsistenz) ، وعدم الالتزام الى الانحراف أو الى الدرجات المختلفة الواقعة بين المقبولية وعدم الصحة النحوية ، فان ما تقدم يوجب بحث ظواهر التتابع فى الجملة سواء أكانت بسيطة أو معقدة ، وتحديد قواعده وبالتالي مواقع العناصر من خلال عرض مترابط ومتكامل ، وبخاصة بعد أن انتقد انجل النحاة التقليديين الذين عالجوا هذه الظواهر ، ولكن فى صورة رديئة دائما .

ويرى أن يحدد التتابع الاساسى أولا ، لأنه بناء عليه توضيح بدائل التتابع وتفسير . والتتابع الاساسى الذى يركز على بناء منهجى هو ذلك التتابع الملازم لكل العناصر ، الذى ينتج فى النحو أولا ، ومنه تشتق كل التتابعات الأخرى ويجب أن تتحقق فيه شروط الشيوخ .

ونلاحظ ابتداء أن تتابع العناصر فى جزء عظيم منه يتركز على تركيب العلاقة الأساسية . وهذا يعنى أن موقع عنصر ما (بعد آخر / أو تحته) يستند الى كونه هل هو مكمل أم عنصر غير أساسى ؟ بيد أن تبعية موقع لآخر تبقى فى كل حال قائمة على العلاقة الأساسية .

أما الدلالة العميقة - تركيب المجموع - فإنها تؤثر على الموقع بصورة مباشرة أيضا ، وبالتالي على التتابع الاساسى بصورة أقل من التتابعات المشتقة منه ؛ فالأقوال المصاغة حول التتابع لا تسرى دائما الا على اقسام العناصر ، وليس على العناصر المفردة ، وفى الحال الأولى فقط يمكن أن تقدم بوصفها قواعد الموقع لتركيب معين (١٤٤) .

وما يهمنا هنا هو ذلك التصور الجديد للمواقع فى الجملة الرئيسية البسيطة أولا . ويرى أساسا أن الأطر فيها تتكون من عناصر فعلية ، وبالتالي من تركيب فعلى معقد (وذلك من خلال تأثير المكمل الفعلى) ، والفعل يقع هنا - الحديث عن الجملة فى اللغة الألمانية - فى الموقع الثانى والعناصر الفعلية الأخرى فى نهاية الجملة .

وبعبارة أكثر تحديدا تقسم هذه الأطر الجملة الى ثلاثة حقول :

حقل متقدم (Vorfeld) ، وحقل أوسط (Mittelfeld) وحقل متأخر (Nachfeld) . أما عناصر الموقع فى الحقل الأوسط فهى عناصر جملة غالبا أو أقسام فرعية لها ، ومع عناصر الجملة يثبت أن التفريق بين المكملات والعناصر غير الأساسية يمكن استعماله هنا أيضا . وتتوالى هذه العناصر فى هذا الموقع على النحو التالى :

E_0		E_3
		E_4
E_1	$I_1 \dots I_n$	E_6
		E_5
		E_7
E_2		E_8

ويتحول المكمل المرفوع (E_0) فى الجملة المبنية للمعلوم الى مكمل حرفى (E_4) والمكمل المنصوب (E_1) فى الجملة المبنية للمجهول الى مكمل مرفوع (E_6) ، ويتطابق التحول الثانى ما يحدث فى العربية حيث يتحول المفعول الى نائب فاعل - أما التحول الأول فيمثل أشكالية حيث أنه يظل الفاعل موجودا فى الجملة الأوربية غالبا رغم تحولها مع استخدام حرف محدد سابق عليه . وقد يحذف الفاعل فى حالات أخرى أقل ويقدر . وهى ما تقابل حالات البناء للمجهول الفعلى فى العربية الى حد بعيد (١٤٦) .

(١٤٥) يطلق على هذه المكملات مصطلح مكملات الحالات الاعرابية (Kasusergänzungen) . ويلاحظ هنا أن الرمز (E) يشير الى المكمل ، والرقم الذى يعقبه الى الحالة الاعرابية ، مثل : E_0 مكمل مرفوع ، E_1 مكمل منصوب ... الخ . انظر فيما سبق أقسام المكملات ، وعجم المصطلحات آخر المبحث .

(١٤٦) أدى وجود الفاعل فى حالات البناء للمجهول الى أخطاء جسيمة فى ترجمة نصوص من اللغات الأوربية . واستخدمت عبارات عدة للتعبير عن التركيب المقابل مثل : من خلال ... ، عن طريق ... ، من قبل ... الخ وفى رأى أن تحول هذه الجمل الى جمل مبنية للمعلوم يفضى الى مشكلات بحثية مهمة تحتاج الى دراسة دقيقة لهذه القضية فى إطار الترجمة رغم المحاولات الجادة السابقة ، مثل :

ZamZam I., Untersuchungen zur Uebersetzung der Passiv-Sätze aus dem Deutschen ins Arabischen, M.A. Alsun-Fakultät 1981

ويلاحظ هنا أن لكل عنصر عدة أقسام فرعية ، فالمكمل (E_n) يتفرع عنه :
E₁₀ و E₁₁ و E₁₂ .

وهكذا فالمكملات محددة بخلاف العناصر غير الأساسية غير المحددة
تقريباً . ومن ثم تسبب مشكلات تتابع عسيرة جدا (١٤٧) .

أما بدائل التتابع الأساسي فتتحقق من خلال إعادة ترتيب للمكملات
أو العناصر غير الأساسية ، وينبغي أن تلاحظ هنا الوظيفة الدلالية لهذا التغير
وأن ذلك في النص . وتحقق إعادة ترتيب المكملات في صور عدة تستند
إلى وظائف دلالية محددة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشر العلاقة يتبع
سجل معجم الفعل الذي يحدد العلاقات الدلالية بين الفعل والمكملات . ويشكل
بالتالي - كما أشرنا آنفاً - تركيباً معقداً متماسكاً دلالياً . ويمكن ألا نغير
صور إعادة الترتيب للعلاقات التي حددها المؤشر لأنه ينشأ أساساً غير تابع
للموقع المكمل .

وتغير إعادة ترتيب القيمة الاخبارية « الوظيفية الدلالية » للمكملات
بحيث يستخلص من أمثلتها أن المكملات التي تزحزح إلى جهة اليمين - في
مقابل التتابع الأساسي - تكتسب قيمة اخبارية عليا ، بينما تكتسب المكملات
التي تزحزح إلى جهة اليسار قيمة اخبارية ضئيلة . وثمة مبدأ عام يستخدمه
النحاة هنا وهو أن ما هو مجهول له قيمة اخبارية أعلى مما هو معلوم .
ويذهبون إلى أبعد من ذلك بابرار تتابع التسلسل من المعلوم إلى المجهول .
بيد أنه توجد جمل صحيحة لا تتفق مع هذا المبدأ . ويمكن أن تكون القيمة
الاخبارية لعنصر محدد (معلوم) أعلى من القيمة الاخبارية لعنصر غير
محدد (مجهول) .

على أية حال يبرز هنا تمييز منهج أنجل حيث أنه لم يقف عند تحليل
التتابع الأساسي ووظيفته الدلالية ، بل شمل أيضاً الانحرافات عن هذا التتابع

الأساسى ، فرصد صورها ثم حدد وظائفها الدلالية ثم أبرز أثرها فى النص .
وهو ما حدد عند بعض اللغويين بالتحليل التركيبى الوظيفى .

ولا يختلف الأمر عند بحث صور إعادة ترتيب العناصر الأساسية حيث تراعى قيود على مواقعها فيما بينها أو بالنسبة لمواقع المكملات ، ويراعى كذلك التأثير الدلالى لإعادة ترتيبها ، والفروق الأساسية فى تركيب المعنى .
فقد يتحدد نوع النفى - مثلاً - تأسيساً على موقع عنصر غير أساسى . فيحسم موقعه وعلاقته بالفعل أو العناصر الأخرى فى الجملة القضية ويتبين هل هو نفى الجملة بأكملها أم نفى عنصر من عناصرها ؟

وثمة مبدأ أساسى هنا أيضاً وهو أن كل عنصر يقع يساراً يحدد ما يقع يميناً ، غير أنه يلاحظ أن تتابع العناصر غير الأساسية فى الجملة الفعلية دلالى نسبياً (١٤٨) .

أما فى الحقل المتقدم فإنه يشغل بعنصر واحد على وجه التحديد بالنسبة للجملة الخبرية (Konstativsatz) ويختلف الأمر فى جمل الأمر والجمل الاستفهامية . وثمة استثناءات فى اللغة الشعرية واللغة المنطوقة حيث يخرج التابع فيهما على التابع النمطى ولكن بشروط محددة .

ويمكن أن تحتل كل المكملات والعناصر غير الأساسية مع استثناءات محدودة - تختلف من لغة أخرى - الموضع المتقدم . ويمكن كذلك أن تدرج فيه أجزاء المركب الفعلى غير المحدود (الفعل الأساسى وعدد متغير من العناصر المرتبطة به عقدة تبعية) . مثال ذلك :

Gestern hat es geregnet

Geregnet hat es gestern.

(١٤٨) الحق أن التابع يركز على التدرج أسامياً ، وتختلف درجة التأثير باختلاف التتابع فى اللغات وما ذكره إنما يتعلق باللغة الألمانية بوجه خاص ، ويضاف هنا إلى المبدأ السابق المبدأ المتعلق بالتنغيم فيمكن أن يحدد بدقة مجال التأثير للمجهول من خلال وسائل تنغيمية ووقفات . وهكذا يمكن أن تنطوى القواعد التنغيمية قواعد الموسوع .

أمس أمطرت ← أمطرت أمس (١٤٩) •

وتظهر كل الجمل التابعة مع رابطها (Korrelat) على وجه التحديد في هذا الحقل ، مثل :
So viel zu arbeiten, das halte ich für verrückt.

(أن تعمل كثيرا هذا ما أعده جنونا) •

وبالنسبة للوظيفة الدلالية للعنصر الذى يحتل الحقل المتقدم فانه يجب أن يفرق بين أمرين :

— الأول ، ليس لوضع عنصر ما فى الحقل المتقدم أية وظيفة دلالية، حين لا توجد القاعدة نحوية صرفية اجبارية ، تتطلب وقوعه هذا الموقع فى الجملة الخيرية الأساسية بوجه عام (وبطبيعة الحال فى الجمل الاستفهامية وجمل الامر) •

— الثانى ، تتحدد الوظائف الدلالية حين يقع عنصر ما هذا الموقع وقوعا اختياريا فى ثلاث هى الربط (Anschluss) والتقديم (Herbvorhebung) والتوجيه الخاص (spezielle Situierung).

وللوظيفة الأولى (الربط) دور محورى فى وصل تركيب (أو جملة أو نص) باخر متقدم عليه أو فى سياق أو موقف مشترك • وبالنسبة للوظيفة الثانية (التقديم) يلعب المعنى السياقى دورا بارزا • ويختص المكمل المرفوع (E_h) بنسبة وقوع فى هذا الموقع الممثل للوظيفة الأولى عالية بخلاف بخلاف المكمل المنصوب (E_n) والمكمل المجرور (E_g) حيث يغلب وقوعهما فى الموقع الممثل للوظيفة الثانية •

(١٤٩) ثمة فروق كبيرة بين الأمثلة فى اللغتين العربية والألمانية وبخاصة فيما يتعلق بتكوين الافعال فى الازمنة المختلفة ، وتتابع أجزاء التكوين ، ويلحق بذلك اختلافهما فى ابنية الافعال ، واشباه الجمل ، والروابط ... الخ •

ويعنى بالموظيفة الثالثة أن عنصرا ما (غالبا ما يكون غير أساسى)
يوجه كل ما يليه جهة اليمين . مثل ذلك :

1 2
Er wird freilich alles / noch einmal / durchsehen / müssen.

٤ ٣ ٢ ١
(لا مناص من أنه يجب / أن يراجع / كل شيء / مرة أخرى) (١٥٠) .

وتنقسم قسمين رئيسيين ؛ توجيه عناصر منفردة وتوجيه جمل كاملة .
ويلاحظ أخيرا أن الوظائف الثلاثة السابقة لا تنحصر فى عناصر الحقل المتقدم
قريبا ينسب الى عنصر ما من عناصر الحقول الأخرى وظيفة ما من هذه
الوظائف السابقة .

أما فى الحقل المتأخر فإنه لا يقع فيه أكثر من عنصر الا نادرا . وتتميز
المكملات الحرفية بأنها وحدها قادرة على احتلاله بلا حدود ، غير أنه يمكن
كذلك أن تظهر مكملات أخرى ، مثل عناصر المقارنة ، هذا نحو :

In Hamburg ist es kälter gewesen als in Berlin.

(فى هامبورج كان الجو أبرد منه فى برلين) (١٥١) .

ويلاحظ هنا أنه ليس من الضرورى أن يتطابق تتابع العناصر المختلفة

(١٥٠) ثمة فروق واضحة بين الجملتين وبخاصة وقوع عنصر التوجيه (لامناس)
فى العربية الموقع المتقدم بصورة أكثر وضوحا منه فى اللغة الألمانية الا أن الهدف
المنشود من الجملتين متحقق فيهما حيث يوجه هذا العنصر العناصر الأربعة المختلفة
التالية له (جهة اليمين فى الألمانية ، وجهة اليسار فى العربية) .
(١٥١) الآنق أن يطلق على هذه الحال « التفضيل » ، لأن تركيب المقارنة فى
اللغتين غير مختلف (صفة + أداة الاسم للمقارنة) . أما تركيب التفضيل فإنه
مختلف فيهما . فى الألمانية مكون من (صفة + نهاية دالة على الدرجة + أداة
اسم للمقارنة) . أما فى العربية (صفة فى صيغة محددة (أفعل) + حرف) . وهى
على كل حال درجة أعلى من السابقة . ويعود الاتفاق ثانية فى الدرجة الثالثة وهى
ما يمكن أن يطلق عليها التفضيل المطلق .

ثبعا لاختلاف الجنس النحوى التابعة له مع التتابع الأساسى • غير أنه يترابط تتابع عناصر لغوية بتركيب العلاقة الأساسية والمضامين الأولية والمضامين الثانوية • وثمة ترابط أيضا بين ايقاع الحديث والتتابع • ويمكن أن تربط المعلومات الثانوية بتتابعات مشروطة ايقاعيا (١٥٢) •

وفى الحقيقة لم يستطع انجل - كما يقر هو نفسه بذلك - أن يرسم حدودا واضحة حاسمة بين الحقول الثلاثة وبخاصة الثانى (الأوسط) والثالث (المتأخر) ؛ فثمة تداخل بين عناصر العناصر المحتلة لكل حقل ، أى أن عدد العناصر القادرة على احتلال الحقل المتأخر هو جزء من عدد العناصر القادرة على احتلال الحقل المتقدم التى تشكل بدورها جزءا من عدد العناصر القادرة على احتلال الحقل الأوسط • غير أنه لا يخفى ما نتج عن تحديد الحقول وعناصرها - حتى فى هذه الصورة الأولية - من تحسديد العلاقات بينها وبين عناصرها سواء اكانت تركيبية او معنوية ثم اكتشاف أى غموض او اضطراب فى مبنى الجملة ومعناها وما يعقب ذلك من عوائق القواصل •

ولا يكتمل بحث التتابع الا ببحث امكاناته فى الشطر الثانى من الجمل وهى ما يطلق عليها الجمل تابعة والفرعية أو الدنيا • فهى تحدد اساسا بأنها جمل ومركبات ذات رابط • تشغل وظيفة عنصر (بمفهوم عام) فى تركيب معقد ، فهى اذن جملة محضونة - كما اشرنا - علامتها عدم الاستقلال • يمكن أن تنقسم قسمين : جملة تابعة متقدمة (مثل الجملة المصاغة صياغة الجملة الرئيسية) وجملة تابعة غير متقدمة (الأكثر شيوعا) ويحدد الوضع النهائى لذلك الفعل المسيطر •

ويربط الجملة الأساسية بالجملة التابعة التحتية ادوات ربط أو عناصر محددة مثل عنصرى الوصل والاستفهام • ويلحق مفهوم السربط الفرعى (Subjunktion) بالاطار العام لهذا النموذج حيث يعد هنا اتباع

جمل ما لجمل أخرى (فالتوالى المتدرج قائم فى صورة جملة فوقية تليها جملة أو جمل تحققة) . ويلاحظ أن التحويل بوجه خاص الى أقسام فرعية يوجه علم الدلالة العميق ، وأن وصف هذا الربط وصف تبعى ، ويتحقق الربط الفرعى فى خمس صور .

- ١ - جمل مكمل (أى جمل تابعة ذات وظيفة مكمل) .
- ٢ - جمل تابعة عامة غير محددة .
- ٣ - جمل موصولية .
- ٤ - جمل ظرفية .
- ٥ - جمل موصولية متشعبة (موسعة) (١٥٣) .

ويمكن أن نعرض أمثلة من كل صورة لتتضح الفروق المختلفة بين كل واحد ، والخصائص المميزة لكل منها . ويتحدد أيضا امكانات كل صورة وأنماطها وما يقابلها فى العربية .

١ - جمل مكمل :

وتتفرع الى جمل استفهام غير مباشرة ، جمل مصدر ، جملة رئيسية غير مستقلة .

— مكمل مرفوع (E_١) مثل :

— Dass du Kommst (, ist entscheidend.)

• أن تحضر (أمر محسوم) مقرر) .

— مكمل منصوب (E_٢) مثل :

— Ob du Kommst (, will ich wissen.)

• اذا ما حضرت (أريد أن أعرف) .

— مكمل اسمى مجرور (NE_١) مثل :

— (die Tatsache) , dass er daran glaubt

(١٥٣) انظر مفهوم الربط لدى تنوير فى نظرية التبعية ص ٢٤١ وما بعدها .

(الحقيقة) أنه يعتقد في ذلك (١٥٤) .

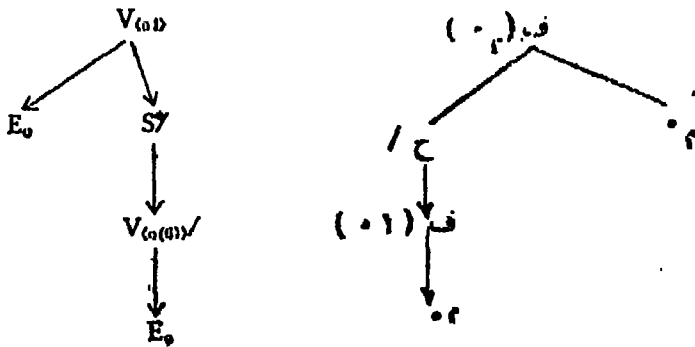
٢ - جعل تابعة عامة (وصفية / ظرفية) .

يلاحظ هنا أن فعل الجملة العليا وعلم الدلالة العميق هما اللذان يوجهان كل أشكال الجملة التابعة . ومن ثم يجب أن يتضمن - كما أشرنا سابقا - سجل المعجم (أى مدخل معجمي) قائمة كاملة بإمكانات الفعل . لكل فعل معلومات حول إذا ما كان المكمل المحدد هو جملة أو جملة مصدرية الخ . وتظهر أداة الربط بوصفها مسيطر جملة التابعة .

وذلك يتضح بصورة جلية من خلال الأمثلة التالية :

Ich warte, dass er Kommt. → أنتظر أن يأتي .
= Ich warte Ei + er Kommt. = أنتظر م + يأتي .

وتمثل التبعية من خلال الرسم التالي :



(١٥٥)

Engel, Syntax der D.G., S. 194 : (١٥٤) انظر تفصيل هذه الصورة في :

يلاحظ أن المثال الأخير قد يكون غامضا . ويزيل هذا الغموض أنه يعنى أن التركيب العميق لهذه الجملة هو يعتقد في شيء ما = حقيقة ، فما إلى المجرور : زمره الحقيقة .

(١٥٥) يلاحظ الفرق في قوة الفعل ، فالفعل (warten) في الألمانية في

الحالة (٤) (٤) في العربية فهو في الحالة (٢) وكذلك الفعل (kommen)

في الألمانية في الحالة (٦) ، وفي العربية في الحالة (١) تبعا لمتدرج أحوال استعمالات

الفعل . انظر التصور المبني للفعل (ضرب) فيما سبق .

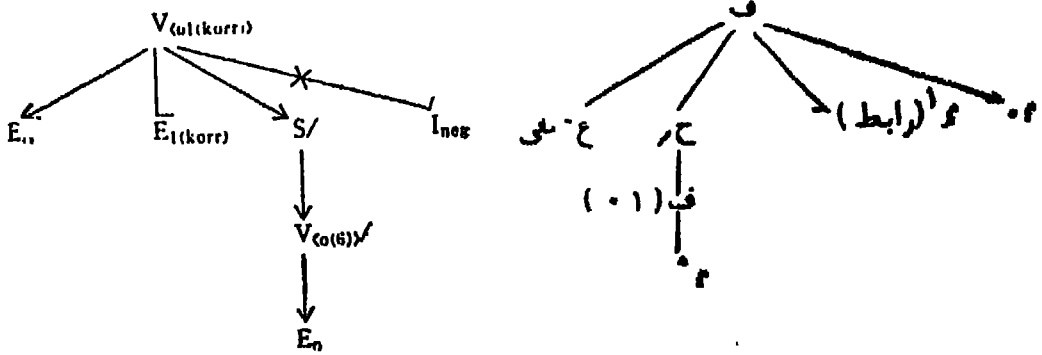
وإذا وقع رابط في الجملة فإنه مثل أداة الربط تابع للجملة العليا ،
غير أن أداة الربط وحدها تسيطر على الجملة المتضمنة (المحضونة) ،
مثال ذلك :

Ich weiss es nicht, ob er kommt.

لا ادرى هل سيحضر (ام لا) .

(او لا ادرى ايحضر ام لا) / او لا ادرى شيئاً ايحضر (ام لا) .

وتحدد صورة التبعية من خلال الرسم التالي :



ويلاحظ هنا أن الاستفهام غير المباشر في العربية يكون متعلقاً بالفعل
دون رابط حيث أنه مفعول (م) يفسر مفعولاً متضمناً ظهر في الشكل الثالث
من ترجمة الجملة وهو (شيئاً) (١٥٦) .

٢ - جمل تابعة عامة غير محددة :

ويمكن أن يتضح علاقات التبعية بين الجملة التابعة التحتية والجملة
الأساسية العليا من خلال الانتاج العلائقي في صورة رسم شجري مفسر ،
على النحو التالي :

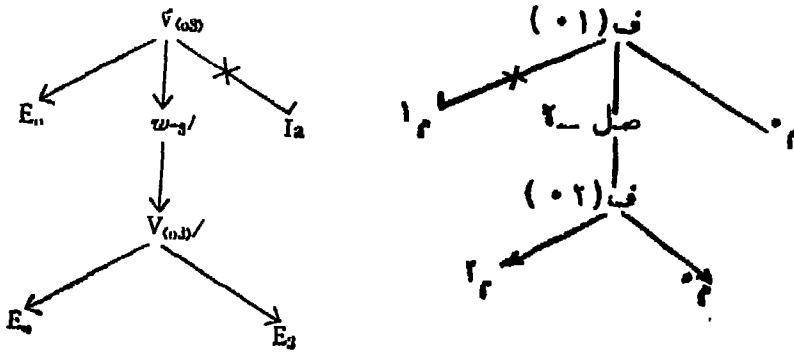
(١٥٦) لا تظهر الفروق التركيبية والدلالية بين الاستفهام المباشر وغير المباشر
في الألمانية والعربية الا من خلال بحث تقابلي متكامل مستقل . وما ذكرنا من امثلة
انما هي لتوضيح الخطوط الرئيسية للنظرية .

Wem er vertraut, hilft er euch.

(W—) = Honemgruppe

أعانكم من وثق فيه .

وتقع الكلمة المبدوءة بـ (W—) في مطلع الجملة التابعة ، ومن ثم فهي تسيطر عليها إلا أنها تتبع — بوجه عام — الجملة العليا ، وبين ذلك الرسم التالي :



٣ - الجمل الموصولية :

يقابل العنصر المسيطر في الجملة السابقة (١) العنصر الواو (W—) :
عنصر مسيطر آخر هو (العنصر الدالي — d—) ، وله التأثير ذاته حيث انه يزحزح الفعل من موقعه النعطي الى آخر الجملة (في الألمانية) . ويقابل العنصرين عنصر واحد في العربية حيث ان الشكليين ينتميان الى شكل واحد يتمثل في عنصر الوصل (Bezugselement) في حالات اعرابية مختلفة لا يظهر الاثر الاعرابي عليها بل يقدر . ويؤكد الربط الفرعي من خلال الصلة ان الجملة التابعة في العادة تتأخر من جهة الترتيب ، أي تتبع عنصر الوصل . ويلاحظ هنا أيضا تطابق الاحالة بين عنصر الوصل وعنصر

(١٥٧) ويلاحظ كذلك التوازي التبعي من خلال عنصر محيل يربط الجملتين ،
انظر تبادل ذلك من خلال المثل الشائع. *Wes Brot ich ess, des Lied isch sing.*
(ويمكن ان يقابله في العربية : اذا شبعنا البطون امتحت العيون)

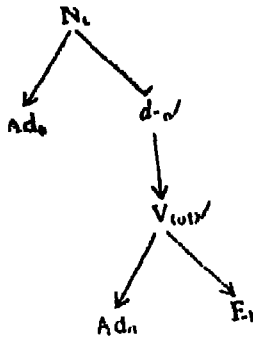
• الجملة التابعة (١٥٨) •

ويمكن أن نوضح علاقة التبعية في تركيب موصول من خلال الرسم

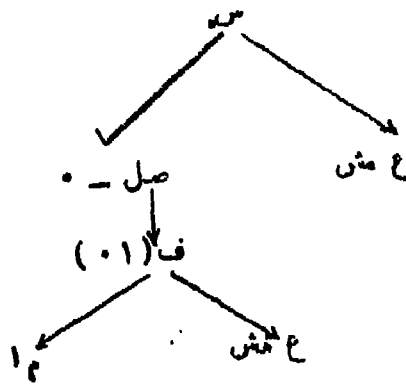
التالى :

Der Mann, der die Birnen verkauft.

• الرجل الذى يبيع الكمثرى •



(١٥٩)



٤ - الجمل الظرفية :

يحددها أنجل بأنها: جمل تابعة ذات وظيفة زمانية أو مكانية أو شرطية أو غائية أو عاقبة أو اعتراض ٠٠٠ الخ • ومصطلح (ظرفى) هنا يعنى بما يقع مع الفعل، أو ما يدور فى فلكه أو يتبعه أو يقيد به • ويعنى هنا بوجه عام ما قصده تليير من مصطلحه (circonstant) حيث، انه يعنى لديه عنصرا محددا للحدث •

• (١٥٨) ومن نافذة القول أن يقال هنا أيضا أن الوصل يحتاج أيضا الى بحث تقابلى مستقل فى اطار هذا التصور أو غيره وبنيهى ألا يتسع المجال لسرد الفروق التركيبية والدلالية فى اللغتين • وما ذكر هنا ليس الا توضيحا لوجه نظر أنجل من خلال نموذجه الذى نعالجه •

(١٥٩) تفسير الرموز : (ع ش) = عنصر اشارى (أداة التعريف) ، (صل)

= عنصر وصل فى حالة رفع •

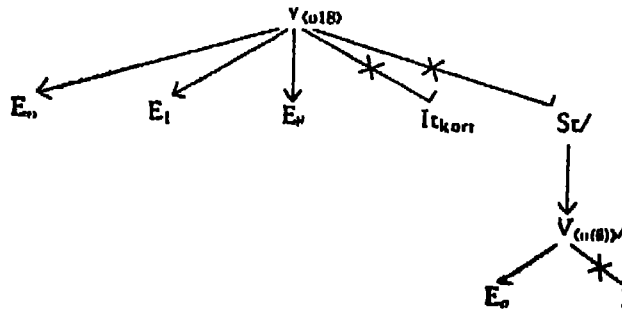
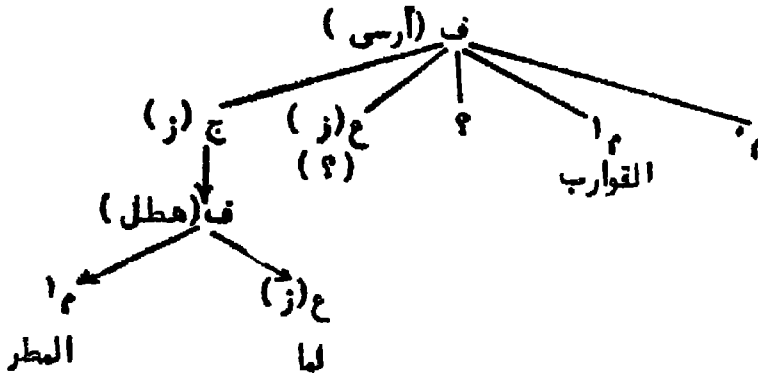
• ويلاحظ أن لفظ (Birne) يمكن أن يترجم الى (كمثرى) أو (لبة) •

ويلاحظ هنا أن الجمل الزمانية والمكانية تشترط المكمل المطابق (E) والعنصر غير الأساسى المطابق أيضا ، كما أن الربط الفرعى يكون علاقة دلالية بين العنصر غير الأساسى فى الجملة العليا والعنصر ذاته فى الجملة التابعة. مثال ذلك :

Als der Regen kam, da machten sie die Boote fertig.

لما هطل المطر ، (حينئذ) أرسو القوارب .

فرباط الجملة العليا (da = حينئذ) مثل رباط الجملة الزمانية (als = لما) وكلاهما واقع فى الوقت ذاته ، وإذا كان الأول ممكن التجزئ فان العنصر غير الأساسى الزمانى (It) للجملة التابعة يجب أن يجزأ . ويمكن أن تتضح علاقة التبعية من خلال الرسم التالى :



(١٦٠)

(١٦٠) يلاحظ أنى وضعت العنصر الزمانى (حينئذ) بين قوسين فى المثال العربى لأنه ليس اجباريا . وأما التعادل الزمانى فمحقق من خلال أداة الزمان . أما التناقض الدلالى بين الجملة الرئيسية والجملة التابعة فوسائله فى الألمانية أدوات دالة على زمان أو علة أو شرط أو قيد ، بخلاف العربية التى تستخدم أشباه جمل للدلالة على

٤ - الجمل الموصولية الموسعة :

ينموجب عنصر الوصل أو المسيطر (الواوى أو الدالى $w-$, $d-$) على الجملة العليا . بأكملها . وذلك من خلال ارتباط مكونات الجملة التابعة بعلاقة وثيقة بفعل الجملة العليا . مثل ذلك :

Regine trank schnell, was ungewöhnlich war.

HS W- NS

شربت رجينا بسرعة على نحو (كان) غير معتاد .

Regine leerte das Glass, das sofort wieder füllte : أو

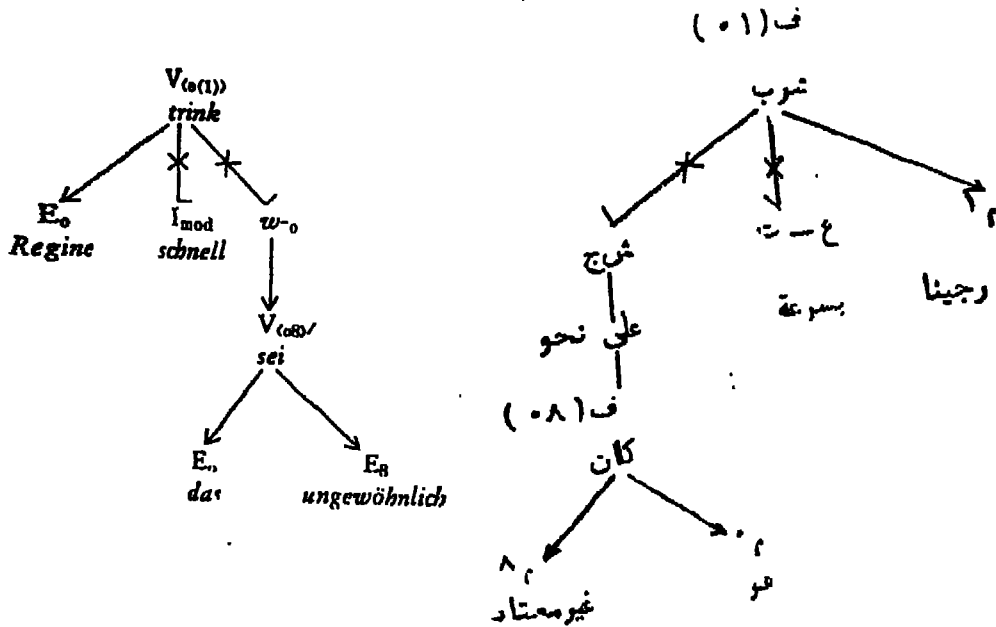
HS d- NS

(بمجرد ان) أفرغت رجينا الكأس فملأته ثانية فى الحال) .

ويلاحظ ان الجمل المتضمنة بأشكالها المختلفة تتبع أجزاء الجملة العليا

من عناصر ربط مثل (عناصر الوصل أو الاشارة أو الزمان أو المكان ... الخ) .

وبتوضيح الانتاج العلائقى للجملة الاولى من خلال الرسم التالى :



المعاني السابقة . انظر اقسامها وامثلتها بالتفصيل فى نظرية التبعية ص ٢٥٢ وما بعدها . وتفسير الرموز : ع (ز) = عنصر (زمانى) ، ج (ز) = جملة دالة على زمان . أما المكمل الكيفى (E₀) فليس له مقابل فى العربية .

ويمكن بطبيعة الحال أن تزداد الجملة تعقداً بامتدادها وتركيب أجزائها بحيث يستحيل اقتطاع جزء منها لتحليله ، بل تستلزم الحال الجديدة دراسة التعقد التركيبى من خلال وجهة نظر تعنى أساسا بالنص بوصفه وحدة كبرى . وعناصر النص بوصفها أجزاءه والعناصر الخارجية المرتبطة بالنص وهى عناصر تداولية تضم السياق • والمتحدث والمتلقى والمحيط الى آخر علامات التماسك التركيبى والدلالى لبناء النص •

ولعل التحليل السابق قد بين الى أى مدى استطاع أنجل أن يطور عدة أفكار وردت لدى تنيير مؤسس الاتجاه وبخاصة فصله بين المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى وتحديد أنواع المركبات (وبالتالى الجمل) والعناصر وأخيرا فصله بين العمل وقوة الفعل وعدم الاكتفاء بتحديد الأقسام الفرعية للأفعال لايضاح مفهوم قوة الفعل ، بل الانتقال الى الإبنية المتعلقة بالفعل ، المثلة للقوة ذاتها كالمصادر والمشتقات والصفات •

وكما استفاد أنجل من نحو تنيير الى حد ما فقد استفاد أيضا من النحو التقليدى فى مواضع كثيرة اشرنا اليها ، ومن النحو التحويلى التوليدي عند التحليل ، ومن نحو الضمائم عند التفريق بين التركيبية والتلازم او المركبات والعناصر • ورغم ما فى نماذج الجمل التى طرحها من جدة ووعى دقيق بمشكلات التركيب والدلالة فانه فى رأى لم يبعد كثيرا عن التقسيم الموروث عن النحو التقليدى • اللهم انه يحمد له اعادة طرح قضايا أنماط بناء الجملة فى اطار تصور جديد • وتبقى المعايير التى وضعت للفصل بين الثنائيات والعناصر التابعة لها قاصرة عن حل اشكالية إيجاد حد دقيق يرسم حدود واضحة بينها (١٦٢) •

(١٦١) تفسير الرموز : (ش ج) = شبه جملة • (ع - ت) = عنصر تقييم •
ينتهى أنجل بعد دراسة علاقات التتابع فى الجملة التابعة الفرعية الى عدة فروق تميزها عن الجملة الرئيسية ، وهى فروق خاصة ببناء هذه الجملة فى الألمانية ، انظر ص ٢٣٩ •

(١٦٢) كما سنرى فيما بعد تشبه هذه الاشكاليات اشكاليات الفصل بين مفاهيم عدة وردت ، فى النحو العربى •

الفصل الثالث

عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه

- ١ - ملاحظات أولية .
- ٢ - العلاقة بين العمل والقوة .
- ٣ - العلاقة بين المصطلح النحوى والمصطلح الدلالى .
- ٤ - ملحقات الفعل فى القوة .
- ٥ - العلاقة بين التركيب والعمل والقوة .
- ٦ - العلاقة بين الحمل وقوة البناء وقوة الجوار .
- ٧ - العلاقة بين القوة والاضمار .
- ٨ - العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفى .

ملاحظات أولية

ان الاجماع منعقد على أن محاولة دراسة نصوص كتاب سيبويه وتفسيرها محاولة محفوفة بالمخاطر لأسباب عدة . وقد يخفف هذا العبء الثقيل الى حد ما تلك المحاولة السابقة التى تناولت بالدراسة والتحليل عدة قضايا بارزة فى الكتاب من خلال وجهات نظر متباينة (١٦٣) . وليس هدف البحث هنا اثبات اتجاه نحوى عام كالوصفية أو البنائية أو التحويلية الى غير ذلك من اتجاهات التحليل النحوى كما انه ليس الهدف اثبات نظرية عامة للنحو العربى تجمع اطرافا من الاتجاهات السابقة . وانما محور البحث هو استجلاء مجموعة من العناصر الرئيسية أو ما يمكن أن يطلق عليها « مكونات نظرية نحوية » يمكن أن يشكل الربط بينها تصورا متكاملا ، يصدق عليه ما يصطلح عليه فى العصر الحديث « عناصر نظرية نحوية » .

فليست المحاولة الا اعادة صياغة أو اعادة تشكيل للعناصر القائمة بالفعل والمستنتجة من نصوص الكتاب فى اطار فكرة عامة لا تقف عند حد العمل والعامل كما هو شائع . ونعنى بذلك أن هذا التشكيل تفرضه النصوص ذاتها من الداخل ، وليس مقروضا من الخارج بناء على نظرية ما أو منهج ما تسخر النصوص من أجل الباسها ثوبا غريبا وتفسيرها تفسيراً مصطنعاً غامضاً . والحق أن الكتاب نفسه قد يعرض طرفاً من الاشكالية حيث انه كما وصف « خال من مقدمة يضعها المؤلف فى رأس كتابه ، ليقدم بها الكتاب للجمهور ، ويذكر فيها غرضه وخطته ، وخلت من خاتمة تنبئ بانتهاء المؤلف

(١٦٣) نذكر هنا على سبيل المثال من أهم الدراسات فى اطار الاتجاه التقليدى :
 ركننا الاسناد فى كتاب سيبويه ، د . محمد الزغبى ، رسالة دكتوراه مخطوط ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .
 وجملته الفاعل بين الكم والكيف ، الفعليات د . محمود شرف الدين ، ١٩٨٠ ، وفى اطار مفاهيم لغوية حديثة ، التراكيب غير الصحيحة نحويًا فى (الكتاب) لسيبويه ، ١٩٨٥ ، وقضايا التقدير النحوى بين القدماء والحديثين ١٩٨٥ ،
 للدكتور : محمود ياقوت . والنحو والدلالة ، د . محمد عبد اللطيف ، ١٩٨٣ .

من فكرته ، بل ان المؤلف لم يضع لمكتابه اسما يميزه كما هو المؤلف ، مما يدل على أن سيبويه قد مات ، من غير أن يضع الكتاب فى ثوبه النهائى ، (١٦٤) .

ورغم خلو الكتاب مما ذكر ، بالاضافة الى أننا لا ندرى الظروف الحقيقية التى اثمرت هذا اللون من ألوان التأليف ، الا ان للمؤلف بغير شك خطة معينة تنعكس فى تقسيمه لأبواب الكتاب وترتيبها ، فهو لا يسير فى ترتيب أبوابه وفصوله على الطريقة المنطقية الحقيقية ، فيقدم أبوابا من حقها أن تتأخر ، ويؤخر أبوابا من حقها أن تتقدم (١٦٥) . وبديهي الا يركز تخطيط الكتاب الى نهج منطقى يلتزم ذكر كل مسائل الباب الواحد معا سلسلة متصلة متتابعة . بل ان ذكر بعضها فى موضوع وبعضها الآخر فى موضع ثان . بعد أن يفصل بينهما فى كثير من الأحيان بأبواب أخرى أدعى الى بحث عميق لاستكشاف أسس هذا المنهج الاجرائى ومحاولة تفسيره . ولم تكن القضايا التى طرحت فى الفصلين السابقين الا مدخلا لعدد من المفاهيم والحدود والمحاور التى تعين على اعادة النظر أو اعادة عرض ما تضمنه نصوص الكتاب من افكار تترايط على نحو يمكن من بناء تصور ذى تشعبات يجوز أن نعهده مع قليل من التجاوز نظرية ، حيث ان النظرية اللسانية ، كسائر النظريات ، هى بناء عقلى يتوق الى ربط اكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير . ويمكن تمثيلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المسلمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية . وكل المفاهيم اللسانية للنظرية تعرف انطلاقا من المفاهيم الأساسية التى تعتبر أولية (Primitive) . وهناك عدة امكانات لاختيار مجموعة الأوليات التى يبنى عليها النسق الاستنتاجى أو الأكسيومية التى تشتق منها القضايا المبرهننة

(١٦٤) سيبويه . حياته وكتابه . د . أحمد أحمد بدوى ط ٢ ص ٢٨ .

وانظر أيضا : سيبويه امام النحاة ، على النجدى ناصف . ص ١٢٨ .

(١٦٥) سيبويه حياته وكتابه ، ص ٢٩ .

أنظر أيضا تفسير عبارة ابن النديم فى تصنيف الكتاب . ونقدها فى : سيبويه

امام النحاة ، من ص ٧٦ : ١٣٦ .

فالهدف لا ينحصر فى تشكيل نظرية بقدر ما ينصب على متابعة البحث عن المبادئ التفسيرية التى تنفذ الى عمق بعض الظواهر على الأقل ، راجبا عن تناول كل الظواهر . ولا يعنى هذا بأية حال من الأحوال التقليل من المحاولات التى هدفت الى عدم الاكتفاء بعدة أسس محددة تعالج من خلالها ظواهر محددة أيضا وصولا الى نتائج أكثر دقة وتحديدا . وإنما تعدت ذلك الى معالجة طولية لعدد غير محدود مستهدفة إعادة طرح القضايا وإبراز اشكاليات متعددة . ويمكن أن تتمثل ذلك من خلال بعدين ، أولهما طولى أو عمودى تمثله الاتجاهات الغالبة فى تحليل قضايا النحو ، والآخر أفقى أو عرضى ، ويمثله اتجاهنا فى هذا البحث . ولا شك أن البعدين يلتقيان فى نقاط عدة ، لا تتوجد فيها التفسيرات الظاهرية بل التأويلات العميقة القائمة على تحليل عميق واستنتاجات متجانسة .

ويقوم اتجاهنا على ركائز عدة منها أنه يعد النماذج النحوية المجردة نماذج رياضية ، وهى تنسب الى درجة عليا - درجة بنى اللغة عند تشومسكى - خلافا للتحقيقات الفعلية درجة جمل اللغة ، ويتضح ذلك من خلال مفهوم خاص لنحو اللغة ، فهو عند تشومسكى نسق قواعد يولد توليدا ضعيفا جمل اللغة ، ويولد توليدا قويا بناها (١٦٧) .

وهذا البعد الكامن خلف الظواهر الملاحظة أصل معرفة علمية دقيقة

(١٦٦) د عبد القادر الفاسى الفهرى : اللسانيات واللغة العربية . نماذج تركيبية ودلالية . ص ١٢ . ويبرز فى تحليله دعوة تشومسكى فى البحث اللغوى الى التحول من العناية بتغطية المواد والمعطيات الى العناية بغور وعمق التفسير ، وإفراز مفهوم ذال للغة يصبح موضوع بحث عقلانى ينمى (بضم الياء وتشديد الميم المفتوحة) على أسام تجرىدى . انظر ص ٢٢ .

(١٦٧) يربط التفسير أساسا عند تشومسكى بمبدأ التحتية (Subjacency) كما أنه يزال الصراع بين الكفاية التجريبية والكفاية التفسيرية للنموذج الباعث الفعلى للتغير أو التبدل المستمر فى النموذج التحويلى . حتى فى مبادئ النظريات الأخيرة كنظرية الربط « Binding Theory » ثم نظرية الربط العاملى أخيرا . (Government Binding Theory) .

باللغة ، ويتحتم على من يسعى الى دراسة جدية لمعرفة اللغة وأصول هذه المعرفة ، وبلوغ مستوى كاف من العمق التفسيري أن يتخذ المنهج الذى يشكل مفهوم التجريد محركه المركزى ، ضرورة عدم تنحية النظريات التى بلغت درجة من العمق التفسيري فى مجال محدود ، وهو امر نؤكد به باستمرار حيث تتكامل المحاولات التفسيرية ولا تتضارب ، بل تتلاقى فى مواضع عدة تشكل أساسا مشتركة لفهم اللغة وتفسيرها ، وهو ما عبر عنه الفاسى حين ذكر أن جانب اللسانيات النظرية الاجرائى ليس مقصودا فى حد ذاته ، وليس هو الهدف النهائى والوحيد للنشاط اللسانى ، بل ان الفضاء الاستدلالى لا يكتمل الا بقيام لسانيات المحاور الى جانب لسانيات الظواهر . فالمفاضلة بين الاوصاف البنيوية للغات الطبيعية المبنية داخل نماذج لسانية متباينة فى مستويات وقوالب (كثيرة او قليلة) لا تقدم على أساس كفايتها الملاحظة فقط ، بل تقوم كذلك على أساس الأبعاد المحورية للكفاية ، وضمنها الملاحظة (١٦٨) .

ولا تتحقق هذه الكفاية فى رأى من خلال تطبيق قواعد النموذج التحولى حتى فى صورته الأخيرة رغم ما تقدمه النماذج النحوية المجردة من امكانيات تفسير هائلة ، لأن المبادئ التفسيرية لا ترتبط ، على نحو مباشر ، بالمواد المحللة ، وما هى الا تعميمات تجريبية حول البنى الملاحظة . ويعقب ذلك اصرار اصحاب هذا الاتجاه على وجوب توحيد عدة تعميمات رغم اعترافهم بأن افتراض الواقعية يجعل بعض التعميمات اللغوية طبيعية فى نموذج صورى تمثيلى ، وبعضها غير طبيعى . وهذا يعنى فيما يعنيه ، أن النماذج الصورية لوصف اللغات الطبيعية ليست متكافئة ، فالخصائص الرياضية والصورية للنماذج - رغم أن دراستها فى النظريات اللسانية المجردة لا يحول هذه النظريات الى نماذج رياضية - تجعل بعضها ذا واقعية وكفاية تجريبية تفوق البعض الآخر .

هذا علاوة على كفاية قوتا التوليدية (generative power) لذلك فان ترجمة بعض التعميمات من نموذج لسانى عام الى نموذج آخر

ممكنة ، باعتبار أنها قد تشترك فى بعض المكونات أو القوالب (modales) الفرعية ، الا أنها ليست دائما طبيعية (natural) . فالترجمة تكون ممكنة اذا وفقط اذا كانت النماذج الفرعية متكافئة والمبسّاء المنهجية والتمثيلية متماثلة (١٦٩) .

وهكذا فهذا النموذج يمكن من خلال استخدام عدد من الاجراءات الدقيقة من تجاوز الوصف الظاهرى الى التفسير العلل بناء على قواعد محدّدة تتميز بعمومية التطبيق لأنها لا ترتبط بلغة محددة ، وانما استنبطت من ظواهر مشتركة تخطى حدود خصوصيات تنفرد بها كل لغة على حدة ، مما يؤكد اصرارنا على النحو التحويلي التوليدي ، رغم ما بلغه خلال فترة طويلة من الجهد المستمر لتعديل أسس التحليل وقواعد التفسير وازضافات من اطراف متعددة وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الدلالى ، لا ينسجم فى كثير قواعد التفسير فيه مع ظواهر النحو العربى . مما حدا بنا الى تبني طرائق التحليل التى استنبطها النحاة العرب ، وعللوا ظواهر النحو تعليقات مختلفة تحتاج الى نظرة دقيقة وقراءة متأنية لاعادة اكتشاف الخطوط العامة التى تشكل فى مجموعها نهجا تحليليا متميزا .

فأساس وجهة النظر المتبناة هنا ان يكون منهج تحليل ظواهر النحو قائما على طرائق النحاة العرب انفسهم فى التفسير والتحليل الى جانب اعادة تصور وتشكيل عناصر التحليل اعتمادا على عملية تقابل بينها وبين عناصر تحليل فى نظريات عدة .

وهذا بطبيعة الحال يختلف كل الاختلاف عن اتجاه يعنى بتطبيق نظرية نحوية ما على نصوص مختلفة من مستويات عدة لظواهر صلاحية قواعد معينة من تلك النظرية للتفسير ، او آخر يرفض أية صورة من صور التقابل باعتبار ان مناهج النحاة كافية لأنها أكثر ملاءمة من حيث كونها لها علاقة بالظواهر النحوية فى اللغة موضع البحث (١٧٠) .

(١٦٩) الكتاب السابق ص ٣٢ ، ٣٤ .

(١٧٠) لا يعنى اختيارنا اتجاها مخالفا اننا نقلل من قيمة اتجاهات التحليل الأخرى ، ففى الدراسات الجادة جهود مضيئة لا تنكر وبخاصة عند التطبيق . ولا يعنينا مطلقا رصد مواطن الخطأ أو الدال بقدر ما يعنينا الاستفادة من المحاولات الصائبة .

وكما اشرنا من قبل عند تحليلنا لثنائيات نظرية قوة الكلمة فان البحث فى النحو يركز على محاور ثلاثة : المحور التركيبى والمحور الدلالى والمحور التداولى ، وتشكل جميعها بنية الوصف ، ويتفق هذا النهج فى جوهره مع ما يطلق عليه النحو الوظيفى (functional grammar) الذى تصاغ بنية النحو فيه على مستويات تمثيلية ثلاثة :

— مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (أو الأدوار الدلالية : كوظيفة المنفذ ، أو المتقبل أو المستقبل ٠٠٠) .

— مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية (كوظيفتى الفاعل والمفعول) .

— مستوى لتمثيل الوظائف التداولية (كوظيفة المبتدأ والمصور والبنوة ٠٠٠) .

ويمتاز النحو الوظيفى بأنه يعمم أولوية العلائق بالنسبة للأدوار الدلالية والوظائف التداولية (بالاضافة الى الوظائف التركيبية) (١٧١) .

ويمكن أن يستنتج مما سبق أنه يتفق مع النحو العلائقى من جهة والنحو المعجمى الوظيفى من جهة ثانية . غير أننا لا نرى الترتيب السابق لمستويات التمثيل ، بل ترتيب المحاور السابقة التركيبى فالدلالى فالتداولى . وهذا ما ينسجم حقيقة مع التحليل فى النحو الوظيفى ذاته كما سنرى فيما بعد . ولا شك أن تحليل الجملة وفق هذا النموذج يوضح بصورة جلية العلاقة الوثيقة بين المستويات الثلاثة وبخاصة من خلال عملية التدرج فى التحليل ابتداء من البنية الحملية ثم البنية الوظيفية ثم البنية المكونية من خلال تطبيق مجموعة قواعد الأساس ثم قواعد اسناد الوظائف ثم قواعد التعبير (١٧٢) .

ويلاحظ هنا أيضا أنه عند تقسيم حدود المحمول باعتبار أهميتها

(١٧١) د. أحمد المتوكل : دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى ، ص ١٠ .

(١٧٢) انظر تفصيل قواعد كل قسم فى الكتاب السابق ص ١٠ ، ١١ .

بالنسبة للواقعة المدلول عليها الى قسمين : - موضوعات (Arguments) ولواحق (Satellites). يخضع التفريق أو الفصل بينهما ليعيارين :

— معيار « قيود الانتقاء (قيود التوارد) » : يفرضه المحمول بالنسبة لمحات الحدود التى تساوقه فى نفس الجمل .

— معيار « الحذف » : امكان حذف اللواحق دون أن يخل ذلك بسلامة الجملة . ومن ثم فالموضوعات تلعب دورا « أساسيا » أو مركزيا بالنسبة للواقعة التى يدل عليه المحمول ، فهى اذن « ضرورية / اجبارية » أما اللواحق فتلعب دورا فى تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة ، فهى اذن « اختيارية » (١٧٣) .

ولا يبعد هذا التحليل عما تقدم بل انه لم يقدم ما يمكن أن يحسم الخلاف حول قسمي الجملة ويمكن أن يصور الترتيب التالى كيفية تكوين الجملة :

اطار حملى نووى (حدود - موضوعات) (١٧٤) .

+ (حدود - لواحق) ← اطار حملى موسع
قواعد ادماج الحدود

← اطار حملى موسع ← بنية حملية

قواعد اسناد الوظائف التركيبية والدلالية

← بنية حملية (دخل) ← بنية وظيفية

قواعد التعبير

← بنية وظيفية (دخل) ← بنية مكونية

قواعد صوتية

← بنية مكونية (دخل) ← الجملة

(١٧٣) الكتاب السابق ص ١٢ .

(١٧٤) يعمل الاطار الحملى ، المحمول ، وعدد من الحدود ، ويحدد اطار المحمول : المحمول ، ومقولته التركيبية-وموضوعاته ومحات الحدود ، والوظائف الدلالية لهذه المحات ، وقيود الانتقاء التى يفرضها المحمول بالنسبة لمحات حدوده .

وتفسير ذلك ان بناء البنية الجملة يكون بتطبيق أولا ، قواعد توسيع الأطر الجملة (دخل : الأطر الجملة الذروية في المعجم أو في قواعد تكوين المحمولات) . ثانيا قواعد ادماج الحدود (أى ادماج الحدود في المحلات طبقا لقيود الانتقاء بالنسبة للحدود والموضوعات) . أما بناء البنية الوظيفية لها فيكون بتطبيق قواعد اسناد الوظائف التركيبية أولا ثم التداولية ثانيا (لأن الوظيفة التداولية تسند الى مكون حامل للوظيفة التركيبية) (١٧٥) .

وتسند الوظيفتان التركيبيتان (الفاعل والمفعول) الى الوظائف الدلالية في سلمية محددة ، وتصور عملية الاسناد في سلمية الوظائف الدلالية على النحو التالي :

منف	مفق	مستق	مستف	أد	مك	زم
+	+	+	+	+	+	+
منف	+	+	+	+	+	+

ويفرق هنا أيضا بين بنية وظيفية جزئية باسناد قواعد الوظائف

(١٧٥) تنحصر الوظائف التركيبية في وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول ، وهما - وفق سيمون نيك - وجهتا النظر (Perspective) . وتفسير ذلك ان الواقعة الدال عليها محمول الجملة توصف - كما يرى نيك - حسب وجهة نظر معينة . ويشكل المكون المسند اليه وظيفة « الفاعل » المنطور الاول ، في حين ان المكون المسند اليه وظيفة المفعول « يشكل المنطور الثاني » انظر الكتاب السابق ص ١٥ ، و Dik, S. Functional Grammar, p. 70. ويعنى ذلك ان النظام العام

في تركيب الجملة في اللغات هو : فعل + فاعل + مفعول . ويرجع اليه نظام بعض اللغات (فاعل + فعل + مفعول) ، ونظام لغات أخرى (فاعل + مفعول + فعل) . (١٧٦) تفسير الرموز : فاعل = فاعل ، مفعول = مفعول ، منف = منفذ ، متق = متقبل ، مستق = مستقبل ، مستف = مستفيد ، أد = أداة ، مك = مكان ، زم = زمان .

التركيبية وبنية وظيفية كاملة باسناد قواعد الوظائف التداولية (وهي أربعة عند ديك : المبتدأ (Theme) ، والذيل (Tail) دخل الجمل ، والبؤرة (Focus) والمحور (Topic) خارج الحمل (١٧٧) .

أما بناء البنية المكونية فيكون بتطبيق قواعد التعبير وهي تضم قواعد اسناد الحالات الاعرابية وقواعد ادماج مخصصات الحدود ، والقواعد المتعلقة بصيغة المحمول وقواعد الموقعة وقواعد اسناد النبر والتنظيم . ويلاحظ هنا أن سلمية تحديد الحالات الاعرابية هي على النحو التالي :

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية (١٧٨) .

وتشكل البنية المكونية النهائية دخلا لقواعد التاويل الصوتي . وهذا التحليل - كما أشرت - يعيد البعد التواصلى الى موضعه ، وهو وظيفة اساسية عزلت فى النموذج التحويلي التوليدي حيث عدت اللغات الطبيعية انساقا مجردة يمكن دراسة بنياتها بمعزل عن وظيفتها فى التواصل داخل المجتمعات . فهذا النموذج الصوري الرياضى لا يحقق سوى الكفاية التجريبية مغفلا الكفاية النفسية من جهة والكفاية التداولية من جهة أخرى (١٧٩) .

ولا يمكن أن ننكر ما حققه هذا النموذج من انجازات الا أننا فى حاجة الى مراجعة ما وجه الى النحاة القدامى والنحو القديم من نقد ، فى حاجة ملحة الى تفهم عبارة د . الفاسى ، ان مشكل المعطيات جر عليهم مشكل المنهج واستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم فى كثير من الأحيان سجناء مناهج القدماء (١٨٠) . فهذا الاشكال المتعلق بالمادة اللغوية أو المعطيات التى يقوم

(١٧٧) يقترح د . المتوكل اضافة وظيفة تداولية خارجية هي : المنادى (Vocalion)

انظر : دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص ١٦ .

(١٧٨) الكتاب السابق ص ١٨ ، انظر تفصيل كل مجموعة من قواعد التعبير من

ص ١٧ : ٢٢ .

(١٧٩) يفترض فى الرصف اللغوى أن تتحقق فيه الاشكال الثلاثة الكفاية وهي :

- الكفاية النفسية Psychological adequacy ، - الكفاية التداولية :

Pragmatic adequacy - الكفاية النمطية : Typological adequacy .

(١٨٠) د . الفاسى الفهرى : اللسانيات واللغة العربية ص ٥٢ .

بوصفها اللغوى يحتاج - حقيقة الى اعادة طرح ولكن ليس فى ضوء نظرية محددة لاكتشاف الزيف أو النقصان ، وبالتالي الانتهاء الى نتيجة حاسمة وهى غياب منهج نقدى دقيق . العكس هو ما نراه أن ما يمكن أن يستقى من نظريات متعددة يعين على اعادة تمثيل لمعطيات النحاة ، ويعقب ذلك حتما كشف العناصر الأساسية المشكلة لكل منهج من مناهجهم .

وهو امر ندركه فى عبارة الفاسى التالية : فمهما كانت قيمة الانحاء التى وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة أو لغيرها ، فإن هناك حاجة الى اعادة بناء انحاء أخرى ، أى آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبأ بها، علاوة على انها لا تحمل بنفس الجهاز المفاهيمى أو النظرى (١٨١) .

ما يهمنا هنا هو اعادة البناء من خلال معطياتهم . أما استخدام الطرق الاستكشافية لمعرفة هل المعطيات التى أتى بها النحاة معطيات فعلية أم لا ، فامر خارج عن نطاق البحث (١٨٢) .

ولا شك أن اعادة النظر فى هذه المعطيات سوف تحدد ماهيتها ، والتأكد من أنها تولد عن التعميمات أو المفاهيم المقترحة دون أن يكون هناك ما يدل بصفة حاسمة على ثبوتها أو عدم ثبوتها ، وأنها لم تكن ذات تمثيلية بالنسبة لوصفهم ، ولا ذات دلالة بالنسبة لتأملاتهم . الى حد طرح الاشكالية طرحا ضمنيا ، كما هى الحال عند سيبويه ، حين اتخذ احتياط الإشارة الى أن ما يقدمونه من أمثلة يقتزل منزلتين مختلفتين ، فبعضه من « كلام العرب » ، أى أخذ عن الاعراب وسمع منهم ، بينما البعض الآخر « تمثيل ولا يتكلم » ، أى يؤتى به لاغراض التحليل دون أن يكون معطى لغويا حقيقيا (١٨٣) .

(١٨١) الكتاب السابق ص ٥٣ أيضا .

(١٨٢) يرى أن معطيات القدماء ناقصة لاننا لا ننتظر من أى نحو مهما كان حجمه أن يكون من الشمولية بحيث يزودنا بما يهمنا من المعطيات ، وهى زائفة كذلك لوجود تراكيب مصطنعة (تعد سليمة عند النحاة) تفقد الى التاويلات الممكنة!! انظر ص: ٥٤ .

(١٨٣) الكتاب السابق ص ٥٤ ، ٥٥ .

الحق أن د. الفاسى يرى أن بناء نحو اللغة القديمة مثلا لا يحتاج ، ضرورة ، الى

وقد نعنى بجوانب محددة فى عناصر النظرية التى نريد أن نحددها •
وفى الواقع لا يمكن أن نجيز استخدام مصطلح (نظرية) بالمفهوم الدقيق
له على مثل هذه العناصر التى تتبع فى مجموعها المحيط المتكامل للنظرية •
ويصدق هذا الى حد ما اذا كانت صورة النحو واضحة • ولا شك أننا
لا يمكن أن نخفى مدى التأثير بالمفاهيم التى اضافها النحو التوليدى التحويلى
الى هذه الصورة وبخاصة بعد التطور الهائل فى النموذج حيث لم يعد
يكتفى بالملاحظة الخارجية التقريرية ، وتجاوزت ذلك الى عمق تفسيرى يبحث
فى الكيف وما وراء الكيف •

فالنظرية تزودنا بطرق ثلاثة عند بناء نحو لغة ما باعتبار أنه تركيب
من الفرضيات والوسائل الوصفية تستنبط فيها اقتراحات تجريبية نوعية
تتم الظواهر الملاحظة ، وهذه الطرق هى :

— طريقة اكتشاف : وتعنى تطبيق الاجراءات المحددة فى الطريقة
بصفة آلية على مادة أو نصوص لغوية تمكن من بناء نحو اللغة •

— طريقة تقرير : وهى طريقة عملية وآلية كذلك لمعرفة ما اذا كان
النحو المقترح للمادة اللغوية أحسن نحو لهذه المادة ، فهى تمكن من اتخاذ
قرار من النحو المعروض •

— طريقة تقييم : فأمام مادة لغوية وعدد من الانحاء التى تصنفها
تمكننا النظرية من معرفة النحو الالىق (١٨٤) •

المعطيات الموجودة فى النحو القديم ، بل يمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص
القديمة : هكذا فتوظف التراث غير ضرورى منطقيا أو منهجيا فى بناء نحو يصف
اللغة العربية ، كما أن الالة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة لا تحتاج ضرورة
الى مفاهيم القدماء ، وأصولهم • وهذا كلام فيه نظر وغير كاف لدحض اتجاهات
تحليلية نحوية ما تزال راسخة من أجل اثبات اتجاه نحوى بعينه •

(١٨٤) هدف النظرية النحوية هنا تمثيل ما يعرفه المتكلم — السامع عن لغته ،
وتحديد الطريقة التى يكتسب بها هذه اللغة من جهة ، والكشف عن النسق أو النحو
التالى وتحديد مميزاته وتحديد مضمون الانحاء الخاصة وطرق بنائها ايضا ، ولا يعنينا
من هذا كله الا طرق بناء نحو خاص •

وعنى هذا النموذج بالنسق المثل ذهنيا وقواعده والتمثيلات التى تولدها هذه القواعد . واستعمال اشكال رمزية صورية. لوصف خصائص اللغات المتنوعة ومحاولة تجريد بنية صورية مشتركة بينها . وما يهمنا هو ما يعقب ذلك حيث تقر نظريات التمثيل الذهنى أن معرفة المتكلم للغة ممثلة ذهنيا فى شكل بنى من نوع خاص ، ولكن هذه البنى المعرفية الباطنية لا يمكن تمثيلها بصفة لائقة فى النماذج التحويلية .

ويخرج البحث عن الخصائص المشتركة أو المبادئ الكلية التى تقود إلى بناء نحو كلى باعتبار أنها حالة فطرية مشتركة بين المخلوقات البشيرة عن اطار المرسوم فى هذا العمل . ونعنى هنا فقط بالحالة التى يطلق عليها للحالة القارة (steady state) ، وهى المتعلقة ببناء نحو خاص بلغة من اللغات بهدف معرفة الطريقة التى يتم بها بناء النحو الخاص الذى تتجسد فيه المعرفة اللغوية التى يمثلها نحو الحالة القارة (١٨٦) .

ويهمنا كذلك ما أنخل على النموذج من أطراف مختلفة لها مشاربه متباينة أثرت طرق التحليل ، فبعد أن كانت آلة التحليل عند تشومسكى (1957) فى المكون التركيبى هى عبارة عن مجموعة من القواعد مهمتها توليد كل الجمل النحوية مقرونة بأوصاف بنيوية تبين كيف تتألف الأجزاء لتكون الجملة فإنه فى نظرية المعيار الموسعة (1972) قلص عدد التحويلات وأدوارها بعد أن أدخل القواعد المعجمية، ونظرية الاثار (١٨٧) . ويلاحظ هنا تراجع تشومسكى عما دافع عنه بقوة (1965) وهى فكرة استقلال التركيب ، التى تعمل العناصر التركيبية وفقها فى استقلال عن عناصر مكونات النحو الأخرى . هذه المكونات لا تلعب الا أدوارا

(١٨٥) الكتاب السابق ص ٤٨ .

(١٨٦) هذا رغم أن هذا البناء - حقيقة - فى اطار هذا النموذج يحصل فى ظروف تجريبية باعتماد مبادئ النحو الكلى ولكننا نصر رغم ذلك على استبعاد الحالة الفطرية (innate state) والحالة الوسيطة (intermediate S.) .

(١٨٧) مفادها : انقل (١) حيث (١) مقولة كبرى . ويترك نقل أية مقولة (م س) اثرا ، أى عجرة فارغة معنونة بـ (م س) ، وتحصل بالمواصفة نفس القرنية التى يحملها العنصر المفقول . وقد عوض عنها فيما بعد بقاعدة تأويلية لها نفس الوظائف .

« تأويلية » ، (١٨٨) ، والاندفاع بقوة فى الوقت ذاته نحو ادخال المكسوت الدلالى ثم الاعتماد بقدر أكبر فى التحويلات على التأويل الدلالى حيث تحدد أن التأويل الدلالى للجملة يتوقف على وحداتها المعجمية وعلى الوظائف والعلاقات النحوية الممثلة فى البنى التحتية التى تظهر فيها .

وبهذا التطور عادت الوظائف النحوية من جهة والعلاقات النحوية من جهة أخرى الى الظهور وأخذت مكانا بارزا فى النموذج أو فى نماذج أخرى وظيفية فى الأساس ولكنها تأثرت بتحليلات النموذج التحويلي . وتتحدد الوظيفية بصورة أدق فى النحو العلقى حيث يرى جونسون (1977) أن هذه العلاقات النحوية يجب أن تظهر فى صياغة عدد من القواعد أو المبادئ الكلية التى تحكم مسألة وجود القواعد ومسألة انتقائها . وتتعلق مسألة الوجود بمعرفة أنواع القواعد التى يمكن أن نجدها فى اللغات الطبيعية ، أما مسألة الانتقاء فتتعلق بمعرفة الشروط التى يمكن ضمنها للغة ذات خصائص معينة أن تتوفر على قاعدة معينة تنتمى الى مجموعة قواعد ممكنة فى لغة واحدة (١٨٩) . وبذلك تغيرت المكونات الفرعية التى تنسق قواعد النحو وظهر المكون الدلالى بوصفه مكونا محوريا رغم تأكيد سويرن (Seuren) بأن التركيب الدلالى يقر بأن ليس هناك مكون دلالى ولا بنية تركيبية . ان البنية التحتية الوحيدة هى التمثيل الدلالى ، والقواعد التحويلية تحول التمثيل الدلالى الى بنية سطحية (١٩٠) .

الى جانبه نجد المكون التركيبى والمكون الوظيفى والمكون التحويلي والمكون الصوتى ... وتشترك جميعها فى بناء بنية الجملة وتحليلها .

-
- (١٨٨) أعنى بالتاريخ الموضوع بين قوسين الكتاب المنشور فيه . أى :
'(1957) : Syntactic Structures.
'(1965) : Aspects of the Theory of Syntax.
'(1972) : Studies on Semantics in generative Grammar.
(١٨٩) الكتاب السابق ص ٧٨ ، نقلا عن :
.Johnson, D.E., On Relational Constraints
on Grammars.
'Seuren, P. (Ed.) Semantic Syntax, p. 110 (١٩٠)

ويهمنا هنا حقيقة الانساق الفرعية للمبادئ والقيود التى تكون جوهر النظرية ، ومنها :

- ١ - نظرية العامل •
- ٢ - نظرية الحالات الاعرابية •
- ٣ - نظرية العجر الفاصلة •
- ٤ - نظرية الربط الاحالى •
- ٥ - نظرية المراقبة (١٩١) •

وفى هذا التصور للنموذج تتفاعل عدة انساق من القواعد تحكمها مبادئ مختلفة (وبسيطة فيما يبدو) بهدف رصد ظواهر معقدة • وتسمح قاعدة تحويلية واحدة هنا بالمرور من البنية العميقة الى البنية السطحية (١٩٢) •

وهذه هى المشكلة الاساسية لكل نظرية نحوية العلاقة بين الصورة الخارجية للجملة (المبنى) والبنية الداخلية (المعنى) • او بين البنية المحمولية وهى العلاقات الدلالية (المحمول مع موضوعاته) وبين البنية المكونية وهى العلاقات التركيبية بين المكونات كما تنظم فى السطح •

ويتم هذا التوافق بين البنيتين فى النظرية المعجمية الوظيفية - وهى ما تعيننا فى المقام الاول - بواسطة الوظائف النحوية (١٩٣) • وتسبب الوظائف النحوية الى المكونات بواسطة القواعد التركيبية ، والى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية ••• وتتألف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبية لبناء البنية الوظيفية التى تشكل بدورها دخلا (input) للمكون الدلائى الذى يترجمها الى صورة منطقية ملائمة فى حين تؤول البنية المكونية فونولوجيا (١٩٤) •

ويعد الوصف الوظيفى وسيطا بين البنية المكونة والبنية الوظيفية التى

-
- (١٩١) عجر جمع عجرة وتعنى العقدة وهى ترجمة لمصطلح (noeud)
 - وقد ترجمت فى كتابى نظرية التبعية بمركب معقد مقابلة بالمصطلح الالمانى (Nexus) •
 - (١٩٢) أطلق على هذا التصور الجديد (القالبية / القولية (Modularity) •
 - (١٩٣) الوظائف النحوية محدودة هى : الفاعل ، والمفعول والمفعول غير المباشر ، والمالك ، والفضلة والملحق •••
 - (١٩٤) انظر تفصيل ذلك لدى : د. الفاضل الفهرى : اللسانيات واللغة العربية ٨١ •

تتمكن من تسجيل العلاقات النحوية الواردة والمعلومات الضرورية للتأويل الدلالى .

وقبل أن نعرض لبعض قيود سلامة بناء البنيات الوظيفية نشير الى اعتراض بريم (Brame) على وجود أى مستوى للتمثيل التركيبى ، لأن هذا المستوى يصير حشوا ، نظرا للتمثيلات الموجودة فى المعجم ، فيتم الاكتفاء بقواعد تاليفية تربط بين الكلمات لتكون وحدات تركيبية كبرى يتم تأويلها واخضاعها لقيود سلامة البناء .

ونحدد هنا قيدين فقط من هذه القيود المحققة لسلامة البناء وهما قيد الانسجام وقيد التمام . أما الأول فهو قيد يفرض الحاق قيمة واحدة بالمسند، والا نتجت بنية وظيفية غير منسجمة ، وعليه تكون قيمة المسند الظاهر فى الحاشية الوظيفية للوحدة المعجمية مطابقة لقيمة المسند المضمن فى الحاشية التركيبية المرتبطة بالعبرة التى يتم ادخالها تحته .

ويمكن أن نصور ذلك من خلال المثال : ضرب زيد الولد . على النحو التالى :

$$\begin{array}{ccc} \downarrow = \uparrow & \downarrow = \uparrow & \downarrow = \uparrow \\ \text{ج} \leftarrow \text{ف} & \downarrow = \uparrow & \downarrow = \uparrow \\ \text{س} \cdot \text{م} & \text{س} \cdot \text{م} & \text{س} \cdot \text{م} \\ \downarrow = \uparrow & \downarrow = \uparrow & \downarrow = \uparrow \\ \text{نصب} = \uparrow & \text{رفع} = \uparrow & \text{نصب} = \uparrow \end{array}$$

أما الثانى فانه يجب أن تتوفر لكل وظيفة نحوية (و ظ . ع) ترد فى صورة دلالية السمة (حم) على صورة دلالية تعد قيمة لـ (و ظ . ع) ، فالبنية المحمولة للفعل (ضرب) عبارة عن محمول ثنائى المحلات (dyadic)

(١٩٥) يتفق مع بريزنن فى التبعيات الوظيفية اذ هى عمليات على التمثيلات الوظيفية المرتبطة بالوحدات المعجمية ، انظر تفصيل نموذجها الوظيفى فى كتابهما :
Realistic Transformational Grammar واشارات عنه فى كتاب الغامى الفهرى
ص ٧٦ ، حيث يعد نموذجها معجميا .

وانظر عملى بريم :
Binding and Discourse without transformations : linguistic
Analysis, 4.4.

Essays toward Realistic Syntax,

يقيم توافقاً بين موضوعات الفعل وبين الوظائف النحوية الواردة .^٥ ففي
الرسم التالي : حم : ضرب > (فا) (مف) < .

يظهر التوافق بين البنية العملية للمحمول وبين بنيته الوظيفية (١٩٦) .

وهكذا يضيف البحث في التأويل الدلالي بعداً آخر ، يضاف الى الأبعاد
السابقة التي عددناها من قبل التي ستراعى في تحليلنا القادم ، ويلاحظ
أننا نؤكد على التداخل الشديد لهذه الأبعاد بحيث يكون الفصل في
موضع ما منحصراً في هدف محدد من أهداف التحليل التجريدية .^٥ ففي
المستوى الأدنى تقع البنية المكونية بتشكيلها من مفردات مختارة ذات تمثيل
صوتي محدد ، لها في مستوى تال بنية وظيفية تتحدد فيها علاقات أساسية
بين هذه المفردات ، ويتحقق فيها سلامة البناء بناءً على اختبارات أو قيود
محدودة ، وفي مستوى ثالث يتحدد التفاعل بين البنيتين بناءً على التأويل
الدلالي المركب من معنى العلاقات بين الوظائف النحوية ومن اختيار المفردات
التي تشغل هذه الوظائف معا (١٩٧) .

(١٩٦) كل موضوع (موع) وفق هذا القيد توافقه بنية وظيفية نحوية واحدة
(و ظ ع) لبناء الصورة الدلالية للمحمول . ويلاحظ هنا أن الفعل الوارد بالمتن
يخالف الفعل : ضرب (بضم الضاد وكسر الراء) فإنه محمول أحادي المحصل
(monodie) . أي أن البناء للمجهول يقلص عدد الحالات (أي الموضوعات
الوظيفية) والتعدى بخلافه يزيدها . انظر مزيداً من التفصيل في اللسانيات واللغة
العربية من ص ٩١ : ٩٧ .

(١٩٧) عنى د . حماسة عبد اللطيف في دراسة جادة بفكرة مركزية وهي التفاعل
بين المفردات ووظائفها النحوية وأكثر من الاستدلال عليه في مواضع عدة يقول في مقدمته:
التفاعل قائم مستمر بين الوظيفية النحوية والدلالية المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه
الوظيفة ، يشكل مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملة كلها . والجملة - في رأيه
أيضاً - هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي ، إذ يعمل على كشف تركيبها ، ويحاول
أن يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي
الذي يحكمها . انظر كتاب المعنى النحوي الدلالي : ص ٩ .

وفي موضع آخر يقول : ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلها
ينشأ المعنى النحوي الدلالي ، انظر ص ٨٢ وفي موضع ثالث يقول : والتلاحم بين

وفى مستوى رابع تتحدد فيه العلاقات النحوية والدلالية ليمس من خلال دلالات النص أو العلاقات السياقية فحسب بل من خلال وظائف تداولية عدة مجتمعة تشمل السياق أو الموقف أو الحدث الكلامي وعناصره من المتكلم والمستمع والقضية ، واختلاف الأحوال وتعدد الأدوار ، والوظائف التداولية المركزية كوظيفة المحور والمبتدأ والذيل والمنادى ، وما تفرع عنها .

ولا شك أن هذه الأفكار تشكل أمسا تفسيرية نعيد فى ضوءها قراءة عدة نصوص من كتاب سيبويه . ويخرج عن إطار بحثنا هنا - كما أشرت الى ذلك مرارا - عملية قصر أو إسقاط فكرى لهذه المبادئ على النصوص لاستنباط عناصر نظرية نحوية خاصة .

=

المفردات ووظائفها النحوية فى الجملة تفاعل عقلى وصوتى فى وقت واحد ، وبعبارة أخرى هو تفاعل دلالى نحوى معا لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر لان المفردات من غير نظام نحوى يحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لها اجتماع الا فى التنظيم المعجمى فحسب ، ص ١٦٦ . وانظر فيما يلى المبحث الخاص بالعلاقة بين المعنى النحوى والمعنى الدلالى .

العلاقة بين العمل والقوة

يعود باحث الالاحاح على الاهتمام بنظرية العامل ، وجعلها المحور الذي ارتكز عليه الكتاب هو سيبويه ذاته حيث ان مصطلح (العمل) قد حظى بمكانة ملحوظة بارزة في مواضع لا تحصى من ابواب الكتاب . غير ان هذا المصطلح . في رأينا قد ارتبطت به عدة مصطلحات أخرى تكاد في مواضع تطابقه او تكون مرادفة له ، وفي أخرى ذات علاقة ما تختلف باختلاف المسألة الواردة . وأول هذه المصطلحات مصطلح القوة الذي يرد في الكتاب ملازما لمصطلح العمل وذلك عند تصنيف متدرج لأشكال العمل حيث يقول :

« باب الفاعل الذي لم يتعمده فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعمده اليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله الى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى الى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجرى من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجرى مجرى الفعل المتعدى الى مفعول مجراها ، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته ، وما أجرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ٠٠٠٠ وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ٠٠ وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل » (١٩٨) .

ويتحدد في هذا النص بنية الكتاب حيث انه يقوم على بناء متدرج للقوة المرادفة هنا للعمل ، تقع في قمة هذا التدرج قوة الفعل وفي أسفله قوة ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول ، ويلاحظ أن هذه القوة تقل كلما انتقلنا من درجة الى أخرى بحيث انه لا يجوز معها مطابقة العنصر في الدرجة السابقة عن العنصر العامل في الدرجة اللاحقة ، وتتوالى درجات القوة على النحو التالي :

- ١ - قوة الفعل .
- ٢ - قوة اسمى الفاعل والمفعول .
- ٣ - قوة المصادر .
- ٤ - قوة الصفات .
- ٥ - قوة ما يجرى مجرى الفعل .
- ٦ - قوة ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول .

وهكذا يربط سيبويه ابتداء بين مصطلحي القوة والعمل وان كان الأول أشمل كما ستبين فيما بعد .

ويتفرع عن الدرجة الأولى فى السلم الهرمى السابق وهى درجة قوة الفعل تصنيف لما يطلق عليها الجملة الفعلية يقوم على محورين رئيسيين :

الأول : المكون الحامل لوظيفيتين تركيبية ودلالية (وهو الفاعل أو المفعول) .

الثانى : كم العناصر المشكلة للجملة ورتبها .

— وأول أقسام هذا التصنيف فاعل لا يتعداه فعله الى مفعول ، يندرج معه مفعول لم يتعداه فعله ، ولم يتعد اليه فعل الفاعل . واساس الجمع بينهما يقوم على الاتفاق فى قوة الفعل حيث لا يتحكم الفعل الا فى عنصر واحد ، ومن ثم فكلاهما مرفوع ، « والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وقوته له (١٩٩) .

— والثانى فاعل يتعداه فعله الى مفعول . ويندرج تحته التعدى التركيبى ، حيث تزداد عناصر الجملة عنصرا ، يتعدى اليه فعل الفاعل ، ويتمتع بحرية موقعية ، وتحركه من موضعه لا يكون الا لغرض محدد . والتعدى الدلالى حيث يتعدى الفعل الذى لا يتعدى الفاعل الى اسم الحدثان والى

(١٩٩) الكتاب ٣٣/١ الحق انه يمكن فصلهما ، الا ان سيبويه يجمع التركيب المتفق فى المعنى فى باب واحد كما سنبين ذلك بالتفصيل فيما يلى .

الزمان والى المكان . الا أنه فى الزمان أقوى من المكان أى أن درجة المكان أدنى ، فتقل درجة التمثيل ، يقول : « وانما جعل فى الزمان أقوى لأن الفعل بنى لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر (وهو الحدث) » (٢٠٠) .

ومعنى ذلك أن درجة القوة النسوية للزمان عائدة الى علاقة بينه وبين الفعل والمصدر .

— والثالث فاعل يتعداه فعله الى مفعولين ، ويندرج تحته تركيبان يتفقان فى موقع المفعول الأول وتعدى الفعل اليه . أما المفعول الثانى فأنه فى أحدهما مباشر وفى الآخر غير مباشر حيث يصل الفعل فى الحال الأولى الى المفعولين بنفسه ، وفى الثانية بواسطة . الا اننا يجب أن نفسر عبارته : « فان شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثانى كما تعدى الى الأول » (٢٠١) . ويفهم منها فى رأى أنه فى المثال : أعطى عبد الله زيدا درهما . يمكن أن تقف عند حد المفعول الحقيقى وهو (درهما) حيث أن الجملة يمكن أن تقابل جملة :

أعطى عبد الله لزيدا درهما .

فالأخذ مفعول غير مباشر ، والمأخوذ مفعول مباشر ، ويعمل ذلك التركيب الثانى الذى أدرجه تحت هذا القسم وهو الذى مثل له بقوة :

اخترت الرجال عبد الله (٢٠٢) .

وهو فى الفعل (اختار) أيضا : اختبرت من الرجال عبد الله .

(٢٠٠) الكتاب ٣٦/١ .

(٢٠١) الكتاب ٢٧/١ .

لا أدرى ما علة الفصل الذى أقامه د . شرف الدين فى دراسته - المرتكزة أساسا على تقسيمات سيبويه - بين أمثلة هذا الباب فجعلها فى نموذجين (٤) ، و (٥) ، رغم سيبويه أمر على الجمع بينهما للعلة التى ذهبنا إليها فى المتن . انظر كتابه : جملة المفاعيل بين الكم والكيف ص ٢٢٠ و ٢٢٣ .

(٢٠٢) من هذه الأفعال : استغفر ، سمى ، كنى ، أمر ، آل ، نبىء ، دعا . . .

فالأول غير مباشر والثاني مباشر . ومن ثم فالتركيبان عنده متساويان
تركيبيا ودلاليا ، لأنه إذا أردنا الحدث وحده كان المفعول الأول كافيا
ووضحت الجملة (٢٠٣) :

١. أعطى عبد الله درهما .
أى : حدث + فاعل (المعطى) + مفعول (الشيء المعطى) .
وهو يسارى : اخترت عبد الله .

فالمفعول الأول عند سيبويه إذن هو المفعول الحقيقى أى هو (درهما)
ثانى (عبد الله) وليس الأول من جهة الترتيب ، إذ أنه لو فهم ذلك لكان
هو (زيد) أو (الرجال) . ويؤدى ذلك الى دلالة مخالفة للجملة كما أن
الاستغناء يكون حين تصح الجملة تركيبيا ودلالة مع حذف المستغنى عنه .

وتفهم كذلك الحرية فى عبارة (أن شئت تعدى الى الثانى كما تعدى
الى الأول) من خلال ترتيب آخر يقول : اخترت فلانا من الرجال أو استغفر
الله من ذلك ، . والثانى هنا هو (من الرجال أو من ذلك) ، والتعدى يكون
يتحول الى : اخترت فلانا الرجال أو استغفر الله ذلك . إلا أن تأخر (الرجال)
يؤدى الى اضطراب فى معنى الجملة ، ولذا يفضل تقديمه ، فهو المفعول
الثانى رغم ذلك (٢٠٤) . وهل حذف حرف الجر ليعمل الفعل قاعدة مطردة ؟
يجيب سيبويه : « ليس كل الفعل يفعل به هذا ، كما أنه ليس كل فعل يتعدى
الفاعل ولا يتعدى الى مفعولين » (٢٠٥) أى أن أفعال هذا القسم محدودة
ولا يمكن جعل القاعدة السابقة مطردة . ويؤكد ذلك بقوله : « وليست
استغفر الله ذنباً وأمرتك الخير أكثر فى كلامهم ، وإنما يتكلم بها
بعضهم » (٢٠٦) .

(٢٠٣) الدليل ذلك يظهر مع المثال دعا حيث قال : ودعوته زيدا إذا أردت
دعوته التى تجرى مجرى سميته ، وإن عنيت الدعاء الى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً .
الكتاب ٢٧/١ .

(٢٠٤) هل يمكن أن تفهم الآية إذا تأخر المفعول (قومه) فى قوله تعالى :
« وأختار موسى قومه سبعين رجلاً » الأعراف / ١٥٥ :

(٢٠٥) أى ليس كل فعل يتعدى الفاعل ، ولا كل فعل يتعدى الى مفعولين .

(٢٠٦) الكتاب ٢٨/١ .

— والرابع. فاعل يتعداه فعله الى مفعولين ، والمفعولان لإزمان. لا يجوز حذف أحدهما ، وهو ما عبر عنه بالنفى المطلق (وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) لأن الأول موضع الشك أو اليقين والثاني خير مفسر له فالأول ذكر (لتعلم الذى تضيف اليه ما استقر له عندك) من هو () . والثانى بيان (ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان. اوشكا) (٢٠٧) . فالأول مبتدأ مفعول أول لا يجوز أن يستغنى عن الثانى خبر المفعول الأول .

— والخامس فاعل يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ، والمفاعيل الثلاثة لازمة لا يجوز حذف أى واحد منها ، « ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة » (٢٠٨) . وربما يزيل الغموض فى عبارته التالية : لأن المفعول ههنا كالمفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى « (٢٠٩) ، أن تعريف كلمة (المفعول) الى جانب تحديده (كالمفاعل فى المعنى) يفسر على انه المفعول الأول لأنه كان فاعلا قبل التغير الذى حدث فى الفعل ، وادخال فاعل آخر ، وزحزحة الفاعل السابق ليصير مفعولا ، كما فى :

رأى بشر زيدا أباك ————— آرى الله بشرا زيدا أباك .

ولا تتحقق زيادة قوة الفعل بتحول فى دلالته من رأى البصرية الى رأى اليقينية فحسب بل بزيادة فى مبناه من (رأى) الى (آرى) (٢١٠) .

يضاف الى هذا التعدى التركيبى لأفعال هذه الأقسام الثلاثة الأخيرة (أى الثالث والرابع والخامس) التعدى الدلالى ، حيث ما تزال قوة الفاعل تؤثر فى عناصر ثلاثة يؤثر فيها الفعـل الذى لا يتعدى الفاعل ، لأنها

(٢٠٧) الكتاب ١ / ٤٠ .

(٢٠٨) الكتاب ١ / ٤١ .

(٢٠٩) الكتاب . الضمحة نفسها .

(٢١٠) يقع هذا على الفعلين (أعلم وآرى) . أما الأفعال الأخرى وهى (نبا ، أنبا ، خير ، أخير ، حدث) فإن ذلك متحقق من خلال تضمنها معنى ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين .

لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى ، (٢١١) ، ويمكن أن نحدد الحكم الذي حدد للقوة القصوى للفعل على النحو التالي :

فعل + فاعل^١ + مفعول^(١) + مفعول^(٢) + مفعول^(٣) +
(فاعل في المعنى)
١ ٢ ٢ ٤
اسم الحدثان + الزمان + المكان
٥ ٦ ٧

— والسادس مفعول تعداه فعله الى مفعول ، والمفعول الأول هنا هو المفعول المرفوع ويعنى به نائب الفاعل حيث انه رفع لفظا حين محل الفاعل الا انه ما يزال مفعولا من جهة المعنى ، وهذا يؤكد أن تقسيمه لقوة الفعل لم يكن تركيبيا ظاهريا بل دلاليا عميقا ؛ فالفاعل في الأقسام السابقة محور التقسيم ولما غاب حل المفعول محله كأساس للتصنيف ، ففي المثال :

كسى عبد الله الثوب

فعل + مفعول مرفوع + مفعول منصوب

رفع الأول (عبد الله) لأنه قد شغل الفعل (كسى) ، ونصب (الثوب) لأنه مفعول تعدى اليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ، أى أن المفعول والفاعل هنا فى درجة واحدة ، فقصرت قوة الفعل ، وانحصرت فى عنصرين .

ويؤكد الاتفاق فى الدرجة الحرية الواقعية التى اكتسبها حتى صار « أحره كأمير الفاعل » (٢١٢) ، ونوضح ذلك من خلال التوازي التركيبى التالى :

(٢١١) يصلى هذا على فعل الفاعل المتعدى الى مفعولين حيث أنه يعدهما « لم يكن بعد ذلك متعدى تعدت الى ... ما يتعدى اليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل » ، الكتاب ٤١/١ .

(٢١٢) الكتاب ٤٢/١ يلاحظ أن المفعول الاول - فى أراجع الأقوال - يكون المفعول المرفوع حيث انه فاعل فى المعنى مع (أعطى) ، ومبتدأ مع (ظن) وهو بمنزلة الفاعل ، وفى قوة المفعول الذى هو فاعل فى المعنى مع (أعلم) .

كسى عبد الله الثوب = ضرب عبد الله زيدا
كسى الثوب عبد الله = ضرب زيدا عبد الله

وينسب سيبويه القوة ذاتها التى يحققها الفعل الى العنصر الذى وقعت عليه حيث يقول : « واعلم أن المفعول الذى لا يتعداه فعله الى مفعول ، يتعدى الى كل شيء تعدى اليه فعل الفاعل الذى لا يتعداه فعله الى مفعول » (٢١٣) .

الا انه يعود فيثبتها للفعل . على أن المعنى يظل شاغله الأكبر حيث يتأخر دور التحول التركيبى : فالمفعول فى حال التعدى والاقتصار واحد حيث انه لم يتغير المعنى ، ومن ثم أصر على اثبات مصطلح « مفعول » رغم تغير الحركة (٢١٤) . أى أنه رغم أن لفظه لفظ فاعل فانه بمنزلة المنصوب : بالفرق فى غير المعنى اذ معنى المفعول المنصوب فى : ضرب زيدا ، يتساوى مع المفعول المرفوع فى : ضرب زيد .

يقول سيبويه : « واعلم أن المفعول الذى لم يتعد اليه فعل فاعل فى التعدى والاقتصار بمنزلته اذا تعدى اليه فعل الفاعل : لأن معناه متعديا اليه فعل الفاعل وغير متعد اليه فعله سواء » (٢١٤) .

والسابع مفعول يتعداه فعله الى مفعولين . والمفعولان (الثالث والثاني) فى الأصل (لازم) لا يجوز الاستغناء عن أحدهما ، حيث يقول : « وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر » . وترز نسبة القوة الى عنصر التقسيم لا الى الفعل — كما اشرنا من قبل — حيث يقول : « لما كان الفاعل يتعدى الى ثلاثة تعدى المفعول الى اثنين » (٢١٥) . أى انه اذا بنى الفعل للفاعل (أى صار مبنيا للمعلوم) يتعدى الى ثلاثة مفعولين ، اما اذا بنى الفعل للمفعول (أى صار مبنيا للمجهول) يتعدى الى مفعولين . ويضاف الى ذلك أن هذه الأفعال فى القسمين السادس والسابع تتعدى دلاليا الى جميع

• (٢١٢) الكتاب : الصفحة نفسها .

(٢١٤) نرى أن التحول الى استخدام مصطلح (نائب فاعل) مرجعه عناية بالحركة

أساسا خلافا لاتجاه سيبويه .

• (٢١٥) الكتاب ٤٣/١ .

ما تعدى اليه الفعل الذى لا يتعدى المفعول ، وعلى ذلك يمكن أن نحدد الكم
للذى حدد لها على النحو التالى :

فعل + مفعول مرفوع + مفعول (٢) + مفعول (٣) + اسم
(فاعل فى المعنى)
١ ٢ ٣
الحدثان + الزمان + المكان
٤ ٥ ٦

وعلى هذا فالمكون الحامل للموظفتين التركيبية والدلالية هى أساس
التقسيم فهو المركز الذى ينطلق منه لتحديد عناصر كل بنية داخل التدرج
السالف الذكر . وتعد الصورة النهائية هى المحك عند التناظر بين الأبنية ،
فالبنيتان التاليتان متناظرتان :

فعل + فاعل (ذهب زيد)
فعل + مفعول (ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء

رغم اختلافهما فى ان الثانية لها أصل مختلف انتقلت عنه الى آخر
بعد حدوث عدة عمليات ، الا أن الصورة الأولى أصل والثانية فرع لها ،
والحققت بها ، حيث ان المفعول ارتفع كما ارتفع الفاعل .

ويلاحظ هنا أن الإبقاء على مصطلح (المفعول) رغم وصفه بالرفع
يؤكد اصراره على أنه رغم هذا التناظر السطحى بين التركيبين الا انه ما تزال
الوظيفة التى يقوم بها ذلك العنصر من جهة الدلالة العميقة تختلف عن وظيفة
عنصر (الفاعل) ، ويكمل ذلك ظهور فكرة ما أطلق عليه « الفاعل فى المعنى »
فى التراكيب التالية .

ويستخلص من عبارته عن الفاعل « فمن ثم كان هذا اللفظ ان يكون فيه
مقدما (٢١٦) » . ان رتبة المكون الحامل لموظيفة الفاعل تسبق رتبة المكون

الحامل لوظيفة المفعول فى الأغلب . وتغير الرتبة لا يكون الا لعلة خطابية (تداولية) ، لقوله : « كائنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى ، وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم » (٢١٧) .

ولا شك أن ثمة فرقا أساسيا بين مفهوم الأهمية والعناية الأولى ومفهوما الثانى حيث انه لو قلنا بأنه لا فرق ، فان العبارة تزداد غموضا ويصير الجزء الأخير منها مناقضا للجزء الأول . وأرى أن العناية الأولى عناية خطابية تداولية تتشكل من السياق ورغبة التكلم ودور المستمع ، وقد وجدت مكانا واسعا فى الأبحاث البلاغية . أما الثانية فتتعلق بالعناية الدلالية . وهى المتحققة من ضرورة حصول الافادة أو وقوع الفهم بتضافر كل مدلولات العناصر المشكلة للجملة لتكوين المعنى الكلى لها . وفى هذه الحال تكون كل العناصر مهمة .

ويبرر وجود الجمل ، المبنية للمفعول ، بجانب « المبنية للفاعل » عند باحث آخر أن وظيفة الفاعل يمكن أن تسند الى الحد الحامل لدور الدلالى « المنفذ » - وهى الدور المركزى لهذه الوظيفة - كما يمكن أن تسند الى حدود تحمل أنوار دلالية أخرى ، مثل :

- أعطى زيد عمرا الكتاب . (وظيفة الفاعل ← منفذ)
- أعطى عمرو الكتاب . (وظيفة الفاعل ← مستقبل)
- أعطى الكتاب عمرا . (وظيفة الفاعل ← متقبل) (٢١٨) .

فى إطار النموذج الوظيفى تتضافر الوظائف المختلفة لتحديد خصائص مكون ما ، ويمكن أن نحدد بصورة أولية وظائفه الثلاثة على النحو التالى :

- الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) .
- الوظائف التداولية (البؤرة ، المحور ، ..)
- الوظائف الدلالية (المنفذ ، المستقبل ، المتقبل ، ...) .

فوظيفة الفاعل تسند بالدرجة الأولى الى الحد الحامل لدور المنفذ ثم لدور المتقبل ثم لدور المستقبل ، أما وظيفة المفعول فتسند بالدرجة الأولى الى الحد الحامل لدور المتقبل ثم لدور المستقبل ، وذلك طبقا للسلمية التالية :

منف	متق	مستق	مستف	أد	زم	مك
+	+	+	+	+	+	+
فا	+	+	+	+	+	+
مف	+	+	+	+	+	+

ويلاحظ في تصنيف سيبويه السابق أن المحورين يتلازمان ؛ فالوظيفة المركزية في الجملة يواكبها رتبة كل مكون . ويتضح ذلك من تقدم القسم الذي يسند فيه دور « المنفذ » الى وظيفة الفاعل . ولكن ما ترتيب الأدوار الأخرى؟ وهل هي ملزمة بحيث يؤدي الخروج عليها الى مقبولة دنيا للتركيب أو الى تراكيب غير صحيحة نحويا ؟

رأينا أن سيبويه يوازى بين التركيبين :

كسى عبد الله الثوب = ضرب عبد الله زيدا .

للمفعول المرفوع (عبدالله) يوازى الفاعل المرفوع (عبدالله) . وبعبارة أخرى وظيفة الفاعل في كل جملة تختلف عن الأخرى - رغم اتفاقهما في الاعراب - في الدور الدلالي المنوط بكل مكون ؛ إذ أن (عبدالله) يقوم بدور « المنفذ » . أما (عبدالله) في جملة (كسى) يقوم بدور « المستقبل » . ويجوز هنا أيضا التقديم والتأخير ، أى :

كسى الثوب زيد = ضرب زيدا عبدالله .

وأمره في هذا - كما يقول سيبويه - كأمr الفاعل (٢٢٠) أى أن

(٢١٩) انظر نقد هذه السلمية في الكتاب السابق ص ٢٨ وما بعدها .
 بفرع استنادا الى دلالة الفعل الأدوار الدلالية المحاطة للدور الاساسى للمفاعل (المنفذ) الى القوة والمتوضع والحائل ، بالإضافة الى المتقبل والمستقبل والحدث والزمان والمكان .
 (٢٢٠) الكتاب ٤٢/١ .

الأمر يجرى كما جرى فى القسم الثانى ، وذلك حين قال : « فان قدمت المفعول واخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبدالله : . لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وان كان مؤخرا فى اللفظ » (٢٢١) . وبهذا يمتنع أن نقول :

— كسى الثوب زيدا . أو — أعطى الكتاب زيدا .

اذن لابد من تحقق الترتيب بين الأدوار الدلالية الثلاثة : المنفذ ثم المستقبل ثم المتقبل .

وهكذا يمكن أن نفهم عبارة « الفاعل فى المعنى » التى أصر عليها سيبويه ويفهم كذلك التساوى فى المعنى الذى كرره فى مواضع عدة ، منها :

« فجميع ما تعدى اليه فعل الفاعل الذى لا يتعداه فعله الى مفعول يتعدى اليه فعل المفعول الذى لا يتعداه فعله . واعلم أن المفعول الذى لم يتعد اليه فعل الفاعل فى التعدى والاقتصار ، بمنزلته اذا تعدى اليه فعل الفاعل ؛ لأن معناه متعديا اليه فعل الفاعل وغير متعد اليه فعله سواء . الا ترى أنك تقول : ضربت زيدا ، فلا تجاوز هذا المفعول ، وتقول : ضرب زيدا . فلا يتعداه فعله لأن المعنى واحد » (٢٢٢) .

فرغم اتفاق الفعل المبني للمفعول مع الفعل المبني للفاعل فى التعدى الى العناصر (مفعول ٢ + مفعول ٣ + اسم الحدثان + الزمان + المكان) او بعبارة أخرى يستند اليهما الوظائف الدلالية (المستقبل ، المتقبل ، الحادث ، الزمان ، المكان) ، الا أن سيبويه يرى أيضا أن الترتيب واقع على اسم الحدثان ثم المكان للعلل التى حددها فيما سبق (٢٢٣) . أقول رغم اتفاقهما فإن معنى المفعول واحد سواء أكان مرفوعا أو منصوبا من الناحية الشكلية ، ويظل للتركيبين بنية واحدة عميقة :

• (٢٢١) الكتاب ٢٤/١

• (٢٢٢) الكتاب ٤٢/١

• (٢٢٣) انظر الكتاب ٢٤/١ ، ٢٥ ، ٣٦

فعل - فاعل - مفعول فعل - فاعل - مفعول
ضرب - ت - زيدا ضرب - ت - زيدا

ويضيف سيبويه بعد ذلك قسما ثامنا يشترك مع الأقسام السابقة. في أنه يعمل فيه الفعل بالنصب إلا أنه ليس بمفعول . وسبب الفصل يرجعه الى المعنى حيث انه معنى هذا العنصر (الحال) يختلف تماما عن معنى المفعول الأول أو الثانى يقول : « ألا ترى أنه يكون معرفة ، ويكون معناه ثانيا كمعناه أولا » .

وتقابل هذه العبارة عبارة الحال « ألا ترى أنه لا يكون الا نكرة » (٢٤) . فالأمثلة المتقابلة تؤكد الاتفاق فى العمل والاختلاف فى المعنى . ويمكن تمثل ذلك على النحو التالى :

كسوت زيدا الثوب ذهب زيد راكبا

عمل الفعل هنا فيما يكون حالا (يعنى : ذهب) كعمل مثله فيما بعده (يعنى : كسا) إلا أن الأول لا يتعدى لمفعول ، ومن ثم فإن (راكبا) ليست مثل (زيدا والثوب) . « وانما جاز هذا لأنه حال ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف منه ، إذ كان يتعدى الى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه » (٢٢٥) .

أى أن الفعل (ذهب) لا يقل عن (كسا) من ناحية القوة والضعف من جهة العمل فى غير المفعول . أى أن المفاضلة تقع فيما بعد الأثر الاعرابى فى المفعولين ، حيث يعد (ذهب) لازما . و (كسا) متعديا الى مفعولين . ومن ثم فالأخير أقوى فى العمل من هذه الجهة . أما التأثير فيما بعد ذلك فكل الأفعال تتساوى فى القوة حيث العمل فى اسم الحدثان والزمان والمكان كما اشرنا وغيرها (كالحال) هنا . ومن هنا نفهم سبب الحاق سيبويه حديثه عن الحال حديثه عن الأفعال المتعدية الى مفعولين .

• (٢٢٤) الكتاب ١ / ٤٤

• (٢٢٥) الكتاب ١ / ٤٥

ثم يختتم أخيراً بقسمه التاسع بالفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم
المفعول .

وينظر - ابتداء - بين التراكيب سيرا على نهجه اذ أن الفعل هنا يعمل فى
فاعل ويتعداه ويعمل فى مفعول كذلك مثله مثل ضرب . ومن ثم يتناظر
التركيبان :

ضرب رجل زيدا و كان زيد قائما
٢ ١ ٢ ١

فالأول والثانى (أو الفاعل والمفعول) فيما يتفقان من جهة عمل الفعل
الا. انهما يختلفان من جهة المعنى ، ولذا فصل بينهما وجعل الأخير قسما
مستقلا . فالفاعل والمفعول فى المثال الأول شيئان مختلفان . أما الفاعل
والمفعول فى المثال الثانى فانهما لشيء واحد . أى انه عند حذف الفعل الأول
فانه لا رابط بين الكلمتين أما عند حذف الثانى فان الرابط المعنوى (اعنى :
الاسناد) . يظل قائما .

ومن هنا نفهم عبارته « فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول » .
ويتفق مع هذا القسم أيضا فى أنه يعمل فى اسمين ، ولا يجوز فيه الاختصار
على الفاعل ، غير أنه يقابل هنا بين حتمية ورود العنصرين وحتمية ورود
مفعولى ظننت ، اذ لا يجوز فيه الاختصار على المفعول الأول ، ولذا فانه
فى التركيبين :

كان زيدا قائما ظننت زيدا قائما .

تنحصر المقابلة فى الحتمية لا فى عمل الفعل . ويؤكد ما ذكرنا أن ما
يسرى على الفاعل والمفعول مع (ضرب) لا يسرى على مثيلهما مع (كان)
من احكام كالتقديم والتأخير بصورة مطلقة ، اذ يظل بينهما فروق باستمرار .
فاذا كان ذلك ممكنا فى حال تعريفهما كأن يقول : كان أخاك عبد الله = ضرب
عمرا زيد .

« فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » (٢٢٧) . ومعنى (فعل مثله) أن (كان) فعل مثل (ضرب) دخل على الاسمين « لتجعل ذلك فيما مضى » .

فانه غير ممكن حين يكون هناك نكرة ومعرفة . فإذا جاز أن نقول :

— ضرب زيد رجلا . — ضرب رجل زيدا .

فالعلة أنهما شيئان مختلفان ، فجاز أن يكون الأول نكرة والثانى معرفة وهو ما لايجوز مع كان : ★ كان رجل زيدا .

« فالذى تشغل به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام ، لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا ، لأنهما شيئان مختلفان » .

وعلة ذلك الاتفاق فى الابتداء ، فحين يتشكل تبتدىء بالأعرف ثم تذكر الخبر . وعلى ذلك يجوز : كان زيد حليما . لأن الأعرف هو الفاعل . وكان حليما زيد . لأن الأعرف هو الفاعل أيضا .

لا عليك أقدمت أم أخرت . ويتبع ذلك أن غياب أحدهما على هذه الصورة لا يغير من صحة الجملة نحويا . وفى الحال الأولى : كان زيد . انتظار الخبر (الوصف) ، وفى الحال الثانية : كان حليما . انتظار معرفة صاحب الصفة . والنتيجة أنه إذا اكتملت الجملة الثانية وكانت : كان حليما زيد . فانه مبدوء به فى الفعل وأن كان مؤخرا فى اللفظ ، (٢٢٨) .

وهنا تبرز المقابلة بين الصورة المنطوقة السطحية فى عبارة (فى اللفظ) والصورة الذهنية العميقة فى عبارة (فى الفعل) .

(٢٢٧) الكتاب ٤٥/١ ويرى كذلك أن يصرف مثله : فهو كائن ومكون ، مثل ضارب ومضروب . ويقتصر على الفاعل فى موضع مثل : قد كان عبد الله . أى قد خلقه عبد الله ... الى آخر أوجه المماثلة المؤكدة التحاقه ببنية الفعل ومعناه وتراكيبه . (٢٢٨) الكتاب ٤٨/١ .

أما صورة : كان حليم أو رجل = ضرب رجل ٠٠٠

فإنها غير مستقيمة أى أن مضمونها غير منطقي ، لأنه قد بدىء بنكرة ، ولا يستقيم أن نخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلته في المعرفة ، فكهروا أن يقربوا باب لبس ، (٢٢٩) .

ومما يؤكد أن الاستقامة تتعلق بالمضمون هل هو منطقي أو غير منطقي فإذا كان منطقيا فهو غير ملبس ، وإذا كان غير منطقي فهو ملبس . ولا تتعلق المسألة أساسا بالصحة النحوية للتراكيب وعدمها ، هو ذلك التعليل الذى قدمه لأمثالين : كان انسان حليما أو كان رجل منطلقا .

فالأساس لا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ، فإذا قلت ما سبق كنت تلبس ، « لأنه لا يستلزم أن يكون في الدنيا انسان هكذا ، فكهروا أن يبدأوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خيرا لما يكون فيه هذا اللبس » (٢٣٠) .

والحمل على أنه فعل بمنزلة ضرب جائز في الشعر ضعيف في الكلام (أى النثر) . بمعنى أن يكون الفاعل مع كان نكرة والمفعول معرفة .

وهكذا نلاحظ التدرج في بناء الأفعال على أساس العمل ، والتناظر بين التراكيب على أساس اتفاقها في القوة ، وتقدم بعضها على أساس أنها أقوى ، وتأخر الأخرى على أساس أنها أضعف . وبينما فيما سبق تدرجها في القوة والضعف . ويضاف الى ذلك أيضا أن الكلام يتدرج كذلك بناء على معيار الخفة والثقل ، يقول سيبويه : « وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا ٠٠٠٠ وأعلم أن ما ضارح الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ، ومنهوه ما يكون لما يستخفون ٠٠ »

(٢٢٩) الكتاب ٤٨/١ أيضا . ويمر ذلك على الاستفهام كذلك « انما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده ، كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك ، فالمعروف هو المبني به » .
(٢٣٠) الكتاب ٤٨/١

وهكذا يوضع الفعل على قمة هرم التدرج من الثقل الى الخفة :

الفعل

الصفة

الاسم

وتختلف كذلك اسماء فيما بينها من جهة الخفة والثقل ايضا ، فالنكرة اخف من المعرفة ، والمذكر اخف من المؤنث والتثنية اخف من عدده ... الخ .

وقد اشرنا الى ان الافعال تختلف فيما بينها فى القوة كما انها تحتل الصدارة فى العمل ، فهي تتقدم على اسمى الفاعل من المفعول والمصادر والصفات وما يجرى جراها . فاذا لم يتفق عامل ما مع الفعل فى القوة فانه لا يعمل عمله او بعبارة ادق يكون تأثيره محدودا لأنه يختلف عن الفعل فى جوانب عدة . مثال ذلك ما ذكره سيبويه عن قوة الحرف يقول :

« فاذا قلت : ما منطلق ، عبد الله او ما مسمى من أعقب . رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ، كما أنه لا يجوز أن نقول : ان أخوك عبد الله ، على حد قولك : ان عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وانما جعلت بمقتضاه ، فكما لم تنصرف (ان) كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته . فكذلك ما » .

ويعنى ذلك أن الحرف أدنى من الفعل فى القوة وبالتالي فى العمل . ولا يمكنه أن يتيح للعناصر العامل فيها حرية موقعية كالتى يتيحها الفعل . وهذا مفهوم قوله (لم تنصرف ان كالفعل) . فهذه القيود تجعل الجعسل الخارجة عليها او التى تخرقها جملا غير صحيحة نحويا . ولذا فان جملة :

غير صحيحة نحويا

★ أن أخوك عبد الله .

★ ما منطلقا عبد الله .

(٢٣١) الكتاب ٢١/١ وما بعدها .

(٢٣٢) الكتاب ٥٩/١ .

لتأخر قوة الحروف (أن وأخواتها) و (ما وأخواتها) عن منزلة الفعل . ويقابل بين تأخر قوتها في تقديم الخبر وتأخرها في باب قلب المعنى، حيث يقول : « وتقول : ما زيد الا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل : « ما أنتم الا بشر مثلنا » ، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (كان) الواجب . فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى ، كما لم تقو في تقديم الخبر » (٢٣٣) .

ويتضح في مواضع عدة أخرى الربط المستمر بين العمل والقوة ، كما يتضح كذلك الربط بين العمل ومصطلحات أخرى مثل (شغل ، فرغ ، ...) في تحليلات سيبويه وتعليقاته . ويلاحظ أيضا أن التراكيب ذاتها تختلف فيما بينها من ناحية القوة والضعف أيضا تبعا لوجه ما ، يقول :

« فان قلت : ما أنا زيد لقيتته . رفعت ، الا في قول من نصب : زيدا لقيتته ، لأنك قد فصلت كما فصلت في قوله : أنت زيد لقيتته . (وان كانت ما التي هي بمنزلة ليس ، فكذلك ، كأنك قلت : لست زيد لقيتته) ، لأنك شغلت الفعل (بآنا) ، وهذا مبتدأ بعد اسم ، وهذا الكلام في موضع خبره ، وهو فيه أقوى . لانه عامل في الاسم الذي بعده ، واللف الاستفهام وما في لغة بنى تميم يفصلن فلا يعملن . فاذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف . فهو أقوى ، وكذلك : انى زيد لقيتته ، وأنا عمرو ضربته ، وليتنى عبد الله مررت به لأنه انما هو اسم مبتدأ (ثم ابتدئ به) أو اسم قد عمل فيه عمل ثم ابتدئ به ، والكلام في موضع خبره » (٢٣٤) .

وهكذا فان التركيب يفسر على النحو التالي :

ما + أنا + زيد + لقيتته
(= ليس) فاصل رفع / اسم مبتدأ كلام / خبر

(٢٣٣) الكتاب ٥٩/١ يلاحظ هنا أيضا اختلاف الحروف فيما بينها في القوة .
وبين ذلك صراحة حين يقول : كما أن (ما) لم تقو قوة (ليس) . ولم تقع في كل مواضعها ، لأن أصلها (عندهم) أن يكون ما بعدها مبتدأ .
(٢٣٤) الكتاب ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

وهذه الامكانية تقابل أخرى أقوى حيث يقع الفصل ويواكبه العمل على النحو التالى :

ما + أنا + زيدا + لقيته

وهذا تفسير قوله « فإذا اجتمع انك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى » ،
وذلك حملا على قولهم : ما زيدا ضربته (ولا زيدا) قتلته .

غير أنه اذا استخدم (ليس) ، فالأمر يختلف حيث يكون الرفع أقوى
فتقول : — لست زيد لقيته .

وحيث عمل الفعل ، ويلزم أن يكون الاسم مبتدأ ، والكلام الذى يليه
خبرا . وهكذا فالحرف (ليس) أقوى من (ما) . ولما كان الأخير محمولا
على الأول ، فتأخر عنه ، وقيدت حركة العناصر التى يعمل فيها .

وقد تكون الحركة أقوى الا أن الأضعف هى الأكثر شيوعا ، ويرفض
الجمهور استخدامها ، أو تكون الحركتان متساويتين فى القوة الا أن حركة
ما تجد قبولا عن الأخرى ، وذلك فى قوله تعالى : « الزانية والزانى »
يقول سيبويه : « وقد قرأ الناس : « والسارق والسارقة » ، و « الزانية
والزانى » (بالنصب) ، وهو فى العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن
أبت العامة الا القراءة بالرفع » (٢٣٥) .

وهكذا يتضح لنا أن مفهوم القوة عند سيبويه مفهوم شامل يجمع
مفهوم العمل وغيره من المفاهيم المتعلقة به ، ويلاحظ كذلك أنه متشعب لا يخصص
بالعنصر فقط ، بل انه يقع على العنصر والتركيب والحركة وغيرها . وإذا
وقع على عامل فانه يعنى العمل المباشر ويقابل هنا مصطلح (Rektion)
وغير المباشر ، كما أوضحنا بالنسبة للفعل حيث اتضح أنه يعنى التأثير
الاعرابى المباشر وغير المباشر للفعل كما يؤدي وظائف أخرى غير
العمل (٢٣٦) .

(٢٣٥) الكتاب ١ / ١٤٢ .

(٢٣٦) لذا لا نوافق الباحثين الذين جعلوا مصطلح القوة (Valenz)
عند سيبويه مرادفا لمصطلح (Rektion) ، كما أننا لا نوافقهم فى ان سيبويه لم
يتحدث الا على مفهوم القسم العام للعامل ولم يتحدث عن قوة الاقسام الفرعية
(Subklasse) .

ويمكن أن نقول أن سيبيويه قد عنى بهذا المفهوم عناية كبيرة كما ستبين المباحث التالية حيث خص كل وحدة نحوية حديثا مستقلا عن قوتها كما أنه أفرد للمحديث عن قوة البناء وقوة الجوار والعلاقة بينها والعلاقة بين الأضمار والقوة أبوابا مستقلة تؤكد انشغاله بهذه الفكرة بصورة واضحة ، وأن العلامة الاعرابية مسألة ثانوية تتبع تحديد نوع القوة .

ويصير السؤال عن منطلق سيبيويه فى التحديد هل هو العوامل أم التوابع وبعبارة أدق : هل انطلق سيبيويه من العوامل للكشف عن التوابع الممكنة أم عكس ذلك ؟ أقول أن منطلقه - كما تبين فيما سبق وكما سيتضح ذلك بصورة كاملة فيما يلى - كان من التوابع المحددة لأعراب معين للكشف عن العوامل .

ويمكن أن يستخلص من النصوص التى أوردناها فيما سبق أن مفهوم القوة عند سيبيويه أكثر اتساعا من المفهوم الوارد لدى الباحثين الغربيين الذين فصلوا فى ذلك حيث تعلق المفهوم عندهم بعنصر ما . أما عند سيبيويه فقد وقع على العنصر وغيره كالتركيب والحركة ، وضم إليه أيضا معيار الخفة والثقيل .

(٣)

العلاقة بين المصطلح النحوى والمصطلح الدلالى

لا شك أن المصطلحات النحوية والدالية لم تكن قد استقرت حين شرح سيبويه فى مؤلفه ، بل ان العبارة المقتضية التى غلبت فى لغة التحليل عنده قد أسهمت الى حد بعيد فى غموض كثير من هذه المصطلحات . ويتجلى القلق فى حد المصطلح اذ انه تارة يتسع لأكثر من معنى وتارة أخرى ينحصر فى مدلول ضيق بعينه . كما أننا نلاحظ التداخل فى حدود المصطلحات فى مواضع عدة . وهو امر أفضى - بداهة - الى كثرة تفسيرات الباحثين وتاويلاتهم .

ونحاول هنا ازالة بعض الغموض الذى يكتنف هذه المصطلحات وإيجاد العلاقات التى تربط بينها من خلال معالجة عدد من تصانص الكتاب ، لإيضاح وجهة نظرنا حيث نعد هذه المسألة عنصراً جوهرياً مهماً من عناصر النظرية النحوية التى تشكلت فى الكتاب ، ونجد - ابتداءً - أن سيبويه يلزم نفسه بإفراد باب موجز مستقل فى قول كتابه عن هذه المصطلحات فيجمعها بصورة عامة ويحدها ، ويؤكد هذه الحدود ومضامينها فى مواضع كثيرة كما سنرى .

يقول فى هذا الباب : « هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبح ، وما هو محال كذب ، (٢٣٧) » .

ويعنى ذلك أن الكلام - ويعنى به الجملة هنا الى حد ما - ينقسم الى مستقيم ومحال بشكل عام ثم ينقسم الأول الى ثلاثة أقسام : حسن وكذب وقبح والثانى الى محال فقط ومحال كذب ، .

• (٢٣٧) الكتاب ٢٥/١

وقد حدد د. حماسة - بناء على ذلك - أن كل جملة صحيحة « نحويا »
تعد جملة مستقيمة ، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب
تتعلق بالمعنى الذى تفيدته عناصر الجملة عندما تترابط نحويا (٢٣٨) .

ولكننا نرى أساسا أن مفهوم « مستقيم » يعود الى تحقق أمور ثلاثة
فيه وهى : ١ - اكتمال عناصر تركيب ما .
٢ - تحقق المعنى المعجمى لكل عنصر .
٣ - توافق العلاقة بين العناصر والمعانى .

ويحدث هذا التوافق وفق قيود الاختيار أو غيرها . ومن ثم لا نرى أن
مصطلح الاستقامة يعنى استقامة الدلالة كما ذهب الى ذلك . ويلاحظ أيضا
أن مفهوم « محال » يعنى تحقق وجود الأمرين الأول والثانى وعدم تحقق
الثالث ، يقول سيبويه : « وأما المحال فإن تنقصن أول كلامك بآخره ، فنقول ؛

— أتيتك غدا . — سأتيك أمس .

فقد حال دون صحة الجملتين نحويا التناقض الواقع بين زمن « الفعل »
وزمن الظرف ، فاستحال وجود علاقة بين العنصرين (٢٣٩) .

وينقلنا هذا التحديد لمفهوم « محال » الى اكمال دائرته بتحديد مفهوم
« المحال الكذب » يقول سيبويه : « وأما المحال الكذب فإن نقول : سوف
أشرب ماء البحر أمس » (٢٤٠) . فأضاف الى ما سبق أن العلاقة بين الفعل
والمفعول تؤدي الى مضمون أو معنى غير منطقي ، ومن ثم فإن مدلول

(٢٣٨) د. حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة ص ٦٢ ، ٦٣ .

يرى أنه فى هذا النص القصير تكمن بذور نظرية نحوية دلالية ، حيث تندمج ذى
تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة أو بعبارة أخرى ، قوانين المعنى النحوى
الأولى ، وتمثله الوظائف النحوية المختلفة ، مع قوانين دلالة المفردات الأولية ، وتمثلها
الدلالة العمجية للكلمة ، وتمتزج فيما يمكن أن يسمى « المعنى النحوى الدلالى » ص ٦١ -

(٢٣٩) الكتاب ٢٥/١ .

(٢٤٠) الكتاب ٢٥/١ أيضا .

الكذب يتحدد بأنه مصطلح دلالي ينقل العلاقة من الحقيقة الى نقيضتها ،
وهو ما يدخل أحيانا في باب المجاز .

ولذا لا يمكن أن يتحدد مفهوم « مستقيم » من خلال عبارة « صحة
الكلام » فقط (٢٤١) .

ونلاحظ أن سيبويه يستخدم الفعل أيضا في الوصف ، فيقول :

« ولا يجوز أن تقول : ما زيدا عبد الله ضاريا ، وما زيدا أنا قاتلا .
لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان) و (ليس) أن تقدم ما يعمل فيه .
الآخر » (٢٤٢) .

فالكلام لا يستقيم كما أنه يستحيل في مواضع أخرى حيث يقول :

« وإذا قلت : كان زيد أنت خير منه . . فليس إلا الرفع ، ألا ترى أنك
لو أخرجت (أنت) استحال الكلام ، وتغير المعنى » (٢٤٣)

وقد تفسر عدم الصحة النحوية بأنها خروج على القواعد والقوانين
الخاصة بتكوين الجملة ، وليس هناك من يقدر على تحديد الصحة النحوية
أو عدمها إلا ابن اللغة ، فهو وحده الذي يمتلك الكفاءة التي تمكنه من
التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح ، ويعود هذا الى تأثير بفكرة
« أن القبول النحوي ما لا يتوقف على المعنى المعجمي لمصادر الجملة ولكنه
يرتكز الى نظام عميق يمتلكه المتكلم ، وبه يستطيع أن يميز جملة من أخرى » .
ولكن ألم يتساءل أصحاب هذا الاتجاه أي نظام عميق هذا ؟ وهل هو عام
يفسر كل جملة في كل عصر ، فيمكن أن يحدد المتكلم الآن صحة أو عدم صحة

بمنه

(٢٤١) بعد أن حدد د. محمود ياقوت في كتابه « التراكيب غير الصحيحة نحويا
في (الكتاب) لسيبويه ، مصطلح مستقيم بأنه « صحة الكلام » ص ٤١ ، نراه يذكر
في ص ٢٧٢ بأن (مستقيم) دلاليا لوجود افادة معنى ، و (قبيح) نحويا لوضع المظ
في غير محله .

(٢٤٢) الكتاب ٧١/١

(٢٤٣) الكتاب ٣٩٥/٢

جمل وردت لدى سيبويه وابن المبرد والسراج . أيكفى أن نقول أنه غير قادر على تفسير نظام العلاقات ولكنه قادر على تمييز الصحيح من غير الصحيح ؟

الحق أن المقام لا يتسع لمناقشة هذه الافكار وإن كنا سنتعرض بصورة عارضة لبعض منها عند تحليل العلاقة بين المعنى النحوى والمعنى الدلالى ، وهى العلاقة الاساسية التى يعنى بها سيبويه عناية كبيرة فى تعليقاته . ولا شك أن ثمة روابط بين المعنى والوظيفة وبين المعنى الدلالى للمفرد والمعنى الكلى للجملة وبين المعانى النحوية وبين التراكيب وبين المعانى الحقيقية والمعانى المجازية . . . الى آخره . ومن ثم ليس للفصل بين هذه الثنائيات ادنى قيمة من جهة التحليل الوظيفى للبنية النحوية .

ونعود الى تقسيم سيبويه للمستقيم من الكلام حيث عد القسم الأول المحقق للشروط الثلاثة السابقة « المستقيم الحسن » وأرى أن القسم الذى يقابله هو ما أطلق عليه « المستقيم القبيح » ، يقول سيبويه : « وأما المستقيم القبيح ، فإن تضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت .

→ وكى زيدا يأتيك . → واشباه هذا » (٢٤٤) .

ويلاحظ أن الوصف الأول « مستقيم » يعنى صحة وقوع الشروط الثلاثة المحددة للصحة النحوية إلا أن الوصف الثانى « قبيح » يعنى وقوع خلل فى ترتيب عناصر الجملة مما يفضى الى نشوء تركيب غير مسموح به فى نظام العربية ، ولا يقبله ابن اللغة .

وقد عاد د . حماسة ففسر « الاستقامة » بأنها استقامة الدلالة ، لكى يتيح له ذلك تفسير « القبح » تركيباً ، ولذا نجده يقول أن القبح خلل لفظى وليس خلا معنوياً . غير أننا نلاحظ هنا الاختيار بين مكونات الجملة قد توافقت ؛ فلم يحدث تصادم بين الوظائف النحوية فى علاقاتها مع دلالة

(٢٤٤) الكتاب ٢٥/١ ويلاحظ أن الهوامش (٢٤١) ، (٢٤٢) ، (٢٤٣)

سقطت عند الطبع .

(٢٤٥) د . حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ص ٦٥

(٢٤٦) الكتاب السابق ، ص ٦٥ أيضاً .

المفردة التي اشغلتها بغير أن تدعى العناصر من فحواها عن ريبها (الخداع) فلم يفلح في إخراجها من اليبس الذي يحددها على أنها اللغة فيجاءت للصورة المنطوقة ، وقد إختل بها بعض الوردية النحوي وقد راقبنا من هذا الخلل في ترتيب العناصر الى تكوين تراكيب خارجة عن قواعدهم النظام النحوي في اللغة ، وبالتالي الى تراكيب لا ينطق بها وغير مقبولة ، ولا يبعد هذا عن التراكيب التي توصلت بها غير المتعلمة ، بهما المائدة الوسطى وغيرهما من المصطلحات فيتمتع من خلالها بقبولها متفانين في الاصطلاحات اللغوية سنيين فيما يلزم من بعضه ، لعدم رادع غير منقسط .

اما القسم الأخير الذي أطلق عليه سيبويه مصطلح « مستقيم كذب » فيؤكد ما انتهينا اليه من « مصطلح » : « مستقيم » بمعنى الصحة للنحوية والدلالية معا ، حيث يقول : « وأما المستقيم الكذب ، فقوله : حملت الجبل وشربت ماء البحر ، ونحوه » (٢٤٧) .

ففي المثال : حملت الجبل ، تحققت الشروط الثلاثة السابقة ، إلا أن المعنى العام للجملة غير مقبول منطقيا ، ومن ثم انتقل من مستوى الحقيقة الى مستوى آخر أطلق عليه « المجاز » ، وبناء على ذلك فإن مفهوم « الكذب » يعني أنه المقابل للمصطلح « مستقيم حسن » من جهة الدلالة ، ويمكن أن نصور ذلك على النحو التالي :

- من جهة الدلالة : مستقيم حسن \neq مستقيم كذب .
- من جهة التركيب : مستقيم حسن \neq مستقيم قبيح
- من جهة الدلالة والتركيب : مستقيم حسن \neq محال كذب .

وهكذا تكون المقابلة بين (مستقيم ومحال) ماثلة في صحة العلاقة بين للفعل الماضي الدال على حدث وقع (أتى) وظرف الزمان التالي الدال على الماضي (أمس) ، في الحال الأولى ، وفي عدم صحة هذه العلاقة بين الفعل (اشرب) الدال على حدث حال / استقبال والظرف الدال على الماضي

(أمس) فى الحال الثانية من جهة • وبين (حسن وكذب) فى المعنى الحقيقى الناتج عن علاقة بين الفعل والعناصر التابعة له ، فى الحال الأولى ، والمعنى غير الحقيقى المجازى الناتج عن علاقة بين الفعل والعناصر التابعة له فى الحالة الثانية من جهة أخرى •

ويرى د • حماسة أن « الكذب » هنا يمكن أن يطلق عليه « كذب دلالى » ، ويتمثل الكذب الدلالى فى علاقة الفعل والفاعل معا ، أى صيغة ومدلول معا بالمفعول ، ١ أى صيغة نحوية ومدلول معا ، وبعبارة أخرى فى « التفاعل » بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يماثلها من المفردات بدلالاتها » (٢٤٨) •

غير أن نص سيبويه يقدم لنا تصورا دقيقا حول الربط بين صحة التركيب دلاليا ونحويا فى مصطلح دقيق « مستقيم » وعدمه « فى مصطلح » محال » بوجه عام ، وبين صحة التركيب دلاليا ونحويا فى مصطلح « مستقيم حسن » وعدمه فى مصطلح « محال كذب » من جهة نوع المضمون أو الدلالة بنوعيهما (حقيقية ومجازية) • وبين تركيب مقبول مستعمل يستخدمه أبناء اللغة يتحقق فيه شروط الصحة النحوية وتوافق العلاقات بين المفردات دلاليا فى « مستقيم حسن » فى مقابل مصطلح « مستقيم قبيح » حيث يكون التركيب غير مقبول ولا يستعمل لخروجه على شرط الورد النحوى ، فيكسر بذلك قاعدة مطردة فى النظام النحوى للغة العربية •

ويمكن أن تتضح هذه النتيجة من خلال نصوص الكتاب ذاته حيث يقول سيبويه : « ولو قلت : كان رجل فى قوم عاقلا ، لم يحسن ، لأنه يستنكر أن يكون فى الدنيا عاقل وأن يكسبون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن ويقيح » (٢٤٩) •

فالمقابلة بين المصطلحين (حسن وقبيح) لا يمكن تجاهلها على الإطلاق ، حيث لم ترفع شبه الجملة « تنكير المبتدأ » ومن ثم ما يزال اللبس قائما ، وهو اللبس الناتج عن اخبار المخاطب عن المنكور ، فإذا زال حسن ، كأن نقول :

• (٢٤٨) النحو والدلالة ص ٦٩

• (٢٤٩) الكتاب ١ / ٥٤

• كان رجل من آل فلان فارما •

ويرفض التركيب ويصير قبيحا عندما تعمل فى عنصر متقدم يلزم تأخره،
فاذا قدمت فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول ، فان هذا لا يحسن
« لو قلت : كان زيدا الحمى تأخذ او تأخذ الحمى •

لم يجز ، وكان قبيحا » (٢٥٠) •

الا أن هذا لا يجعلنا نميل الى ربط عدم الاجازة بالقبح ، حيث نجد
فى مواضع اخرى اجتماع الاجازة والقبح ، يقول : فان قلت : ضربنى
وضربت قومك (ينصب قومك) ، فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ
كالواحد (٢٥١) •

ويجمع كذلك فى مواضع أخرى بين الحسن والاستقامة أو عدم الحسن
وعدم الاستقامة . يقول : « وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه
(برفع عبد الله) اذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمّر • فاما فى المظهر
فقولك : هذا زيد فاضربه » (٢٥٢) •

ويقابل ذلك قوله : « الا ترى انك تقول : ما أنت وما زيد ، فيحسن •
ولو قلت : ما صنعت وما زيد •
لم يحسن ولم يستقم ، اذا أردت معنى : ما صنعت وزيدا •

ولم تكن لتعمل (ما أنت) و (كيف أنت) عمل (صنعت) • لو تا
بفعل » (٢٥٣) •

وهكذا فالعنصر الدلالى لم يغب مطلقا عن وعى سيبويه حين عالج

• (٢٥٠) الكتاب ٧٠/١ •

(٢٥١) الكتاب ٨٠/١ يلاحظ انه لعدم امكان التشكيل فانى اضيف الى النص
(برفع كذا / ينصب كذا) ليتضح الوجه فى المثال المذكور •

• (٢٥٢) ١٣٨/١ •

• (٢٥٣) الكتاب ٣٠٢/١ ، ٣٠٣ •

التراكيب المنطوقة المستعملة والتراكيب المجردة غير المستعملة التي جاء بها مجرد التمثيل ولا يتكلم بها . ويلاحظ أن مصطلح الكلام قد تعددت مدلولاته الى حد بعيد بحيث نجده في مواضع يعنى « المنطوق أو الملفوظ أو ما ينطق به » وفي مواضع يعنى « الجملة » وفي ثالثة يتسع فيعنى « الفثر » . ونلاحظ فيما سبق ذلك التدرج في اتساع مدلول المصطلح :

من المنطوق ← الجملة ← الفثر .

يقول : « واذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك ، وإن شئت نصب ، لأنه اذا وقع على شيء من سببه ، فكانه قد وقع به . والدليل على ذلك أن الرجل يقول :

أهنت زيدا بأهانتك أخاه .
وأكرمته بأكرامك أخاه .

وهذا النحو في الكلام كثير . . . واذا نصبت زيدا لقيت أخاه ، فكانه قال : لا بصت زيدا لقيت أخاه . وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، (٢٥٤) .

فهذه الجملة المفسرة لعدم صحة تركيب ما نحويا ، جاء بها على سبيل التمثيل ، ولا ينطقها عربى . فهي أذن صورة ذهنية مجردة ، تقابل صورة أخرى يمكن أن تتحقق ، يقول في موضع آخر : « وزعم الخليل يرحمة الله ، حيث مثل نصب وحده وخمستهم ، أنه كقولك : أفردتهم أفرادا . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يستعمل في الكلام » (٢٥٥) .

فالصورة الأخرى تتحقق في المثال المنطوق (المتكلم به) الذي عبر عنه من خلال (القول) . ويتضح ذلك من خلال قوله : « فانما الكلام أن تقول :
— يا عثمان أقبل (٢٥٦) .

(٢٥٤) الكتاب ٨٢/١ ، وانظر أيضا في مواضع أخرى ٢٢/١ و ١١٨/٢ و ٢٨/٣ .

(٢٥٥) الكتاب : ٢٧٤/١ . ويمكن أن يعنى في مواضع أقل أن الجملة المفسرة

سليخة نحويا ، ولكنها لم تستخدم أو لم ينطق بها . انظر أيضا ٣٥٢/١ .

(٢٥٦) الكتاب ٢٤٥/٢ .

وربما يعنى ذلك انما المنطوق الصحيح هو ٠٠٠ ، ويتسع هذا المفهوم فى مواضع ليضم مصطلح « الجملة » ، يقول : فاذا ابتداء كلامه على ما فى نيته من الشك اعمل الفعل قدم أو آخر . كما قال : زيدا رأيت ورأيت زيدا ٠

وكلما طال الكلام ضعف التأخير اذا اعملت ٠ وذلك قولك : زيدا اخاك اظن . فهذا ضعيف . كما يضعف زيدا قائما ضربت ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ اذا عمل « (٢٥٧) ٠

والضعيف هنا لا يعنى خرقا للقاعدة النحوية المطردة فى النظام اللغوى كما وضع بالنسبة لمصطلح « قبيح » ، وانما هو مصطلح يعنى احتلال التركيب الموصوف درجة دنيا من درجات القبول ، وبالتالي الاستخدام ، ولو وضع فى مقابل مصطلح « حسن » لوضح المغزى منه ٠ ومن ثم لا أرى التعديل الذى وضعه العالم المرحوم عبد السلام هارون حين قال : (ضعيفا اصح هنا) فى نص سيبويه : « فاذا ابتدأت فقلت : ظنى زيد ذاهب ٠ كان قبيحا (ضعيفا اصح هنا) لا يجوز البتة ، كما ضعف : اظن زيد ذاهب » (٢٥٨) ٠

فالأخير مقبول الا أن درجة دنيا ٠ اما الاول فهو غير مقبول لأنه يخرق قاعدة وبالتالي فقد فسد ولم يتكلم به ٠

ويقول فى موضع آخر : « واذا قلت : كان زيد أنت خير منه ٠٠ فليس الا الرفع ، الا ترى أنك لو أخرجت (أنت) لاستحالة الكلام وتغيير المعنى » (٢٥٩) ٠

وتتحقق أبسط صورة من صور الجملة الفعلية فى عبارته : « الا ترى أن الفعل لابد له من الاسم والا لم يكن كلاما » (٢٦٠) ٠

وهذه العبارة قد اعتمد عليها النحاة فيما بعد وبخاصة الزمخشري

٠ (٢٥٧) الكتاب ١/ ١٢٠

٠ (٢٥٨) الكتاب ١/ ١٢٠ ايضا

٠ (٢٥٩) الكتاب ٢/ ٣٩٤ ، ٣٩٥

٠ (٢٦٠) الكتاب ١/ ٢١

عند تعريفهم الجملة • ويتحدد بصورة أكثر وضوحاً حين يتحدث عن ترتيب الجملة ، يقول : « وزعم أنه لا يحسن فى الكلام : ان تأتئى لأفعلن ، من قبل ان (لأفعلن) تجيء مبتدأة ، الا ترى ان الرجل يقول: لأفعلن كذا وكذا» (٢٦١) •

ويوصف كما توصف الجملة ، يقول : « ... لأن أى انما تجيء بعد كلام مستغن ، ولا تكون فى موضع المبني على المبتدأ » (٢٦٢) •

وتتسع دائرة الحد فيضم مفهوم الكلام الى جانب ما سبق معنى « النثر » وذلك من خلال المقابلة بينه وبين الشعر ، يقول : « ولا يحسن فى الكلام ان يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يذكر علامة اضممار الأول ... ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام » (٢٦٣) •

ويقول فى موضع آخر : « وتقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهـ الدار فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام » يعنى جعلها مفعولاً على سبيل التوسع ، ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار (بجر أهل) الا فى شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور •

وأظن أنه لا يمكن المطابقة بصورة مطلقة بين ما اصطلح سيبويه على استخدامه فى وصف التراكيب بأنها ، تمثيل ولا يتكلم به ، وبين « المعنى » ففى مواضع يربط بين المعنى والتمثيل ، كما فى تعليقه بعدم قولهم : لم أتك فحديث •

فهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد لم أتك • وعله ذلك ان « أن » لا تظهر ههنا لأنه يقع فيها معان لا تكون فى التمثيل » (٢٦٤) •

وهكذا تكون الجملة المفسرة غير صحيحة نحويًا فى هذا الموضع ويدخل

• (٢٦١) الكتاب ٢/ ٦٥

• (٢٦٢) الكتاب ٢/ ١٦٣

• (٢٦٣) الكتاب ١/ ٨٥

• (٢٦٤) الكتاب ٣/ ٢٨

فى الباب الذى أطلق عليه « التمثيل » الذى لا يلتقى مع المعنى ، فقولهم : لم
اتك فأحدثك • النصب فى التمثيل ، كأنك قلت : لم يكن اتيان فان يحدث •
والمعنى على غير ذلك • وفى مواضع يربط بين القبح والتمثيل ، يقول : « فان قلت
مررت برجل مخالطه داء • أردت معنى القنوين جرى على الأول ، كأنك
قلت : مررت برجل مخالط اياه داء • فهذا تمثيل ، وان كان يقبح فى
الكلام (٢٦٦) •

ويربط فى مواضع أخرى بين التمثيل والاستحالة ، يقول فى باب ما يظهر
فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، وذلك قوله • ما صنعت وأباك • وفرق بين :
أنت وشأنك وبين : ما صنعت وأباك ، لأنه اسم ، أى (أنت) اسم والأول
فعل ، أى صنعت فأعمل ، كأنك قلت فى الأول ما صنعت أخاك ، وهذا محال ،
ولكن أردت ان أمثل لك ، (٢٦٧) •

فالتمثيل الذى لا يتكلم • اذن ينقض المعنى أو يكون قبيحا أو يكون
محالا ، وربما يعنى ذلك الربط بينه وبين التراكيب غير الصحيحة نحويا غير
دقيق لأن الأخيرة قد تكون مقبولة الا أن التمثيل غير ذلك من الناحيتين النحوية
والدالية كما يستنتج من الأمثلة التى استقيت من الكتاب •

وقد حددنا فيما سبق علاقة المستقيم بالمقبيح ، الا أن للقبیح كما يبدو
علاقة واضحة بالاستحالة ونقض المعنى وغيرهما من المصطلحات التى تصف
التراكيب غير الصحيحة ، يقول معبرا عن العلاقة بين القبح ونقض المعنى :
« ولو عملت الأول لقلت : مررت ومربى بزيد • وانما قبح هذا أنهم قد جعلوا
الأقرب أولى اذا لم ينقض المعنى » (٢٦٨) •

وقد يكون التركيب محالا فى الكلام جائزا فى الشعر الا انه يربط بينه
وبين القبح ، يقول : فان قلت : هل زيدا رأيت ؟ هل زيد ذهب ؟

• (٢٦٥) الكتاب ٣/ ٣٠

• (٢٦٦) الكتاب ٢/ ١٩

• (٢٦٧) الكتاب ١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠

• (٢٦٨) الكتاب ١/ ٧٦

قبح ولم يجز الا فى الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، (٢٦٩) .

فالتمثيل القبيح أو المحال أو المناقض للمعنى لا يستعمل فى اللغة المنطوقة أو المكتوبة ، كما تبين عبارات سيبويه المصاحبة للمصطلح ، يقول : « تمثيل ولكنه لم يستعمل فى الكلام وتمثيل ولا يتكلمون به وتمثيل وإن كان لا يستعمل فى الكلام وتمثيل وإن لم يتكلم به وتمثيل ولا يتكلم به » . وتبين تعليلاته كذلك مراعاة المعنى فى المقام الأول ثم التركيب . وإن كان لا يمكن الفصل بينهما ، يقول : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبداً لله ليفعل . فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيدا لفاعل ، فيما تزيد من المعنى » (٢٦٩) .

فالعنصر النحوى يقوم بدور مهم فى تحديد الدلالة ، غير أن العنصر الدلالى عنصر مفسر فى كثير من الظواهر النحوية كما رأينا ، ومن ثم نجد أنهما الى جانب العنصر الصوتى يكونون أساس الصحة النحوية لتركيب ما والقبول أيضاً .

ويرجع د . حماسة - وهو محق فى هذا - الاحالة والنقض الى المستوى المنطوق يقول : فالاحالة والنقض لم يأتنا الا من المستوى المنطوق أو أن شئت من بناء الجملة لابنيتهما ، أى من الصيغة الفعلية المتحققة . المستوى الوظيفى تجرىدى والمستوى الصيغى يحقق لهذه الوظائف التركيبية التى تعد عمقا فعلا للدلالات الأولية التى تؤديها كل كلمة على حدة ، ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلهما ينشأ المعنى والنحوى الدلالى ، (٢٧٠) .

ويربط هذا المستوى بالسياق ارتباطا وثيقا حين يكون للاخير فى أحيان كثيرة دور محورى فى تحديد الدلالات المقصودة من المفردات فى الجمل .

(٢٦٩) الكتاب ١/ ١٤ .

(٢٧٠) النحو والدلالة ص ٨٢ . يرى أن التفسير الدلالى النحوى مركب من « المعنى الأساسى » وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها - ومن اختيار المفردات التى تشغل هذه الوظائف معا . ص ٤٤ .

ولا بد من حدوث تواءم بين الدلالات المعجمية للمفردات حين تدخل فى علاقات نحوية ودلالية داخل التراكيب . ويحدث هذا كما اشرنا فى الفصل الثانى من خلال قواعد الاختيار الكامنة فى الذهن التى يمتلكها صاحب اللغة (ابن اللغة) بطريقة عفوية ، فتجعله قادرا على استخدام لغته استخداما صحيحا ، قادرا على التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح .

ويمكن ان يعطل المقابلة بين المستقيم الحسن والمستقيم الكذب من خلال الانتقال من مستوى الى مستوى آخر بحيث يقع تجاوز فى ايقاع العلاقات النحوية بطريقة مسموح بهما ، ولا يسوغ كسر قانون الاختيار بين المفردات لا يسوغه الا فهم المخاطب ، يقول د . حماسة : « يختلف مستوى الكلام باختلاف الاختيار » . وايقاع العلاقات النحوية بين المفردات المختارة . فاذا كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن ان تكون بينها علاقات نحوية فى سياقها بان تستعمل الكلمة فى حقيقتها اللغوية ، أى تستعمل فيما وضعت له فى اصطلاح ابناء البيئة اللغوية المعينة كان ذلك المستوى هو ما يعرف بمستوى « الحقيقة اللغوية » .

اما اذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تألف بينها فى حقيقة الوضعية ، وبمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة بينها وبين بعضها ، فلا تصلح للاسناد أو الاتباع أو الاضافة أو غير ذلك « (٢٧١) » .

فالاستجابة المتحققة من وقوع المفردات فى علاقات نحوية تكون على سبيل الحقيقة فى مستوى أول وعلى سبيل المجاز فى مستوى ثان . ويفتاوت ابناء اللغة فى مسألة (الاختيار) التى يتم بين الصيغة الصوتية والصيغة النحوية ، لأن جانب الاختيار جانب ابداعى ، وهو غير محصور ، لأن امكاناته لا يمكن حصرها . وهو متجدد ابدا باستعمال اللغة لا ينفد ولا ينتهى ، يختلف فيه متكلم عن آخر (٢٧٢) .

وتشير النصوص التى قدمناها الى عناية سيبيويه بالمعنى المعجمي

(٢٧١) النحو والدلالة ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢٧٢) انظر مفهوم الابداع بالتفصيل ص ١٠٤ ، وص ١٩ .

للمفردات والمعنى النحوى أيضا • بل ان صحة التراكيب - كما تؤكد الأوصاف التى استخدمها ذلك - نحويا ودلاليا تعود الى الالتزام بقيود محددة ، يردى خرقها الى خروج عن الصحة النحوية وبالتالي الصحة الدلالية المرتبطة بها ارتباطا وثيقا • وقد أوجزها د • حماسة فى أربعة محاور هى :

- ١ - وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسى •
- ٢ - مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة •
- ٣ - علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة •
- ٤ - السياق الخاص الذى ترد فيه الجملة سواء اكان سياقاً لغوياً أم غير لغوى » (٢٧٢) •

ملحقات الفعل فى القوة

نعنى بها أقسام الكلام العاملة التى تعمل عمل الفعل الا أنها لا تساويه فى القوة ، بل تتدرج فى انتقالها من القوة الى الضعف بناء على درجة علاقتها بالفعل . وينشأ عن اختلاف درجة كل قسم تمتعه أو فقده لمجموعة من الخصائص التى يتميز بها الفعل ، وبالتالي اختلافها عنه فى العمل . وقد حددها سيبويه فى بداية كتابه على النحو الذى ذكرناه فى المبحث الثانى .

فبعد أن وضع الفعل فى قمة هذا الهرم المتدرج أتبعه بأسماء الفاعلين والمفعولين ثم المصادر ثم ما يجرى مجرى الفعل ثم ما يجرى مجرى أسماء الفاعلين والمفعولين ، فكلها تشترك فى العمل ، ومن ثم تعمل عمل الفعل الا أنها تختلف فى القوة ، ويؤدى ذلك الى أنها لا تعمل الا بقيود تختلف باختلاف القسم العامل . وهذا يؤكد ما أشرنا اليه من أن مصطلحى العمل والقوة لا يترادفان : فقد يتفق قسمان فى عمل ما الا أنهما لا يتفقان فى القوة . ومن ثم لا يعمل العنصر الفرع المحمول على العنصر الأصل الا بقيود .

يقول سيبويه : وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذى يتعدى الى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجرى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التى تجرى مجرى الفعل المتعدى الى مفعول مجراها ، (٢٧٤) .

وتشير « بارتته » : « وما أجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته » (٢٧٥) . إذ أن العنصر المشار اليه رغم أنه يجرى مجرى الفعل أى أنه محمول عليه ، الا أنه لا يطابق الفعل لأنه ليس فى قوته . ويكرر نفس الإشارة حين يتحدث عن قوة ما يجرى مجرى أسمى الفاعل والمفعول ، يقول : « وهى التى لم

• (٢٧٤) الكتاب ١ / ٣٣

• (٢٧٥) الكتاب ١ / ٣٣

تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ٠٠٠ وليست لها قوة
أسماء الفاعلين ٠٠٠ كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل
فكل ما جرى مجرى الفعل أى الحق به فى العمل لا يساويه فى القوة ، حيث
يحتل كل قسم درجة تالية أدنى من درجة القسم الذى يسبقه ، فاسما الفاعل
والمفعول يبيان الفعل فى القوة ، ثم يليها المصدر ثم الصفات ثم ما يجرى
مجرى الفعل ثم ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول ، فهذه الأقسام
الخمسة حملت على الفعل فى العمل على اختلاف فى العلة .

ويريط بين العمل والمعنى فى حمله اسم الفاعل على الفعل ، يقول :
« هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى
المعنى ، فتردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كان نكرة منونا » (٢٧٦) .

فاسم الفاعل النكرة المنون يتساوى مع الفعل المضارع فى المعنى والعمل
فعدام العنصران متفقين فى المعنى فانهما متفقان فى العمل ، يقول :

وذلك قولك : هذا ضارب زيد غدا . فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب
زيدا غدا « (٢٧٧) . وقد أشار الى الاتفاق بين الصيغتين فى اداء المعنى
الوظيفى والدلالى فيما سبق حين قال : « وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك
تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : ان زيدا
لفاعل ، فيما تريد من المعنى » (٢٧٨) .

فاذا تغير الزمن الذى يدل عليه مع الفعل حدث مثله مع اسم الفاعل
يقول : « فاذا حدثت عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وتقول :
هذا ضارب عبد الله الساعة . فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيدا الساعة » .
واذا تغير الزمن ، كأن تقول : كان زيد ضاربا أبك ، فانما تحدث أيضا عن
اتصال فعل فى حال وقوعه . وكان موافقا زيدا فمعناه وعمله ، كقولك : كان

• (٢٧٦) الكتاب ١/ ١٦٤

• (٢٧٧) الكتاب ١/ ١٦٤

• (٢٧٨) الكتاب ١/ ١٤

يضرب أباه ويوافق زيدا ، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى
منسونا ، (٢٧٩) •

ويمكن أن نقابل بين هذه التراكيب على النحو التالى :

هذا ضارب عبد الله الساعة = (فى المعنى والعمل) = هذا يضرب
زيدا الساعة •

كان زيد ضاربا أباه • = (فى المعنى والعمل) = كان يضرب أباه •

ولا يؤدى كف التنوين مادام لم يغير شيئا من المعنى الى تغير فى العمل
ولذا يعطى العمل فى اللفظ قيمة ضئيلة ، فالمفعول مجرور ظاهريا بعد سقوط
التنوين ، يقول : « وأعلم أن العرب يستخفون فيحنفون التنوين والنون ،
ولا يتنبر من المعنى شيء . وينجر المفعول ، لكف التنوين عن الاسم ، فصار
عمله فيه الجر ، ودخل فى الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبدالله ،
فى اللفظ ، لأنه اسم . وإن كان ليس مثله فى المعنى والعمل » (٢٨٠) •

ويؤكد قيمة المعنى حين يرجع الحمل على المعنى رغم أن العمل الظاهرى
لا يوافق الوجه القائم على المعنى حين يعالج الاشتراك مع اسم الفاعل ، يقول
سيبويه : « وتقول فى هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو . اذا اشركت بين
الآخر والأول فى الجار ، لأنه ليس فى العربية شيء يعمل فى حرف ، فيمتنع
أن يشرك بينه وبين مثله . وإن شئت نصبت على المعنى وتضمير له ناصبا ،
فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا ، كأنه قال : ويضرب عمرا أو ضارب
عمرا » (٢٨١) •

وهكذا تكون لدينا امكانيتان مع هذا الاشتراك على النحو التالى :

الجر على اللفظ	• هذا ضارب زيد وعمرو •
النصب على المعنى	• و هذا ضارب زيد وعمرا •

(٢٧٩) الكتاب ١/ ١٦٤ •

(٢٨٠) الكتاب ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ •

(٢٨١) الكتاب ١/ ١٦٩ ، ١٧٠ •

وقد جاز ذلك على اضممار فعل ، وانما جاز هذا الاضممار على اساس المعنى وان كان يخالف العمل ، فالمعنى أرجح عنده فى تعليل النصب ، يقول : « وانما جاز هذا الاضممار ، لأن معنى الحديث فى قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا ، وان كان لا يعمل عمله ، فحصله على المعنى ، كما قال جل ثناؤه : « ولحم طير مما يشتهون وحور عين » لما كان المعنى فى الحديث على قوله : لهم فيها ، حملة على شيء لا ينقض الاول فى المعنى » (٢٨٢) .

ولكنه يعقد مفاضلة بين الجر والنصب ، وينتهى الى أنه مع الوصل يكون الجر اقوى ، ومع الفصل يكون النصب اقوى ؛ فكلما طال الكلام كانت المراجعة للمعنى لا للفظ ، ومن ثم كان النصب اقوى ، يقول : « والجر فى هذا اقوى ، يعنى هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا بالنصب ، وقد فعل لأنه اسم ، وان كان قد جرى مجرى الفعل بعينه . والنصب فى الفصل اقوى ، اذا قلت : هذا ضارب زيد فيها وعمرا . وكلما طال الكلام كان اقوى ؛

وذلك أنك لا تفصل بين الجار والمجرور ما يعمل فيه ، فكذلك صار هذا اقوى . فمن ذلك قوله جل ثناؤه : « وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا » (٢٨٣) .

وقد يحمل العمل على سعة الكلام . بمعنى أن يحمل عمل اسم الفاعل على عمل الفعل على سعة الكلام ، ولا يجوز الفصل مع العمل الا فى النثر ، يقول فى باب ما جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى ، وذلك قولك : يا سارق الليلة أهل الدار . ويقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهل الدار . فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام . فان نوتت ، فقلت : يا سارقا الليلة أهل الدار ، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق ، منصوبا ، ويكون الليلة ظرفا . لأن هذا موضع انفصال . وان شئت أجرىته على الفعل على سعة الكلام . ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار . الا فى شعر . » (٢٨٤) .

• (٢٨٢) الكتاب ١/ ١٧٢

• (٢٨٣) الكتاب ١/ ١٧٤

• (٢٨٤) الكتاب ١/ ١٧٦ ، ١٧٧

على كل حال فقد عول سيبويه على المعنى فهو المحك فى الحكم على ما يجوز أو ما يجوز ، وقد سبق النحاة العرب فى ذلك ، حيث يجعله عاملا جوهريا فى التفسير النحوى ، وإن كان د . نهاد الموصى يرى هذه العناية نهجا لدى النحاة العرب بوجه عام . وهذه الملاحظة تحتاج الى مراجعة ودراسة مستفيضة لعدد كاف من نصوصهم . ورغم ذلك فلا يمكن اغفالها ، يقول : ويعول النحويون العرب على المعنى معولا كبيرا . ويمثل التفاتهم الى المعنى عامة ، والمستوى الدلالى خاصة ملحظا ثابتا يفزعون اليه ، ويصدرون عنه من التفسير النحوى وخاصة اذا تخلف التفسير على المستوى النحوى الخالص ، (٢٨٥) .

وتظل هذه المقابلة بين الأبنية المتفقة فى أداء وظيفه دلالية مشهابهة على طريقة الأصل والفرع من خلال عبارة « كذا بمنزلة كذا » نهجا متميزا عند سيبويه يفسر بها الأمثلة المختلفة على السطح المذقة فى العمق من حيث أنها تؤدى معنى واحدا ، يقول سيبويه : هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار فى معنى (هذا) الذى ضرب زيدا ، وعمل عمله ، لأن الألف واللام منعنا الاضافة وصارتا بمنزلة التنوين ، (٢٨٦) .

وقد يفسر ذلك من خلال عناية بفكرة الاستبدال بين أقسام الكلام التى يمكن أن تقع ذاتها وتشغله وتؤدى الوظائف التركيبية والدلالية ذاتها ، وإن كان العمل فى الوقت ذاته مسألة ملازمة لحركة هذه الأقسام وقد ساعد هذا الغلازم على حل كثير من المشكلات الاعرابية فى ظاهرها ، فقد أخذوا بمبدأ الاستبدال وهم يحاولون وضع ضوابط تفسير لهم نظام الاعراب . ومعروف أنهم شغلوا بتفسير هذه الظاهرة ، وذهبوا الى القول بالعمل ، عمل العناصر اللغوية بعضها فى بعض ، لا على وجه الحقيقة ، بل على وجه العسلاقات المطردة الثابتة بينهما فى تلازمهما . والقول بالعمل افتراض فى التحليل الداخلى أعادهم على تفسير كثير من الظواهر فى الاعراب ومايتعلق . (٢٨٧) .

(٢٨٥) د . نهاد الموصى . نظرية النحو العربى ، ص ٦٥

(٢٨٦) الكتاب ١ / ١٨١ .

نظرية النحو العربى ، ص ٢٤ .

فالربط بين الموقع الذى يشغله عنصر لغوى وبين الوظيفة التركيبية والدلالية التى يقوم بها ربط لزومى عند سيبويه كما تبين نصوصه التى أوردها والتى مستندهما فيما يلى ، وتظل العلاقة بين العنصر والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة قادرا على احداث التوازن بينها . وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائية بحيث يكون الخروج على النظام اللغوى غير مقبول مطلقا .

أما العنصر الثالث الذى يجرى مجرى الفعل فى العمل الا أنه فى درجة ثالثة من جهة القوة فهو المصدر . وهو أقل من الفاعل حيث ان الفاعل لم يحتج الا الى مفعول فقط أما المصدر فانه يحتاج الى فاعل ومفعول ، يقول :

« هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيد ، فمعناه : أنه يضرب زيدا ، وتقول : عجبت من ضرب زيدا بكر ، ومن ضرب زيد عمرا ، اذا كان هو الفاعل ، كانه قال : عجبت من أنه يضرب زيد عمرا ، ويضرب عمرا زيد » .

وهكذا فان التراكيب التالية تتساوى فى المعنى والعمل على النحو التالى :

عجبت من ضرب زيد = عجبت من أنه يضرب زيدا
عجبت من ضرب زيد بكر = عجبت من أنه يضرب عمرا زيد .
عجبت من ضرب زيد عمرا = عجبت من أنه يضرب زيد عمرا .

فالمعنى يجمع بين العنصر اللغوى والوظيفة النحوية التى يشغلها ، ولذا فان هذا التفسير الذى يربط بين المعنى والعمل يبرز كيف تشكلت تراكيب نحوية مقبولة بالمحافظة على النظام النحوى للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوى العامل والوظيفة التى يؤدىها حين دخل فى علاقات مع العناصر اللغوية الأخرى التى تؤدى وظائف محددة . ويلاحظ أن سيبويه لم يمن عناية كبيرة بالشكل الخارجى ، بل كان همه البحث عن المعنى الداخلى الذى يمكن أن يعبر عنه من خلال تراكيب تتكون من مفردات مختلفة .

ويلخص د. حماسة نظرية سيبويه (والجرجاني) فى التفسير الدلالى حيث يرى أنه ينبع من :

١ - المعنى النحوى الدلالى ، وهو الذى يمد الجملة بالمعنى الأساسى فى علاقة الوظائف النحوية بعضها ببعض الآخر ، ويفسر ما قد يؤدى اليه المنطوق الظاهرى من الالتباس .

٢ - وضع العناصر النحوية فى الموضع الذى تقرره لها البنية الأساسية أى الصورة التجريدية للقواعد فى أذهان المتكلمين .

٣ - الصورة المنطوقة للجملة ، أى « بناء الجملة » ، وهذه بدورها مكونة من الأصوات التى تشكل المفردات بصيغها ، التى تختار وفقا لقيود الاختيار بين الحقول الدلالية المعينة والمعياق المناسب « (٢٨٩) .

وينسحب ما جرى على اسم الفاعل عند حذف التنوين والاشراك على المصدر . فالمعنى لا يتغير مع حذف التنوين الا أنه ينجر ما يلى المصدر سواء كان فاعلا أو مفعولا ، يقول : « وإن شئت حذف التنوين كما حذف فى الفاعل ، وكان المعنى على حاله ، الا أنك تجر الذى يلى المصدر ، فاعلا كان أو مفعولا ، لأنه اسم قد كفت عنه التنوين ، كما فعلت ذلك بفاعل ، ويصير المجرور بدلا من التنوين معاقبا له ، وذلك قولك : عجبت من ضربه زيدا ، أن كان فاعلا ؛ ومن ضربه زيد ، أن كان المضممر مفعولا . وتقول : عجبت من كسوة زيد أبوه ، اذا حذف التنوين » (٢٩٠) .

فهذه التراكيب الواردة فى النص السابق لا تختلف عن التراكيب الواردة فى النص السابق من جهة المعنى ، حيث لم يغير حذف التنوين الا ما يلى المصدر ما دام المعنى على حاله . وهذا يعنى أن تحول المصدر من صورته السابقة مع التنوين الأقرب الى الفعل الى صورته الحالية مع حذف التنوين الى اسم يعقبه ضرورة مجرور ، بدليل عن التنوين .

ويحدث للمصدر ما حدث لاسم الفاعل عند الاشراك ، يقول : « وتقول :

(٢٨٩) د. حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة ، ص ٩٩ .

(٢٩٠) الكتاب ١/ ١٩٠ .

عجبت من ضرب زيد وعمرو ، اذا اشركت بينهما كما فعلت ذلك فى الفاعل .
ومن قال : هذا ضارب زيدا عمرا ، قال : عجبت له من ضرب زيد وعمرا .
كأنه اضمر : ويضرب عمرا (أو وضرب عمرا) ، (٢٩١) .

ويتضح الربط بصورة كافية فى حديثه عن القسم التالى للمصدر فى
القوة الموافق للفعل فى العمل ، بين المعنى والقوة . ويبرز جليا أنه كلما قلت
درجة التشابه بين عنصر لغوى أساسى (أصل) وعنصر لغوى آخر ملحق
به (فرع) ، فانه يعسر أقل قدرة على التحكم فى العناصر اللغوية الأخرى
التي يعمل فيها ، وتقيد الحرية التي تتمتع بها فى الانتقال من موقع الى آخر .
وهكذا يلاحظ باستمرار نلازم بين قوة العنصر اللغوى وحرية الرتب التي
يمنحها للعناصر التي يسيطر عليها . ونجد فى باب الصفة المشبهة عدة
اشارات مهمة الى هذه الخلوط الرئيسية فى بنية الكتاب ، يقول سيبويه :

« هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل
بمعمل الفاعل ، لأنها ليست فى معنى المضارع ، فانما شبهت بالفاعل فيما
عملت فيه . وما تعمل فيه معلوم ، وانما تعمل فيما كان من سببها معرفا
بالألف واللام أو نكرة ، لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ، ولا اسم هو فى
معناه » (٢٩٢) .

فهذه الصفة تتفق مع الفاعل فى العمل الا أنها تتخلف عنه فى القوة .
وهذا يفسر استدراك سيبويه حيث قيد عملها لأن التشابه بينهما محدود ،
فقد شبهت به الدلالة على الحدث وفاعله وفى نصب معمولها بشرط معين
وتشبهه كذلك فى وجوه أخرى ، ومن ثم الحق به . غير أن ذلك اللاحق ليس
مطلقا . الا أنه يفضل اسمية هذا العنصر . حيث يقول :

« والاضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فى
معناه ، فكان احسن عندهم أن يتباعد منه فى اللفظ . كما أنه ليس مثله

• (٢٩١) الكتاب ١ / ١٩١ .

• (٢٩٢) الكتاب ١ / ١٩٤ .

فى المعنى ، وفى قوته فى الاشياء ، (٢٩٣) .

ولما كانت الاضافة فيه أحسن وأكثر وهى من خصائص الأسماء ، فهو أقرب الى الاسمية منه الى الفعلية ، فابتعد عن الفعل فى اللفظ والمعنى والقوة .
فالقوة العاملة فى عناصر تابعة لها أضعف من قوة أسم الفاعل الذى هو أضعف من الفعل . ويتمثل هذا الضعف فى استقلاله معنى ومبنى .

وتضيف مسألة الاضافة بعدا تعليليا واضحا حيث أنها لا تخرج الصفة المشبهة عن التذكير ولا تكسبها تعريفا ، وهى مع التثنية والنون نكرة كذلك ، يقول : « والتثنية عربى جيد » ومع هذا أنهم لو تركوا التثنية لم يكن أبدا إلا نكرة على حاله منونا . فلما كان ترك التثنية فيه ، والنون لا يجاوز به معنى النون والتثنية ، كان تركهما أخف عليهم ، (٢٩٤) .

أى أنه لما كان ترك التثنية والحاقه سواء ، استخفوا ترك التثنية لأنه لا يضيف جديدا . ويعقد التوازى بين التركيبين على النحو التالى :

هذا حسن الوجه = هذا ضارب الرجل

الا أن الصفة تقع على الاسم الأول ثم توصلها الى الوجه والى كل شئ من سببه على ما ذكرت لك الا أن الحسن فى المعنى للوجه والضرب ههنا للاول ، (٢٩٥) .

وهو بذلك يشير الى فرق معنوى دقيق بين التركيبين ، يتمثل فى أن الصفة تقع على ما يسبقها وما يليها وسببه . أما اسم الفاعل فيصف الاسم قبله فقط .

ويوازى كذلك بينها عند كف النون على النحو التالى :

(٢٩٣) الكتاب ١/ ١٩٤ أيضا .

(٢٩٤) الكتاب ١/ ١٩٤ أيضا .

(٢٩٥) الكتاب ١/ ١٩٤ ، ١٩٥ .

هؤلاء الضاربون زيد = هم الطيبون أخبار

ويرى فى (خير) درجة أدنى فى القوة من درجة الصفة المشبهة ، ومن ثم لا تعمل وجها واحدا ، يقول : « ولا يعمل الا فى نكرة ، كما أنه لا يكون الا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحدا . ويعمل فى الجميع ، كقولهم : هو خير منك أعمالا » (٢٩٦) .

ويلحق بهذا الحرف أى (خير) ، كلمة (أول) و (عشرون) ، فهى أدنى درجة من قوة الصفة المشبهة لأنها الغالب بينها خصائص الاسمية ، ومن ثم فهى ملحقة بالأسماء ، يقول : « ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة . الا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل ، تقول : مررت برجل حسن الوجه أبوه ، كما تقول : مررت برجل حسن أبوه ، وهو مثل قولك : مررت برجل ضارب أبوه . فان جئت بخير منك أو عشرين ، رفعت ، لأنها ملحقة بالأسماء ، لا تعمل عمل الفعل ، فلم تقو قوة المشبهة ، لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل » (٢٩٧) .

ولا يكتفى بعقد هذا التوازى بين عدد محدود من العناصر اللغوية التى تتفق مع الفعل فى العمل لأن بينها وبينه أوجه اتفاق (مشابهة) ، ولكنها تختلف معه فى القوة لأن بينها وبينه أوجه اختلاف (مفارقة) فى الوقت ذاته . بل يعقد بابا طويلا يضم فيه كثير من أمثلة الوصف التى يقابلها بأمثلة الفعل ، أعنى باب ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل اذا أظهرت بعد . الأسماء أو ضمرتها (٢٩٧) .

ويدهى أنه بعدما قدمنا أن سبويه يلحق بالفعل مجموعة كبيرة من العوامل التى أطلقنا عليها « ملحقات الفعل فى القوة » الا أنه يفرق بينها تفريقا دقيقا فى القوة ، وبالتالى فى العمل . وسواء أطلق عليها النحاة « المشبهات » بالأفعال أو « الفعليات » فان العمل لم يكن وحده مرجع التشابه بينها ، بل يكون المعنى أحيانا المحك الأساسى ، ويلحق به العمل كما رأينا . ويرى د . شرف الدين أن « اللجوء فى تخريج الأمثلة الى المعنى اتجاه محمود

(٢٩٦) الكتاب ٢٠٢/١ .

(٢٩٧) انظر تفصيل تلك المقابلة فى الكتاب ٣٦/٢ وما بعدها .

فى التحليل النحوى ، يرى اللامثلة يعدين ؛ بعدا ظاهرا سطحيا ... وبعدا
آخر كافيا عميقا وهو المعنى ، والمعنى هنا يكون مسئولاً عن تقديم النموذج
النحوى المعين للمثال المحتمل ، (٢٩٨) .

وأشير أخيرا الى نص مهم يكمل فيه سيبويه قائمة الملحقات بالفعل ،
وهو نص يدفع ما وجه الى سيبويه من عدم عنايته بالأقسام الفرعية للفعل
من جهة ، ويرد المداخل النحوية المفسرة التى جعلت من العامل قيمة كبرى.
فادخلت النص فى باب التمييز ، بناء على مشابهة ظاهرية شكلية بين عمل
الصفة المشبهة وعمل مجموعة محددة من الأفعال ، يقول سيبويه : « وقد جاء
من الفعل ما قد أنفذ الى مفعول ولم يقو قوة غيره مما تعدى الى مفعول » .
فهذا النمط من الأفعال ينصب مفعولا وهو **العامل** ، الا أنه لا يقوى قوة
الفعل المتعدى لمفعول . ولذا لم يلحق به .

« وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفتأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ،
ولا تفتأته . ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقدم **المفعول** فيه ، فتقول :
ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء .
لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وإنما هو بمنزلة
الانفعال ، لا يتعدى الى مفعول ... » (٢٩٩) .

فهذه الأفعال بمنزلة الأفعال اللازمة (بمنزلة الانفعال) ، نصب المفعول
لوصول الفعل اليها الا أنه نفاذ غير مباشر ، والدليل على ذلك اطلاق مصطلح
(المفعول فيه) عليه ، كما يلزم موقعا بعينه كمفعول الملحقات بالفعل ، لأنها
ليست كالفعل فى القوة .

وهكذا يتبين لنا أن سيبويه قد ألحق كل العناصر اللغوية التى
تؤدى وظيفة الفعل بالفعل ، سواء أكانت شبيهة به فى اللفظ أو المعنى أو
فيهما فاللحق به أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفات وغيرها من
العناصر التى سنعالجها فى مبحث تال فى اطار وظيفى مغاير .

(٢٩٨) د . محمود شرف الدين : الفعليات ، ص ١٠٥ ، انظر مفهوم الفعليات

ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢٩٩) الكتاب ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، يقول : إنما أصله : امتلأت من الماء وتفتأت .

من الشحم .

العلاقة بين التركيب والعمل والقوة

عنى سيبويه بحركة العناصر المكونة للكلام ، وما ينشأ عن التغير فى رتب هذه العناصر من تغير فى المعنى ، وهو يكمل بذلك ابراز الدور الذى احتله او شغله المعنى فى تحليلاته . فقد ربط بينه وبين العمل فى مواضع كثيرة . ولكنه يضيف هنا حين يعالج موضوعى التنازع والاشتغال عناصر أخرى لا تقل اهمية عن العمل ، هذه العناصر تشكل ما اطلق عليه اركان الحدث الكلامى الذى يقيم للغة المنطوقة اعتبارا كبيرا . .

واهم اركانه النص والموقف او السياق والمتكلم والمخاطب ، وبين هذه العناصر علاقات تجاذب قوية تسهم بدور فعال فى تفسير النص تفسيراً مقبولا فالعلاقة بين النص والمتكلم علاقة انشاء تكملها علاقة النص بالمخاطب وهى علاقة فهم . ويحدث التبليغ باكتمال الوصل بين هذه العلاقات فى سياق مناسب . وقد أبرز سيبويه دور المخاطب وفهمه ؛ فادراكه للمعنى الذى يدل عليه التركيب يجوز الاستغناء عن بعض العناصر اللغوية فيها . ويعد هذا الحذف مقبولا عند سيبويه أيضا اذا كان فى السياق الذى يجرى فيه الكلام دليل عليه . ويمكن ان ندلل على هذه العناية بتصوص عدة وردت فى الكتاب متفرقة ، منها قوله : وكذلك لا يجوز زيدا ، وانت تريد ان ابلغه انا عنك ان يضرب زيدا لأنك اذا اضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد اذا قلت : زيدا ، انك تأمره هو بزید ، فكرهوا الالتباس هاهنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل ، نحو : عليك - ان يقولوا : عليه زيدا ٠٠٠ ، (٣٠٠) .

ويظهر فى هذا النص وغيره كما سنرى ادراك عميق بالوظيفة الأساسية للغة أعنى وظيفة الاتصال . وقد عبر اللغويون عن هذا التجاذب بين هذه العناصر المؤلفة للحدث الكلامى من خلال مصطلحات عدة ، منها ما استعمله

(٣٠٠) الكتاب : ١ / ١٦٩ ، النص فى جواز حذف الفعل فى الاخبار وامتناع حذفه فى الامر والنهى .

بيكر أعنى مصطلح « التوائم » ، فانه لفهم وظيفة اللغة من حيث هي آلة يجب ان ينظر اليها فى اطار عوامل رئيسية ثلاثة ينتظمها الموقف الكلامى ، وهى : المتكلم والمستمع والأشياء (أى عناصر الموقف المختصة وأوضاعها) التى هى موضوع الكلام .

ويقوم الرمز اللغوى على التوائم وهذه العوامل الثلاثة ، فهو يتواءم والمتكلم ويتواءم والمستمع ، ويتوائم وعناصر الموقف وأوضاع الحقيقة الخارجية ، ويقصد بالتواءم هنا أنه اذا اختلف المتكلم اختلف الرمز وفقا لذلك ، واذا اختلف المستمع اختلف الرمز أيضا ، واذا اختلفت عناصر الموقف وأحواله اختلف الرمز وفقا لها . وهذه اضرب من التوائم عند بيلر هى الوظائف الرئيسية للغة » (٣٠١) .

ويلاحظ هنا أننا وضعنا الى جوار مصطلحى العمل والقوة مصطلح التركيب وأعنى به هنا وجود الارتباط بين العاملين أو العوامل وجود تلازمى . مهما اختلفت صوره ،

وفى الشكل الأول : فعل + فاعل + مفعول (؟)
و فعل + مفعول + فاعل (موضع التنازع)
تتركب جملة تامة على جملة ناقصة ، المفعول فيها فسر بالفاعل المتأخر

وفى الشكل الثانى : فعل + مفعول + فاعل (؟)
وفعل + فاعل + مفعول (موضع التنازع)

تركب جملة تامة على جملة ناقصة أيضا ، الفاعل فيها فسر بالمفعول المتأخر .

يقول : هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به ، وما كان نحو ذلك ، وهو قولك : ضربت وضربنى زيد ، وضربنى . وضربت زيدا » (٣٠٢) .

(٣٠١) د . نهاد الموصى : نظرية النحو العربى ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٣٠٢) الكتاب ٧٣/١ .

يستنتج مما سبق أن الفاعل في الجملة الأولى هو مركزها ، وأن المفعول في الثانية ، وفي كليهما « تحمل الاسم على الفعل الذي يليه » فالعامل في اللفظ أحد الفعلين » • ويعنى ذلك أنه لا فرق بينها في عمل الرفع أو النصب. سواء أسند ذلك الى الأول أو الى الثانى • ولكن المشكلة تكمن في عدم جواز ذلك من جهة المعنى ، فهو يرى في المعنى أصل التفسير ، يقول : « أما في المعنى فقد تعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع • « وإنما الذي يليه أولى لقرب جوار موائه لا ينقض المعنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد • • » (٣٠٣) •

فالعامل في زيد في المثالين :

ضربنى زيد • وضربت زيدا

هو الفعل الثانى لأنه الأقرب وأنه لأنه ينقض المعنى • فالربط بين العامل والمعنى يفسر التنازع كما يفسر غيره من مشكلات التركيب ، لكنه يضيف اليه معرفة المخاطب ، حيث أنها تزيل الالتباس وتوسع الحذف • ويمكن أن يقدر المحذوف بمفعول في المثال الأول : ضربت زيدا ، وفاعل في المثال الثانى: ضربنى زيد • فيؤدى ذلك الى ظهور (زيد) مرفوعا ومنصوبا في آن واحد ، وهذا يخالف عمل الفعل إذ أنه لا يعمل في اسم واحد النصب والرفع ، كما أن الاسم ذاته لا يمكن أن يؤدى وظيفة الفاعلية والمفعولية في آن واحد •

غير أن المحذف هذا غير جائز مع الفاعل حيث يبنى عليه الفعل ، ولا يمكن أن يقدره المخاطب • أما حذف المفعول فهو أقوى عند علم المخاطب ، يقول : « ومما يقوى ترك هذا لحلم المخاطب ، قوله عز وجل : والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه » (٣٠٤) •

فقد حذف المفعول مع (والحافظاتها والذاكراته) لذلالة ما تقدم •

ويلاحظ هنا أن المسألة تتعلق بالتعقد التركيبى حيث يطول الكلام ويتأخر
عنصر يشترك فى دلالة أكثر من تركيب ، وإذا وضعنا المعنى فى الاعتبار
فإن تفسير المثال الأول : ضربت وضربنى زيد .

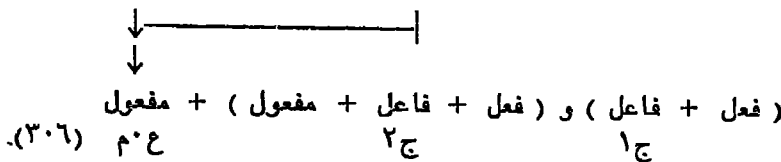
يكون من خلال اتفاق بين المتكلم والمخاطب على العنصر المتأخر فى هذه
الجملة المنطوقة وهو (زيد) الذى يؤدى أساسا وظيفة تداولية هى المحور ،
بالإضافة الى وظيفة تركيبية ودلالية مزدوجة : فهو مفعول الجملة الأولى
وفاعل الجملة الثانية . على عكس ما يقوم به فى المثال الثانى :

ضربنى وضربت زيدا .

ولا شك أن سيبويه كان على وعى تام بتلك الوظيفة رغم أنه ربطها
بالعمل ، ويمكن أن يتضح ذلك بصورة جلية فى تحليله للتركيب التالية
الجائزة وغير الجائزة . وينبغى أن نضع العناصر السابقة كلها أمام أعيننا
حين نفسر عبارته ، أعنى الوظائف والمعنى والعمل والتركيب وعلم المخاطب .
وقد سبق أن أشرنا الى أن رفع (زيد) فى المثال الأول ، ونصبه فى الثانى كان
عند سيبويه لملة القرب ، أو الحمل على الآخر .

أما الامكانيات الأخرى فتقدمها النصوص التالية ، يقول سيبويه :
« ولو لم تحمل الكلام على الآخر ، لقلت : ضربت وضربونى قومك ، وإنما
كلامهم : ضربت وضربنى قومك » .

ويعنى بذلك أن المثال الأول يخرج على حد الكلام حيث يكون الأقرب
للمفعول منصوبا وهو واجب الرفع . ولذا فإن النموذج :



(٣٠٥) الكتاب ١/ ٧٦ .

(٣٠٦) ج ١ = جملة أولى ، ج ٢ = جملة ثانية ، ع م = عنصر محيل .

أصله : ضربت قومك وضربوني

وهو جائز ، الا ان الحمل فيه ليس على الآخر ، لأن العنصر المتأخر ،
المفعول المحور عامله الفعل الأول ، أما الفعل الثانى فيعمل فى ضمير جمع
تصح احوالته الى المفعول الجمع .

أما ما ينطقون ، وهو المستعمل فى كلامهم فهو المثال الثانى :

ضربت وضربنى قومك .

وذلك برفع (قومك) ، والعامل هو الفعل الثانى لأنه الأقرب فحمل
الاسم عليه ، وهو فاعل الثانى الظاهر ومفعول الأول المضمر فى المعنى .

ويقول : « وإذا قلت : ضربنى ، لم يكن سبيل للأول لأنك لا تقول :
ضربنى ، وأنت تجعل المضمر جميعا ، ولو أعملت الأول لقلت :

مررت ومربى بزيد .

وإنما قبيح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى اذا لم ينقض معنى ؛ فهو
يجد فى استخدام صيغة (ضربنى) الحل ، فلا يمكن أن يعمل الأول مع هذه
الصيغة ، فلا يجوز أن ينصب (قومك) مع وجودها . وهكذا يكون التركيب
النالى : ضربت وضربنى قومك . (بنصب قومك) غير مقبول ، إذ انه يخالف
حد الكلام بالحمل على الآخر ، كما انه لا تستخدم هذه الصيغة ، وأنت تجعل
المضمر جميعا . ويوازى بعد ذلك بين التركيب غير الصحيح السابق الذى
عمل فيه الأول وبين التركيب : مررت ومربى بزيد . فكلاهما قبيح ، لأن
الأقرب هو الأولى ما لم يتصدم بالمعنى أو ما لم ينقض معنى . أما قوله :
والفعل الأول فى كل هذا (أى فى كل الأمثلة التى ذكرها) معمل فى المعنى
وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » (٣٠٨) .

(٣٠٧) الكتاب ١ / ٧٦ .

(٣٠٨) الكتاب ١ / ٧٧ .

أى أن (بنو عبد شمس) فى : سببت وسببى بنو عبد شمس

. مفعول. الفعل الأول (سببت) من جهة المعنى لأنه المستقبل وهى وظيفة دلالية خاصة بالمفعول ، غير أنه مرفوع لأنه لم تصل اليه عمل الفعل . وهو فى الوقت ذاته فاعل الفعل الثانى (سببى) من جهة المعنى لأنه المنفذ وهى وظيفة دلالية خاصة بالفاعل ، وهو مرفوع لوصول عمل الفعل اليه .

ومن ثم فهو يؤدى وظيفة دلالية فى التركيب الأول ووظيفة دلالية تركيبية فى التركيب الثانى ، ويضاف الى ذلك وهو الأهم أنه يقوم بوظيفة تداولية واحدة فى كلا التركيبين ، وهى البؤرة / المحور . وفى رأى أن هذا العنصر قد حمل دورا تداوليا ميزه عن عناصر الجملة الأخرى ، وجعله عنصرا مركزيا فى التركيبين يحتل موقعا محددا ليس فى صدر الكلام — خلافا لما يحدث فى الاشتغال — وإنما فى نهاية الكلام ، حيث حدث تكثيف شديد فى هذا الموقع يمكن أن يعبر عنه من خلال مصطلح التبشير ، بحيث أنه أصبح أبرز عنصر منبور فى ذلك التركيب .

وهكذا فإن هذا العنصر موضع التنازع يعد فى رأى وسيلة من الوسائل التى تؤدى وظيفة تداولية محددة يمكن أن يعبر عنها بمصطلح (بؤرة) ومن ثم فقد اجتمع فى هذا العنصر — كما رأينا — وظائف لغوية ثلاثة :

وظيفة تركيبية : فاعل / مفعول .

وظيفة دلالية : منفذ / مستقبل / متقبل .

وظيفة تداولية : بؤرة / محور .

وهكذا فإن اعرابه قد تحدد وفق السلمية التالية :

وظيفة تركيبية < وظيفة دلالية < وظيفة تداولية .

وتكتمل الامكانيات المتحققة من خلال هذا النمط ، فيقول : « فإن قلت ضربت وضربونى قومك » نصبت ، الا فى قول من قال اكلونى البراغيث ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلا من المضمر ، كأنك قلت : ضربت وضربنى ناس بنو فلان ، (٣٠٩) .

فالمثال الأول الذى رفضه فيما سبق على أنه يخرج على حد الكلام يرى فيه صحة مع النصب على أساس أن فى التركيب تقديمًا وتأخيرًا ، أى أن أصل التركيب :

ضربت قومك وضربونى .

أما إذا ظل فى موضعه مع غير النصب ، وذلك برفع (قومك) فيكون التركيب :

ضربونى قومك مناظر للتركيب : اكلونى البراغيث . (بالرفع) .
ومناظرًا للتركيب : ضربنى ناس بنو فلان . (الاسم المرفوع بدل من المضمر) .

ويقول : وعلى هذا الحد تقول : ضربت وضربنى عبد الله ، تضمر فى ضربنى كما أضمرت فى ضربونى ، (٣١٠) . ويعنى بذلك أن أصل التركيب :

ضربت عبد الله وضربنى = ضربت قومك وضربونى الفاعل فى الأول (ضربنى) مضمر ، حملا على الفاعل فى الثانى (ضربونى) . ويقول : « فان قلت : ضربنى وضربتهم قومك . رفعت ، لأنك شغلت الآخر ، فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربنى قومك وضربتهم ، على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البديل كما جعلته فى الرفع ، فان فعلت ذلك لم يكن بد من ضربونى ، لأنك تضمر فيه الجمع » (٣١١) .

وهو هنا يفصل ما يتحقق فيه التقديم والتأخير باعتبار أن العنصر المتأخر فاعل الفعل الأول ، لأن الثانى قد شغل بالضمير . أما إذا أردت أن تجعله بدلا فلا تصلح صيغة (ضربتهم) لأن الضمير هنا للواحد ، و (قومك) جمع . ولا تجوز قاعدة « لم يضع واحدا فى موضع جمع ، ولا جمعا فى موضع الواحد » السابقة ذلك ، ومن ثم لا بد من استخدام صيغة أخرى هى (ضربونى) لأن الضمير فيها جمع يصلح للبديلية مع (قومك) .

(٣١٠) الكتاب ٧٨/١ أيضا .

(٣١١) الكتاب ٧٨/١ .

ويقول : « وإذا قلت : ضربوني وضربتهم ، جعلت القوم بدلا من (هم) ، لأن الفعل لابد له من فاعل ، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو » (٣١٢) . يعنى بذلك أن فاعل التركيب الأول قد انشغل بالواو (ضمير الجماعة) . ولذا لا يمكن أن ترفع (قومك) على أنه فاعله أو بدل من فاعله ، كما أنه قد انشغل فعل التركيب الثانى بضمير مفرد (التاء) ولا يجوز أن يكون (قومك) بدلا منه ، لاختلافهما فى الجمع . ومن ثم لم يبق الا يكون بدلا من الضمير المفعول (هم) ، فلم يجز معه هنا الا النصب .

ويقول : « وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك ، اذا أعملت الآخر ، فلا بد فى الأول من ضمير الفاعل ، لئلا يخلو من فاعل . وانما قلت : ضربت وضربنى قومك ، فلم تجعل فى الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » (٣١٧) .

يعنى أن الفعل الثانى قد عمل (ضربت) فى (قومك) بالنصب . وقد جاز ذلك لوجود ضمير فى فعل التركيب الأول (ضربونى) يقصد واو الجماعة . وهو فاعل الفعل الأول ولا يجوز أن يخلو الفعل من فاعل ، أى أنه اذا قلت : ضربنى وضربت قومك . فالفاعل مضمع وهو للواحد ، و (قوم) مجموع ، وحمل الجمع على الواحد قبيح ، كما سنرى . فالنصب يفسره المعنى فى رأيه ، والدليل على ذلك تفسيره لرفع قليل فى : كفى ولم اطلب قليل . فقد جعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسسد المعنى » (٣١٤) .

ونتوقف عند عبارته الأخيرة : فهو يفرق بين العنصر الاجبارى والعنصر الاختيارى ، حيث يرى فى الفاعل عنصرا اجباريا لا يتم الكلام بدونه أما المفعول فهو عنصر اختيارى يتم الكلام بدونه . ويمكن أن يفهم ذلك فى إطار التقدير ، حيث لا يمكن أن يقدر الفاعل الا اذا لم يكن للمخاطب علم مسبق به . وعلى العكس من ذلك يمكن تقدير المفعول بشئ عام (مادى أو معنوى) .

أما الصورة التالية فهى صورة مخالفة تماما للصورة الأولى التى

• (٣١٢) الكتاب ٧٩/١

• (٣١٣) الكتاب ٧٩/١

• (٣١٤) الكتاب ٧٩/١

حددها فى بداية الباب ، يقول : « وقد يجوز : ضربت وضربنى زيدا : لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ، والوجه : متى رأيت أو قلت زيد منطلق » (٣١٥) .

فهذه الصورة : ضربت وضربنى زيدا .

≠ ضربت وضربنى زيد .

فالعنصر المتأخر (زيدا) مفعول الجملة الأولى فصل عنا بجملة معطوفة عليها فاعلها مضمير يفسره المفعول المتأخر ، وأصلها :

ضربت زيدا وضربنى .

وهو يخالف بذلك الوجه الاعرابى المقبول حيث يكون الحمل على الآخر لا الأول ، ويوافق تلك الصورة تركيب مناظر هو : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا .

وهكذا يتبين لنا أن العنصر المتأخر مركز التركيبين المتعاطفين ، إلا أنه محور التركيب الأخير مرفوعا كان أو منصوبا . وإذا خرج عن ذلك فإنه يفسر بتراكيب مناظرة أو يكون قبيحا غير مقبول .

يقول : « ومثل ذلك فى الجواز : ضربنى وضربت قومك . والوجه أن تقول : ضربونى وضربت قومك ، فتحمله على الآخر » (٣١٦) .

فالتركيب الأول جائز على التقديم والتأخير كما بين فيما سبق ، أى أن أصل التركيب : ضربنى قومك وضربت .

فيكون العنصر المتأخر محور الجملة الأولى ومفعول الثانية مضمير . ويخرج بذلك على الوجه المعتبر باستمرار ، وهو الحمل على الآخر ، وهو المتحقق فى التركيب الثانى : ضربونى وضربت قومك .

• (٣١٥) الكتاب ٧٩/١

• (٣١٦) الكتاب ٧٩/١

فالعامل في هذا المنصر المتأخر المفعول المحور ، الفعل الثاني . أمثلة
الفعل الأول فيعمل في مضمر يعود على المتأخر ، وكان أصل الجملة :

ضربت قومك وضربوني .

يقول : « فان قلت : ضربني وضربت قومك . فجائز وهو قبيح ، أنه
تجعل اللفظ كالمواحد ، كما تقول : هو أحسن الفتیان وأجمله وأكرم بنييه
وأنبله » (٣١٧) .

ورغم جواز هذا التركيب إلا أنه وصفه بالقبيح مما يقلل من درجة قبوله
لخروجه على اللفظ والمعنى ، لأنه لو قلنا أن أصل التركيب :

ضربت قومك وضربني

فان العامل في هذا العنصر المتأخر المنصوب هو الفعل الثاني . ويبقى
أن يشير الى مضمر يعمل فيه الفعل الثاني ، إلا أننا نجد أن المضمر مع
الفعل الثاني للمفرد ، ويقبح أن يحيل مفرد الى جمع ، كما يتضح من المثال.
المناظر المذكور وأن علل بتوحيد الضمير ذهاباً الى المعنى ، فلا بد أن يطابق
الضمير في رأى سيبويه الاسم المحال اليه (٣١٨) . وهو ما يتحقق في
التركيب التالي :

ضربوني وضربت قومك .

أصله : ضربت قومك وضربوني .

ومعنى امكان الاحالة عند سيبويه هو خلو الفعل من الفاعل وهذا
مالا يجيزه مطلقاً ، فالفعل لا يكون بغير فاعل ، ويفهم نفى الكون الاستحالة
والفعل قد يكون بغير مفعول ، ويفهم من (قد) امكان وقوع ذلك ، ويفهم
كذلك اللزوم من قوله : ولا بد من هذا ، لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر

(٣١٧) الكتاب ١/ ٨٠ .

(٣١٨) انظر مفهوم المراقبة في ، اللسانيات واللغة العربية : ٢٢/٢ .

مرفوع من الاسماء كأنك قلت اذا مثلته . : ضربنى من ثم وضربت فومك .
وترك ذلك أجود . واحسن للتبيان الذى يجىء بعده ، فأضمر (من) لذلك» (٣١٩) .

ويعمل ذلك القبول الضعيف للمثال الاخير باضمار لفظ دال على المفرد والجمع معا وان كان يفضل عدم استخدامه .

وأخيرا يمكن أن نحدد صور التراكيب التى وردت فى باب التنازع : د
سبويه فى النماذج التجريدية التالية مع الإشارة الى العلاقات التركيبية
والاحالية (٣٢٠) :

— الوجه :

↓
١ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) وفعل + مفعول + فاعل
مفرد

↓
٢ - فعل + مفعول + (فاعل ؟ وفعل + فاعل + مفعول
مفرد

— الامكانات الأخرى :

↓
١ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) وفعل + مفعول + فاعل
جمع

↓ ٢ - فعل + فاعل + ضمير
↓ ٠ وفعل + فاعل + مفعول + مفعول
جمع ضمير
↑

الوجه فيه :

↓

٣ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) و فعل + مفعول + فاعل

جمع

على لغة أكلوني البراغيث أو البديل :

↓

٤ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) و فعل + فاعل + مفعول + فاعل

جمع

↑

↓

٥ - فعل + فاعل + ↓ و فعل + فاعل + مفعول + مفعول

مفرد

↓

٦ - فعل + ↓ + مفعول و فعل + فاعل + مفعول + فاعل

٧ - فعل + فاعل + مفعول و فعل + فاعل + مفعول + مفعول

جمع

ضمير

↑

٨ - فعل + فاعل + مفعول و فعل + فاعل + مفعول

جمع

ضمير

↑

↓

٩ - فعل + فاعل + ↓ و فعل + فاعل + مفعول + مفعول

مفرد

↑

↓

١٠ - فعل + ↓ + مفعول و فعل + فاعل + (مفعول ؟) + فاعل

جمع

↑

— الوجه فيه :

١١ - فعل + فاعل + مفعول • وفعل + فاعل + مفعول
 ضمير جمع

— جائز قبيح :

١٢ - فعل + (فاعل ؟) + مفعول • وفعل + فاعل + مفعول
 مفرد جمع

وخلافا لحركة الاسم فى باب التنازع حيث يحتل موقعا متأخرا فى التركيب نجد حركة الاسم فى باب الاشتغال تتجه الى اليمين ، فيحتل الاسم عنصرا مفردا تبني عليه جملة أو جزء من جملة تفسره الجملة التالية فان هذه العملية تعد وسيلة من وسائل التبشير ، يقول د • الفاسى : التبشير عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية ... الخ من مكان داخلى (أى داخل ج) الى مكان خارجى (خارج ج) ، أى مكان البؤرة المحدد بالقاعدة :

ج ← (بؤ) ج (٣٢١) •

ويرى ان هذه العملية التى تجمع بين مكان داخل اسقاط أقصى (maximal projection) هو ج ، ومكان خارج هذا الاسقاط تتم بواسطة تحويل نقل ، يصوغه على النحو التالى :

س - ١ - ص ← ٢ ١ ٠ ١ ٠ ٣

وخصائصه تتمثل فى أنه يجمع بين محلين : أحدهما داخل الاسقاط والآخر خارجه ، وأن هذا النقل لا يترك أثرا ضميريا وإنما يكون المصدر فارغا ، وأن البؤرة تنتقل الى الربض الأيمن (ج) ، وأن البؤرة ترث اعراب الأثر (٣٢٢) •

(٣٢١) د • الفاسى : المسانيات واللغة العربية ص ١١٤ •

(٣٢٢) الكتاب السابق ص ١٢٣ •

وكما اشرت من قبل الى انه ينشأ عن هذه التغيرات فى الرتبة نوعا من التركيب أو التعقيد فى الجملة حيث يتحرك عنصر اسمى من الجملة البسيطة ليحتل موقعا صدريا خارج الجملة يمكن أن يطلق عليه موقع البؤرة (focus) أو المحور (topic) وتتحول الجملة من البساطة الى التعقيد .

ويرى د . الفاسى أن الاشتغال فى العربية يجمع بين التثنية حيث لا نجد أثرا بارزا مع تحويل النقل والتفكيك حيث نجد أثرا ضميريا للمقولة المتنقلة (٣٢٣) .

ونوضح ذلك على النحو التالى ، ففى المثال : زيد ضربته تفكيك الى اليمين تولد عن طريق تحويل نقل حيث نقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلى الى موقع خارجى ، وترك مكانه أثرا ضميريا . . .

ويرى كذلك أن القاعدة التى نحتاج اليها هنا هى قابلية حمل (predication) تنتمى غالبا الى نحو الخطاب الذى يجب أن يحدد نوع الصلة الضرورية بين الموضع / البؤرة وبين مركب اسمى يوجد داخل الاسقاط المؤاخى ، (٣٢٤) .

وقد عقد سيبويه بابا مهما عقب باب التنازع ، أطلق عليه قنينا بعد باب الاستغال . ارى أن هذا المصطلح أفقد المغزى الحقيقى من العبارة التى استخدمها سيبويه له ، وحول المسألة برمتها الى اتجاه مضاد وضع العلامة الاعرابية مركز الاهتمام فيه . وهذا يخالف أساسا النهج الأساسى الغالب على معالجة سيبويه لموضوعات النحو ، حيث جعل للمعنى نورا جوهريا يضبط حركة العناصر داخل التراكيب أو الكلام بوجه عام .

يقول : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر ،

(٣٢٣) الكتاب السابق ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣٢٤) الكتاب السابق ص ١٣٠ ، وينبه كذلك الى انه من الخطأ أن يعد العنصر المفكك محورا بالمعنى ، لان العنصر المفكك فى الجمل المذكورة تقابله وظائف نريعية خطابية ثلاث ، حسب التأويل المنطقى والظروف المقاصية : موضع أو بؤرة أو محور

وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم (٣٢٥) . فهو يجمع هنا بشكل عام بين صور تجريدية عدة يفصل فيما بعد الفروق بينها ، وهذه الصور التجريدية يمكن أن تعرض على النحو التالي :

- | | |
|--------------------------------------|------------|
| ١ - فعل (مبنى) + اسم (مبنى عليه) | جملة بسيطة |
| ٢ - اسم (مبنى عليه) + فعل (مبنى) | |
| ٣ - اسم (مبنى عليه) + فعل (مبنى) | جملة مركبة |

فهو يفصل بين النوعين فصلا واضحا ويعلل بعد ذلك لزوم هذا الفصل .

يقول : « فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيدا ، وهو الحد » (٣٢٦) . أى أن المفعول هو العنصر الممكن تحركه فى هذا التركيب ، فإذا لزم الوضع المحدد له ، فتكون هذه الصورة حد الكلام ، أى تكون البنية الأساسية لهذه الجمل . ويكون :

┌──────────┐
↓
(ضربت (مبنى) + زيدا (مبنى عليه)

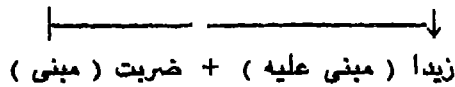
وعلة ذلك الترتيب أن الفعل لابد أن يشغل أولا بالفاعل ثم تاتى بالمفعول وتحمله على الفعل ، يقول « لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم » (٣٢٧) أى تعمل الفعل فى الفاعل ثم تحمل الاسم المفعول بعد عمل الفعل عليه ، كما كان الحد : ضرب زيد عمرا ، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل ، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه » (٣٢٨) .

ثم ينتقل بعد ذلك الى رصد حركة هذا العنصر المحور فى التركيب ،

-
- (٣٢٥) الكتاب ٨٠/١
 - (٣٢٦) الكتاب ٨٠/١ أيضا
 - (٣٢٧) الكتاب ٨٠/١ أيضا
 - (٣٢٨) الكتاب ٨٠/١ أيضا

ويقدم علة التغير في الترتيب ، يقول : « ان قدمت الاسم فهو عربى جيد ، كما كان ذلك عربيا جيدا ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء : مثله فى ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد » (٣٢٩) .

يقدم سيبويه فى هذا النص الصورة الثانية الممكنة فى هذا التركيب حيث يتقدم المفعول على الفعل ويصير بؤرة الجملة و محورها :



ويرى فى حركة هذا الاسم سواء تقدم على الفعل كما فى المثال او تقدم على الفاعل كما فى المثال الثالث سواء حيث يتساوى تقديمه او تأخيريه من جهة الاهتمام والعناية (٣٣٠) . وقد نفهم من ذلك من خلال تساوى عناصر الجملة فى تقديم المعنى العام للجملة او ما حدد بالبنية الدلالية للجملة حيث لا يرى بين الصورة الثانية : زيدا ضربت ، رغم انها ناتجة عن قاعدة موضوعة ، والصورة الثالثة : ضرب عمرا زيد ، رغم انها ناتجة عن قاعدة خفي أدنى اختلاف بينهما من حيث البنية الدلالية للجملة ، وانما يقع الاختلاف فى البنية الاخبارية (أى البنية التى تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة حسب « المقام » كعلاقتى « المحور » (Topic) و « البؤرة » (Focus) (٣٣١) . وهكذا فان الصور جميعها تشترك فى أنها تتضمن علاقات دلالية وعلاقات تركيبية متساوية ، الا أنها لا تتضمن نفس العلاقات الاخبارية .

(٣٢٩) الكتاب ٨٠/١ ، ٨١ .

(٣٣٠) تنقسم جملة الاخبارية الى قسمين :

— معلومات يجهلها المخاطب أو يفترض المتكلم أن المخاطب يجهلها .

— معلومات يقاسم المخاطب المتكلم معرفتها أو يفترض المتكلم أن المخاطب يقاسمه

أيها .

(٣٣١) د . احمد المتوكل ، دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى ، ص ٧١ .

يرى أن إعادة ترتيب المكونات بعد الفعل (تقديم المفعول أو غيره) لا يؤثر على

الفاعل فى البنية الدلالية للجملة .

ويؤكد هذا المنهج بصورة مطردة ، فقد سبق أن أشار فى باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول الى هذه الفكرة ، يقول : فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول . وذلك قولك : ضربت زيدا عبد الله . لأذك أنما أردت به مؤخرا فى اللفظ .

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما ، وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا بهمانهم ويعنيانهم ، (٢٣٢) .

فلا فرق بين التقديم والتأخير فى اللفظ ، إلا أن التقديم هو الحد ، أى البسورة الأكثر شيوعا . وتتفق المكونات جميعا فى الأهمية والعناية . ومن ثم فلا اختلاف بينهما فى البنية التركيبية والبنية الدلالية . وإنما يكمن الاختلاف فى البنية الاخبارية التى ترجع الى العلاقة بين المخاطب والمتكلم . إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، أى تتقدم المعلومة التى يتقاسم المخاطب والمتكلم معرفتها إلا أنها أهم فى البيان أو الاخبار عنها .

وهكذا فإن مفهوم العناية والأهمية يختلف عما ورد لدى النحاة والبلاغيين المتأخرين اختلافا شديدا . حيث يقابل مفهوم البيان مفهوم البؤرة وليس مفهوم الاهتمام والعناية ؛ فهو الذى يشكل عند سيبويه الوظيفة التداولية السابقة . وقد فرق سيبويه كما سنرى بين التقديم داخل حيز المجال الذى يلى الفعل والتقديم فى المجال الذى يسبق الفعل باعتبار أن لكل منهما خصائص متباينة .

ويحدد المتوكل سمات للمكون الذى يشغل الموقع (س) فى البنية الرتيبة (ف س فا) (فعل س فاعل) ؛ منها أن هذا المكون المتوسط بين الفعل الفاعل يحمل (معلومة) (٢٣٣) تدخل فى حيز المعارف المشتركة بين المتكلم والمخاطب . ففى اجابة (من استقبل هذا ؟) « استقبل هذا زيد » يحيل المكون (هذا) على شخص يعرفه كل من المخاطب والمتكلم . وبناء

على ماسبق فإن هذا المكون يرد غالبا عبارة محيلة (referential expression) أى لابد أن يكون معرفة ، معلوما عندهما وهكذا تكون جملة :

- ذات مقبولية تامة
- قرأ الكتاب عمرو
- أما جملة : - قرأ كتابا عمرو ؟؟
- فانها ذات مقبولية دنيا

حيث ان المكون (كتابا) عبارة غير محيلة : فهو غير معرف ، أى معلوما لديهما • وحين يتأخر هذا المكون فإنه يصبح بؤرة ، كما فى جملة : قرأ عمرو كتابا • (بنبر « كتابا ») • (٣٣٤)

ويمكن أن يسند لهذا المكون وظائف تداولية أخرى تتحدد باحتلاله مواقع ثابتة ، بحيث يؤدي تحركه الى مواقع مخالفة الى جمل غير صحيحة أى ذات مقبولية دنيا • فالمكون المسندة اليه الوظيفة التداولية (البؤرة الجسيمة) يحتل موقعا من المواقع الأخيرة فى الجملة اذا لم يكن اسم استفهام ، كما يلى :

— من وهب عمرو خزانته ؟ — وهب عمرو خزانته خالدا • (بنبر خالد) ولا يحتل الموقع المتوسط بين موقعى الفعل والفاعل ، كما يتبين من المقارنة بجملة :

؟؟ وهى خالدا عمروا خزانته • (بنبر « خالد »)

ويصدق ذلك على المكون المسندة الى (بؤرة المقابلة) ، اذ ان هذا المكون يحتل وجوبا صدر الحمل ، كما فى :

(أ) خالدا قابلت هند • (ب) أخالدا قابلت هند ؟

وهكذا فإنه يرى امكان اسناد الوظيفتين التداوليتين (المحور والبؤرة) الى الفاعل •

ففى جملة : ضرب زيد عمرا • يحمل المكون الفاعل الوظيفة التداولية
(المحور) باعتباره محط الحديث • داخل الحمل ، حيث يلى الفعل مباشرة •

وفى جملة : ضرب عمرا زيد • يحمل المكون الفاعل الوظيفة التداولية
(البؤرة) حين يحتل الموقع الأخير • اما المكون المتوسط بينه وبين الفعل
(المفعول) فانه يشكل محط الحديث داخل الحمل ، أى انه محور الحمل •
وكذلك لا يحتل الموقع (س) فى البنية الرتبية (ف س فا) لا يحتله المكون
المبار سواء اكان بؤرة جديدة أو كان بؤرة المقابلة (٣٣٥) •

ويفرق سيبويه بين نوعين من تصدير مكون محورى ؛ نوع لا يعمل
فى هذا المكون عامل لفظى ، وانما عامل معنوى هو الابتداء ، و نوع آخر
يعمل فيه عامل مضمر وجوبا يطابق الفعل المظهر فى لفظه ومعناه ، غير
انهما يتفقان ضرورة فى وجود ضمير داخل الحمل يربط المحور احياليا •

يقول سيبويه : « فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته ، فلزمته
الهاء • وانما تزيد بقولك : مبنى عليه الفعل انه فى موضع منطلق ، اذا قلت
عبد الله منطلق ، فهو فى موضع هذا الذى بنى على الاول وارتفع به ، فانما
قلت : عبد الله ، فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء » (٣٣٦) •
فالجملة اذن تكون من : زيد (مبنى عليه) + ضربته (مبنى) .

يربط بين الاسم المتقدم أو المتصدر أو المكون المحورى والجملة المبنية
عليه احياليا ضمير مفعول • وهكذا يكون التركيب جملة بسيطة مناظرة للجملة
الاسمية :

عبد الله منطلق = زيد ضربته

(٣٣٥) الكتاب السابق ص ٧٥ •

يحدد اعتمادا على نيك (Dik, S.) عوامل ترتيب المكونات (حسب النحو
الوظيفى) داخل الجملة فى : - الوظائف التركيبية - الوظائف التداولية • - التعقيد
المقولى للمكونات أو حجمها •
(٣٣٦) الكتاب ١ / ٨١ •

ويكون الاسم مرفوعا بعامل معنوي هو الابتداء . وهذا تفسير وصف هذا الوجه بالحسن ، حيث يقول : « وانما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء » (٣٣٧) .

هذا بالنسبة للنوع الأول . ويختلف عن النوع الثاني في عدة أمور :

- المشغول عنه (البؤرة / المحور) منصوب .
- يتكون التركيب فيه من جملتين ، فعل الأول مضمر وجوبا . وفعل الثانية ظاهر يعمل في المضمر ويفسر الأول . ويوافق الفعل الثاني الفعل الأول لفظا ومعنى ، وأحيانا في المعنى فقط .
- المشغول به يكون ضميرا عائدا الى المشغول عنه أو سببيه ...
- الأصل في المشغول أن يكون متصلا بالمشغول عنه . فإذا انفصل عنه فإن الفاصل لا يمكن أن يكون مما لا يعمل ما بعد فيما قبله (كإثبات الشرط والاستفهام ...) (٣٣٨) .

يقول سيبويه : (وان شئت قلت : زيدا ضربته ، وانما نصبه على اضماع فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، الا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر » (٣٣٩) .

التركيب اذن تتكون من جملتين : ضربت (مبني) + زيدا (مبني عليه) + ضربته .

(٣٣٧) الكتاب ١ / ٨١ .

(٣٣٨) د . القاسم القهري : اللسانيات واللغة العربية ص ١٤٣ .

يرى ان الاشتغال يماثل التفكير من وجوه والتبشير من وجوه أخرى ، ويقسم التفكير الى تفكير بارتفاع وتفكير بانقصاب . غير انه يميل الى اعتبار الاشتغال نوعا من التبشير . شريطة أن يتم تحديد الموقعين اللذين يربط بينهما هذا التحويل (بالنقل) في البنى الاشتغالية ، وهما (الموقع الهدف والموقع المصدر) ص ١٤٤ .

(٣٣٩) الكتاب ١ / ٨١ .

- يربط الاسم المنصوب البؤرة والجملة الثانية احواليا ضمير مفعول
- وهكذا يكون التركيب جمعة مركبة مناظرة للتركيب المركب :

ضربت زيدا ضربته

- والاسم هنا مبني على الفعل المضمر خلافا للجملة السابقة حيث بنيت
- الفعل على الاسم . وهكذا فان اختلاف الحركة يعنى اختلاف نوع التركيب .

ويلاحظ أن التركيب البسيط حيث يرفع المبتدأ البؤرة شائع بين أصحاب اللغة مثله مثل التركيب المعقد حيث ينصب المفعول البؤرة الا أن الأول مستحسن ذو مقبولة عالية . ويتبين ذلك من عبارته : (فالنصب عربى كثير ، والرفع أجود) . ويعلل النصب بأعمال فى اسم ظاهر لأن هذا هو الأقرب وإذا ابتعد فالأعمال فى مضمر . ورفع المبتدأ البؤرة أولى . ويؤكد ذلك بأمثلة من المفعول الذى هو بمنزلة الفاعل ، يعنى نائب الفاعل ، ولا يغيب عنه فى كل ما سبق المستعمل فى لغة العرب ، أعنى أنه يرصد اللفظة المنطوقة . ولذا فان تراكيبه لا تخرج عن واقع الاستعمال بخلاف التراكيب المفتعلة الذهنية (التعليمية فى الأغلب) التى عنى النحاة المتأخرين بتتبعها وتحليلها .

يقول : « لأنه اذا أراد الاعمال ، فأقرب الى ذلك أن يقول : ضربت زيدا وزيدا ضربت » (٣٤٠) . أى أن يعمل الفعل فى ظاهر يجوز أن يتقدم لعلة أسلوبية بيانية أو يظل فى رتبته التكميلية .

- وهنا « لا يعمل الفعل فى مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد .
- وكل هذا فى كلامهم » (٣٤١) . أى الرفع والنصب مستعمل فى لغتهم .

وينظر بين التراكيب المبنية لمعلوم والتراكيب المبنية للمجهول لاثبات أنه عند اظهار الاسم يكون النصب ، أما اذا استخدم المضمر ، فيرفع الاسم .

يقول : « ومثل هذا : زيدا أعطيت ، وأعطيت زيدا ، وزيد أعطيته : لأن أعطيت بمنزلة ضبت . وقد بين المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب ، (٣٤٢) »

فهو يقابل بين التراكيب علم النحو التالي :

تراكييب البناء للمجهول	تراكييب البناء للمعلوم
أعطيت زيدا	ضربت زيدا
زيدا أعطيت	زيدا ضربت
زيد أعطيته	زيدا ضربته

فرفع البؤرة مع أعمال الفعل في المضمر أجود ، آتى أكثر استحسننا وقبولا وشيوعاً . وتؤكد عبارته الأخيرة ما حرصت على تأكيده باستمرار - خلافا لما حاول كثير من الباحثين التأكيد عليه بأدلة - أن ترتيب الكتاب وموضوعاته لم يكن يسير على نحو اعتباطي ، بل للكتاب نظام خاص لم يحدده المؤلف في مقدمة أو غير ذلك . إلا أن دراسة التتابع بين هذه الموضوعات يمكن أن يسفر عن أهداف محددة حرص المؤلف على الوصون إليها من خلال هذا النهج . ويدفع إلى البحث عن علل ذكر مفردات موضوع بعينه (كالحال مثلا) في مواضع مختلفة ، بدلا من وضم الكتاب باللامنهجية والخلط والاضطراب وغيرها من الوصف الاجوف .

أشرت فيما سبق إلى أن فرض موافقة الفعل المظهر للمفعول المضمر لفظا ومعنى ، قفى التركيب : زيدا ضربته . يتصل بالفعل ضمير يعود إلى المفعول البؤرة ، والفعل المضمر هو (ضربت) يوافق الفعل المتأخر في معناه وفي عمله . وتتساءل ماذا تكون الحال إذا اختلف الفعل المتأخر عن الفعل المقدر في معناه ؟

يقول سيبويه : « فإن قلت : زيد مررت به ، فهو من النصب أبعد من ذلك ، لأن المضمر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء ، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ ، فصار كقولك : زيد لقيت أخاه . وإن شئت قلت : زيدا

مررت به ، تريد أن تفسر به مضمرا ، كأنك قلت ذلك : جعلت زيدا على طريقى
مررت به ، ولكنك لاتظهر هذا الأول لما ذكرت لك « (٣٤٣) » .

فالاسم البؤرة فى التركيب : زيد مررت به . يحتل مرتبة متأخرة فى
النصب ، مقدمة فى الرفع لانفصال العامل عن الضمير ، فلم يعمل الفعل
عملا مباشرا (فى اللفظ) بل وصل الفعل الى الضمير من خلال واسطة
(الحرف) ، فغلب هذا التركيب أن يكون بسيطا مكونا من :

زيد (مبنى عليه) + مررت به (مبنى)

أى من مبتدأ محور وخبر يناظر التركيب المكون من جملة بسيطة خبرها
فعل يعمل فى مضمير سببى ، ويمكن أن يقابل التركيب للاختلاف فى اللفظ
لا المعنى ، على النحو التالى :

زيد (مبنى عليه) + لقيت أخاه (مبنى)

ويجوز النصب على تقدير فعل أجنبى يفسر الاضمار لكنه لا يظهر
وبذلك يكون التركيب معقدا مكونا من المفعول البؤرة المنصوب بفعل أجنبى
مضمير ، وجملة أخرى فعلها يخالف الفعل السابق ويصل الى مضمير بصورة
غير مباشرة ، ١ ى تكون صورته التجريدية على النحو التالى :

فعل مضمير مخالف + مفعول بؤرة + فعل ظاهر + حرف/اسم +
مضمير .

يقول : وإذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك ، وأن شئت نصبت ،
لأنه اذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به . والدليل على ذلك أن الرجل
يقول : اهنت زيدا باهانتك أخاه وأكرمته باكرامك أخاه . وهذا النحو فى
الكلام كثير ، (٣٤٤) .

• (٣٤٣) الكتاب ١ / ٨٣ .

• (٣٤٤) الكتاب ١ / ٨٣ .

أى الفعل المفعول عن المضمرة باسم يناظر الفعل المفعول عن المضمرة بحرف لأنه لم يعمل. فيهما فى المضمرة مباشرة وبناء على ذلك يكون الرفع أجسود ، ويكون الاسم كذلك. أى من النصب أبعد من ذلك كما هى الحال مع المثال المناظر .

ويجوز النصب بأخضار فعل أجنبى فيكون التركيب مكونا من :

فعل مضمرة مخالف + مفعول بؤرة + فعل ظاهر + اسم + مضمرة .

ووقوع الفعل على المتعلق بالمضمرة (على شئ من سببه) يتساوى مع وقوع الفعل على المضمرة ذاته (كأنه قد وقع به) ، ووصول الفعل فى الظاهر كوصول المصدر المأخوذ منه إلى المضمرة . وهكذا يتقابل التركيبان علم، النحو التالى :

(؟) زيدا لقيت أخاه = (؟) زيدا بأهانتك أخاه .

وهذا الاستعمال شائع فى اللغة بوجه عام ، ويمكن أن يفسر (فى الكلام) بالنتر أيضا جريا على استعمال هذا المصطلح للدلالة على النثر أحيانا . يقول : « يقول الرجل : انما أعطيت زيدا ، وإنما يريد لمكان زيد أعطيت (فلانا) » (٣٤٥) . وربما تفسر هذه المقابلة من خلال مبدأ التوسيع حيث (زيد) مفعول غير مباشر ، نصب على الاتساع حين يمكن الاستغناء عن حرف الجر ، كما فى : تمررون السيارة . فالمعنى الناتج عن استخدام (انما) يتساوى مع المعنى الناتج عن التقديم : أى (زيدا) فى الجملة السابقة (انما أعطيت زيدا) محور الحمل ، كما هى الحال بالنسبة (لزيد) فى جملة (زيدا أعطيت) إذا انها المفعول البؤرة أو محور الحمل .

يقول : « وإذا نصبت زيدا لقيت أخاه ، فكأنه قال : لا يست زيدا لقيت أخاه . وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، فجرى هذا على ما جرى عليه قوله : أكرمت زيدا ، وإنما وصلت الأثرة الى غيره » (٣٤٦) .

(٣٤٥) الكتاب ١ / ٨٣ أيضا .

(٣٤٦) الكتاب ١ / ٨٣ .

فالفعل المضمر أجنبي ، يخالف الفعل الظاهر فى اللفظ الا أنه يقاربه فى المعنى وهذا التقدير وسيلة للتأويل ومن ثم فالجملة المقدرة غير منطوقة . وهذا نهج سيبويه حيث يربط بين الاضمار والتعتيل ، حيث تعنى ظهور ما اضمر فى تركيب ما تحول الجملة من جملة منطوقة الى جملة غير منطوقة ليس لها الا قيمة تفسيرية .

وقد اثرت فيما سبق الى أنه حين يقدر عنصرا محذوفا فى تركيب فان ذلك يعنى أن الصورة المقدرة صورة ذهنية ليس لها من سبيل الى الواقع الاستخدام ، وهو حكم استنتج من وصفه اظهار المحذوف الواجب حذفه المفسر من خلال المعنى بأنه (محال) . وهو يتجاوز بغير شك درجة التمثيل مع (القبح) . ولذا يجب أن يفرق بين :

هذا تمثيل ، وان كان لا يستعمل فى الكلام / ولا يتكلم به / وان كان لا يستعمل فى الكلام / وان لم يتكلم به / ولكنه لم يستعمل فى الكلام / ولكنهم لا يتكلمون به .

وهذا تمثيل ، وان كان يقبح فى الكلام .

ويجرى الطرف مجرى الاسم أيضا فى الرفع والنصب ، فيكون فى :
-- يوم الجمعة القاك فيه . مرفوعا بالابتداء كارتفاع عبد الله فى :
-- عبد الله منطلق .

يقول : « وصار ما بعدها مبنيا عليها كبناء الفعل على الاسم الأول » (٢٤٧) . أى يكون التركيب بسيطا مكونا من جملة واحدة ويصير الطرف اسما :

يوم الجمعة (مبنى عليه) + القاك فيه (مبنى) .
ويجوز أن يدخل النصب فيه كما دخل فى الاسم الأول :

يوم الجمعة القاك فيه . . . بنصب (يوم)
= عبد الله سررت به . . . بنصب (عبد الله)

النصب هنا اما على الظرفية او على الفعل نفسه بإسقاط الجار

القالك يوم الجمعة

= تمرون الديار .

« أو نصبه لأنه ظرف (لفعل) أضمره ، وكأنه قال : يوم الجمعة القالك .
اما اذا وصل الفعل الى مضمير يعود الى الظرف فعمل فيه مباشرة ، فانه
ينصب على أنه اسم عمل فيه الفعل او ظرف . وهكذا يتقابل التركيبان :

يوم الجمعة صمته .	بنصب (يوم) .
= عبد الله ضريته .	بنصب (عبد الله) .

وهكذا فالقاعدة الأساسية أن ينصب المفعول البؤرة اذا لم يشغل
فعله بمضمير يعود اليه . فاذا شغل بمضمير فانه يرفع لأن هذا الاسم المحور
قد بنى عليه الفعل او ينصب لأن هذا المفعول البؤرة قد عمل فيه فعل مضمير
يفسره الفعل الظاهر ، ويكون الاسم فى هذه الحال مبنيا على المضمير .

واذا فصل بين العامل والضمير فان الاسم المحور يرفع وينصب ايضا ،
الا أن الرفع أقرب ، ويبنى الفعل عليه ، والنصب أبعد ، ويبنى على فعل
مضمير أجنبى . ويجرى الظرف مجرى الاسم على النحو الذى أشرت اليه .

ويخلص سيبويه المسألة فى عبارة يفصل فيها ما يقبل فى الشعر ،
حيث ان له لغة وتراكيب خاصة ، عما يقبل فى الكلام (أى النثر) حيث
هو المستعمل السائر على السنة الناس (اللغة المنطوقة الى حد بعيد) .

يقول : « ولا يحسن فى الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ،
ولا يذكر علامة اضمار الأول حتى يخرج من لفظ الاعمال فى الأول ، ومن
حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ،

ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، (٣٤٩) .

اذن يجب أن تفصل التراكيب المقبولة في الكلام عن التراكيب المقبولة في الشعر ، لأن الأولى هي لغة الحديث تقابلة لغة في مستوى آخر هي لغة الشعر له قواعدها وقوانينها التي توافق قواعد النثر وقوانينه في مواضع ، وتخالفها في مواضع أخرى : وهذا يؤكد أن سيبيويه كان على وعى تام بطبيعة كل لغة وبضرورة مراعاة الفروق بينها (٣٥٠) .

(٣٤٩) الكتاب ١ / ٨٥

لم أر ضرورة في تتبع ما يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام لأنه يخرج عن إطار البحث . كما أن المقام لا يتسع لمناقشة رأي د. القاسم في البنى البدلية حيث يرى أن الخلط بين الاشتغال والبدلية يوحى بتقارب كبير بينهما في أصل البنية إلا أن بنيتيهما المسطحتين مختلفتان ولا يمكن الخلط بينهما ، ويرى كذلك أن إهمال بعض البنى الدلالية أدى إلى إهمال بعض البنى الاشتغالية . انظر تفصيل ذلك في كتاب :
الإنشائيات وعلم اللغة العربية من ص ١٤٥ : ١٤٧ .

(٣٥٠) أظن أن إعادة قراءة نصوص الكتاب كما يتضح من البحث ، ومن بحوث أخرى عدة ، ينحصر نتيجته ومفادها عدم إمكان نقل تحليل قديم (بمعطياته وأصوله) إلى نموذج حديث (رغم وجود تشابه بينهما) لعدم الغلط والغموض . انظر ص ١٤٩ من الكتاب السابق .

العلاقة بين الحمل وقوة البناء وقوة الجواز

ينغزو سيبيويه للمعنى دورا جوهريا أيضا حين تتعقد التراكيب ، ويقع الخلاف فى تحديد وظيفة وبالتالي الحالة الاعرابية للمعنى البؤرة (المفعول/ المبتدأ) . وتراعى فى مواضع قوة البناء وفى مواضع أخرى قوة الجواز ، استنادا الى العلاقة بين الابتداء والقطع والوصل . ويلاحظ هنا أيضا ربطه بين البناء والجواز وبين العمل بأشكائه المختلفة : الحمل على اللفظ ، والحمل على الموضع ، والحمل على المعنى .

يقول سيبيويه فى باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فيه المبتدأ مبنيا عليه الفعل : وذلك قولك : رأيت زيدا وعمرا كلمته ، ورأيت عبد الله وزيدا مررت به ، ولقيت قيسا وبكرا أخذت أباه ، ولقيت خالددا وزيدا اشتريت به ثوبا ، (٣٥١) .

ففى كل الأمثلة السابقة يكون المفعول البؤرة منصوبا حملا على اللفظ السابق ، وهو مفعول الجملة الأولى المنبور أيضا فى رأى حين تتعلق هذه القضية بالجملة المنطوقة تعلقا وجوديا . وأرى أن النبر فى الجملة الأولى يقع على العنصر المفعول المتأخر :

×.

• رأيت زيدا

يقابله نبر واقع على العنصر المفعول المتقدم فى الجملة الثانية .

×.

• و عمرا كلمته

وينسحب ذلك على كل صيور الاشتغال حيث يعمل الفعل الأول فى اسم ظاهر ، ويعمل الثانى فى ضمير عملا مباشرا أو غير مباشر ، ويربط الضمير حاليا الاسم المتقدم البؤرة .

• (٣٥١) الكتخاب ١ / ٨٨

يعنى الرمز (×) وقوع النبر على العنصر الذى توضع فوقه .

يقول : « وانما اختيار النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ، إذ كان يبنى على الفعل ، وليس قبله اسم مبني على الفعل ، ليجرى الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل . وهذا أولى أن يحصل عليه ما قرب جوار منه » (٣٥٢) .

فالحمل الأولى في الحالات السابقة أقرب ما يكون حملا على الجوار ، وهو حمل مناظر حين ينظر الاسم الثاني ؛ الاسم الأول والفعل الثاني الفعل الأول على النحو التالي :

×
رأيت (مبني عليه) + زيدا (مبني)
|—————↑

|—————↓
زيدا (مبني) + كلمته (مبني عليه)

يبني هذا الحمل على الأضمار أيضا ، إذ أنه لو لم يقدر أضمار لكان الأمر مخالفا حيث أنه فيما سبق قد أطلق مصطلح (حسن) على التركيب الذي يكون فيه العنصر البؤرة اسما مبتدأ لم يعمل فيه الفعل ، أي :

زيد كلمته

فقد قال : انما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشيء » (٣٥٣) .

وتكون هذه الصورة أحسن قيل أن يحدث العطف ، حين يكون التركيب بسيطا ، ويكون الرفع للاسم البؤرة أجود . أما حين حدث التركيب وتشكلت ثلاث جمل ؛ الاسم في الأولى مبني على الفعل وهو منصوب ، والاسم في الثانية مبني على الفعل المضمر وهو منصوب أيضا ليحدث التناظر بين

الجمليتين ، « ليجرى الآخر » أى الاسم الآخر على ما جرى عليه الذى يليه قبله ، ١ على الاسم الاول المتقدم عليه . فصار النصب للاسم البؤرة أجود .

وقد جاز هذا الحمل لأنه لا يصطدم مع المعنى ، أى مع دلالة الجملة حيث لا يحدث أدنى خلل دلالى ببناء الاسم على الفعل .

ويقابل هذا ما سبق أن حددته فى التنازع حيث قال : « وانما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينتقص معنى » (٣٥٤) .

فهو يناظر بين الحمل هنا والحمل فى التنازع : المفعول البؤرة هنا متقدم وفى التنازع متأخر ، والنصب هنا أولى لأنه الأقرب الى العامل فى الاسم المحمول عليه ، والنصب أولى فى التنازع أيضا حيث يعمل الفعل المتأخر فى الاسم البؤرة ، ويعود ضمير منصوب الى الاسم البؤرة ويربطه احواليا ، كما يربط الاسم المتأخر فى التنازع احواليا الضمير المتقدم الموافق له من جهة العدد (٣٥٥) .

يقول : اذ كانوا يقولون : ضربت قومك ، لأنه يليه ، فكان أن يكون الكلام على وجه واحد - اذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بنى عليه الاول - أقرب الى المأخذ ، (٣٥٦) .

أى أن التركيب الذى ذكره يتكون من جمليتين مستقلتين ، عمل فعل الأولى فى فاعل ومفعول ، وعمل فعل الثانية فى فاعل مخالف ومفعول بؤرة يقع عليه النبر محمول على الآخر ، وكان الجملة :

×
ضربت قومك وضربونى
↑

(٣٥٤) الكتاب ١ / ٧٢ .

(٣٥٥) عولج التطابق فى العدد بين الاسم المتنازع عليه والضمير العائد اليه

فى المبحث السابق .

(٣٥٦) الكتاب ١ / ٨٩ .

ولو لم يحمل على الآخر لكان التركيب على نحو مخالف ، أى : ضربت وضربوني قوماً • حيث فصل بين المفعول البؤرة عن العامل بجملته أخرى ذات مضمير يربط المتأخر حالياً •

وينظر هذا الحمل لقرب الجوار الحمل فى الجمل السابقة ، حيث يتكون التركيب من جملتين ؛ العامل فى المفعول البؤرة الفعل المضمر . وهذا هو حد الكلام عند سيبويه حيث يرجح هذا الوجه هنا كما رجحه فى التنازع وذلك حين لا يوجد ما يحول دون بناء الآخر على الفعل كما بنى الأول على الفعل .

وقد يحدث فصل بين الاسمين ، فيكون الاول منصوبا منبورا ، والآخر مرفوعا بؤرة الجملة الثانية وهو منبور ايضا وقد انفصل الثاني عن الاول تركيبيا ودلايا ، ان يؤدى الاول وظيفة نحوية جديدة ، والثاني وظيفة نحوية مخالفة ومن ثم اخذ حركة اعرابية مخالفة .

يقول : « وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب ، وهو عربى جيد ، وذلك قولك : لقيب زيدا وعمرو كلمته » (٣٥٧) .

فهذا التركيب يتكون من جملتين فقط ، الاسم فى الأولى مبنى على الفعل بخلاف الثانية حيث بنى الفعل على الاسم على النحو التالى :

اَلْقَيْتَ (مَبْنِي عَلَيْهِ) + زَيْدًا (مَبْنِي) و + عَمْرُو (مَبْنِي عَلَيْهِ) + كَلِمَتَهُ (مَبْنِي)

وينتظر هذا التركيب التركيب المكون من جملتين أيضا ، الأولى فعلية والثانية اسمية مكونة من مبتدأ (منى عليه) وخبر (منى) :

• عمرو کلمتہ •

== عمرو أفضل منه •

ويعنى هذا التطابق التركيبى عدم جواز النصب . يقول : « فهذا لا يكون فيه الا الرفع ، لانه لم تذكر فعلا . فاذا جاز أن يكون فى المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين » (٣٥٨) .

أى انه يستحيل النصب هنا حيث لا يجوز اضممار فعل ، لوقوع الاسم الاول مبتدأ ، وعمل الفعل فى مضمر يعود الى الاسم المبتدأ المحور المنبور . وربما تعنى عبارته الأخيرة انه ما دام قد جاز رفع هذا العنصر المنبور على انه مبتدأ فانه يجوز أن يرفع على انه عنصر محصور بين كلامين أى جملتين على النحو التالى :

لقنيت زيدا + و عمرو + كلمته

واذا كان الرفع قد نجأ فى هذا الموضع كما جاز النصب ، حين عمل الفعل فى المضمر مباشرة فان الرفع يحتل درجة متقدمة حين يعمل الفعل فى اسم فيه ضمير يعود الى الاسم المبتدأ المنبور ، لانه قد وقع على شئ من سببه . يقول : « وأقرب منه الى الرفع : عبد الله لقيت وعمرو لقيت أخاه ، وخالدا رأيت وزيد كلمت أباه . هو هاهنا الى الرفع اقرب ، كما كان فى الابتداء من النصب أبعد » (٣٥٩) .

وهو يسوى هنا بين درجة قرب هذا الاسم الذى يصل الفعل الذى يليه الى الضمير بصورة غير مباشرة الى الرفع ودرجة بعده الى النصب حين يقع فى ابتداء الكلام ، أى أن (زيد) فى قولك : زيد ضربت أخاه ، أبعد من النصب من قولك : زيد ضربته ، لأن الفعل فى (ضربته) واقع به ، وفى (ضربت أخاه) غير واقع به .

ويجب أن يوضع فى الاعتبار هنا أيضا أن معنى الواو مهم للغاية

فى توجيه الوجه الاعرابى للاسم البؤرة حيث يمكن ان تقول فى مواضع على انها. واو عطف وفى مواضع اخرى على انها واو الابتداء .

ويقول : « ومما يختار فيه النصب لنصب الاول ، قوله : ما لقيت زيدا ولكن عمر مررت به ، وما رايت زيدا بل خالدا لقيت اياه ، تجريه على قوله : لقيت زيدا وعمر لم القه ، يكون الآخر فى انه يدخله فى الفعل بمنزلة هذا حيث لم يدخله ، لان بل ولكن لا تعملان شيئا ، وتشركان الآخر مع الاول ، لانهما كالواو وثم والفاء ، فاجرهما مجراهن فيما كان النصب فيه الوجه ، وفيما جاز فيه الرفع ، (٣٦٠) » .

ويقلب النصب مع حروف العطف التى لا تحمل شيئا فتوافق الواو مثل : لكن وبل وهما من حروف التشريك ، وقد كان النصب سواء عمل الفعل فى مضمر بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وسواء كان العامل المفسر المضمر مطابقا للفعل الظاهر او غير مطابق له (فعل اجنبى) .

وقد يكون فى التركيب اكثر من عنصر منبور يكون الاول مرفوعا دائما ، ويتساوى الرفع والنصب بالنسبة للثنائى الا ان علاقته بالفعل هى التى تحدد الوظيفة وبالتالي الحالة الاعرابية . وبديهي ان عدد الجمل التى يضمها كل تركيب تختلف باختلاف الحركة المختارة .

يقول فى باب : « يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة اخرى على اسم مبنى على الفعل ، اى ذلك فعلت جاز . فان حملته على الاسم الذى بنى عليه الفعل كان بمنزلة اذا بنيت عليه الفعل مبتدا ، يجوز فيه ما يجوز فيه اذا قلت : زيد لقيته ، وان حملته على الذى بنى على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز فى الذى قبله ، (٣٦١) » .

فالتركيب الاول مكون من بؤرة اولى مبتدا فى الجملة الاولى ، وبؤرة

(٣٦٠) الكتاب ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(٣٦١) الكتاب ١ / ٩١ .

جائز كلاهما ، أنك تقول : « زيد لقيت أباه وعمرا ، أن أردت أنك لقيت عمرا والأب » . وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت « (٣٦٣) » .

يعنى بذلك أن توجيه الحركة يرجع أساسا إلى التقدير :
 ويكون تقدير النصب على النحو التالى : زيد لقيت أباه ولقيت عمرا .
 ويكون تقدير الرفع على النحو التالى : زيد لقيت أباه وعمرو لقيت أباه .
 ويستمر سيبويه فى سرد الامكانيات التى يجوز فيها الوجهان ، فيقول :
 « ومثل ذلك : زيد لقيته وعمرو »
 أن شئت رفعت ، وإن شئت قلت : زيد لقيته وعمرا .

وتقول أيضا : زيد المقاء وعمرا وعمرو . فهذا يقوى أنك بالخيار على الوجهين « (٣٦٤) » .

ويكون وجه الرفع على تقدير : زيد لقيته وعمرو .

$$\begin{array}{c} \times \qquad \qquad \times \\ | \qquad \qquad | \\ \text{زيد لقيته وعمرو لقيته} \end{array}$$
 (الحمل على المبتدأ) =

$$\begin{array}{c} | \qquad \qquad | \\ \text{زيد لقيته وعمرا } \end{array}$$
 ويكون وجه النصب على تقدير : زيد لقيته وعمرا .

$$\begin{array}{c} \times \qquad \qquad \times \\ | \qquad \qquad | \\ \text{زيد لقيته وعمرا لقيته} \end{array}$$
 (الحمل على المضمرة) =

$$\begin{array}{c} | \qquad \qquad | \\ \text{زيد لقيته وعمرا لقيته} \end{array}$$

وهكذا فإن وقوع البؤرة فى موقع الابتداء ، وبناء الفعل عليها يجوز الوجهين فى الاسم البؤرة المحمول عليها أو على الضمير العائد إليها .

يقول : « وتقول : زيد ضربنى وعمرو مررت به ، أن حملته على زيد ، فهو مرفوع ، لأنه مبتدأ والفعل مبنى عليه ، وإن حملته على المنصوب قلت : زيد ضربنى وعمرا مررت به ، لأن هذا الاضمار بمنزلة الهاء فى ضربته .
 فإن قلت : ضربنى زيد وعمرا مررت به ، فالوجه / النصب ، لأن زيدا ليس

(٣٦٣) الكتاب ١ / ٩١ أيضا .

(٣٦٤) الكتاب ، الصفحة ذاتها .

مبنياً عليه الفعل مبتدأ ، وإنما هو ههنا بمنزلة التاء فى ضربته ، وذكرت
المفعول الذى يجوز فيه النصب فى الابتداء ، فحملته على مثل ما حملت
عليه ما قبله وكان الوجه ، اذ كان ذلك يكون فيه فى الابتداء ، (٣٦٥) .

ويلاحظ هنا الاختلاف الجوهرى بين التراكيب التى يعمل فعل الجملة
التابعة فى مضمر على نحو مباشر ، وبين التراكيب التى يعمل الفعل ذاته
فى مضمر على نحو غير مباشر من جهة ، والقيمة التركيبية والدلالية المترتبة
على موقع العنصر البؤرة فى التراكيب المختلفة من جهة أخرى .

فحين يتكون التركيب من جملتين : الأولى مكونة من مبتدأ بؤرة مبنى
عليه الفعل ، والثانية التابعة مكونة اما من مبتدأ بؤرة ايضاً محمول على
الأول ، مبنى عليه الفعل القاصر أو من مفعول بؤرة ايضاً محمول على
الضمير (نى) المقابل للهاء فى (ضربته) على النحو التالى :

جملة أولى أساسية جملة ثانية تابعة

x

زيد (مبنى) + ضربينى (مبنى عليه) و عمرو (مبنى) + مرت به
|-----↑
(مبنى عليه) .

x

x

زيد (مبنى) + ضربينى (مبنى عليه) و عمرا (مبنى) + مرت
|-----↑
به (مبنى عليه) .

أما اذا تغير موقع العنصر المركزى فى هذه التراكيب ليؤدى وظيفة
تركيبية ودلالية مخالفة فان التركيب الناتج عن هذا التغير يفقد امكانية الرفع
ولا يجوز الا النصب . ومن ثم يغلب الجوار على البناء ، حيث يحمل البؤرة فى
الجملة الثانية على الضمير (نى) المقابل للهاء وليس على الاسم الفاعل
المنفذ (زيد) الذى يقابل التاء فى الجملة المقدرة (ضربته) على النحو التالى :

جملة أولى ساسية

جملة ثانية تابعة

x

x

ضربنى (مبنى عليه) + زيد (مبنى) و عمرا (مبنى) + مررت به مبنى عليه)
فقد تغيرت وظيفة (زيد) النحوية من الابتداء الى الفاعلية ، فصار
(الفاعل) مبنيا على الفعل ، بخلاف المبتدأ الذى يبنى عليه الفعل . اما
(عمرا) فهو المفعول البؤرة الذى جاز فيه النصب رغم وقوعه موقع الابتداء ،
حملا على المضمر (نى) المقابل للهاء فى (ضربته) ، وليس على (زيد)
الذى فقد وظيفة الابتداء وبالتالي استحال أن يحمل عليه بالرفع ، فلم يكن
الا النصب (وكان الوجه) ، يعنى الوجه الوحيد المقبول .

اما حين يكون المحمول عليه ، ويكون المحمول منصوبا ، فالحصل هنا
ليس على اللفظ بل على الموقع حيث الموضع موضع نصب ، وفى معنى النصب ،
ولكن ينبغى ان تلاحظ هنا حركة العناصر فى التركيب حيث لا تبنى الجمل
الأولى على أسماء ، أى انها تبدأ بفعل فلا تكون إلا امكانية واحدة ، يقول :

« واذا قلت : مررت بزيد وعمرا مررت به ، نصب وكان الوجه ، لأنك
بدأت بالفعل ولهم تبدئ اسم تبنيه عليه ، ولكنك قلت : فعلت ثم بنيت عليه
المفعول . وان كان الفعل لا يصل اليه الا بحرف الاضافة ، فكانك قلت :
مررت زيدا . ولولا انه كذلك ما كان وجه الكلام : زيدا مررت به ، وقعت
وعمرا مررت به ، (٣٦٦) .

يتكون التركيب اذن من :

↓

جملة فعلية (فعل + فاعل + مفعول غير مباشر) واسم منصوب

+ فعل + فاعل + مفعول غير مباشر) .

حمل الاسم المنصوب البؤرة على موقع المفعول غير المباشر على تقدير

انسقاط الجار ، وكان الجملة : مررت بزيد = مررت زيدا .

فالمفعول لم يصل الى المفعول في اللفظ ولكنه وصل اليه في المعنى .
ولو لم يصح ذلك التفسير لما صح تفسير جملة : زيدا مررت به ، على تقدير
أن المفعول منصوب بفعل مضمر يعمل فيه مباشرة مطابق للفعل الظاهر :
مررت زيدا مررت به .

وهكذا فان العمل في اللفظ لم يحل دون تقدير المعنى العميق . وعلى
هذا النحو يناظر بين التراكيب التالية :

عبد الله مررت به = زيد لقيته .
مررت بعبد الله = لقيت عبد الله .

وإذا اختلف العامل ، فان الوجهين جائزان ، كما مع اسم الفاعل
(ضارب) حيث فيه من الاسمية والفعلية ، بمعنى أن له سمات تتفق مع الاسم
وأخرى مع الفعل . ويهمننا هنا الموقع والعمل ، حيث يقول :

« وتقول : هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به ، ان حملته على المنصوب،
فان حملته على المبتدأ وهو (هذا) رفعت . فان القيت النون واثت تريد
معناها فهو بتلك المنزلة ، وذلك قولك : هذا ضارب زيد غدا وعمرا
سيضربه ، (٣٦٧) .

فالنصب بحمل المفعول البؤرة في الجملة الثانية على معمول المشتق :

↓
|
× ×

هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به

والرفع بحمل المبتدأ البؤرة في الجملة الثانية على مبتدأ الجملة الأولى:

هذا ضارب عبد الله وزيد يمر به

× ×
↑
|

أما اذا أريد الاضافة والمفعولية من الاسم المشتق مع اسقاط نون التثنية
فان الحمل يكون على الموضع ، لأنه في موضع نصب كما في :

× ×
هذا ضارب زيد غدا وعمرا سيضربه
|—————↑

وإذا لم يجز ذلك هنا لما جاز في: أزيدا أنتضاربه وما زيدا أنا ضاربه.
وذلك لأن (زيدا) الأولى، المفعول البؤرة المنصوب أصلا بالمشقق.
وأصل الجملة الأولى: أنا ضارب زيد (ومع التنوين).
أما (زيدا) الثانية، المفعول البؤرة غير المنصوب أصلا.
وأصل الجملة الثانية: ما أنا ضارب زيد (بلا تنوين).
وهكذا فإن (زيد) متحقق فيه معنى النصب سواء كان العامل المشتق
منونا أو غير منون، كما يقول: «لأن معناه منونا أو غير منون سواء (٣٦٨)».

كما تحقق معنى النصب في (زيد) أيضا سواء كان العامل الفعل
وصل إليه مباشر أو على نحو غير مباشر.

ويختار النصب هنا مع الاستفهام حيث يعمل المشتق المنون (ضارب).
فيما بعده بالنصب: أزيدا أنا ضاربه = أنا ضارب زيدا.

ويقابل هذا العمل مع الاستفهام الوجه ذاته مع الأخبار في:
ضربت زيدا وعمرا نا ضاربه.
..... = أنا ضارب عمرا.

ويختار النصب أيضا مع الاستفهام بالأسماء مثل:

من رأيت وإيهم رأيت.

على تقدير: رأيت زيدا وعمرا.

يقول: «يجري على الفعل كما يجري الآخر على الأول بالواو» (٣٦٩).

(٣٦٨) الكتاب ١ / ٩٢ .

(٣٦٩) الكتاب ١ / ٩٢ ، ٩٤ . أرجأت معالجة هذه الأمثلة من خلال نظرية الاثر
لأنى لم أتعرض إلا لمثاليين فقط من أمثلة الاستفهام . أما صور الاستفهام الأخرى فسوف
يفرد لها بحث مستقل .

فالفعل الأول قد عمل فى الأول والثانى . لأنه هو هو فى الجملتين .
ولو تأير لجرى المفعول الثانى عليه وليس على الفعل الأول . ففى جملة .

أرأيت زيدا — لا ، ولكن عمرا مررت به .

جرى (عمرا) على الفعل الثانى . ويكون العطف بين جملتين .

أما فى جملة : أرأيت زيدا — لا ، ولكن عمرا .

جرى (عمرا على الفعل الأول ، ويكون العطف بين مفردين .

أما حين يشغل الفعل بضمير مفعول . فيكون الرفع والنصب لاسم
الاستفهام . ويقابل الرفع فى الاستفهام : من رأيتك وإيهم رأيتك . برفع (أى) .

الرفع فى الاخبار : زيد رأيتك . على الابتداء

ويقابل النصب فى الاستفهام أيضا : من رأيتك وإيهم رأيتك . بنصب (أى)
النصب فى الاخبار أيضا فى : زيدا رأيتك ، على الاضمار

ويلاحظ ان عطف المنصوب على محل المجرور فى معنى النصب ما لم
يقضى المعنى قاعدة مطردة ، يقول : « ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا ،
لكان عربيا ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور فى موضع مفعول منصوب ،
ومعناه : أتيت ونحوها ، تحمل الاسم اذا كان العامل الأول فعلا وكان المجرور
فى موضع المنصوب عن فعل لا ينقض المعنى » .

ويلاحظ ان الفعل المضمر هو فعل متعد بنفسه لأنه لا يجوز اضمار
الفعل الذى يصل الى المفعول تحرف الجر ، لأن الجر لا يضمن

ويجوز الوجهان اعنى الرفع على القطع والنصب حملا على الجوار مع

حروف الابتداء الا أن البناء هنا أقوى من الجوار حيث حدد الرفع قاعدة ، والنصب استثناء ، يقول : « فان قلت : لقيت زيدا ، وأما عمرو فقد مرت به ، ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو ، فالرفع الا فى قول من قال : « زيدا رأيت زيدا مررت به . لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء . يصرفان الكلام الى الابتداء ، الا أن يدخل عليهما ما ينصب ، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول ، كما يحمل بثم والفاء (٣٧١) .

ويلاحظ هنا أن التركيب يتكون من جملتين الأولى فعلية والثانية اسمية ، لأنها قد صدرت بحرف من حروف الابتداء أى قطعت بين الكلام السابق والكلام اللاحق ، فكان المبتدأ البؤرة المنبور محور الجملة الثانية بنى عليه الفعل الثانى . أما مع النصب فان التركيب يتكون من ثلاثة جمل : الأولى فعلية مستقلة ، والثانية فعلية باضممار الفعل لأن (عمرا) هنا - كما أشار من قبل - قد نصب على اضممار فعل يفسره فعل الجملة الثالثة ، الا أنهم استغنوا عن الثانى بالثالث . « الا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسم هاهنا مبنى على المضمر » (٣٧٢) .

ولذا فان هذا المفعول البؤرة هو الاهم فى البيان وتضاف هذه الوظيفة التداولية التى اكتسبها هذا العنصر فى هذا التركيب الى الوظيفتين الأخرين له أعنى للتركيبة والدلالية . وبذلك تتشكل الجملة على النحو التالى :

(١) جملة فعلية مستقلة + (٢) جملة فعلية مجتزأة + (٣) جملة فعلية مفسرة (تابعة دلالية) .

(فعل + فاعل + مفعول) + وأما (مفعول بؤرة) + فعل + فاعل مفعول -

ويلاحظ فى الجملة الثالثة أن الفعل قد عمل فى مضمر يربط الاسم المتقدم عليه حاليا ، فاذا لم يكن موجودا فانه الفعل يصل الى المفعول البؤرة

للجملة الثانية • وبذلك ينخفض عدد الجمل الذى يضمها التركيب الى جملتين على النحو التالى :

- (١) جملة فعلية مستقلة + (٢) جملة فعلية تابعة دلالية •
(فعل + فاعل + مفعول) + (واما (مفعول + فعل + فاعل) •

وهكذا تنقطع الجملة الثانية عن الاولى • وينشأ عن ذلك عدم إمكان حمل المفعول البؤرة على عنصر من الجملة الاولى منصوب أو مرفوع •

وقد استشهد على هذا الوجه بقوله تعالى : « واما ثمود فهديناهم » (٣٧٣) برقع (ثمود) رغم أن ما سبقها هو قوله تعالى : « فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا » • لأن أما أوجبت أن يكون ما بعدها مبتدأ مبنيا عليه الفعل الذى غمل فى مضمير وشغل به فكان الرفع أجود • وأجاز النصب أيضا لقراءة بعضهم « واما ثمود فهديناهم » على اضممار فعل كما قدمنا •

وهكذا فان تحديد الوجه الاعرابى يستند الى تحديد طبيعة التركيب من جهة للبساطة والتعقيد ويعقب ذلك تحديد الوظيفة التركيبية والدلالية والتداولية للعنصر محور الخلاف •

ويختار الرفع أيضا مع (ان) • أى أنه يرجح هنا أيضا الجاء على الجوار الا أن العلة مختلفة • فهذا الحرف محمول على الفعل فى العمل ، لو مثبه به • وكذا فهو أضعف منه ، أو أدنى منه فى القوة • وبذلك لا يجوز معه نكل ما يجوز مع الفعل • « لا ترى أنه لا يضمرخيه فاعل ، ولا يؤخر فيه اسم » (٣٧٤) •

ويلحق به (أحسن) ، حيث أجرى مجرى الفعل فى العمل فقط ، الا أنه ليس كالفعل ، ولم يجيء على أمثله ، ولا على اضمماره ، ولا تقسيمه

ولا تأخيره ولا تصرفه » (٢٧٤) . وهذه هي الفروق الصرفية والتركيبية الفاصلة بين الفعل وغيره من العوامل المحمولة عليه ، التي تجرى مجراه . فهي أدنى منه في قوة ، وبالتالي في العمل ، كما أن لها صيغا خاصة بها ، ولا يجوز أن تغل مضمرة ، أي يمكن أن تحذف ويبقى معمولها ، كما أن العناصر التي تشكل مع الجملة مقيدة في حركتها ، أي أن هناك حدودا لتقديم هذه العناصر أو تأخيرها مع ما يجري مجرى الفعل ، وأخيرا لهذه العوامل صيغ صرفية محدودة . وبعضها يلزم صيغة واحدة . ومن ثم فهي لا تقارن الفعل في تعدد صيغه .

وتنتقل الحالات التي يكون فيها الجوار أقوى من البناء خلافا لما سبق وذلك مع (حتى) الذي يؤدي الوظيفة التركيبية التي تؤديها حروف العطف أطلق أعني الواو والفاء وثم . يقول : « ومما يختار فيه النصب للنصب الأول ، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم ، قوله : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته . وضربت القوم حتى زيدا ضربت إياه ، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به . ومررت بالقوم حتى زيدا مررت به . فحتى تجرى مجرى الواو وثم ، وليست بمنزلة (أما) ، لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبتدأ » (٢٧٦) .

.. ويلاحظ في أمثلة النص السابق أن (عبد الله) في المثال الأول قد حمل على اللفظ المجاور (القوم) وأن العامل يعمل في مضمرة يربط الاسم المفعول البؤرة المتقدم حاليا . أما (زيدا) في المثال الثاني فتتفق مع (عبد الله) في الحمل على الجوار . إلا أن العامل يعمل في مضمرة على نحو غير مباشر أي وقع على شيء من سببه .

وفي المثال الثالث حمل المفعول على المفعول المجاور ، إلا أن الفعل يعمل في مضمرة على نحو غير مباشر ، أي وصل إليه من خلال الحرف . وفي المثال الأخير حمل المفعول على موقع المجاور وليس على لفظه .

ولا يعنى ذلك جواز النصب على الجوار فحسب ، بل هناك امكانيتان
اخرتان هما الرفع والجر ، كما سنرى فيما يلى ، وهكذا يختلف هذا الحرف
عن (اما) اختلافا جوهريا ، ويتفق مع الفاء والواو وثم . ويكون النصب
بعطف مفرد على مفرد كما فى :

رأيت القوم حتى عبد الله . بنصب (عبد الله)
= رأيت القوم وعبد الله . دخل فى نطاق الرؤية معهم

ويكون النصب أيضا مع اختلاف العامل حيث يحمل على الموقع ، يقول :
« وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدا يضربه ، اذا أردت معنى التثوين ،
فهى كالواو الا أنك تجربها اذا كانت غاية . والجرور مفعول . كما أنك اذا
قلت : هذا ضارب زيد غدا . تجر بكف التثوين . وهو مفعول بمنزلة
منصوبا منونا ما قبله » (٣٧٧) .

فقد حمل (زيدا) على موقع (القوم) لأنها مجرور المشتق لفظا ،
مفعوله فى المعنى . فالعمل مع التثوين وكف التثوين سواء . ويكون الجر اذا
كانت على معنى آخر وهو الغاية كما فى : هذا ضارب القوم حتى
زيد . (بجر زيد) .

ويختار النصب أيضا اذا ضعف الجوار وقوى البناء ، وذلك حين
يبنى الاسم المرفوع فى الجملة الأولى على الفعل ، ويبنى الاسم المنصوب
البؤرة فى الجملة الثانية على الفعل ، يقول : « ولو قلت : هلك القوم حتى
زيدا أهلكته ، اختير النصب ، ليبنى على الفعل ، كما بنى ما قبله مرفوعا
كان او منصوبا ، كما فعل ذلك بعدما بنى الفعل وهو مجرور (٣٧٨) :

يعنى هذا أن (زيدا) مبنى على الفعل (أهلكته) ، كما بنى (القوم)
على (هلك) فى الرفع . وعلى (أهلكت) فى النصب ، ويتساوى هذا مع

ما حدث مع (زيدا) حيث بنى على (مررت به) وهو مجرور فى : زيدا
مررت به .

فاختيار النصب يكون مراعاة للجوار أى لنصب ما قبله لفظا وليس
مراعاة للبناء أى البناء على الفعل منصوبا أو مرفوعا كما بينت انفا ،
والرفع يكون مراعاة للبناء . وهكذا فان اختيار النصب مراعاة للنصب
لا يجيز : مررت بزيد وعمرا كلمته .
اما اختياره النصب مراعاة للمعنى فيجيز : عبد الله ضربته وزيدا
مررت به .

ونأتى الى الامكائيتين الآخرين أعنى الجر والرفع ، يقول فى الجر :
« وقد يحسن الجر فى هذا كله ، وهو عربى ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى
عبد الله لقيته . »

فانما جاء بلفظيته توكيدا بعد أن جعله غاية كما تقول : مررت بزيد
وعبد الله مررت به . (٣٧٩) .

يعنى هذا أن (عبد الله) يؤدى وظيفة تركيبية مخالفة ، فهو هنا مجرور
يحدد معناه الفعل والمفعول ، كما أن التركيب هنا مكون من جملة أساسية تضم
هذا المجرور وجملة تابعة للتوكيد ، ولا علاقة بينها وبين هذا المجرور .

ويقول فى الرفع : « والرفع جائز كما جاز فى الواو وثم ، وذلك قولك :
لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت : عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبني
عليه كما جاز فى الابتداء ، كأنك قلت : لقيت القوم حتى زيد ملقى ، ...
وهذا لا يكون فيه الا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلا ، فاذا كان فى الابتداء : زيد
لقيته ، بمنزلة : زيد منطلق . جاز ههنا الرفع ، (٢٨٠) . »

فالرفع هنا على أن الاسم مبتدأ البؤرة قد بنى عليه الفعل ، أى أن ما بعد
(حتى) قد انقطع عما قبله فصار لهذا الاسم وظيفة تركيبية ودلالية وتداولية

مخالفة له مع النصب والجبر كما بينت • والرفع الوجه حين لا يضم فعل
يفسره الفعل المتأخر •

وهكذا يتضح أنه من الضروري إعادة قراءة هذه التراكيب على أنها
ابنية منظوقة كانت لها وظائف تداولية محددة كان يدركها كل من السامع
والمتكلم في سياقات محددة • وكان المتكلم على وعى تام بأن المخاطب يمكنه
أن يستوعب التغير الحركي للعنصر المحوري المنبور استيعاباً كاملاً من خلال
معرفة دقيقة بتغير الوظائف التي تسند إلى ذلك العنصر في كل موقع يشغله
سواء أكانت هذه الوظائف تركيبية أو دلالية أو تداولية كما بينت في تحليل
صور التراكيب الممكنة وغير الممكنة التي رصدها سيبويه في هذه القضية •

ويتضح كذلك أن سيبويه قد حرص في تعليقاته على ربط التركيب بالمعنى
إذ إن كل حركة لعنصر ما داخل التركيب الكلي ينشأ عنها تغير في ترتيب
العناصر الأخرى • وإذا كان التغير مناقضاً للمعنى فإن الحكم على التركيب
المنتج بأنه غير صحيح نحوياً أو غير مقبول أو ذو مقبولة دنيا إلى آخر تلك
الأحكام التي تضبط العلاقة بين وظيفة العناصر ومعانيها • ومن ثم كان
تبرير العلامة الاعرابية يقوم على إدراك عميق بالمعاني النحوية والدلالية التي
تشكل من العلاقات بين المفردات داخل التراكيب من جهة ، ومن حركة هذه
المفردات والعلاقات فيما بينها داخل النص ككل من جهة أخرى •

فالنص اللغوي الحي ، كما حدده د • حماسة هو وحدة متلاحمة من
صورته المنظوقة ونظامه النحوي الذي يحسكه •• والتلاحم بين المفردات
وظائفها النحوية في الجملة تفاعل عقلي وصوتي في وقت واحد ، ويعبارة
أخرى هو تفاعل دلالي نحوي معا ، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر (٣٨١) •
وقد اتسع سيبويه كما أشرنا في تحليله للتراكيب ، فقد أدى به حرصه
على توضيح المعنى الكلي من حيث هو غاية الكلام التي تخطى حدود التراكيب
المشكلة من العناصر المفردة ودلالاتها إلى ملاحظة السياقات التي تستعمل
فيها وحال المخاطب وحال المتكلم وغيرها من عناصر الحدث الكلامي (٣٨٢) •

(٢٨١) انظر تفصيل فكرته عن فاعلية المعنى النحوي في النص ، ص ١٦٦ وما

بعدها في كتابه : النحو والدلالة •

(٢٨٢) انظر تفصيل ذلك في المبحث التالي •

العلاقة بين القوة والاضمار

تحدد فيما سبق ان العناصر اللغوية تختلف فيما بينها فى القوة وبالتالي فى العمل ، ولما كان الفعل قد وضع فى قمة هذه العناصر فى القوة وبالتالي فى العمل ، والحقت به العناصر فى درجات متفاوتة ، فتساوت معه فى العمل الا انها تختلف عنه فى القوة فأجريت مجرى الفعل لشبهها به الا أنها لم تقو قسوته .

ويعد اضمار الفعل فارقا جوهريا بينه وبين العناصر الأخرى الملحقه به . ويمكن ان يضاف هذا الفارق التركيبى الدلالى الى الخصيصة السابقة وهى تلك الحرية التى يمنحها الفعل للعناصر التى يتحكم فيها . بحيث يمكن أن تنتقل من موضع الى آخر ما لم ينتج عن ذلك خرق لقاعدة تركيبية أو دلالية . وينسحب ذلك على العناصر الاجبارية والاختيارية فى الجملة . ويمكن من خلال حصر امكانات ترتيب عناصر الجملة تحديد صور التقديم والتأخير كما أشرنا من قبل .

فالعناصر الأخرى التى أجريت مجرى الفعل لا يجوز أن تعمل مضمرة، أى لا يمكن أن تحذف ويبقى أثرها فى معمول موجود فى الجملة ، يمكن على أساسه أن يقدر . فهذه الخصيصة التى تميز به الفعل وهى القدرة على أن يؤثر فى عنصر موجود رغم حذفه وذلك من خلال صور مختلفة من الاضمار توجب أن يفرد لهذه العلاقة مبحث مستقل .

ويلاحظ هنا أيضا أن الجمل على المعنى قد حظى بمكانة بارزة حيث فسر بوصفه وسيلة تأويلية العنصر المحذوف ، وفى هذه الوسيلة - كما يقول د . حماسة - يقوم العنصر الدلالى بعلاج كثير من المخالفات اللفظية النطقية . فالمعول كله على المعنى فى اقامة الكلام ، وأن كان هذا « المعنى » عندهم (أى عند النحاة) متنوعا ، فهو أحيانا معنى دلالى ، وفى أحيان أخرى معنى

نحوى . فالغاية من الكلام معناه ، ولا بد أن يستقيم مع غايته فى اللفظ
والأففى التقدير ، (٢٨٣) .

تراعى فى هذه القضية اذن عدة عناصر تشكل فى مجموعها حدثا كلاميا ،
أولها : عناصر التركيب الذى يقع فيه الحذف ، والعلاقة بين العنصر
المحذوف والعناصر القائمة تركيبا ودلاليا .

ثانيها : قدرة المخاطب على ادراك العنصر المحذوف ، ومغزى الحذف .
ثالثها : قصد المتكلم من الحذف .

رابعها : الموقف الكلامى (السياق / المقام) الذى يجيز صحة التركيب
الواقع فيه الحذف أو عدم صحته .

فهذه العناصر تسهم فى تأويل الحذف بتقدير العنصر المحذوف من خلال
بنية تجريدية ذهنية غير منطوقة وانما هى تمثيل لم يتكلم به .

ويرجع الاضمار الى عدة أسباب ، أبرزها كثرة الاستعمال أو الاستغناء
عنه بظهور معناه أو أن اظهاره يحول فى معنى التركيب أو يؤدى الى عدم
صحته وتأخر درجة مقبوليته .

ويلاحظ هنا ذلك التلازم بين بنية منطوقة ، وبنية أخرى غير منطوقة يرتكز
وجودها أساسا على المعنى حيث يعوض العنصر المحذوف من خلال هذه الوسيلة
التأويلية . فالحمل على المعنى اذن علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير ،
أو بين العبارة المنطوقة والقواعد . وهو وراء الوسائل المنهجية التى استنبطت
لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى ، أعنى التقدير أو التأويل والاضمار
أو الحذف (٢٨٤) .

ويحدد سيبويه العلاقة بين الاسم والفعل فى إطار الاضمار حين قسم

(٢٨٣) د . حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ص ١٦٠ .

(٢٨٤) انظر تفصيل ذلك فى النحو والدلالة ص ١٦٠ ، ١٦١ .

الأفعال الى ثلاثة اقسام ، يقول : « فاعرف فيما نكرت لك ان الفعل يجرى فى الأسماء على ثلاثة مجار ، فعل مظهر لا يحسن اضماره ، وفعل مضمر مستعمل اظهاره ، وفعل مضمر متروك اظهاره » (٢٨٥) . فالفعل فى كل الحالات الثلاثة يرتكز على عناصر الحدث الكلامى التى اشرت اليها آنفا . ويتضح ذلك حين يفصل كل قسم ، يقول : « فاما الفعل الذى لا يحسن اضماره فانه ان تنتهى الى رجل لم يكن فى نكر ضرب ولم يخطر بباله . فتقول : زيدا ، فلا بد ان تقول له : اضرب زيدا . او يكون موضعا يقبح أن يعرى من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك » (٢٨٦) .

الى فقد عناصر الحدث الكلامى يرجع سيبويه عدم قبول : زيدا باضمار فعل . لان التواصل بين المتكلم والمخاطب غير قائم ، اذ ان المتكلم قد لفظ عنصرا ولم ينطق آخر فى موقف ليس للمخاطب أدنى ادراك له . ويضاف الى ذلك الحذف المؤدى الى القبح وهو ما حدد من قبل بعدم صحة التركيب الموصوف به نحويا ودلاليا . اما الحال الثانية فهى التى يتوفر فيه ادراك المخاطب للابسات الموقف الذى أدى بالمتكلم الى حذف الفعل ، ونطق عنصر معمول له على اضماره ، يقول : « وأما الموضع الذى يضم فيه (الفعل) واظهاره مستعمل ، فنحو قولك : زيدا لرجل فى نكر ضرب ، تريد : اضرب زيدا » (٢٨٧) أى انه لو كان التواصل غير قائم بينهما لقدر المخاطب فعلا آخر ، ولكن وقوع التواصل مكن من الاضمار مع صحة الاظهار فى الاستعمال . اما الحال الثالثة فهى الحال التى يوجب معها اضمار الفعل . ويعنى ذلك ان اظهاره ينتج تراكيب لم ينطق بها . وقد تكون غير مقبولة أو غير صحيحة نحويا ودلاليا ، يقول : « وأما الموضع الذى لا يستعمل فيه الفعل المتروك اظهاره فمن الباب الذى ذكر فيه اياك الى الباب الذى آخره ذكر : مرجحا وأهلا » (٢٨٨) .

فالفعل فى تلك الأبواب التى حددها محذوف وجوبا على السطح ،

(٢٨٥) الكتاب ١ / ٢٩٦ .

(٢٨٦) الكتاب ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٢٨٧) الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٢٨٨) الكتاب ١ / ٢٩٧ .

الا أنه يمكن تقديره من خلال وسيلة تأويلية اعتمد عليها سيبويه اعتمادا كبيرا كما سنرى فيما يلى . وهكذا يتضح لنا تنبه سيبويه الى عناصر الحدث الكلامى ، وما ينتج عن امكان التواصل بين المتكلم والمخاطب لادراك الأخير السياق الذى استخدم فيه الأول الحذف وبالتالي جوازه ، وما يؤدي فقده الى استحالة . وقد أشار د . نهاد موسى الى هذه الفكرة بوجه عام عند حديثه عن البعد الخارجى فى التحليل النحوى عند سيبويه حيث قال :

« ويعرف سيبويه للجملة حمودها واستقلالها . ولكنه أيضا ، يدرك أن الجملة جزءا من سياق كلامى موصول . ونراه يتجاوز النظرة إليها فى ذاتها ، ويمد بصره الى ما حولها من عناصر السياق الكلامى ، ثم نراه يعتقد الموقف الكلامى كلا واحدا ، فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة اذا كان فى سياقها الكلامى دليل عليه » (٣٨٩) .

ويلاحظ أن سيبويه يطلق على عملية الاضمار بوجه عام « اختزال الفعل » كما أنه يربط بين الاضمار والنصب ، لأن الكلام لا يستقيم مع جهل المخاطب الفاعل ، ويكون المنصوب اما اسما أو مصدرا . ويلاحظ بوضوح كذلك أن سيبويه لم يجز الحذف بوجه عام الا لعلم المخاطب بالمعنى . فما جاء من تراكيب حذف فيها أحد عناصر قد قبل على اتساع الكلام والايجاز والاختصار وكثرة الاستعمال وغيرها من مجوزات الحذف .

وفى باب ما جرى من الأمر والنهى على اضمار الفعل المستعمل اظهاره يقدم وصفا كاملا للسياق الذى سورغ فيه الحذف ، يقول : وذلك قولك : زيدا ، وعمرأ ، ورأسه ، وذلك أنك رايت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله ان تلفظ له بعمله ، فقلت : زيدا ، أى أوقع عملك بزید . أو رأيت رجلا ، يقول : أضرب شر الناس : فقلت : زيدا . استغنيت عن الفعل بعلمه انه مستخبر ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه » (٣٩٠) .

(٣٨٩) د . نهاد موسى : نظرية النحو العربى ص ٨٩ .

(٣٩٠) الكتاب ١ / ٢٥٣ .

فالمخاطب مدرك للسياق وملابساته التي سوغت حذف الفعل ، فتحقق الاستغناء لوقوع الفهم فى هذا المقام وما يشبهه .

فاختيار النصب مع الامر والنهى يتساوى مع اختياره فى باب الاستفهام. لأنهما لا يقعان الا بالفعل . مظهرا أو مضمرا سواء بنى الاسم المنصوب على الفعل أو بنى الفعل عليه ، وإن كان اختياره هنا أقوى سواء ربط هذا العنصر المفعول المبتدأ البؤرة احياليا ضمير يفعل فيه الفعل المظهر على نحو مباشر و غير مباشر ، مثل :

×	×
زيدا اضربه (ينصبه)	عبد الله اضربه (يرفعه)
-----↑ ×	-----↑ ×
عمرا اممر به	عبد الله اممر به
-----↑ ×	-----↑ ×
خالدا اضرب اباه	خالدا اضرب اباه
-----↑	-----↑

« ومثل ذلك : اما زيدا فاقتله ، واما عمرا فاشتر له ثوبا ، واما خالدا فلا تشتم اباه ، واما بكرا فلا تمرر به . ومنه : زيدا ليضربه عمرو » (٣٩١)

ويلاحظ هنا مع النصب ان العنصر المفعول البؤرة يقع خارج الحمل ، لأنه يشكل عنصرا من جملة أخرى أضمر فعلها وفسر بالفعل المظهر :

مبنى	مبنى عليه
(اضرب) زيدا	+ اضربه
ج ١	+ ج ٢

أما مع الرفع فان العنصر المبتدأ المحور يقع داخ الحمل لأنه يشكل عنصرا من الجملة القائمة :

مبنى عليه + مبنى

ج ١

(عبد الله) (اضربه)

يقول : « وقد يكون فى الأمر والنهى أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونهيت المخاطب له ، لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ، كما فعلت ذلك فى الخبر • ومثل ذلك : أما زيد فاقتله » (٢٩٢) •

أما اذا حدث فصل بين المبتدأ والفعل فلا يجوز الرفع على الابتداء ، لأن الجملة لم تعد مكونة من مبنى ومبنى عليه ، يقول : فإذا قلت : زيد فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء • ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ • فان شئت نصبته على شيء هذا تفسيره ، كما كان فى الاستفهام وان شئت على (عليك) ، (٢٩٣) •

يؤدى الفصل اذن الى ترجيح النصب باضمار فعل أو عليك (٢٩٤) •
- (اضرب) زيدا فاضربه • أو - عليك (زيدا) فاضربه •

ولكن يجوز الرفع أيضا على اضمار مبتدأ أو اظهاره :
- (هذا) زيد فاضربه • أو - هذا زيد فاضربه •

ويعنى الرفع هنا أن هذا العنصر المحور لا يقع داخل الحمل لأنه يشكل عنصرا من جملة أخرى ، اضمر ركنها الاول أو اظهر ، على النحو التالى :

مبنى	مبنى عليه
(هذا) زيد + فاضربه = هذا زيد	فحسن جميل •
ج ١	ج ٢

• (٢٩٢) الكتاب الصفحة ذاتها

• (٢٩٣) الكتاب الصفحة ذاتها

(٢٩٤) يجيز سيبويه كذلك هذا زيدا فاضربه على الوصف (أى الحال) أو العطف

على هذا (أى عطف البيان) أو البطل •

ويلحق الدعاء بالأمر والنهى ، فهو ينزل منزلتهما ، ويجوز فيه من الرفع ما جاز فيهما ، ويقبح فيه ما يقبح فيهما (٣٩٥) . ويؤكد الوجه الأول وهو النصب فى آخر الباب حيث يقول :

« وانما كان الوجه فى الأمر والنهى النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب . إذ كان ذلك يكون فى ألف الاستفهام . لأنهما لا يكونان الا بفعل » (٣٩٦) .

فالمستعمل اظهاره هنا تعنى أن اظهار الفعل مقبول الا انه قد استغنى عن ذكره لعل من علل الاضمار . الا أنه لا يستغنى فى الوقت ذاته عن الاضمار أن لم يظهر . ويشير سيبويه الى ذلك بعد أن يلحق التحذير بالنهى ، حيث يقول : وان شاء اظهار فى هذه الأشياء ما اضم من الفعل (٣٩٧) .

فإذا كان الفعل يصل الى الاسم بحرف اضافة (جر) فلا يجوز أن يضم ، لأن الفعل لا يصل الى معموله مباشرة . كما أن الجار لا يضم ، وذلك أن المجرور داخل فى جار غير منفصل . فصار كأنه شيء من الاسم ، لأنه معاقب للتونين ولكنه ان اضمرت اضمرت ما هو فى معناه مما يصل بغير حرف اضافة » (٣٩٨) .

الطريق الطريق ← (خل) الطريق ، ويس (تنح عن) الطريق . ويضم الفعل المستعمل اظهاره فى غير الأمر والنهى . يعنى فى اخبار كما تدل أمثله ، ويهمننا هنا أنه يقدم امثله بتوضيح السياق الذى اجاز الحذف ، فلا حذف الا بعلم المخاطب ولا اضمار الا بوجود دليل حالى أو مقالى . يقول : قولك ، اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحج ، قاصدا فى هيئة الحاج ، فقلت :

(٣٩٥) اكتفى بالإشارة هنا لأنه سيعالج بالتفصيل فيما بعد . ولا ينمى المقام للتطوير .

(٣٩٦) الكتاب ١ / ١٤٤ .

(٣٩٧) الكتاب ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٤ .

(٣٩٨) الكتاب ١ / ٢٥٤ .

« مكة ورب الكعبة » (٢٩٩) . ولا بد للفعل المضمر أن يلائم الموقف ، ولذا جاز أن يضم ما يدل على حال أو استقبال ، ولم يجز ما يدل على ما مضى .

ويضم الفعل المستعمل اظهارة بعد حروف محددة مثل (ان) ، مثل :

ان خيرا فخير وان شرا فشر — وان كان خيرا فخير وان كان شرا فشر . وجاز النصب هنا لان (ان) من الحروف التى يبنى عليها الفعل .

الا ان هذا الاضمار مشروط بوجود دليل بينا ، أو باتباع ما أجاز العرب ، يقول : واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكتك تضم بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتظهر ما أظهروا . وتجري هذه الأشياء التى هى على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ، ومما هو فى الكلام على ما أجروا ، (٤٠٠) .

ومن ذلك الحروف الدالة على الحدث ، فان الأسماء التى تليها تنصب على اضممار الفعل المستعمل اظهارة ، مثل : هلا خيرا من ذلك .
الا خيرا من ذلك .

على اضممار (تفعل) أو (افعل) ، ويجوز فيه الرفع باضممار ما يرفع كما جاز اضممار ما ينصب . فالرفع والنصب اذن فى امثلة هذا الباب جائز على اختلاف تقدير المضمّر .

ويعلل اضممار الفعل المتروك اظهارة استغناء عنه مع التحذير فى : اياك والأسد . بأنهم « حذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه فى الكلام ، فصار بدلا من الفعل » (٤٠١) . الملة هنا كثرة الاستعمال حيث يقابل (ايا) الفعل (احذر) ، فاستغنوا عن الأخير بكثرة استعمال الأول .

(٢٩٩) الكتاب ١ / ٢٥٧ .

(٤٠٠) الكتاب ١ / ٣٦٥ ، ٢٦٦ .

(٤٠١) الكتاب ١ / ٢٧٤ .

وقد يكون الاستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر فى مواضع أخرى • وقد يكون الاسم بمنزلة الفعل ، فجعل بدلا من اللفظ بالفعل • وقد يحذف الفعل لكثرتة فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، مثال ذلك :

هذا ولا زعماتك • أى : لا اتوهم زعماتك (٤٠٢) •

ويلاحظ هنا أن هذه الأمثلة مسموعة وصارت مثلا ، ولا يقاس عليها • وقد يرجع الحذف فى الحمل على المعنى ، كما فى : انتهوا خيرا لكم ، يقول : وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصيبته لأنك قد عرفت أنك اذا قلت له : انته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر ، حين قال له : انته ، فصار بدلا من قوله : أتت خيرا لك ، وادخل فيما هو خير لك ، (٤٠٣) •

فالفعل المحذوف المقابل للاسم (ايا) المحمول على أمر يمكن أن يظهر فى صورة مناظرة للتركيب الشائع على النحو التالى :

تركيب منطوق تركيب مقدر
أياك والأسد = احذر الأسد •

الا أنه مع استخدام (ايا) يجب استخدام الواو لأنه اسم مضموم (أى ملحق) الى آخر •

أما مع الأمر فإن الاسم المنصوب مفعول لفعل محمول على فعل الأمر الأول • ومن ثم كان التقدير جملتين الأولى ظاهرة والثانية مقدرة يعلمها المخاطب لحملها على معنى الأولى • فالحذف هنا يرجع الى عاملين ، الأول كثرة الاستعمال والثانى علم المخاطب ، ويمكن أن نقابل بينهما على النحو التالى :

(٤٠٢) الكتاب ١ / ٢٨٠ •

(٤٠٣) الكتاب ١ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ •

- كلام منطوق : انته خيرا لك
- كلام مقدر : انته وادخل غيما هو خير لك

وكثرة استعمال تركيب ما فى كلام العرب يجيز حذف عناصر منه يتركها مستعملو اللغة الى حد يصير معه التركيب مجتزا ، ويمكن أن ينتقل الى مستوى لغوى معين يطلق عليه المثل .

ويشمل الحذف لكثرة الاستعمال أيضا الحال كما فى :
أخذته بدرهم فصاعدا — « أصلها (أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا)
والنداء ، كما فى :

يا عبد الله — « أصلها (يا أريد عبد الله) .

ولذا علم أن الاسم ليس مبتدأ ولا خبرا ولا مبنيا على مبتدأ ، فوجب أن يكون مبنيا على فعل ، ولكن لشيوع استعمال التركيب فى كلامهم استغنوا عن اظهاره ، كما فى :

من أنت زيدا — « أصلها : (من أنت تذكر زيدا) (٤٠٤) .

والفعل هنا مضمر لا يجوز اظهاره . وقد حمل عليه التركيب : اما أنت منطلقا . حيث لا يجوز اظهار الفعل المضمر بعدها . لأنها كثرت فى كلامهم ، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل . وعلى ذلك يكون أصل التركيب مكونا من جملتين : فعل الثانية من جنس المنصوب :

اما كنت منطلقا انطلقت = (البنية الهدف : ان كنت منطلقا انطلقت) (٤٠٥) .

(٤٠٤) الكتاب ١ / ٢٩٢ . اجاز الرفع (وهو قليل) على أنه خبر لمصدر ليس له . حملا على سعة الكلام .
(٤٠٥) الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

ويتفق نصب : مرحبا واهلا على تقدير فعل من جنسه محذوف كما كان الحذر بدلا من احذر . ويشرح سيبويه هنا أيضا ملابسات الموقف التي سوغت الحذف ، ووقوع التبليغ من المتكلم للمخاطب، حيث يقول : « فانما اردت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا . فقلت : مرحبا واهلا . أى أسركت ذلك وأصبحت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، وكأنه صار بدلا من : رحبت ببلدك واهلت . كما كان الحذر بدلا من احذر » (٤٠٦) .

ومثله : سقيا ورعيا . وما أشبهه من المصادر .
فقد نصب على اضممار الفعل الذى يؤدى ظهور تركيب غير منطوق حيث يعد التركيب المفسر تمثيلا لا يتكلم به . مثل :

سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا (وبهرك الله بهرا) .

يقول : « وانما اختزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوا بدلا من اللفظ بالفعل » (٤٠٧) .

ويظهر التركيب المجتزأ مع لك أو بدونه . ويكون الحذف لعلم المخاطب من يقصده المتكلم « المعنى بالدعاء » ، يقول : « وأما ذكرهم « لك » بعد « سقيا » فانما هو ليبيّنوا المعنى بالدعاء . وربما تركوه استغناء ، اذا عرف الداعى أنه قد علم من يعنى . وربما جاء به على العلم توكيدا ، فهذا بمنزلة قولك : (بك) بعد قولك : مرحبا : يجريان مجرى واحدا فيما وضعت لك » (٤٠٨)

ويؤكد هذا النص حرص سيبويه على تحديد ملابسات كل حذف حيث يصف الموقف الكلامى بدقة وحال المتكلم وحال المخاطب ، ويربط بين هذه العناصر جميعها ليظهر امكان اضممار بنوعيه المستعمل معه الاظهار والمتروك معه الاظهار .

(٤٠٦) الكتاب / ١ / ٢٩٥ .

(٤٠٧) الكتاب / ١ / ٣١١ .

(٤٠٨) الكتاب / ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

ومثله ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التى يدعى بها ، مثل :
تربيا وجندلا (لك) .

وما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات ، مثل : هنيئا مريا .
وما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها ، مثل :
ويلك ، ويحك وانما اخذل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ
بالفعل ، كما فعلوا ذلك فى باب الدعاء (٤٠٩) .

ومثله المصادر غير المتصرفة ، مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله وريحانه . .
فنصب هذا على : اسبح الله تسبيحا وخزل الفعل ههنا لأنه بدل
من اللفظ ، (٤١٠) . واضمار الفعل فى كل ما سبق متروك اظهاره .

ونتوقف هنا عند تركيبين ، الأول أضمر فيه الفعل لقبح الكلام ، اذا حمل
آخره على أوله ، والثانى انتصب فيه الاسم الماخوذ من الفعل (المشتق)
انتصاب الفعل سواء كان فى استفهام أو غيره . ويحدد فى التركيب الأول
عدة امكانات تفسيرية يصف النتائج عنها بالقبح لوقوع خرق فى قاعدة مطربة
تارة أو الاستحالة تارة أخرى .

ففى التركيب الأول : وما شأنك وعمرا .

يكون حد الكلام : ما شأنك وشأن عمرو .

« فان حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح » . « فهذا الحمل
يخرق قاعدة مطربة وهى لا يجوز أن تعطف المظهر على المضمر المجرور .
ومن ثم فان الجر غير جائز » . « وان حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن
ليس يلتبس بعبد الله ، انما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن » (٤١١) .

ولا يجوز الحمل على المرفوع لأنه الحمل عليه يؤدى الالتباس . ومن
ثم يرفض الى حمل آخر الكلام على أوله لأنه فى الحال الأولى يؤدى الى

(٤٠٩) الكتاب ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٤١٠) الكتاب ١ / ٣٢٢ .

(٤١١) الكتاب ١ / ٣٠٧ .

تركيب غير صحيح نحويًا وفي الثاني يؤدي إلى معنى ملفز. فلم يكن إلا الحمل على الفعل المضمر ، يقول : فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أى ما شأنك وتناولك زيدا ، (٤١٢) . ويصير الحمل فى الحال الأولى جائزا حين يوجد مظهر مجرور يحمل عليه المجرور . يقول : وقد حسن أن يحمل الكلام على عبد الله (فى : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه) ، لأن المظهر المجرور يحمل عليه المجرور . . لما أظهروا الاسم حسن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر ، (٤١٢) .

ويقابل بين القبح هنا فى : ما شأنك وما عبد الله (بالرفع) .
 اذ حمل (عبد الله) على (الشأن) وبين الحسن فى : ما أنت وعبد الله .
 اذ إن الحسن هنا يرجع إلى صحة التركيب حيث المراد هنا أن تحقر أمره أو ترفع أمره (وما = كيف) عملت كما عمل الابتداء ، لأنها ليست بفعل ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعا . أما القبح هنا فيرجع إلى المعنى والتركيب حيث يؤدي التقدير إلى التباس فى المعنى وخروج على الاستعمال ، « لأنك توهم أن الشأن هو الذى يلتبس بزید ، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد . ومن أراد ذلك فهو ملفز تارك لكلام الناس الذى يسبق إلى أفئدتهم » (٤١٤) .

يربط سيبويه إذن بين الحسن والوجه الاعرابى الناشئ عن صحة التركيب ، وبين القبح والوجه الاعرابى الناشئ عن عدم صحة التركيب لخروج عن الاستعمال والالتباس فى المعنى . ولا بد فى كل ما سبق أن يدل الاسم أو المصدر المظهر على الفعل المضمر ، أو يوجد حرف فيه معنى الفعل .

فإذا لم يحمل على الفعل أو معنى الفعل قبح الوجه الاعرابى (النصب) ، يقول : « وأما هذا لك وإياك ، فقبيح أن تنصب الأب ، لأنه لم يذكر فعلا ، ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه تكلم بالفعل » (٤١٥) .

(٤١٣) الكتاب ١ / ٣٠٧ أيضا .

(٤١٣) الكتاب ١ / ٣٠٩ .

(٤١٤) الكتاب ١ / ٣٠١ ، و ٣٠٨ .

(٤١٥) الكتاب ١ / ٣١٠ .

أما فى التركيب الثانى فيتضح مفهوم التدرج الذى تعرضنا له فى تحليل صور جملتى الفاعل والمفعول . اذ يلاحظ هنا أن الاسم المنصوب المأخوذ من الفعل حمل على المصدر ، كما أن الاسم المنصوب غير المأخوذ من الفعل حمل على المأخوذ من الفعل . فاضمار الفعل مع نصب الاسم فى الأسماء السابقة لم يجز الا مع نكر فعل يفسر المضمير أو حرف فيه معنى الفعل . أما المصادر فقد نصبت لأنها دالة على الأفعال المضمرة ، والحققت بها المشتقات ، وألصق بالمشتقات الأسماء . ويمكن أن نوضح ذلك على النحو التالى :

- ١ . فعل ظاهر ← (فعل مضمير) + اسم منصوب
- ٢ . مصدر منصوب ← (فعل مضمير)
- ٣ . مشتوق منصوب ← (فعل مضمير)
- ٤ . اسم منصوب ← (فعل مضمير)

وقد سبق أن تعرضنا لمسائل القسمين الأول والثانى . أما القسم الثانى فقد أدرج أمثله فى باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وكذلك أن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعداً علم الله وقد سار الركب ، وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس ، (٤١٦) .

ويصف سيبويه الموقف الذى يستخدم فيه ذلك الكلام ، ويؤكد ما سبق ذكره من أن هذا العنصر المنصوب له دلالة سياقية خاصة حدها بالتنبيه ، أى تنبيه المخاطب ، وهى دلالة لا تتحقق بإظهار الفعل فكان الحذف استغناء لدلالة المقام . يقول سيبويه ! « وذلك أنه رأى رجلاً فى حال قيام أو جال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكانه لفظ بقوله : اتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ، ولكنه حذف الفعل استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع » (٤١٧) .

ويسير على النهج ذاته حين يلحق الأسماء الجامدة بالمشتقة ، فيحدد

الموقف الذى يستخدم فيه مثل هذه التراكيب ودلالاتها وقيمة الحذف ، يقول فى باب ما جرى من الأسماء التى لم يؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل ومثاله : أتميميا مرة وقيسيا أخرى .

يقول : « وانما هذا أنك رايت رجلا فى حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، وكأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى . »

فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له . وهو عندك فى تلك الحال فى تلون وتنقل . وليس يسأله مسترشدا عن امر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه ويخبره بذلك » (٤١٨) .

فقد وصف حال المخاطب (حال تلون وتنقل) . والمتكلم يدرك هذه الحال ومن ثم لا يستفهم لمعرفة وانما للتوبيخ لتثبيت هذه الحال للمخاطب . وإذا كان التركيب للأخبار فإن النصب (العلامة الاعرابية) لا يتغير ، ولكن دلالة التركيب تتغير ، يقول : « وان أخبرت فى هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضا ، كما نصبت فى حال الخبر الاسم الذى أخذ من الفعل ، وذلك قولك : تميا قد علم الله مرة وقيسيا . فلم ترد أن تخبر القوم بأمر وقد جهلوه ، ولكنك أردت أن تشتمه بذلك ، فصار بدلا من اللفظ بقولك : أتمم مرة ، وتنقيس أخرى ، (٤١٩) قرغم الاتفاق فى النصب فى التركيبين يجب ادراك الاختلاف بينهما فى الدلالة . والفعل المضمر قد يكون فعلا من لفظه أو من لفظ آخر يحمل عليه فى المعنى ، أى أنه يجرى ما ليس له فعل من لفظه مجرى ماله من لفظه ما لم يصطدم ذلك مع المعنى ، يقول :

« لأنك انما تجربيه مجرى ماله فعل من لفظه ، وقد يجرى مجرى الفعل ، ويعمل عمله . ولكنه أحسن أن توضحه بما يتكلم به اذا كان لا يغير معنى الحديث . وكذلك هذا النحو . ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذى لا ينقض المعنى » .

أى أنه يحسن أن يكون الفعل المقدر مما يتكلم به ما لم يغير المعنى الكلى
معنى الحديث ، ومع ذلك يقدر فعل من لفظه وإن لا يستعمل ما لم ينفذ
المعنى .

ويجوز الرفع هنا وهو جيد لأنه المحدث عنه والمستفهم ، إلا النصب هنا
هو الوجه . لأنه موضع يكون الاسم فيه معاقبا للفظ بالفعل . وأخيرا يعقد صلة
بين نصب المصدر المشبه به والحمل على المعنى ، ويفرق بين التركيب الذى يكون
فيه النصب على الفعل الظاهر والتركيب الذى يكون فيه النصب على المضمر .
يقول فى باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على اضممار الفعل المتروك
اظهاره : « وذلك قولك : مررت به فاذا له صوت صوت حمار ، ومررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى » (٤٢٠) .

ويحدد الموقف الذى ينتج عنه مثل تلك التراكيب ، وتوجيه الاختيار
(أعنى اختيار النصب بالحمل على المعنى ، ويقابل - سيرا على نهجه - بينها
وبين أخرى يحمل فيها الاسم الثانى على المعنى أيضا . يقول : «فإنما انتصب
هذا لأنك مررت به فى حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للاول ولا
يدلا منه . ولكنك لما قلت : له صوت علم أنه قد كان ثم عمل ، فصار قولك :
له صوت ، بمنزلة قولك : فاذا هو يصوت ، فحملت الثانى على المعنى » (٤٢١) .

ويفرق هنا بين النصب على الفعل مع التعريف ، والنصب على اضممار
الفعل (الذى يفسر الفعل المظهر) ، وفى الحال الأولى يكون الاسم غير حال
وفى الثانية يكون مثالا أو حالا . يقول : « فاذا قلت : مررت به فاذا هو
يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل غير حال . فإن قلت : صوت حمار ،
فالقيت الالف واللام ، فعلى اضممارك فعلا بعد الفعل المظهر ، سوى الفعـل
المظهر . وتجعل صوت حمار مثالا عليه يخرج الصوت أو حالا » (٤٢٢) .

(٤٢٠) الكتاب ١ / ٣٥٥ .

(٤٢١) الكتاب ١ / ٣٥٦ .

(٤٢٢) الكتاب ١ / ٣٥٦ أيضا .

وهكذا فإن سيبويه قد ربط بين مفهومى القوة والاضمار ، حين جعله
للفعل قدرة على الربط التركيبى والدلالى بين العناصر المحكومة رغم غيابه ،
وذلك من خلال دلالة العنصر القائم على هذا العامل المحذوف أو ما فى معناه .
ولما كان المعنى هو الغاية من الكلام ، فإنه قد حرص على إيضاح عناصر
المعنى الكلى ، وأجزاء الحدث الكلامى الذى ورد فيه التركيب ، وبخاصة
الموقف الكلامى (السياق / المقام) ، وحال المخاطب وحال المتكلم . ونفسه
باستمرار الى أن البنية التجريدية غير منطوقة تسهم فى تعويض الحذف
الموجود فى البنية المنطوقة . ومن ثم فقد تبين أن سيبويه كان - بغير شك -
على ادراك تام بأنه يجب أن يراعى باستمرار مُشتريان : الأول ، تمثيل لم
يتكلم به ، والآخر مُشتري الكلام المنطوق .

العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفي

جعل سيبويه الحالة الاعرابية معياراً من معايير تصنيف الأبواب النحوية ، لا يقل عن المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة التركيبية والدالية للعناصر . ولذا صنفت عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول وأخرى على المعيار الثانى وثالثة على المغيلر الثالث الى آخره .

بيد أنه عمد الى المعنى الوظيفي الذى يؤديه عنصر ما من عناصر اللغة وربط بينه وبين الحالة الاعرابية (العلامة الاعرابية) ليشكل هذا المعيار . ويؤكد هذا الربط حرص سيبويه على أن يتجاوز بحثه العلامة الظاهرة ، وبعبارة أخرى لم يعن سيبويه بالجانب الشكلى فى تحليله لأبواب النحو ، بل أظهرت نصوص الكتاب تنوع معايير وعملق تعليقاته .

وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه ، بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى . وقد أدت عناية النحاة المتأخرين بالشق الأول وحده الى جعل الأعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، ولا تقدم نصوص الكتاب أدلة كافية مقنعة - فى رأى - يمكن أن تثبت أن سيبويه قد فصل بينهما .

لا شك أن العلامة الاعرابية قرينة لفظية غير كافية للفصل بين أبواب النحو ، حيث أنه من الممكن أن تشترك عدة أبواب فى علامة واحدة كالفتحة

(٤٢٢) يؤكد د . تمام حسان أن العلامة الاعرابية يفرها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم « تضايف القرائن » ، وبهذا يتضح أن « العامل النحوى » ، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى اليها النظر السطحى والخضوع لتقليد السلف والاخذ بأقوالهم على علاتها - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧ .

مثلا . ولذلك نجد سيبويه يجعل المعنى الوظيفى العلة المتغيرة والحالة الاعرابية (العلامة الاعرابية) عنصرا ثابتا . يقول فى باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ، « فانتصب لأنه موقوف له ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشر . . . » (٤٢٤)

(الثابت) الحالة الاعرابية	(المتغير) المعنى الوظيفى
نصب (المصدر)	عذر لوقوع الأمر
	موقوف له
	تفسير لما قبله لم كان

ويقول : « فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ، فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل فى « دأب بكار » ما قبله حين طرح مثل وكان حالا » (٤٢٥) : فالعامل هنا قد عمل فى المصدر المنصوب على نحو غير مباشر ، إذ أنه لم يصل اليه بنفسه وانما وصل اليه بعد اسقاط الحرف (اللام) .

ويسير سيبويه هنا أيضا على النهج الذى اتبعه فى جعل العناصر اللغوية تتتابع على نحو متدرج ، فقد بدأ بالمصادر وأعقبها بالأسماء المشبهة بها ثم الأسماء غير المشبهة بها ثم الصفات الى آخره . ويتضح ذلك الى حد بعيد حين يعالج ما ينتصب على أنه حال .

يقول فى باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ، « فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلته صببرا ، ولقيته فجأة ومفاجأة . . . » (٤٢٦) .

(٤٢٤) الكتاب ١ / ٣٦٧ .

يقتصر التحليل هنا على حالة اعرابية واحدة وهى (النصب) .

(٤٢٥) الكتاب ١ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٤٢٦) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

٢) الثابت (الحالة الاعرابية) المتغير (المعنى الوظيفي (٤٢٧)
نصب (المصدر)
حال وقع فيه الأمر
موقع فيه الأمر

ولكن ليس كل مصدر صالحا لهذه الوظيفة لأن الموضع موضع مشتق ، يقول : « وليس كل مصدر وان كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر ههنا فى موضع فاعل اذا كان حالا » (٤٢٨) ويجرى هذا على الأسماء التى جعلت مصدرا ، مثل : مررت بهم وحدهم ، ومررت بهم قضهم بقضيضهم .

فالنصب هنا على أن هذا التركيب المنطوق يناظر تركيبا آخر غير منطوق ، أو ما يطلق عليه « تمثيل » ، وان لم يتكلم به » .

فهو كقولك افردتهم افرادا . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يستعمل فى الكلام . ومررت بهم انقضاضا . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به (٤٢٩) .

ويضيف الى الأسماء المضاف الأسماء المعرفة فى الحمل على المصدر ، مثل قولهم :

مررت بهم الجماء الغفير .

فادخال الألف واللام هنا فى كلامهم على نية ما لا تدخله الألف واللام ، ومن ثم يقابل :

مررت بهم قاطبة / طرا (٤٣٠) .

(٤٢٧) يحدد د . تمام حسان مفهومه فى باب تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد ، فيقول : « فالمبنى الصرفى الواحد صالح لان يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما ، فاذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا فى معنى واحد بعبارة تحده القراءن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء . اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٦٣ .

(٤٢٨) الكتاب ١ / ٢٧٠ .

(٤٢٩) الكتاب ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٥ .

(٤٣٠) الكتاب ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

أما الاسم المتصرف الذى ينصب على أنه حال يقع فيه الأمر ، فهو قولك :

مررت بهم جميعا وعامة وجماعة •

فالأصل فى الاسم الواقع حالا ألا تدخل عليه الألف واللام أو الإضافة
فإذا دخل عليه أى منهما مع إرادة التنكير كان التركيب (قبيحا) أى غير
صحيح لم يستعمل ، يقول :

ولو قلت : ضربته القائم • تريد : قائما ، كان قبيحا •
ولو قلت : ضربتهم قائمهم • تريد : قائمين ، كان قبيحا (٤٣١)

ويفرق بعد ذلك بين المصدر المؤكد لما قبله والمؤكد لنفسه ، وهما يتفقان
مع المصادر السابقة فى الحالة الاعرابية (أعنى : النصب) إلا أنهما يختلفان
عنهما فى المعنى الوظيفى إذ أنهما ليسا فى معنى كيف ولم (أى ليس بحال
ولا بمفعول له) • مما يؤكد أنه يجعل الحالة الاعرابية المركز الثابت فى هذه
الأبواب ، والمعنى الوظيفى عنصرا متغيرا مع ملاحظة أن المبنى واحد (المصدر
هنا / الاسم الملحق بالمصدر / الصفة الملحقة بالأسماء) ، ويقابل بينهما
على النحو التالى :

هذا عبد الله حقا و له على ألف درهم عرفا •

والعامل فيهما ليس الفعل المذكور كما فى المصادر السابقة ؛ بل ينصب
المصدر فيهما على اضممار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس فى معنى كيف
ولا لم (٤٣٢) •

أما الصفات التى تنصب جملا على الأسماء فشبهت بالأسماء التى تحمل
على المصادر ، وذلك قولك : أبيعك الساعة ناجزا بنأجز •
ومنها الصفة المعرفة ، وحمل الشذوذ هنا على شذوذ التعريف فى المصدر

(٤٣١) الكتاب ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ •

(٤٣٢) الكتاب ١ / ٢٨٠ : ٢٨٤ •

مثلما حمل الشنوذ فى الأسماء على ما فى المصدر ، يقول : « وشذا هذا كما شذت المصادر فى بابها ، حيث كانت حالا وهى معرفة ، وكما شذت الأسماء التى وضعت موضع المصدر » (٤٣٣) .

فالنصب اذن ، يقع على الأسماء فتكون مفعولا به ومفعولا معه ومفعولا فيه فالمبنى واحد ، ولكن تتعدد الوظائف التى تسند اليه رغم الاتفاق فى حالة اعرابية واحدة . وكذلك الأمر مع المصادر والصفات . فقد يتفق مبنى مع آخر فى موقعه فيؤدى وظيفته ويأخذ الحركة الاعرابية ذاتها . وبعبارة أخرى قد تقع المصادر موقع الأسماء فى الحال ، فتؤدى وظيفة « الحال » وتأخذ حركة النصب . وهكذا فان تعدد المعنى لا يقابله تعدد فى العلامة وكل قسم قادر على اداء وظيفته قسم آخر اذا تحقق فى الآخر أوجه تشابه مع الأول (٤٣٤) .

ويربط سببويه كذلك بين الحالة الاعرابية (العلامة الاعرابية) ودلالة الجملة ، ومن ذلك النصب على الشتم ، وذلك قوله : اصنع ماساء اباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين . وقد حمل هذا وما يليه على وجهين النصب كما سبق والرفع على الابتداء . كما فى باب ما ينتصب على التعظيم والمدح أو الشتم ، مثل :

يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين الصالحين .

وما يجرى من الشتم مجرى التعظيم مثل : أثنى زيد الفاسق الخبيث .
والنصب على المدح والذم والترحم أو الاختصاص أو الاستثناء أو غيره من معانى الأساليب النحوية » (٤٣٥) .

ويحدد هنا أيضا السياق الذى يستخدم فيه الاسم منصوبا ، وتتغير دلالة السياق وحوال كل من المخاطب والمتكلم بتغير الحالة الاعرابية يقول فى : هذا عبد الله منطلقا :

(٤٣٣) الكتاب ١ / ٣٩٧ .

(٤٣٤) الملابس للمهينات قرينة معنوية على افادة معنى « الحال » بوامطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو أو بنونها . اللغة العربية معناها ميناها ، ص ١٩٨ .
(٤٣٥) الكتاب ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٩٤ .

« والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقا ، لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت : انظر إليه منطلقا » (٤٣٦) .

فالمتكلم يريد التنبيه و الاثبات لانسان يظن أن المخاطب يجهله أو كان يجهله .

ومثل ذلك ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ . فالمعنى المتحقق فى النصب مفقود فى الرفع . وذلك مثل : هذا الرجل منطلقا .

« وانما يريد فى هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك ، وهو فى الرفع لا يريد أن يذكره بأحد ، وانما أشار فقال : هذا منطلق » (٤٣٧) .

وهكذا يكون فى الرفع الإشارة وفى النصب التذكير والتنبيه والتعريف . ويربط كذلك بين الحالة الاعرابية والقيح ، ومن أمثلة ذلك ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك : هذا راقود خلا .

وما ينتصب لأنه قبيح أو يوصف بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : « هذا قائما رجل » وفيها قائما رجل » (٤٣٨) .

لأنه لا يجوز أن توصف الصفة بالاسم ، ويقبح أن توضع الصفة موضع الاسم . فلزم أن نجعل القائم حالا ، وحمل هذا النصب على جواز : فيها رجل قائما .

وصار - حين آخر - وجه الكلام فرارا من القبيح . ولا يجوز هنا تقدم الحال لضعف العامل . ويتفق هذا مع ما انتهينا إليه من أنه كلما ضعفت قوة العامل تقلصت حرية عناصر الجملة التى يؤثر فيها .

(٤٣٦) الكتاب ٢ / ٧٨ .

(٤٣٧) الكتاب ٢ / ٨٦ .

(٤٣٨) الكتاب ٢ / ١١٧ ، ١٢٣ .

★ قائمة المصطلحات الأجنبية ★

A

Abhängigkeit	تبعية
Abhängigkeitsstruktur	تركيب التبعية
accusative dislocation	تفكيك بنصب
Addition	(قاعدة) الاضافة
Adjektiv (Aa)**	صفة (قسم كلامي)
Adjektivierung	تحويل الى صفة
Adjektivphrase (AaP)	مركب وصفي
adjoined	ملحق
(= adjunct)	
adjungiertes (E)	(عنصر) الحاقى
Adnomen (Ad)	تابع الاسم (قسم كلامي)
Adominalphrase	مركب تابع الاسم
Adverbialbestimmung	عنصر ظرفي (محدد ظرفي)
akkusativische Nominalphrase (NP _i)	مركب اسمي منصوب
akkusativergänzung (E _i)	مكمل منصوب
Akkusativverb	فعل (ينصب مفعولا)
Akzeptabilität	مقبولية / قبول لغوي
Ambiguität	غموض / التباس
analytic verb	فعل تحليلي (حيث لا تطابق بينه وبين الفاعل)
Analytikalität	تحليلية
Ananderreihung	توال / تتابع
Anaphor	عائد
anaphoric control	مراقبة عائدة
Anaphorisierungstransformation	تحويل
Angabe (A)	(بين مركبات من جنس واحد ؛ من مركب آخر من جنسه) عنصر غير أساسي

(*) يلاحظ هنا أنني لم أقفل المصطلحات الألمانية عن الانجليزية ، حيث لا رأى مبررا لذلك كما أن المراجع الأجنبية ذاتها تورد المصطلحات من لغات مختلفة متتالية. وفق تسلسل الحروف اللاتينية على النحو الذي صنعت كما صنعت .

(**) الرموز الموضوعية بين قوسين تعنى أن هذا المصطلح ورد لدى ٠١ انجل . واختص بهذه الرموز في تحليلاته التي استعرضت بعضها منها في الكتاب .

Anknüpfung	ربط
Anordnung	ترتيب
Anschluss	الحاق
Antecedent	سابق
Argumentationstheorie	نظرية الاستدلال
aspektische Form	صفة دالة على الجهة
Attributbegriff.	مفهوم التابع
Ausbau	مسد / توسيع
Ausbaufähigkeit	قدرة على التوسيع
Ausbausatz	جملة موسعة
Ausdrucksform	شكل / مبنى
Ausdruckssyntaktisch	تركيبى
Aussprache	نطق
austauschbar	ممكّن تبادله
Austauschbarkeit	امكانية التبادل
Auxiliarkomplex	تركيب مساعدى معقد

B

Basiskonstrukt	تركيب أساسى
Bedeutungskomponent	مكون الدلالة / المعنى
Bedeutungsstruktur	تركيب الدلالة / المعنى
Beschreibungssprache	لغة وصف
Beziehungswort	لفظ علاقة
Beziehungselement	عنصر وصل
bijective	ثنائى الجهة
Binaritätsprinzip	مبدأ الثنائية
Binding	ربط
binding category	مقولة ربط
binding grammar	نحو الربط
binding theory	نظرية الربط
bounding node	حزمة / عقدة مقيدة / عجرة فاصلة
bounding theory	نظرية (العقد / الحزم) المقيدة

C

Characterization	تخصيص
circumstant	عنصر
coherence	تماسك
cohesion	اتساق / تلاصق

comitative	مصاحب
Complementizer	مصدرى
Conference	اشترك اجمالى
Consequent	لاحق / تال
constituent control	مراقبة مكونية
context free (CF)	قواعد لا مقامية
context free grammar	نحو قواعد مستقلة عن السياق
context sensitive (CS)	قواعد مقامية
contextual meaning	معنى سياقى
Control	مراقبة
Controller	مراقب
control theory	نظرية المراقبة
conversational implicature	استلزام خطابى / حوارى
conversational postulates	مسلمات الحوار
Coreference	اشترك اجمالى / تحاول
Coreferent	شريك اجمالى
Core Grammar	نحو النواة
Correspondence	تناظر
Case theory	نظرية الحالات الاعرابية

D

Dativergänzung (E ₃)	مكمل مجرور
Dativverb	فعل جر
decision procedure	طريقة تقرير
deductive	استنباطى
deductive structure	بنية استنباطية
deep structure	بنية عميقة
deictic	اشارى / حضورى
Deletion	(قاعدة) الحذف
Dependens	تابع
Dependenz	تبعية
dependenzielle Anordnung	ترتيب تبعى
Dependenztheorie	نظرية التبعية
Determinativ (Ad)	(بنصر) اشارى
Determinativphrase (Adp)	مركب اشارى
Direktivergänzung (E ₄)	مكمل تجاهى
Disambiguation	رفع الالتباس / الغموض
discourse function	وظيفة خطابية
discovery procedure	طريقة اكتشاف

disjoint reference	إحالة منفصلة
dislocated	(عنصر) مفكك
Dislocation	تفكيك
Distribution	توزيع
Dominance	إشراف
dyadic	ثنائي المحل

E

einzel sprachliche Struktur	تركيب لغوى خاص
Einbettungstransformation (Te)	تحويل خاص بالتضمين
Eliminierungstest	اختبار الحذف
Ellipse	إيجاز / اختصار
Elision	حذف
embedded predication	حمل محضون / مدمج
Emphase	تأكيد
endozentrische Konstruktion	تركيب داخلى المركز
Extrapolation	زحلقة
Entscheidungsinstanz	درجة الفصل
Environment	محيط
Ergänzung (E)	مكمل
Ergänzungssatz	جملة مكمل
ersetzbar	يمكن تبديله
erzeugter Konstrukt	تركيب منتج
evaluation procedure	طريقة تقييم
Existimatoria	(عناصر) تقريرية
exozentrische Konstruktion	تركيب خارجى المركز
Expansion	(قاعدة) التوسيع
extended standard theory	نظرية المعيار الموسعة
extenional	توسيعى

F

fakultative Ergänzung	مكمل اختياري
fakultative Permutation	استبدال اختياري
fakultative satellit	ملحق اختياري
(= Angabe)	
finites Verb (V(f))	فعل محدود
finites Vollverb (Vv(f))	فعل تام محدود
Finitum	صيغة الفعل (لا تشير الى شخص / عدد)

Flexionsendung	نهاية التصريف
Focalisation	تبيير
Focus	بؤرة
Formalisierung	صياغة / تشكيل (تحويل القاعدة الى رموز شكلية)
free relatives	صلات حرة
freie Angabe	عنصر غير أساسى حر
functional component	مكون وظيفى
functional composition	تأليف وظيفى
functional nucleus	نواة وظيفية
Fügungspotenz	قوة التشكيل

G

Gemeinsamkeit	اتسلاف
Genitivergänzung (E ₃)	مكمل مضاف
genitivische Nominalphrase (NP ₃)	مركب اسمى مضاف
Genitivverb	فعل اضافة
Gesamtbedeutung	معنى كلى
Gesamtsatz (GS)	الجملة ككل
Gesamtstruktur	تركيب كلى
Gliedbegriff	مفهوم العنصر
Gliedsatz	جملة تابعة
governing category	مقولة عاملية
Government	عمل
government Grammar	نحو العامل
government theory	نظرية العامل
Grammaticalisation	تحجر البنية
Grammatikalität	الصحة النحوية
Grundfolge	تتابع أساسى
Grundmodell	نموذج أساسى (اتجاه)
Grundmuster	نموذج أساسى (بنية)

H

Hauptsatz	جملة أساسية (رئيسية)
Häufigkeit	شيع
Häufigkeitsbedingung	قيد الشيع
Hervorhebung	تقديم
Hilfsverb (Va)	فعل مساعد

Hintereinanderreihung	تتابع / توال / تسلسل
hinzufüßbar	ممكّن الإضافة
homocentric	متجانس المركز
Homonyme	اشتراك لفظي

I

IG Satz	جملة تابعة عامة غير محددة
Imperativsatz	جملة الأمر
Implikation	تضمين
Index	محدد / قرنية
inductive	استقرائي
Inference	استدلال
Infinitiv (V(i))	مصدر
informational strukture	بنية اخبارية
Inhaltseinheit	وحدة المعنى
Inhaltsform	مضمون / معنى
Inhaltsportion	جزء المعنى
Inhaltssyntaktisch	معنى نحوي
Inhaltsvalenz	قوة المضمون / المعنى
innersprachliche Bedeutung	دلالة لغوية عميقة
input	دخسل
Instruktionssemantik	علم دلالة الاشارة
intensional	مفهومي
Interaktionssystem	نظام الاتصال
Interdependenzverhältnis	علاقة تبعية داخلية
interphrastische Transformation	تحويل بين المركبات (من مركب الى آخر مخالف له)
Interrogativsatz	جملة استفهامية
intersubjektiv	موضوعي (اتفاق بين أشخاص)
Intentionalität	عمدية
Intext	لا نص
intonatorisches (E.)	(عنصر) تنغمي
Intuition	حدس
invariable	غير ممكن تبديله
Invarianzbedingung	شروط ثابتة (غير ضرورية)
Inversionstransformation (Ti)	تحويل القلب
isolierbar	ممكّن فصله
Isotopie	تناظر / تماثل

K

Kasus	حالة اعرابية
Kategorie	مقولة / جنس نحوي
kausale Angabe (Ik)	عنصر غير أساسى سببى
Kausalsatz	جملة سببية
Kernsatz	جملة نواة
Klassem	ملمح دلالى
Kombination	ضم
Kombinatorik	قواعد تتابع العناصر (الربط ، التوالى ، التقديم ، التأخير ...)
Kommunikationssystem	نظام الاتصال
Kommunikationstheorie	نظرية الاتصال
kommunikative Kompetenz	كفاءة اتصالية
Kommutation	احلال
Kommutationstest	اختبار احلال
Kompetenz	كفاءة لغوية
Komplex	تركيب معقد
Komponente	مكون
(NP, VP, N, V, adj, art.)	
Kompositum	مركب معقد
konditionale Angabe (IK)	عنصر غير أساسى شرطى
Kongruenz	مطابقة
Konjunkt (U)	عاطف
Konjunktorphrase (UP)	مركب ذو عاطف
Konkomitanz	تلازم / مصاحبة
Konkomitanzangabe	عنصر غير أساسى تلازمى
Konkomitanzielles (Diagramm)	(رسم تخطيطى) تلازمى
Konnexion	ربط أساسى
konnexionelle Beziehung	علاقة الربط الأساسى
Konnexionsregel	قاعدة الربط الأساسى
Konnexität	ربط داخلى
konsekutive Angabe (IK)	عنصر غير أساسى عاقبى
Konsituation	موقف مشترك
Konstantivsatz	جملة مثبتة
Konstituent	مكون (جزء من تركيب)
Konstituentenmodell	نموذج المكونات
Konstituentensatz	جملة فرعية / محتضنة
Konstituenz	تركيبية

Konstrastivität	تقابل
Konstrukt	تركيب
Kontext	مقام
Konsessivsatz	جملة اعتراضية
Kopulapartikel (K)	أداة ربط
Kopulapartikelphrase (KP)	مركب ذو رابط
Korrelat	رابط
Kumulation	جمع / اضافة
Kurzsatz (KS)	جملة مجتزاة

L

Lautgestalt	هيئة / شكل الصوت
Leerstelle	موقع شاغر
Lexem	وحدة معجمية
Lexembedeutung	معنى الوحدة المعجمية
Lexemklasse	نوع / قسم الوحدة المعجمية
lexikalische Einheit	وحدة معجمية
(= Lexikoneinheit)	
lineare Anordnung	ترتيب أفقى
Linearität	أفقية
logic-form component	مكون منطقى شكلى
Lokalbestimmung	محدد مكانى (ظرف مكان)
lokale Angabe (I loc)	عنصر غير أساسى مكانى
Lokalsatz	جملة مكانية

M

Manifestationsform (en)	أشكال التحقيق
Markedness	وسم
Matrixsatz	جملة أساسية / حاضنة
Metasprache	لغة واصفة
Mitteilungsperspective	منظور اخبارى
Mitteilungswert	قيمة اخبارية
Mittelfeld	جقل أوسط
Modalverb (Vm)	فعل صيغة
Modalitätverb (Vn)	فعل هيئة / كيفية
Modificativa	عناصر تأثيرية / محضة
Modifier	مقيد / مشير نحوى
Modularity	قابلية

monadic احادى المخل
morphosyntaktisches Merkmal علامة صرفية - نحوية

N

Nachbereich محيط لاحق
Nachfeld حقل متأخر
Nebensatz جملة تابعة / فرعية
Nebenverb (Nv) فعل تابع (غير مستقل بذاته)
Negationsangabe (Ineg) عنصر نفى غير أساسى
Nœud عجرة / حزمة
Nomen (N) اسم
Nominalisierung تحويل الى اسم
Nominalphrase (NP) مركب اسمى
Nominativergänzung (E₀) مكمل مرفوع
nominative dislocation تفكيك برفع
notwendig ضرورى
Nukleus مسيطر داخلى / نووى

O

Obersatz جملة عليا / أساسية
Objektsakkusativ مفعول مباشر / منصوب
Objektsprache لغة مدروسة
obligatorisch اجبارى
obligatorische Ergänzung مكمل اجبارى
obligatorische Permutation اعادة ترتيب اجبارى
obligatorische Satellit ملحق اجبارى
operator binding ربط العامل
Ortsbestimmung محدد مكان (ظرف مكان)
Output خرج
output structure بنية خرج

P

Paradigma بنية صرفية (جدول صرفى)
paradigmatische Dimension بعد صرفى
Paraphrase مركب مفسر
particular grammar نحو خاص
Partizip مشتق

Partizipverb (Vp)	فعل
Passivtransformation (Tp)	تحويل بالبناء للمجهول
Performanz	اداء لغوى
perlokationseffekt	تأثير لغوى
Permutation	إعادة الترتيب
Permutationsregel	قاعدة إعادة الترتيب
Permutierbarkeit	إمكانية إعادة الترتيب
permutierte Folge	تتابع متبادل
Phrase (xp)	مركب / ضميمية
Phrasenbegriff	مفهوم المركب
Phrasenmuster	نموة ج- المركبات
phonetische Komponente	مكون صوتى
Position	موقع
positionsneutraler Konstrukt	تركيب ذو موقع محايد
Positionsregel	قاعدة الموقع
Postulat	بمسلمة
potentielle Autonomie	إستقلال جائز
Prädikat	محمول (مسند)
Prädikatsnomen	اسم مسند (محمول)
Prädikation	(جزء اسمى أو وصفى مع رابط)
prädikatives Adjektiv	حسبيل
Präposition (T)	صفة خير
präpositionale Anapher	حسرفب
präpositionales Gefüge	مجيل حرفى
Präpositionalglied	مركب حرفى
Präpositionalobjekt	عنصر حرفى
Präpositionalphrase (TP)	مفعول حرفى
Präpositionalverb	مركب حرفى
Präpositivergänzung (E ₁)	فعل حرفى
Pragmatik	مكمل حرفى
pragmatic component	تداولية / براجماتية
prätransformationelle konnexion	مكون تداولى
Precedence	علاقة ربط قبل تحويلية
predicate argument	بسبق
predicate argument structure	موضوع محلى
predicate-complement	بنية موضوعية محلىة
Predictionoperator	مكمل حرفى
Pronomen (P)	عامل الحفل
Pronominalisierung	ضمير
Pronominalphrase (PP)	تحويل الى ضمير
	مركب ضميرى

Prosodik

تطريز صوتي

Q

Qualitativergänzung (E₉)

مكمل حرفي

Quantification

تسويير

Quantifier

مسور

Quantifierphrase

مركب سوري

R

Raumglied

عنصر مكاني (ظرف مكان)

reciprocal verb

فعل تبادلي

recursiveness

تكرارية

Reduction

(قاعدة) الاختصار

redundancy

حشو

Referenz

احالة

Referenzidentität

طابق الاحالة

Reflexivpronomen

ضمير انعكاسي

Regelsystem

نظام قواعد

Regens, pl. Regentien

مسيطر خارجي

regulative Regeln

قواعد تنظيمية

Rektion

عمل

rekursive Regeln

قواعد ارجاع / تكرير

relationale komponent

مكون علاقي

Relativsatz

جملة وصل

Relativtransformation (Tr.)

تحويل خاص بجملة الوصل

Relator

مشير علاقة

Restklasse (R)

قسم خلافي

Restphrase (RP)

مركب خلافي (لا ينتمي لنوع بعينه)

Rhema

محمول (حديث / مسند)

representational Theory

نظرية التمثل الذهني

restriktive-Angabe (Ikr.)

عنصر غير اساسي مقيد

restriktives Relativ

وصل مقيد

Restriktion

قييد

Richtungsbestimmung

محدد اتجاه

Richtungsverb

فعل اتجاه

S.

Satellit

ملحق (غير اسم)

Satz	جملة
Satzakzent	نبر الجملة
Satzart	نوع الجملة (خبرية / استفهامية / امر)
Satzbauplan	نمط بناء الجملة
Satzbedeutung	دلالة / معنى الجملة
Satzglied	عنصر الجملة
Satzgliedfolge	تتابع عناصر الجملة
Satzgliednegation	نفي عنصر الجملة
Satzgliedposition	موقع عنصر الجملة
Satzhomonymie	ترادف جملي
Satzmelodie	نغمة الجملة
Satzmuster	نموذج الجملة
Satznegation	نفي الجملة
Satzrahmen	إطار الجملة
Satzränge	مراتب الجملة
Salzschema	نظام الجملة
Salzteil	جزء من الجملة
Satztyp	نمط الجملة (أساسية / تابعة / مصدرية)
Scrambling	خفق / تداخل
Segment	وحدة نحوية (غير الجملة)
Segmentation	تجزئة / تقطيع
(segmentierung)	(تحويل الى وحدات نحوية صغيرة)
selectional restrictions	قيود الانتقاء / التوارد
Selektionsregel	قاعدة اختيار
semantax (semantic syntax)	نحو دلالي
Semantem	وحدة دلالية (سيمانتيك)
Semantembegriff	مفهوم الوحدة الدلالية
Semantemkonstitutiv	مكون وحدة الدلالة
semantic function	وظيفة دلالية
semantic role	دور دلالي
semantische Implikation	تضمين دلالي
semantische Komponente	مكون دلالي
semantisches Merkmal	علامة دلالية
semāntic relator	معلق دلالي (/ مشير علاقة دلالي)
semantische Subkategorisierung	تصنيف دلالي فرعي
semantische Wert	قيمة دلالية
Semantizität	صحة دلالية
sinnvoll	نبي مبلول
Simplex	فعل بلا سابقة
Situativergänzung (E _s)	مكمل موقعي / اتجاهي

Situierung	توجيه (وظيفة دلالية)
spezifier	مخصص
spezielle situierung	توجيه خاص
spezifikation	تحديد / تخصيص
Spracherzeugung	انتاج لغوي / اللغة
Spracherzeugungsmodell	نموذج انتاج اللغة
Spracherzeugungsprozess	عملية انتاج اللغة
Sprachimmanent	باطن / عمق اللغة
sprachliche Intuition	حدس لغوي
Sprechakt	حدث كلامي
Sprechakttyp	نمط الحدث الكلامي
Sprechtempo	إيقاع الحديث
Stellenplan	خطة المواقع
Stellungselement	عنصر الموقع
Stemma	رسم شجري (عند تنبير)
Struktur	بنية
Strukturelement	عنصر البنية
strukturelle Verwandtschaft	قاربة / صلة بنوية
Subcategorisation	تصنيف / تفريع
subcategorized function	وظيفة فرعية
subjacent order	نظام تحتى
Subjacency	(مبدأ) التحقية
Subjekt	موضوع / مسند اليه
Subjunktion	ربط قرعى
Subjunktor (S)	أداة ربط
Subjunktorphrase (SP)	مركب ربطى
subkategorie	مقولة / جنس نحوى فرعى
(< — Subkategorisierung)	
Substantiv	اسم (ذات / جوهري)
Substantivvalenz	قوة الاسم
Substituierbar	يمكن استبداله
Substituierbarkeit	امكانية الاستبدال
Substitution	استبدال / احلال
Substitutionstest	اختيار الاستبدال
Subsumptivergänzung (E ₇)	مكمل جامع / مجمل
surface structure	بنية سطحية
Syntagma	تركيبية نحوية (جدول نحوى)
syntagmatische Ebene	مستوى سنتجمي
syntagmatische Dimension	بعد تركيبى
syntaktische Kategorie	مقولة / جنس نحوى
syntaktische Komponente	مكون نحوى

synthetic Verb	فعل تركيبى (حيث يطابق الفعل الفاعل)
Systematisch	نسقى / تنظيمى /
(= systemic)	هيكلى (عند هاليداي)
T	
Tail	ذيل (كالتوابع فى العربية / وظيفة تداولية)
taxonomic	تصنيفى
Teil-ganz Relation	علاقة الجزء بالكل
temporale Angabe (lt)	عنصر غير أساسى زمانى
Temporalsatz	جملة زمانية
Text	نص
Textbegriff	مفهوم النص
Textkohärenz	تماسك النص
Textlinguistik	علم لغة النص / علم اللغة النصى
Textsemantik	علم دلالة النص
Textstruktur	بنية النص
Texttyp	نمط النص
Textualität	نصية
Thema	مبتدا / مسند اليه / موضوع (وظيفة تداولية)
topologisch	نمط النص
Topicalisation	تمحور / محورة
Theoremes	قضايا مبرهنة
(<— Tiefestruktur)	بنية عميقة
Topic (= Topik)	محور (وظيفة تداولية)
(= Topikalisierung)	تصدير / محورة
Topologie	نمطية
topologisch	نمطى
Trace Theory	نظرية الأثر
Transformand	محول (بكر الواو المشددة)
(= Hauptsatz)	
Transformat	محول (بفتح الواو المشددة)
(= Nebensatz)	
Transformation	تحويل
transformationale Komponente	مكون تحويلى
transformierbar	ممكن تحويله
Transformierbarkeit	امكانية التحويل
(= Umformungsmöglichkeit)	

Transparency

شفافية

U

Uebereinzelsprachliche Struktur
Umgebung
Umsetzungsprozess
universal grammar
unsinnig

بنية لغوية عامة / مشتركة
محيط
عملية التحويل
نحو كلي
بلا مدلول

V

Valence (= Valenz)
Valenzbegriff
Valenzmodell
Valenzreduktion
Valenztheorie
Valenzkonzeption
Valuation (IV)
variable
Variant
Verb (V)
Verbal (I)

قوة (الكلمة)
مفهوم القوة الكلمة
نموذج قوة الكلمة
اختصار قوة الكلمة
نظرية قوة الكلمة
مفهوم قوة الكلمة
عناصر تقييمية
ممكن تبديله
بديل

فعل (قسم كلامي)
صيغة تصريفية للفعل

(تشمل الماضي والحال والأمر
وصيغة الشرط الامكاني والاحتمالي ١ ، ٢)
صيغة تضريفية للفعل

Verbal II

(تشمل المضارع واسمى الفاعل والمفعول)

Verbalgenus

جنس فعلى

Verbales Semantem

وحدة دلالية فعلية

Verbalisierung

تحويل الى فعل

Verbalkomplex (VK)

تركيب فعلى معقد

Verbalphrase (VP)

مركب فعلى

Verbalsatz

جملة فعلية (جملة الفعل)

Verbalsimplex (VS)

تركيب فعلى بسيط

Verbativegänzung (E₉)

مكمل فعلى

Verbvalenz

قوة الفعل

Verbzusatz

فعل ذو سابقة ممكنة الفصل

vertikal ordnung

ترتيب رأسى

Verweisfunktion

وظيفة إحالة

vocative

منادى (وظيفة تداولية)

Vollverb (Vv)	فعل أسامي (قائم بذاته)
Vorbereich	محيط سابق
Vorerwahntheit	تقدم الذكر
Vorfeld	حقل متقدم
vorschiebbar	ممکن نقله
Vorwissen	معرفة سابقة

W

weglassbar	ممکن حذفه
weglassbare Angabe	عنصر غير أساسي ممکن حذفه
Wertigkeitsmodell	نموذج القيمة
widersinnig	مخالف دلاليا
Wort	كلمة (قسم كلامي)
Wortart	نوع الكلمة
Wortbildung	بناء الكلمة
Wortgruppe	عنصر جملة (مركب)
Wortgruppenmuster	نموذج المركبات
Wortinhalt	دلالة / محتوى الكلمة
Wortklasse	قسم الكلمة
Wortstamm	جذر الكلمة
Wortstellung	ترتيب الكلمات

Z

Zeitglied	عنصر زماني
Zwischenkategorie	قسم / مقولة نحوية بينية

ثبت المصادر والمراجع

١. أولاً : المصادر والمراجع العربية :

- ١ - د . أحمد أحمد بدوى :
سبويه حياته وكتابه ، ط ٢ ، مكتبة نهضة مصر ، د . ت .
- ٢ - د . أحمد سليمان ياقوت :
الكتاب بين المعيارية والوصفية ، ط ١ ، دار المعرفة الجامعية ،
ط ١ ، ١٩٨٩ .
- ٣ - د . أحمد المتوكل :
دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفية ، دار الثقافة ،
الدار البيضاء ١٩٨٦ م .
- ٤ - د . تمام حسان :
اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٣ .
- ٥ - سبويه : (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
الكتاب من ج ١ / ٥ ، تحقيق العالم المرحوم عبد السلام
هارون ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب من ٦٦ / ١٩٧٧ م .
- ٦ - د . سعيد حسن بحيرى :
نظرية التبعية فى التحليل النحوى ، الأنجلو المصرية ١٩٨٨ م .
- ٧ - السرافى : (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السرافى)
شرح كتاب سبويه ، الهيئة العامة للكتاب ط ١ ، ١٩٨٦ م .

- ٨ - د . عبد القادر الفاسي :
اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال
للنشر / منشورات عويدات ، الرباط ، ١٩٨٥ .
- ٩ - د . عبده الراجحي :
النحو العربي والدرس الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٧ .
- ١٠ - د . على احمد الحموز :
الحمل على الجوار ، القاهرة ١٩٨٥ .
- ١١ - علي النجدي ناصف :
سيبويه امام النحاة ، عالم الكتب ، ١٩٧٩ .
- ١٢ - د . محمد حماسة عبد اللطيف :
النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ، ط
أولى ١٩٨٣ .
- ١٣ - د . محمود جاد الرب :
علم اللغة ، نشأته وتطوره ، دار المعارف ، ط ١ أولى ١٩٨٥ .
- ١٤ - د . محمود سليمان ياقوت :
- قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ،
دار المعارف ١٩٨٥ .
- التراكيب غير الصحيحة نموياً . فى (الكتاب) لسبويه ،
دراسة لغوية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .
- ١٥ - د . محمود عبد السلام شرف الدين :
- جملة الفاعل بين الكم والكيف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- الفعلليات ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- ٢٦٧ ..

١٦ - د . نهاد موسى :

نظرية النحو العربى ، فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث،
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٠ اولى ، ١٩٨٠ .

١٧ - هارتموت بوبتسين :

قوة الفعل فى النح العربى ، ترجمة وتعليق د . سعيد حسن
بحيرى ، حوليات كلية الآلسن ، العدد ١٩٨٩/٧ م .

١٨ - هاينس جروتسفلد :

خواطر هيكلية فى كتاب سيبويه ، و (كتب) من جاء بعده
من النحاة ، تعريب عبد الجبار بن غريبة ، حوليات الجامعة
التونسية العدد ١٨ / ١٩٨٠ .

١٩ - ابن يعيش : (موقق الدين يعيش بن على)

شرح المفصل ، مكتبة المثنى ، القاهرة ، د ٠ ت ٠

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Admoni, W.G.,

(1960) : Der deutsche Sprachbau, München 1970. (Leningrad 1960).

(1971) : Grundlagen der Grammatiktheorie, Heidelberg.

Andresen, H.,

(1973) : Ein methodischer Vorschlag zur Unterscheidung von Ergänzung und Angabe in Rahmen der Valenztheorie. In : Deutsche Sprache 1, 1973, S. 49-63.

(1974) : Der Erklärungsgehalt linguistischer Theorien. Methodologische Analysen zur Generativen Transformationsgrammatik und zur Syntaxtheorie H. J. Heringers als Beispiel einer strukturalistischen Grammatik. München 1974 (= Linguistische Reihe 18).

Apresjan, J. D.,

(1971) : Ideen und Methoden der modernen strukturellen Linguistik. München 1971 (Russ. Original 1966)
Arbeitsgruppe Marburg (1973) : Aspekte der Valenztheorie. In : Deutsche Sprache 1, 1973, S. 3-48.

Bach, K. and Harnish, R.H.,

(1979) : Linguistic Communication and Speech Acts. H.L.F. Press.

Barry, M.,

(1977) : Introduction to Systemic Linguistics. Badsford. London.

Baum, R.,

(1976) : "Dependenzgrammatik". Tesnières Modell der Sprachbeschreibung in wissenschaftsgesche Sprachbeschreibung in wissenschaftsgeschichtlicher und kritischer Sicht. Tübingen 1976 (=

Beihefte z. Zeitschr. f. romanische Philologie,
Band 1951).

Baumgärtner, K.,

- (1965) : Spracherklärung mit den Mitteln der Abhängigkeitsstruktur. In : Beitr. z. Sprachkunde und Informationsverarbeitung 5, 1965, S. 31-53.
- (1970) : Konstituenz und Dependenz. Zur Integration der beiden grammatischen Prinzipien. In : Steger (Hrsg.), Vorschläge für eine strukturelle Grammatik des Deutschen, Darmstadt 1970 (= Wege der Forschung, Band CXLVI), S. 52-77.

Bierwisch, M.,

- (1962) : Ueber den theoretischen Status des Morphems. In : Studia Grammatica 1, Berlin 1962, S. 51-89.
- (1965) : Rezension von Z. S. Harris "Discourse Analysis Reprints" (1965). In : Ihwe 1971, S. 141-154.
- (1966) : Aufgaben und Form der Grammatik. In : Zeichen und System der Sprache. III. Band Berlin 1966 (= Schriften zur Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung, Nr. 11). S. 28-69.
- (1966) : Strukturalismus. Geschichte, Probleme und Methoden (1966). In : Ihwe 1971, S. 17-90.

Bobzin, H.,

- (1981) : Zum Begriff der "Valenz des Verbums" in der Arabischen Nationalgrammatik, Historiographia linguistica VIII : 2, 3.

Bolkestein, M.A.,

- (1985) : (ed.) Syntax and Pragmatic in Functional Grammar. Foris.

Brame, H.,

- (1978) : Binding and Discourse without Transformations. Linguistic Analysis 4.4.
- (1979) : Essays toward Realistik Syntax, Seattle : Nord-Amrofer.

Bresnan, J.,

- (1975) : Comparative Deletion and Constraints on Transformations. *Linguistic Analysis* 5.1.
- (1976) : On the Form and Functioning of transformations. *Linguistic Analysis* 7.1.
- (1978) : (ed.) *A Realistic Transformational Grammar*, Halle.

Brinker, K.,

- (1971) : Aufgaben und Methoden der Textlinguistik. Kritischer Ueberblick über den Forschungsstand einer neuen linguistischen Teildisziplin. In : *Wirkenders Wort* 21, 1971, S. 217-237.
- (1972) : *Konstituentenstrukturgrammatik und operationale Satzgliedanalyse. Methodenkritische Untersuchungen zur Syntax des einfachen Satzes im Deutschen*. Frankfurt 1972.

Brinkmann, H.,

- (1971) : *Die deutsche Sprache. Gestalt und Leistung*. 2. Aufl. Düsseldorf 1971.

Blüting, K.-D.,

- (1981) : *Einführung in die Linguistik*, Al 2011, Athenäum Verlag.

Chomsky, N.,

- (1957) : *Syntactic Structures*. The Hague 1957 (= *Janua Linguarum*, Ser. Min. Nr. 4). — Dt. Uebersetzung. "Strukturen der Syntax" von K.-P. Lange, The Hague 1973.
- (1965) : *Aspects of the Theory of Syntax* (1965). Zit. nach der dt. Uebersetzung "Aspekte der Syntax-Theorie" von einem Kollektiv unter der Leitung von E. Lang. Arbeitsstelle Strukturelle Grammatik, Frankfurt 1969 (= *Theorie* 2).
- (1972) : *Studies on Semantics Generative Grammar*, the Hague. Mouton.
- (1977) : *Essay on Form and Interpretation*. Amsterdam, North Holland Publishing Co.

Cole, P. and Morgan, J.,
(1975) : (ed.) *Speech Acts*. New York Academic Press

Cole, P. and Sadock, J.
(1977) : (ed.) *Grammatical Relations*. New York, Academic Press.

Coscriu, E.,
(1969) : *Einführung in die Strukturelle Linguistik*,
Tübingen.

Dik, S.,
(1978) : *Functional Grammar*. Amsterdam. North Holland.
(1980) : *Studies in Functional Grammar*. Academic Press.

Dressler, W. U./Schmidt, S.J.,
(1973) : *Textlinguistik. Kommentierte Bibliographie*.
München 1973) (= Kritische Information 4)

Duden-Grammatik,
(1973) : *Duden, Grammatik der deutschen Gegenwartssprache*, hrsg. v. P. Grebe. 3. Aufl. Mannheim 1973.

Engel, U.,
: (1970) : *Die deutschen Satzbaupläne*. In : *Wirkendes Wort*
20, 1970, S. 361-392.
(1972) : *Bemerkungen zur Dependenzgrammatik*. In : *Neue
Grammatiktheorien und ihre Anwendung auf das
heutige Deutsch. Jahrbuch 1971*. Düsseldorf 1972
(= *Sprache der Gegenwart*, Bd. 20), S. 111-155.
(1977) : *Syntax der deutschen Gegenwartssprache*, Berlin.

Engelen, B.,
(1975) : *Untersuchungen zu Satzbauplan und Wortfeld in
der geschriebenen deutschen Sprache der Gegenwart*. 2 Bände. München 1975 (= *Heutiges
Deutsch* I/3.1. und I/3.2.)

Erben, J.,

- (1972) : Deutsche Grammatik. Ein Abriss. 11. Aufl. München.

Fries, Ch. C.,

- (1952) : The Structure of English. New York 1952.
(1954) : Meaning and Linguistic Analysis. In : Language 30, 1954, S. 57-68.

Gleason, H. A.,

- (1961) : An Introduction to Descriptive Linguistics. Revised Edition London/New York 1961.

Glinz, H.,

- (1952) : Die innere Form des Deutschen. Eine neue deutsche Grammatik. Bern 1952, 6. Aufl. 1973,
(1969) : Synchronie-Diachronie-Sprachgeschichte. In : Sprache, Gegenwart und Geschichte. Jahrbuch 1968. Düsseldorf 1969 (= Sprache der Gegenwart, Band 5), S. 78-91.
(*1974) : Linguistische Grundbegriffe und Methodentüberblick Frankfurt 1970, 5 Aufl. 1974 (= Studienbücher z. Linguistik u. Literaturwissenschaft, Band 1).
(*1975) : Deutsche Grammatik I. Satz Verb-Modus.Tempus. Frankfurt 1970, 3. Aufl. 1975 (= Studienbücher z. Ling. u. Lit. wiss., Bd. 2).

Gutknecht, Ch./Panther, K.-U.,

- (1973) : Generative Linguistik Ergebnisse moderner Sprachforschung. Stuttgart 1973 (= Urban-Taschenbücher 173).

Hays, G. D.,

- (1964) : Dependency Theory : A Formalism and Some Observations, in Language 40.

Helbig, G.,

- (1968) : Zum Problem der Wortarten, Satzglieder und

- Formklassen in der deutschen Grammatik. In : R. Ruzicka (Hrsg.), Probleme der strukturellen Grammatik und Semantik, Leipzig 1968, S. 55-85.
- (1970) : Zum Modellbegriff in der Linguistik. In : Deutsch als Fremdsprache 7, 1970, S. 26-33.
- (1971) : Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie. München 1971.
- (1971a) : Theoretische und praktische Aspekte eines Valenzmodells. In : G. Helbig (Hrs.), Beiträge zur Valenztheorie. The Hague-Paris 1971 (= Janua Linguarum, Ser. Min. 115).
- Helbig, G. and Schenkel, W.,
 (1973) : Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben. 2. Aufl. Leipzig 1973.
- Heringer, H. J.,
 (1970) : Einige Ergebnisse und Probleme der Dependenzgrammatik. In : Der Deutschunterricht 22, 1970, H. 4. 42-98.
 (1973) : Theorie der deutschen Syntax. 2. Aufl. München 1973 (= Linguistische Reihe, Bd. 1).
- Hundsammer, F.,
 (1973) : Syntax. In : H. P. Althaus/H. Henne/H.E. Wiegand (Hrsg.) : Lexikon der Germanistischen Linguistik (LGL), Tübingen 1973, S. 184-221.
- Immler, M.,
 (1974) : Generative Syntax — Generative Semantik. Darstellung und Kritik. München 1974 (= UTB 207).
- Jachendoff, R.,
 (1971) : Semantic Interpretation in Generative Grammar. Cambridge, Mass. M.I.T. Press.
 (1983) : Semantics and Cognition. Cambridge, H.I.T. Press.
- Jorg, I.R.,
 (1981) : On the treatment of Focus Phenomena in Func-

tional Grammar, in : Hoekstra T. (ed.), Perspectives on Functional Grammar. Foris Publications.

Katz, J. and Fodor, F.,

(1963) : The structure of Semantic Theory Language 32.

Katz, J. and Postal, P.,

(1964) : An Integrated Theory of linguistic descriptions, Cambridge, Mass : M.I.T. Press.

(1980) : Lexikon der Germanistischen Linguistik, 4 Bde. (Hrsg.) H., P. und andere. Niemeyer Verlag, Tübingen.

Lewandowski, Th.,

(1973) : Linguistisches Wörterbuch. Bd. 1-3. Heidelberg 1973/1975 (= UTB 200/201/300).

Lyons, J.,

(1968) : Introduction to Theoretical Linguistics (1968). Zit. nach der dt. Uebersetzung : "Einführung in die moderne Linguistik" von W. u. Abraham. München 1971.

McCloskey, J.,

(1979) : Transformational Syntax and Model Theories Semantics. Dordrecht : Reidel Publishing Co.

Rosengren, I.,

(1970) : Zur Valenz des deutschen Verbs. In : Moderna Språk LXIV, 1970, S. 45-58.

Ruwert, N.,

(1973 :) An Introduction to Generative Grammar. Amsterdam-London 1973 (Französisches Original 1967).

Saussure, F. de,

(²1967) : Cours de Linguistique Générale, publié par Ch. Bally, A. Sechehaye, A. Riedlinger, 1. Aufl. 1916.

— Zit. nach der deutschen Uebersetzung "Grundfragen der allgemeinen Sprachwissenschaft" von Lommel (1931). 2. Aufl. Berlin 1967.

Schmidt, W.,

- (1969) : Skizze der Kategorien und der Methode der funktionalen Grammatik. In : Zeitschrift f. Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 22, 1969, S. 518-531.

Schumacher, H.,

- (1976) : (Hrsg.) Untersuchung zur Verbvalenz. Bd. 30 Tübingen.

Searle, J.,

- (1969) : Speech Acts, London.
(1980) : (ed.) Speech Acts Theory and Pragmatics. D. Reidel Dordrecht Publishing Co.

Seuren, P.,

- (1974) : (ed.) Semantic Syntax. London; Oxford.

Sommerfeldt, K.E./Schreiber, H.,

- (1975) : Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Adjektive, Leipzig 1975.

Tesnière, L.,

- (1959) : Eléments de syntax structurale. Paris 1959, 1966.
(1980) : Grundzüge der Strukturalen Syntax. Hrsg. und übersetzt von U. Engel. Klett-Cotta, Stuttgart.

Ulrich, W.,

- (1981) : Wörterbuch linguistischer Grund-begriffe 1, Kiel.

Weber, H.,

- (1974) : Einführung in die strukturalistische Methode. -- Grundlagen der strukturalistischen Satzanalyse. -- Die Konstituentenstruktur. -- Konstituenten-

klassen. — In : Lehrgang Sprache 1974, S. 185-205 und S. 277-347.

Weisgerber, L.,

(1962) : Grundzüge der inhaltsbezogenen Grammatik, Düsseldorf.

Zamzam, L.,

(1981) : Untersuchungen zur Uebersetzung der Passiv-Sätze aus dem Deutschen ins Arabischen, M.A. Sprachenfakultät (ALSUN).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقسيم	و - ح
الفصل الأول : من قضايا نموذج قوة الكلمة	٢٨ - ١
١ - في المصطلح	٦ - ٢
٢ - الفعل المحور التركيبي للمجمل	١٤ - ٧
٣ - العناصر الاجبارية والعناصر الاختيارية	٢٧ - ١٥
الفصل الثاني : تحليل ثنائيات النموذج المتطور عند انجل	١١٦ - ٣٩
١ - العلاقة الأساسية والموقع	٤٥ - ٤١
٢ - المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة	٤٨ - ٤٦
٣ - التركيبية والتلازم	٥١ - ٤٩
٤ - الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية	٦٢ - ٥٢
٥ - المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى	٦٧ - ٦٣
٦ - المركبات والعناصر	٧١ - ٦٨
٧ - العمل وقوة الكلمة	٧٤ - ٧٢
٨ - المكملات والعناصر غير الأساسية	٨٢ - ٧٥
٩ - تركيب فعلى بسيط وتركيب فعلى معقد	٨٩ - ٨٣
١٠ - جملة أساسية وجملة تابعة	٩٦ - ٩٠
١١ - نماذج الجملة وأنماط الجملة	١١٥ - ٩٧
الفصل الثالث : عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه	١١٧ -
١ - ملاحظات أولية	١٣٥ - ١١٩
٢ - العلاقة بين العمل والقوة	١٥٤ - ١٣٦
٣ - العلاقة بين المصطلح النحوى والمصطلح	١٦٨ - ١٥٥
الدلالى	

الموضوع	الصفحة
٤. - ملحقات الفعل فى القوة	١٦٩ - ١٨٠
٥ - العلاقة بين التركب والعمل والقوة	١٨٠ - ٢٠٦
٦. - العلاقة بين العمل وقوة البناء وقوة الجوار	٢٠٧ - ٢٢٥
٧ - العلاقة بين القوة والاضمار	٢٢٦ - ٢٤٢
٨ - العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفى	٢٤٣ - ٢٤٨
قائمة المصطلحات الأجنبية	٢٤٩ - ٢٦٤
المصادر والمراجع	٢٦٥ - ٢٧٦
أولا : المصادر والمراجع العربية	٢٦٥ - ٢٦٧
ثانيا : المراجع الأجنبية	٢٦٨ - ٢٧٦

رقم الايداع ٤٥٥٠ / ١٩٨٩

الرقم الدولي ٩ - ٠٨٤٨ - ٠٥ - ٩٧٧